الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مسألة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية منذ 2011

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات سياسية متوسطية

من إعداد الطالبة:

شريط فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:

أ/د. فول مراد

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د راضية يسينة مزاني	أستـــــاذ	جامعة الجزائر 03	رئيســـا
أ.د فول مراد	أستـــــاذ	جامعة الجزائر 03	مشرفـا ومقـررا
أ.د غازلي عبد الحليم	أستـــــاذ	جامعة الجزائر 03	منــاقشـا
د. قطوش عز الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	منــاقشـا
د. ويكن فازية	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران	منــاقشـا
د. صافا يمينة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	منــاقشـا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

إلى من شجعني على المثابرة والصبر طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي (والدي العزيز)

إلى من بها أسمو العلا، وعليها أرتكز(والدتي الحبيبة)

إلى أخواتي وفقهن الله إن شاء الله نور الإيمان، نهاد، هناء، ملك.

إلى زوجي حفظه الله تعالى

إلى أطفالي الصغار أصحاب الضحكات الجميلة.

عفاف هاجر، سناء، محمد عبد الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى" ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه"
لقمان : 12

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا، الذي أكرمني لإتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى

الأستاذ الدكتور فول مراد، حفظه الله وأطال في عمره لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمه بنصحي وتوجيهي حتى إتمام هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة.

الملخص:

يكتسي موضوع الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة في الدراسات السياسية الدولية، حيث أصبح يحظى باهتمام مراكز البحوث والدوائر الرسمية، وقد عرفت الهجرة غير الشرعية تطورا ملحوظا وتزايدا خصوصا بعد أحداث الربيع العربي التي عرفتها بعض دول المنطقة المغاربية على غرار تونس، ليبيا....... .

تعد منطقة المغرب العربي من المناطق التي تعرف تدفقا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين سواء باعتبارها منطقة عبور أو منطقة استقرار، مما أثر على العلاقات البينية بين ضفتي المتوسط(الشمال والجنوب) وخلق جو يسوده التوتر.

دفعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الدول إلى اتخاذ اجراءات للحد منها، سواء من خلال سياسات وطنية، أو من خلال عقد عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، اللجوء السياسي، الجريمة المنظمة، الربيع العربي.

ABSTRUCT :

The issue of illegal migration holds significance in international political studies, drawing attention from various research centers. Illegal migration has experienced significant growth, especially in the aftermath of the Arab Spring events in Maghreb countries such as Tunisia and Libya.

The Maghreb region is significant and faces a substantial influx of illegal migrants, whether as a transit or settling zone, impacting relations between the Mediterranean shores (North and South) and creating tension.

This phenomenon has prompted these countries to take measures to curb it, through national policies and various bilateral and collective agreements."

Keywords: Illegal migration, political asylum, organized crime, Arab Spring.

مقدمة

مقدمــة

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط من أهم الظواهر التي تشهدها دول المنطقة وذلك لتعدد وتنوع انعكاساتها سواء على الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية أو الدول المستقبلة لها، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تغيرت خريطة القوى العالمية، منها منطقة البحر المتوسط التي تعد من أكثر المناطق تأثرا بهذه الأوضاع، وذلك نظرا لموقعها الجغرافي والذي يعد بمثابة المنطقة المركزية عالميا التي تلتقي فيها القارات الثلاث(أوروبا، آسيا، إفريقيا)، كما تمتلك هذه المنطقة عدة ممرات ومخارج تجعلها منفذا على دول العالم، هذا على المستوى الجغرافي، أما على الصعيد الاقتصادي فهي تمتلك كل مقومات التطور وهذا لما تملكه من ثروات طبيعية تجعل منه قوة إقليمية مؤثرة في العلاقات الدولية.

وعلى المستوى الإنساني نجد المنطقة المتوسطية عامة بأنها من أكثر المناطق في العالم غنى وثراء ثقافيا ودينيا، إذ قامت على ضفاف هذه الرقعة الجغرافية أعرق الحضارات الإنسانية .... كما دان سكانها بالديانات السماوية الثلاثة (اليهودية، المسيحية، الإسلام).

كل هذه العوامل وغيرها جعلت المتوسط من أهم المناطق وأكثرها تأثرا و تأثيرا على الصعيد الإقليمي والدولي. إذن فأهمية هذه المنطقة وحساسيتها جعلتها أمام العديد من الفرص والتحديات في ظل الأوضاع العالمية السائدة. خصوصا بعد انتشار ظاهرة الهجرة السرية أو غير الشرعية أو غير النظامية، كما يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين والمختصين، وهي ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول سواء المتقدمة منها والمتخلفة، وقد أثرت بطريقة مباشرة على الأمن والاستقرار وأصبحت تهدد البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، مما أوجب العمل على الحد منها ومعالجتها وفق منظور دولي قائم على تفكيكها وتجفيف منابع دعمها وبالتالي تقديم الحلول الملائمة للقضاء عليها .

إن الهجرة غير الشرعية في إطارها الجغرافي المحدد حسب هذه الدراسة والخاصة بالفضاء الأورومغاربي(الجزائر تونس و المغرب)، وكون هذه الدول تشترك في نفس العوامل (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية) التي تجعل منها دول مصدرة للهجرة غير الشرعية، ومما زاد من تنامي هذه الظاهرة الأحداث السياسية والأمنية التي عرفتها الدول العربية وتحديدا تونس سنة 2011، حيث شكلت منعرجا كبيرا في تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أروروبا، وهو ما أحدث إستنفارا أمنيا في الإتحاد الأوروبي وخاصة دوله الأعضاء المطلة البحر المتوسط، نظرا لإعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدا أمنيا مباشرا للأمن الأوروبي، وذلك بسبب القرب الجغرافي، وكذلك بحكم هذه الدول تعتبر

مستعمرات قديمة للدول الأوروبية، ونظرا لكون هذه الظاهرة في تزايد مستمر حتمت على الدول وضع استراتيجيات دقيقة لمحاربتها، وذلك من خلال التعاون بين الأطراف المعنية

وذلك من أجل تحقيق الأمن الشامل.

I. المبررات العلمية والذاتية:

1- المبررات العلمية:

إن اختيار هذا الموضوع يرجع بالدرجة الأولى إلى الأهمية التي يكتسيها موضوع الهجرة غير الشرعية عموما والهجرة غير الشرعية المغاربية نحو بلدان أوروبا الغربية خاصة وتزامنها مع التطورات الدولية الراهنة المتميزة بالتعقد و التركيب خصوصا بعد ما شهدته المنطقة من توتر خاصة بعد أحداث الربيع العربي 2011.

فموضوع الهجرة غير الشرعية اليوم أصبح يشكل رهانا عالميا لجميع الدول، خصوصا بعد حالة اللااستقرار التي تشهدها المنطقة ، كما يعتبر هذا الموضوع من أهم القضايا المشتركة بين الدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي، وهو يندرج ضمن أولوية السياسات الخارجية لهذه الدول.

2- المبررات الذاتية:

بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية والعلمية، هناك مبررات شخصية وذاتية تتعلق بالباحث، فمن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو ميولي للدراسات المتوسطية ، حيث يعد موضوع الهجرة غير الشرعية من أهم قضايا المتوسط خصوصا في الآونة الأخيرة، ولهذا اخترت هذا الموضوع لمعالجته وفق المتغيرات الجديدة التي شهدتها المنطقة المتوسطية خصوصا بعد الحراك العربي 2011.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكال الآتي: **ما مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية بعد 2011؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم دوافع الهجرة غير الشرعية؟
- فيما تتمثل تداعيات الهجرة غير الشرعية منذ سنة 2011؟

- ماهي إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية؟
- ماهو مستقبل الهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الجديدة؟

فرضيات الدراسة:

- ساهمت الظروف الداخلية السائدة في مجتمعات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية على زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين.
- كلما زاد عدد المهاجرين غير الشرعيين كلما زاد عدم الإستقرار السياسي في كلا الضفتين.
- تسببت الهجرة غير الشرعية في إثارة خلافات حادة في العلاقات الأورو مغاربية.
- البقاء على الوضع القائم والمتمثل في عدم إيجاد حلول جذرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية أدى إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين.

II. الإطار المكاني والزماني للدراسة:

الدراسة سترتكز على الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط و تخص الفضاء المغاربي (الجزائر، تونس و المغرب) ودول شمال أوروبا (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا).

إن سبب تحديد المنطقة الأورومتوسطية يكمن في كون البحر الأبيض المتوسط يعتبر مجالا أساسيا لحركات وموجات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا من دول جنوب المتوسط من جهة، ومن جهة أخرى قضية المهاجرين غير النظاميين من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الأوروبية، حيث شهدت تطورات مهمة ومتسارعة في السنوات الأخيرة جعلها رهانا رئيسيا واستراتيجيا في العلاقات بين دول الجنوب والشمال ورقما مهما في المعادلة المتوسطية، إن لم نقل إنها من أكثر الملفات المؤثرة في مسار العلاقات الأورومتوسطية الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلم والرفاه الاقتصادي.

إضافة إلى انتماء كل من الجزائر، المغرب، تونس إلى هذا المجال الجغرافي، وتأثرهم بظاهرة الهجرة غير النظامية باعتبارهم بلدان مصدرة للهجرة وبلدان عبور واستقبال للمهاجرين في نفس الوقت وبالتالي فإن الحديث عن حقوق المهاجرين غير النظاميين يعني الحديث عن الانتهاكات التي يتعرض لها

آلاف الشباب المغاربة ممن خاضوا مغامرة عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى ضفتها الشمالية أومن المرشحين لذلك.

أ- الحدود الزمنية للدراسة: إن أي دراسة علمية أكاديمية لابد أن تكون محددة بفترة زمنية، ونظرا لطبيعة الموضوع، فقد حددت فترة الدراسة منذ 2011 إلى غاية 2019.

ب-مناهج الدراسة:

باعتبار المنهج هو المسلك الذي يتبعه الباحث من أجل دراسة ظاهرة معينة، وباعتبار العلوم الإنسانية بشكل عام وشموليتها وتنوع متغيراتها قد تحتاج إلى أكثر من منهج علمي لكي نلم بجوانبها المتعددة ، ومن أهم المناهج المتبعة في الدراسة مايلي:

المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يسجل ما مضى من وقائع وأحداث يحللها ويفسرها على أسس علمية، بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل، فهو يهدف إلى التأكد من صحة حوادث الماضي بوسائل علمية، فكل مجتمع له تاريخ، وذلك بحكم أنه يؤثر على سلوك القرارات الدولية حاضرا ومستقبلا، فلدراسة موضوع الهجرة و تأثيرها على العلاقات الأورومغاربية يتطلب الوقوف أمام المحطات التاريخية التي دفعت بتطور هذه الظاهرة.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعد من المناهج الأكثر شيوعا و استخداما في دراسة القضايا و الظواهر ذات البعد الانساني والسوسيولوجي لصعوبة إخضاعها للتجربة، و لإضافة المدلول العلمي للظاهرة محل الدراسة، تم توظيفه من خلال دراسة مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورومغاربية و خاصة في الظروف الدولية الراهنة

منهج تحليل المضمون:

فدراسة هذه الظاهرة تتطلب الرجوع إلى الخطاب الرسمي، وذلك من خلال الوقوف على الخطوط العريضة لاستراتيجيات صانع القرار المغاربي والأوروبي عن طريق تحليل ما جاء في مضمون العديد من الخطابات الرسمية وتحليل الوثائق والإتفاقيات المبرمة بين الطرفين لمعالجة الظاهرة.

كما تم تحديد **المنهج المقارن** للمقارنة بين سياسات دول الضفة الجنوبية على غرار الجزائر، تونس والمغرب في معالجة هذه الظاهرة، أو من خلال مقارنة جهود كلا الضفتين للحد من هذه الظاهرة. وقد اعتمدت الدراسة على أدوات المنهج الإحصائي من خلال إستخدام النسب وتحليلها.

أدبيات الدراسة:

إكتسى موضوع الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة لدى الباحثين، ومن أهم الدراسات التي عالجت مسائل متعلقة بالهجرة غير الشرعية وجدنا ما يلي:

1- أطروحة دكتوراه بعنوان مكافحة تهريب المهاجرين السريين، الطالب صايش عبد المالك، جامعة تيزي وزو 2014، فقد حاول الطالب دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية من الناحية القانونية، وقد تبنى في دراسته الإشكالية التالية: ماهو واقع التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية؟ حيث رأى أن مشكلة الهجرة غير القانونية هي مشكلة مشتركة بين الدول المستقبلة للمهاجرين وتلك التي هي مصدرة لهم أو التي هي منطقة عبور، وقد خلص في الأخير أن الدول لها الحق في سن ما تراه مناسبا من إجراءات وشروط لدخول الأجانب إلى إقليمها، إلا أن ذلك لا يجب أن يؤثر بأي طريقة كانت على حرية تنقل الأشخاص وبالخصوص عندما تكون بواعث هذا التنقل هي ظروف قاهرة مثل حق اللجوء.

2- أطروحة دكتوراه بعنوان دراسة الاتفاقية الفرانكومغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوروبية لحقوق العمال والمهاجرين بن قنو أمال، جامعة وهران، 2012

التى طرحت الإشكالية التالية ماهو محتوى الاتفاقيات الثنائية الفرانكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة؟ أين قامت الطالبة بدراسة محتوى الاتفاقيات الثنائية الفرانكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة ، وقد توصلت إلى مايلي أن محتوى الاتفاقيات عالج ثلاثة حقوق، الحق في الإقامة، الحق في العمل، الحق في التجمع العائلي هذه الحقوق التي تدخل في إطار أنظمة الإقامة والعمل للعمال المغاربة المقيمين في فرنسا، وتدخل أيضا في التجمع العائلي.

3- أطروحة الدكتوراه بعنوان الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية الطالبة فريزة عودية من جامعة الجزائر 01، 2015، فقد حاولت الطالبة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن حل مشكلة الهجرة غير الشرعية؟ وماهي أهم الإجراءات والوسائل القانونية والتنظيمية للحد من إنتشار هاته الظاهرة؟ وهل تكفي التشريعات الوطنية والدولية لذلك، أم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحتاج إلى أكثر من ذلك من جهود وآليات؟وقد توصلت إلى أنه لابد من وجود تكامل بين الآليات القانونية والتنظيمية الأمنية وبين التنمية البشرية، فلا تنمية دون أمن وإستقرار، فهي ترى أن الآليات القانونية والتنظيمية غير كافية للقضاء للهجرة غير الشرعية.

4- أطروحة دكتوراه بعنوان سياسات معالجة الهجرة غير الشرعية 2000-2014، الطالبة زموري لبندة، جامعة الجزائر 03، 2017، أين حددت الطالبة الإشكالية كمايلي: إلى أي مدى ساهمت الإجراءات والأساليب التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الحد منها؟ وتوصلت إلى أن العوامل التاريخية هي أهم أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وأن الهجرة غير الشرعية تتحكم فيها ثلاث متغيرات هي حقوق الإنسان، التنمية والأمن.

ما يلاحظ على هذه الدراسات تناول موضوع الهجرة غير الشرعية من الناحية القانونية، في حين الدراسة الموسومة بسياسات معالجة الهجرة غير الشرعية 2000- 2014، عالجت الموضوع من ناحية سياسية متعلقة بدراسة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، في حين هذه الدراسة ستقدم إضافة جديدة من خلال دراسة الهجرة غير الشرعية في كل من الجزائر، المغرب وتونس، ودراسة درجة تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية بعد 2011.

III. تقسيم الموضوع:

سيتم تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول، وذلك من خلال التطرق في **الفصل الأول** إلى الجانب النظري للهجرة، حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى 3 مباحث، فقد تناول المبحث الأول: تعريف الهجرة والمفاهيم المرتبطة بها، فالهجرة هي حركة الانتقال يقوم بها الإنسان من مكان إلى آخر من أجل البحث عن حال أفضل اجتماعيا واقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.

أما عن المفاهيم المرتبطة بها نجد: مفهوم اللجوء، مفهوم النزوح، الجريمة المنظمة الإرهاب.

في حين المبحث الثاني سيتم التطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق إلى المقاربة الاقتصادية لتفسير الظاهرة، ومن ثم التطرق إلى المقاربة الاجتماعية والنفسية وكيف عملت الجوانب الاجتماعية والنفسية التي تدفع إلى البحث عن حياة أفضل وبعدها سيتم التطرق إلى نظرية التبعية وكيف هاجر أفراد دول المحيط نحو دول المركز، أما المبحث الثالث فسيتم تناول التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية، من خلال التطرق إلى تاريخ الهجرة نحو أوروبا، والمراحل التي مرت بها الهجرة غير الشرعية.

في حين الفصل الثاني حاولت الدراسة التطرق إلى واقع الهجرة المغاربية نحو أوروبا، حيث تناول المبحث الأول دوافع الهجرة غير الشرعية، الدوافع الطاردة التي تدفع بالهجرة غير الشرعية نتيجة الظروف السيئة التي تعيشها أغلب دول الضفة الجنوبية، وكذلك العوامل المحفزة التي أعطت صورة إيجابية للمهاجر عملت على ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين، أما المبحث الثاني تطرق إلى واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا ، و التطرق إلى طرق ومنافد الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أورويا، وبعدها تم التطرق إلى السياسة الوطنية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، في حين المبحث الثالث تناول واقع الهجرة غير الشرعية في المغرب وذلك بدراسة الدوافع السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع مواطني المغرب إلى الهجرة غير الشرعية وإلى أهم طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية من المغرب إلى أوروبا، وكذا إلى أهم السياسات التي اتبعتها الدولة المغربية من أجل القضاء على هذه الظاهرة. أما المبحث الرابع فقد تناول واقع الهجرة غير الشرعية في تونس، من خلال التطرق أيضا إلى دوافع الهجرة غير الشرعية في تونس نحو أوروبا، ومن ثم تطرقت الدراسة إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة التونسية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أما الفصل الثالث تطرق الهجرة غير الشرعية والعلاقات الأورو مغاربية بعد الحراك العربي حيث تناول المبحث الأول الهجرة والتطورات السياسية الجديدة في منطقة الربيع العربي، وذلك من خلال التطرق إلى الحراك العربي في المنطقة المغاربية، أما المبحث الثاني تطرق إلى محددات السياسة الأوروبية في المنطقة في سياق الحراك العربي، من خلال الدور الإقليمي للاتحاد الأوروبي، وكذا الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالنسبة لأوروبا، ومن ثم التطرق إل الدور الأوروبي في الحراك العربي بالمنطقة المغاربية.

في حين سيعالج المبحث الثالث انعكاسات الحراك على العلاقات الأورومغاربية من الناحية الاقتصادية والديموغرافية ومن الناحية الأمنية والسياسية وكذا من الناحية الاجتماعية للهجرة غير الشرعية.

أما الفصل الرابع فتطرق إلى آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، وقسم كذلك إلى أربعة مباحث، حيث تطرقت الدراسة في المبحث الأول إلى سياسة التعاون الأورومغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال التعاون شمال شمال، والتعاون جنوب جنوب، والتعاون شمال جنوب، في حين المبحث الثاني تناول التعامل الأوروبي مع قضية اللجوء السياسي، وكيف تعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية حقوق الإنسان، وأهم السياسات الوطنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أما المبحث الثالث عالج الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال المعاهدات والمواثيق الدولية، أما المبحث الأخير فقد تناول السيناريوهات المستقبلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال سيناريو النجاح، وسيناريو الفشل وسيناريو بقاء الهجرة غير الشرعية.

IV. خطة الدراسة

مقدمة

- ❖ الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة
  - المبحث الأول: تعريف الهجرة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها
    - المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية
  - المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية
    - المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الثاني: التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الثالث: نظرية التبعية وهجرة دول المحيط نحو دول المركز
  - المبحث الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية
    - المطلب الأول: الهجرة إلى أوروبا تاريخيا
    - المطلب الثاني: مرحلة الهجرة الشرعية
    - المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية
- ❖ الفصل الثاني: واقع الهجرة المغاربية نحو أوروبا
  - المبحث الأول: عوامل الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الأول: العوامل الطاردة للهجرة غير الشرعية
    - المطلب الثاني: العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية
  - المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

- المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا
- المطلب الثاني: طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا
- المطلب الثالث: السياسة الوطنية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

o المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية بالمغرب

- المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية المغربية نحو أوروبا
- المطلب الثاني، طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية المغربية إلى أوروبا
- المطلب الثالث: السياسة الوطنية المغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

o المبحث الرابع: واقع الهجرة غير الشرعية في تونس

- المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية في تونس نحو أوروبا
- المطلب الثاني: السياسة الوطنية التونسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

❖ الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية والعلاقات الأورمغاربية بعد الحراك العربي

o المبحث الأول: الهجرة والتطورات السياسية الجديدة في منطقة الربيع العربي

- المطلب الأول: الحراك العربي في المنطقة المغاربية
- المطلب الثاني : الهجرة المغاربية بعد الحراك العربي
- المطلب الثالث: المسالك الحديثة للهجرة غير الشرعية

o المبحث الثاني: محددات السياسة الأوروبية في المنطقة في سياق الحراك العربي

- المطلب الأول: الدور الإقليمي للإتحاد الأوروبي
- المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي في دوائر السياسة الأوروبية
- المطلب الثالث: الدور الأوروبي في الحراك العربي بالمنطقة المغاربية

- المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأور مغاربية بعد الحراك العربي
  - المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية والديموغرافية للهجرة غير الشرعية
  - المطلب الثاني: التداعيات الأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية
  - المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية

❖ الفصل الرابع: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأور مغاربية

- المبحث الأول: سياسة التعاون الأور مغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية
  - المطلب الأول: التعاون شمال – شمال لمكافحة الهجرة غير الشرعية
  - المطلب الثاني: التعاون جنوب- جنوب في مكافحة الهجرة غير الشرعية
  - المطلب الثالث: التعاون شمال – جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية
- المبحث الثاني: التعامل الأوروبي مع الهجرة السرية واللجوء في إطار حقوق الإنسان
  - المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي وقضية اللجوء السياسي
  - المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان
  - المطلب الثالث: السياسة الوطنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية
- المبحث الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية
  - المطلب الأول: المعاهدات والمواثيق الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية
  - المطلب الثاني: الإتفاقيات الثنائية بين الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية
  - المطلب الثالث: دور المنظمات واللجان الدولية في محاربة الهجرة غير الشرعية
- المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية
  - المطلب الأول: السيناريو الخطي.

- المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.
- المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي.

❖ الخاتمة

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة

أصبحت ظاهرة الهجرة الدولية وخصوصا الهجرة غير الشرعية تأخذ حيزا واسعا من اهتمامات المفكرين والباحثين، خصوصا في الآونة الأخيرة، كونها أصبحت ظاهرة عالمية، تتطلب تكاثف جهود الجميع من أجل الحد من هذه الظاهرة. وقد شمل هذا الاهتمام المستوى الأكاديمي والسياسي، فعلى المستوى الأكاديمي تناولتها العديد من الدراسات العلمية، وحاولت تقديم تفسيرات علمية لأسباب ودوافع حدوثها والانعكاسات والآثار المترتبة عنها وعلى المستوى السياسي والميداني عرفت أيضا اهتماما بالغا، حيث كانت محور اهتمام العديد من الدول والمنظمات الاقليمية، وتم تخصيص ميزانيات كبرى لمواجهتها خاصة في بعض المناطق من العالم التي تتضاعف درجة تأثيرها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ومن هذا المنطلق تعتبر عملية تعريف الظاهرة جزءا مهما جدا من فهمها والقدرة على التصدي لها، فنجد بأنه قد تم تعريفها والتطرق لها من زوايا مختلفة، وفي هذه الدراسة التي نحن بصددها، سنحاول عرض ومناقشة وتحليل مجموعة من التعاريف التي تساعدنا في فهم الظاهرة واستيعاب مختلف أبعادها وخصائصها، وكذا علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى المتداخلة معها، كما سنحاول أيضا عرض أهم المداخل النظرية المفسرة للظاهرة، خاصة المدخل الاقتصادي والنفسي والاجتماعي.

المبحث الأول: تعريف الهجرة والمفاهيم المرتبطة بها

لقد تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بمفهوم الهجرة غير الشرعية، فقد أصبح هذا المفهوم متداولا بشكل ملحوظ من قبل الباحثين والدارسين سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى العمل السياسي، إذ لا يمكن إيجاد مفهوم وشامل نظرا لتعقد وتعدد الدوافع لها وتطور الظاهرة في حد ذاتها أما عن المفاهيم المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، نجد ظاهرة اللجوء السياسي، وظاهرة هجرة الأدمغة، أما عن المفاهيم الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد الإرهاب الدولي، وظاهرة الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة الدولية

الفرع الأول: تعريف الهجرة:

عرفت الهجرة منذ القديم فهي تعنى بتنقل الأشخاص وتحركاتهم، لتكون اضطرارية فيما مضى تستدعيها ضرورة البقاء على قيد الحياة للبشر سواء كانوا أفرادا أو جماعات، لتكون لها دواعي ودوافع أخرى

فيما بعد، وسيتم تناول تعريف الهجرة من الناحية اللغوية، والاصطلاحية، كما سيتم التطرق إلى تعريف هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية والسياسية.

التعريف اللغوي:

الهجرة كلمة مشتقة من الفعل هاجر، يهاجر والذي يقصد به ترك الشيء، أو أعرض عنه أما الهجرة فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى.

جاء معنى الهجرة في معجم "ترتيب القاموس المحيط:" بأنها الخروج من أرض إلى أخرى".[1] ومعناها في "المعجم الوسيط": بأنها الخروج من أرض إلى أخرى، وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء الرزق".[2]

أما في لسان العرب فالهجرة هي ضد الوصول، هجرت شيء أي تركته و أغفلته وهي النزوح من أرض الى أرض، وأصل المهاجر عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن.[3]

التعريف الإصطلاحي:

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

وتستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة، أو من مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه. سواء كان ذلك الانتقال في داخل البلد الواحد، وهذا ما يسمى **بالهجرة الداخلية**، والهجرة الداخلية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة، أو من مدينة إلى مدينة أخرى.

وهناك معياران في تعريف المهاجر يتم استخدامهما سواء بصورة منفصلة أو بصورة مشتركة فالمعيار الأول هو دولة الجنسية، وهو المعيار الأكثر استخداما في إحصاءات الهجرة، ووفقا لهذا المعيار يصبح المهاجرين هم المقيمين من الأجانب، ثانيهما دولة الميلاد.

---

[1] الطاهر أحمد الزاوي، **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، ط 3،ج4(دمشق: دار الفكر، 1970) ص 481.

[2] إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ،1972) ص 973 .

[3] أحمد عبد العزيز الاصقر، **الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة**، ط 1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010) ص 09.

ويرتبط تعريف المهاجر بحسب توصيات منظمة الأمم المتحدة لعام 1998 بدقة مفهوم مكان الإقامة الشخصي للمهاجر، المهاجرون لمدة طويلة هم الأشخاص الذي يقيمون على الأقل لمدة سنة في بلد غير بلدهم الأصلي، أما المهاجرون لمدة قصيرة هم الأشخاص الذين يقيمون في بلد غير بلد إقامتهم المعتاد لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولكن تقل عن سنة واحدة.[1]

مفهوم الهجرة من المنظور الإنجليزي:

يعني الحركة من دولة أو مكان إلى آخر، بمعنى العبور أو المرور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر، بغرض البحث عن الطعام أو النزوح لتغيير المكان أو مستوى المعيشة.

وهنا تحمل معنيين، أولا الهجرة من منظور الدولة المستقبلة، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين immigration ، فالهجرة بالنسبة إلى الدولة المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بنتائج الهجرة والمهاجرين.[2]

ثانيا فالهجرة من منظور الدولة المرسلة أو المصدرة، إذ يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح emigration ، والمصطلح عموما يشير إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالي تعد مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين refugees ، فالدولة المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، وبالتالي فهي تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة، والذي يعني في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر، ويعد هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الإنجليزية.

مفهوم الهجرة من الناحية السياسية:

إن مفهوم الهجرة في أدبيات علم السياسة وعلم العلاقات الدولية يكمن في التمييز بين الأبعاد التالية:

---

[1] وداد صالحي، **التحويلات المالية للمهاجرين دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2011) ص ص 24-25.

[2] طارق الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009) ص 14.

- الهجرة بوصفها ظاهرة phenomenon أو عملية process.
- الهجرة بوصفها متغيرا تابعا أو مستقلا.
- الهجرة بوصفها إطارا فكريا عاما.

ولهذا تتعامل الأدبيات مع مشكلة الهجرة بوصفها واقعة أو حادثة قابلة للوصف أو التفسير العلميين، وإما بوصفها عملية لها مدخلاتها ومخرجاتها وبيئتها الداخلية والخارجية المحيطة، فالهجرة تعد إذن ظاهرة يمكن وصفها وتحليلها وفق منهجية علمية تركز على البعد الكمي أو الوصفى، والبعد الكيفي أو التحليلي لا سيما في حالة توافر البيانات والمعلومة ذات العلاقة، كما يمكن التعامل مع مشكلة الهجرة بوصفها نظاما متكونا من أجزاء، أو نظما فرعية ترتبط بعلاقات اعتماد متبادلة، حيث إن التغيير في أي جزء يقود إلى التغيير في بقية الأجزاء أو النظم الفرعية الأخرى.

كما أن الأدبيات تتعامل مع مشكلة الهجرة إما بوصفها متغيرا تابعا وإما بوصفها نتيجة أو متغيرا مستقلا، فمشكلة الهجرة أساسها اعتبارات اقتصادية وسياسية إضافة إلى أسباب أخرى، كما يمكن التعامل مع الهجرة بوصفها متغيرا مستقلا حيث إن الهجرة قد تكون سببا في زيادة عرض العمالة، أو انخفاض مستوى الأجور أو الإرهاب أو عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، وإذا كانت الهجرة بالنسبة إلى البعض تعد متغيرا تابعا فإن العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي والكوارث الطبيعية تعد بدورها متغيرات مستقلة.[1]

مفهوم الهجرة من الناحية النفسية الاجتماعية:

مفهوم الهجرة من الناحية النفسية:

يعرفها **وليام ماكدغول** بأنها " غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين مثالها في ذلك: غريزة التملك وغزيرة المقاتلة".[2]

---

[1] ونيسة الحمروني الورفلي، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015) ص.ص 69-71.

[2] فيصل دليو وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية** (الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال، 2003) ص 33.

أما من **الناحية الاجتماعية**: ظاهرة الهجرة في علم الاجتماع تعرف على : أنها تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيره.

فقد استعمل لفظ الهجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات وعرفت الهجرة بأنها إنتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد أو خارجه وتتم الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم.

أما **مورفولوجيا** فتعرف بأنها: " حادث جماعي ينتاب عددا من الناس، أما التماسا للكسب وتحسين لحالهم وإما للنجاة بنفسهم من الهلاك "، والتي يمكن أن تحدث للفرد الواحد أو للأسرة الواحدة أي إما أن تكون فردية أو جماعية أو تلقائية أو منظمة وقد تكون اضطرارية أو اختيارية"[1]

أما معجم العلوم الاجتماعية فقد عرف الهجرة على أنها انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم فيها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام للقيام بمهمة أو شغل أو وظيفة.[2]

الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

إذا كانت الهجرة الشرعية تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي الى الدولة المستقبلة، وتحدث بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين للحد من الهجرة إليها أو لا تطلب تأثير دخول لأراضيها أو اتجاه الدول التي تمنح تأشيرات دخول نظامية للمهاجرين فإن الهجرة غير الشرعية هي دخول المهاجر الى دولة غير دولته دون تأثير أو إذن مسبق.[3]

ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة التي تتم بطريق غير قانونية وغير شرعية وذلك إما عند طريق وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات التهريب والجريمة كما يمكن أن تكون أول الأمر بتأشيرة صالحة لكن المهاجر يبقي حتى بعد انتهاء صلاحية التأشيرة ودون الحصول على موافقة السلطات.

---

[1] عثمان الحسن محمد نور وياسين عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة(** الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008) ص ص 15-16.

[2] ذكرى عبد المنعم إبراهيم، **الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي**، مجلة الآداب، ع 106، 2013, ص 6.

[3] شام بشير، **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوربا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهته** ، مجلة السياسة الدولية، عدد ،179جانفي ،2010 ، ص17.

وتأخذ الهجرة غير الشرعية صورا عديدة تؤدي الى النهاية الى نتيجة واحدة وهي الهجرة غير الشرعية ومن ذلك نجد[1]:

- دخول الشخص حدود دولة ما دون إجراءات قانونية تسلل- تهريب
- دخول الشخص الحدود ما بوثائق لفترة معينة وبقاؤه إلى ما بعد انتهاء الفترة القانونية دون موافقة السلطات المعنية.

وعرّفت المفوّضيّة الأوروبّيّة الهجرة غير الشّرعيّة على أنَّها "كلّ دخول عن طريق البرّ أو البحر أو الجوّ إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونيّة بواسطة وثائق مزوّرة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظّمة أو من خلال الدّخول إلى الاتحاد الأوروبّي بطريقة قانونيّة عبر الحصول على تأشيرة، ومن ثمَّ البقاء بعد انقضاء الفترة المحدّدة من دون موافقة السّلطات، وأخيرًا طالبو اللّجوء الّذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنَّهم يبقون داخل البلاد."

عموما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة وتعتبرها المفوضية الأوربية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار.

كما يمكن تعريف الهجرة عير الشرعية:" بأنها الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أو تجارة البشر، وفيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثا عن الرزق، ووضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا، أو دينيا وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية".[2]

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية : " هو كل إنتقال غير شرعي للأفراد بين الدول، بغية تحقيق نوع من الإستقرار السياسي، أو الإقتصادي، أو الإجتماعي لم يجده في دولته الأصلية"

---

[1] مدحت عياش خلومي، **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي**، ط1 (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2003) ص 189.

[2] سحر مصطفى حافظ، **الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، المجلد 02، ع 02، هرمس، 2013، ص46.

وتعد الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية أو غير قانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر البلدان تأثيرا بهذه الظاهرة التي اكتست أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها وأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين ضفتي الشمال والجنوب.[1]

كما اعتبرت الهجرة غير الشرعية المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا وأمنيا، هذا النوع من الهجرة أخذ منحنى تصاعديا مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق والوسائل نجد وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، هذا بالرغم من المخاطر التي يجلبونها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه وكذلك إمكانية الاعتقال والحبس والعذاب الجسدي والنفسي في حالة النجاح في الوصول إلى الجهة الأخرى[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المهاجرين يلجؤون إلى أساليب أخرى، كذلك منها التعاقد مع شركات التهريب، التسلل من خلال الحدود، الزواج المؤقت، أو النزوح الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، ومن جهة أخرى يقوم البعض الآخر باستخدام الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير الشرعية كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود[3].

وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة مما قد يعرضهم إلى الكثير من الأخطار، كما هو حال المهاجرين غير الشرعيين في الدول الأورو مغاربية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة حيث تنشط حركات التهريب للأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم وصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة خاصة بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين، يؤدي بهم إلى الارتباط سواء

---

[1] محمد غزالي، **الهجرة السرية** ط1 (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع ، 2015)ص ص 28-29.

[2] محمد غربي، **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة البحر الأبيض المتوسط** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009، ص96.

[3] محمد غزالي، **المرجع السابق**، ص 30.

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالجريمة بكافة أشكالها، متزامنا هذا مع ظهور ظاهرة الإرهاب والتسليم بالعلاقة المباشرة للهجرة غير الشرعية بها من طرف دول الضفة الشمالية [1].

وبهذا تم تحديد ثماني مخالفات تسهم في الهجرة غير الشرعية:

- الدخول غير الشرعي (عبور الحدود بصورة غير شرعية)
- الدخول باستخدام وثائق مزورة.
- الدخول باستخدام الوثائق الشرعية، ولكنه يقدم معلومات كاذبة في هذه الوثائق.
- المكوث لمدة طويلة باستخدام تصريح دخول إقامة مؤقتة.
- فقدان المركز القانوني نسبة إلى عدم تجديد التصاريح، نتيجة لفشله في متطلبات المواطنة وفق شروطها.
- أن يولد فرد في أسرة مقيمة بصورة غير شرعية.
- الفرار أثناء مغادرة الدولة المضيفة.

إخفاق الدولة في أن تعزز وتقوى قرار العودة الخاص بغير الشرعيين.[2]

المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى

الفرع الأول: مفهوم اللجوء الساسي

أ- **اللجوء في اللغة** :مشتقة من كلمة لجأ: يقال: لجأ الى الشيء أو المكان، ويقال لجأت الى فلان أي استندت إليه و اعتضدت به، ولجأت من فلان أي أعجلت عنه الى غيره، وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة الى الخروج والانفراد، يقال لجا من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم الى غيرهم، فكأنه تحصن منهم: والجاه الى الشيء أي اضطره إليه .

ب- **اللجوء في الاصطلاح:** يختلف تعريف اللاجئ باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت الى اللجوء، حيث تتعدد تعريفات اللاجئ في المواثيق والأعراف الدولية

---

[1] علي سالم حميدان ومحمود الجسيس، **جغرافيا السكان مدخل إلى علم السكان**، ط 1(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2001) ص 28.

[2] ونيسة الحمروني الورفلي، **المرجع السابق** ، ص ص 77-80.

والقانون الدولي، حيث نصت اتفاقية جنيف لعام 1951والنظام الأساسي الداخلي للمفوضية السامية: للاجئين على تعريف قانوني للاجئ: " يشير الى انه كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته أن يعود الى تلك الدولة [1].

وقد اتسع تعريف اللاجئ ولاسيما في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الأشخاص الفارين من العنف المعمم في الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء بلد الجنسية أو جزء منه فضلا عن الكوارث الطبيعية المصاحبة للإهمال الحكومي لأسباب سياسية أو إثنية أو عرقية أو دينية.

نلاحظ أن اللجوء يكون بعبور حدود دولة المواطن الأصلي الى دولة أخرى، أما النزوح فهو داخل الدولة الواحدة ويتفق النزوح مع اللجوء في أن الهجرتين إجباريتان قسريتيان، وغير اختياريتين اللجوء والهجرة والنزوح رغم إنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلا أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات.

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، لان معسكرات اللاجئين تظم أشخاص ليسوا بحاجة للحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.[2]

فاللجوء لديه أسباب سياسية تتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث أن اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته، مما يتطلب هجرة أسرته إليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي. و دستور المنظمة الدولية للهجرة ميز بين الهجرة واللجوء

---

[1] رقية العاقل، «**إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط** »، مذكرة ماجستير غير منشورة ،(كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008)ص 18.

[2] رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي** (الجزائر: دار هومة للطابعة والنشر والتوزيع،2016)ص ص 38-39.

على أن الهجرة الدولية تمس أيضا هجرة اليد العاملة وهجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم واللذين بحاجة إلى خدمات دولية للهجرة.

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين، ورغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية 1951 إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما (في المقام الأول) مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

شروط اللجوء السياسي:

فاللجوء الذي لديه دوافع سياسية يتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث أن اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته، مما يتطلب هجرة أسرته إليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي.

إن الشروط الموضوعية بشأن اكتساب صفة "لاجئ"، بحسب ما نص عليه الفصل الأول من اتفاقية جنيف هي كالآتي:

- يجب ألا يكون طالب اللجوء قد ارتكب جريمة أخلت بالسلام، أو جريمة من جرائم الحرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو جريمة خطيرة من الجرائم الداخلة في القانون العام، وذلك خارج البلاد التي دخلها، قبل أن يقبل فيها بصفة "لاجئ".

- ألا يكون طالب اللجوء متهما بارتكاب تصرفات تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

- الخضوع للقوانين والضوابط والتدابير المتخذة للمحافظة على النظام العمومي.[1]

وفي حال قبول منح صفة لاجئ بناءا على توافر جميع الشروط المطلوبة، ويحتم على دولة القصد عدم طرد اللاجئ بمقتضى القوانين الدولية.[2]

الفرق بين الهجرة الدولية واللجوء السياسي

إن دستور المنظمة الدولية للهجرة تجاوز هذا الإشكال، عندما نص على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة، هجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم والذين هم في حاجة إلى خدمات دولية للهجرة.[3]

فاللاجئون يغادرون بلدانهم الأصلية نتيجة لما يعانونه من تهديد أو اضطهاد، ولا يمكن أن يعودوا بأمان لأوطانهم في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، أما المهاجر فإنه يغادر بلده بمحض إرادته من أجل حياة أفضل ويتمتع بحماية دولته، وإذا اختار أن يرجع إلى وطنه فإنه يستمر في حماية حكومته بمعنى أن المهاجر تظل علاقته طبيعية بدولته، بخلاف اللاجئ فإنه لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي متى يشاء، إلا عندما تسمح الأحوال السائدة في بلده بالعودة المأمونة.

فرغم وجود عنصر الترحال كقاسم مشترك بين اللاجئ والمهاجر، إلا أن هناك تباينا في حالتين:

- ففي الهجرة يكون عنصر الاختيار لدى الشخص هو الغالب، كما أن عنصر الرضى من المهاجر ومن دولته موجود بين الطرفين على عكس اللاجئ، فحالة الضرورة هي التي تدعو إلى اللجوء.
- إن الاختلاف بين اللاجئ السياسي ونظام الحكم القائم هو العلاقة التي أدت إلى اللجوء، كما أن المهاجر يظل متمتعا بالحماية الدبلوماسية لدولته عكس اللاجئ الذي غالبا ما تنقصه الحماية من دولته.

---

[1] أنظر أيضا: **إتفاقية جنيف للإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين**، إعتمدت يوم 28 تموز/ يوليو 1951مؤتمر الأمم المتحدة وتم تنفيذها أفريل 1954. علاقة اللاجئ بالنزوح: اللاجئ هو كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية، ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته، أما النزوح هو الشخص الذي أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية أو أضطر إلى ذلك لتفادي أثار النزاع المسلح .

[2] نبيل زكاوي، **جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط**، مجلة سياسات عربية، ع 19، 2016، ص 28.

[3] ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995هـ2010**، رسالة ماجيستير غير منشورة (الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011) ص ص 46-47.

إضافة إلى ما تقدم، فإن اللاجئ يتمتع بحقوق ضمنها له القانون الدولي، ولا تستطيع الدولة التي وافقت على منح اللجوء أن تغير الحق أو ترفضه باعتبارها موقعة على اتفاقية عام 1951 والبروتوكول المكمل لها الصادر عام 1967 الخاصين بمركز اللاجئين، حيث قضت كل دساتير دول العالم ومنها دستور الجزائر التي تؤكد على العمل بمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

الفرع الثاني: هجرة الأدمغة

ظهر هذا المصطلح في مطلع الستينات للفرن الماضي، وقد ابتدعه البريطانيون للتعبير عن فقدانهم الكثير من الكفاءات منها الأطباء، المنهدسين ...بسبب هجرتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي يقصد بها هجرة الأفراد المتعلمين والأذكياء بغية تحصيل أجور أحسن وإيجاد أوضاع عمل أحسن كما يمكن القول أن هجرة الأدمغة والتي تعبر عن الإنتقال الإرادي أو القسري للأشخاص المؤهلين وذوي مستوى عالي، من دولة إلى أخرى بهدف تعظيم العائد من التعليم.

أنواع هجرة الأدمغة: يوجد ثلاث أنواع من نزيف الأدمغة تعاني منه الدول وهي

- **النزبف الخارجي للعقول:** والذي يعرف بهجرة الكفاءات الأكثر تعليما وتأهيلا إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم.
- **النزيف الداخلي للعقول:** والذي يعرف بميل بعض العلماء إلى المعيشة على هامش الحياة في الوطن وتوجيه اهتماماتهم نحو العلم والمعرفة.
- **النزيف الأساسي:** وهو إخفاق بعض الدول النامية في الإهتمام بعقول مواطنيها بسبب نقص الإمكانيات أو عوامل سياسية أخرى.[2]

الفرع الثالث: علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة

يعتبر المجتمع الدولي أن الجريمة المنظمة أكثر الجرائم خطرا على الدول واقتصاداتها لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، ظهرت هذه الظاهرة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ب ط (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012) ص ص 67-68.

[2] عائشة بن النوى، **ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية – الأسباب والإمكانيات التكفل والإستفادة منها** –، مجلة الإبراهيمي للغلوم الإجتماعية والإنسانية، ع06، جوان 2010، ص 209.

العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة تقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

أ- **تعريف الجريمة المنظمة:** هي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة، ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد والدقة يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا وتقدما، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم تفرض أحكاما بالغة القسوى على من يخرج عن قاموس الجماعة ويلتزمون في أداء أنشطتها الإجرامية بخطط دقيقة مدروسة يجنون من ورائها أمولا طائلة.[1]

وكذلك يقصد بالجريمة المنظمة: بأنها الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عددا كبيرا من الأفراد المحترفين، يعملون في إطاره وفق نظام لتقسيم العمل وتولي مراكز القيادة بالغة الدقة والتعقيد والسرية، ويحكمه قاموس شديد القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي على من يخالف أحكامه ويأخذ التنظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة أنشطته الإجرامية التي قد تمتد عبر الدول، وغالبا ما تتسم بالعنصرية، وتهدف إلى تحقيق أرباح طائلة، ويتحكم في التنظيم رئيس واحد يدين له الجميع بالولاء المطلق والطاعة، وغالبا ما يستمر التنظيم قرون عدة بعد أن يتعاشر معه المجتمع خوفا منه وطلبا لحمايته.

ولقد عرفت الشرطة الدولية" الأنتربول" الجريمة المنظمة: أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي إلتفات للحدود الوطنية.[2]

وعليه، فالجريمة المنظمة تعتبر أيضا ظاهرة عابرة للحدود لا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم، ومن بين أنشطتها نجد جريمة غسيل الأموال، تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية، وتهريب البشر، وتهريب المواد النووية، والهجرة غير الشرعية.

---

[1] ختو فايزة، **المرجع السابق**، ص 18.

[2] ختو فايزة، **مرجع نفسه**، ص ص 49-50.

فعلاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار ونمو الدول لما تحمله مخاطر عبور فئات غير سوية[1].

إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها في تهريب المخدرات والمتاجرة فيها ، فمثلا تستأثر جماعات الجريمة المنظمة بنسبة96 بالمائة من مبلغ 31.5 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية التي تدره سنويا التدفقات السنوية في مناطق النزاع وتساعد هذه الأموال في تأجيج النزاعات العنيفة ، والإيرادات الناتجة عن تجارة المخدرات تصل نسبتها إلى 28 بالمائة حسب تقرير **WORD ATLAS FOR LLICIT FLOWS** الذي أعده الإنتربول[2] ومركز **RHIBTO** الإحصائيات المعدة من طرف الإنتربول لسنة 2018.[3]

الفرع الرابع: علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب

أصبح الإرهاب والهجرة أكثر العوامل الحساسة على الأمن الدولي، فقد اتفقت مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أن الإرهاب ظاهرة تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته، فهي ظاهرة تعتمد على العنف واستعمال القوة وتهديد الأشخاص والممتلكات، حيث يرى الباحث **"جيرارد شاليان "**أن الإرهاب هو عنف مميت لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها فهو ظاهرة فوضوية لا تستند الى أهداف سياسية.

فالاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمتها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب الأوروبية دعمته وسائل الإعلام. فالأوروبيون يرون أن المغاربة غير الأوربيين غير قابلين للاندماج، وغير قابلين للمراقبة، يمكن أن يعملوا لصالح طرق خارجي، وبناء شبكات إرهابية وهم

---

[1] رؤوف قميني، **المرجع السابق**، ص ص 40-41.

[2] الإنتربول هو مركز نرويجي يتعاون مع الأمم المتحدة تتمثل مهمته في تمكين أجهزة الشرطة في العالم من العمل معا لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها

[3] WWW.INTERPOL.INT موقع الشرطة الدولية ، تاريخ التصفح 25.04 ,2019، على الساعة 17:10.

يعتبرون أن الإسلام نقيض الحضارة المسيحية، وهم يشكلون خطرا على المجتمعات الغربية مثل ارتباط النخب السياسية اليمنية في أوربا، الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب[1].

هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو هو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف معينة، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات متعددة الجنسيات، يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة، ويمكن تقسيم الإرهاب إلى ثلاثة أنواع:

- **الجريمة المنظمة العابرة للحدود القومية:** وهو أن يستخدم الإرهاب من طرف اتحادات المخدرات والمافيا من أجل حماية مصالحها الخاصة وذلك بالهجوم على الحكومات وعلى الأفراد الذين يحاولون التقليص من نشاطاتها وتأثيراتها.

- **الإرهاب برعاية الدول:** هي طريقة حرب تستخدم فيها الدولة عملاء لها أو ما يمثل بديلا منهم لإيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي في بلد آخر. كما ترعى الدول الإرهاب بتقديم دعم لوجيستي ومالي وأسلحة وما شابه.

- **الإرهاب الأيديولوجي:** يستخدم الإرهاب إما لتغيير سياسة محلية معينة أو لقلب حكومة معينة مثل: ألوية الجيش الأحمر.[2]

الفرع الخامس: علاقة الهجرة غير الشرعية بالتهريب البشري

ظهرت هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، حيث نشطت هذه الحركة في الدول الفقيرة التي تحتوي على نسبة سكانية متزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة، ويعني " تهريب المهاجرين" أي تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى

---

[1] محمد غربي، المرجع السابق، ص 95.

[2] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ب ط(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008) ص ص 41-42.

ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.

تقوم بالتهريب البشري مجموعة من العصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستقلة بعض الأزمات الاقتصادية والحروب وبعض الكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين وراغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعا جديدا من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الأخيرة.

والتهريب البشري نشاط فردي وآخر مهني منظم، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقبل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ، أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات من قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري[1].

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البحرية والبرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرين للغرق وسط البحر ويلعب المهربون دورا في الابتزاز واستغلال الظروف الاقتصادية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية.

فحسب المدير العام لمنظمة الهجرة العالمية **"برونسون ماكينلي** "أن التهريب البشري هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب.

التهجير القسري: وهي الهجرة الاضطرارية التي يجبر عليها الفرد والجماعات جبرا، إما لأسباب اقتصادية أو سياسية أو قهرية. وهناك أمثلة متعددة للهجرة القسرية ، مثل هجرة الرسول – صلى الله عليه وسلم - والمسلمين من مكة إلى المدينة فرارا من اضطهاد الكفار لهم، وفي العصر الحديث ممثلة في التهجير القسري الذي يحدث بسبب نظم الحكم الاستبدادية، أو الاستعمارية.

---

[1] إسماعيل عصام نعمة، **ترحيل الأجانب دراسة تحليلية في ضوء القانون والاجتهاد اللبناني الدولي** ط 1(بيروت، د ن، 2004) ص57.

الاتجار بالبشر: وتنشأ نتيجة لغلق القنوات المشروعة للهجرة أمام الشباب والأفراد، الذين يضطرون إلى اللجوء إلى عصابات متخصصة في تسفير البشر بطرق غير مشروعة، وغالبا ما يخضع هؤلاء المهاجرون بالقوة أو الغش والخداع لأغراض الاستغلال في أعمال الرق مثلا.[1]

إن تعريف الإتجار بالأشخاص يعني: تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو بغير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ أو مزايا لنيل موافقة شخص للسيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، فهي جريمة ضد حقوق الإنسان وهي قضية تمس الأمن الإنساني وليس قضايا من أمن الدولة فحسب.[2]

إن المرأة المهاجرة يجري استغلالها ضمن الشبكات وهي إحدى ضحايا هذه الأعمال اللاإنسانية بحيث يستغل المتاجرون بالبشر، الوضعية غير الشرعية للمرأة المهاجرة ويستعملونها كوسيلة للاستغلال إذ لا تحمي حقوق هؤلاء الضحايا في المرحلة التي يكتسبون فيها صفة مهاجر سري (غير شرعي)، وبالتالي يقعون كضحايا هذه الشبكات الإجرامية فالمرأة والأطفال هم فئات هشة تعاني في زمن العولمة من كل أشكال الاسترقاق، والاستعباد هذا نتيجة للتنقل غير الشرعي للأشخاص وتهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية والوطنية، إذ على دول المصدر ودول العبور والمقصد معاقبة المتاجرين بالبشر والمهربين للمهاجرين وحماية هؤلاء الضحايا خاصة المرأة والأطفال والوقاية من هذه الظاهرة .[3]

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة غير الشرعية

لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لابد من الوقوف على أهم المقاربات النظرية التي عملت على تفسير وتحليل هذه الظاهرة من حلال العديد من الجوانب والزوايا، وقد تم إختيار المقاربة الإقتصادية لدراسة تنامي هذه الظاهرة من خلال دراسة الأسباب الإقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية ، كذلك تم تبني المقاربة الإجتماعية وذلك من خلال دراسة كيف عملت الجوانب الإجتماعية على تنامي هذه الظاهرة،

---

[1] حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجات)**، ب ط (القاهرة: مركز الإعلام الأمني، ب س) ص05.

2 الفقرة (أ) من المادة 03 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[3] Laura kokko , people for solethree different approches for humain trafficking, in humain security journal, humain traffing,volume6, spring 2008, p47.

إضافة إلى ذلك تم الإستناد إلى نظرية التبعية من خلال تبعية دول المحيط لدول المركز خصوصا مع تعميق النظام الرأسمالي في دول المحيط.

المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: المنظور الماركسي لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل: البطالة، التضخم قلة فرص التوظيف، والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية للهجرة تركز على العوامل الاقتصادية في مجتمع الإرسال فقط، ينطلق أصحاب التفسير الاقتصادي من مجموعة النقاط التالية:

- إن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة، ففي الحالة الطاردة نجد أن الحالة الإقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المستقبل تجذب المهاجر إليها.
- إن سلوك المهاجر يساير دائما نموذج تعظيم المنفعة، والتي من خلالها يسعى المهاجر إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.

كما نجد العديد من المنظرين الماركسيين مثل GORZ 1970، BOVENKER 1991، ينطلقون من اعتبار العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة وسياسة الهجرة بصفة عامة، وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة أقل ثمنا.

والمنظور الماركسي الذي ينطوي تحت التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة ويرتكز على العديد من العناصر وأهمها:

- يعتبر اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية واليد المهاجرة ما هي إلا في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة ومن هذا فالرأسماليين على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة.

- إن الهجرة تزود الرأسماليين بيد عاملة تساعدها على توسيع عملية تراكم رأس المال من خلال انخفاض تكاليفها.

- تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات وهذا ما أكده ماركس وانجلز من خلال ما شهداه بين الإنجليز والايرلنديين من انقسامات لصالح الطبقة الرأسمالية المالكة.

كما أيضا نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة وذلك لأن اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال:

- إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي.

- اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث نضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي، وهذا لأن اليد العاملة المهاجرة تكون بمثابة الأجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل إليه.[1]

نستنتج من النظرية الإقتصادية أن العلاقات غير المتكافئة بين العالمين، إحداهما متقدم جاذب وآخر متخلف طارد، فرضية تشجع على الهجرة، وخصوصا الهجرة غير الشرعية، وهذا منطلق تزايد قوارب الموت .

المطلب الثاني : التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة:

لا يركز هذا التفسير على عامل وحيد في تفسير الهجرة، كما أنه لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة تكاملية، فيرى المهاجرين على أنهم حلقة الوصل التي تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجر، وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، ومن هذا يمكن من خلال التفسير الاجتماعي التركيز على نظريتين: النظرية الثقافية والنظرية الاجتماعية.

---

[1]طالح نصيرة، **اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة الى الخارج: دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بتيزي وزو، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا، ص148.

الفرع الأول: المدخل الثقافي لتفسير الهجرة

ويعتمد أنصار هذا المدخل على أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير للميل للهجرة داخل الجماعة، فإن النسق الأساسي للهجرة هو جزء من شكل المجتمع ونظامه، وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة.

الفرع الثاني: نظرية التنظيم الإجتماعي

نجد أن **MONGALAM** يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة، حيث يرى أن كل مجتمع يمر بمرحلة التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة ويعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، إن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد وكذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير، إن نسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة الجذب ثم المهاجرين نفسهم، وهذه العناصر تتداخل في عملية ديناميكية.[1]

وفي هذا الصدد صنف زعيم المدرسة الفرنسية الوضعية ايميل دوركايم الهجرة غير الشرعية إلى ثلاثة أنواع:

- **الهجرة غير الشرعية وكونها انتحار أناني:** حيث لا يجد المهاجر غير الشرعي من يسانده عندما تحل به أي مشكلة، بحيث تصبح الهجرة غير الشرعية من الخيارات الحيوية الي يحددها لنفسه.
- **الهجرة غير الشرعية وكونها إنتحار إيثاري:** تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا إرتباطا وثيقا بجماعات وأشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية .
- **الهجرة غير الشرعية وكونها إنتحار أنومي:** تحدث هذه الحالة عندما:
- تنحل النظم الإجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.
- تضطرب الحياة السياسية والإقتصادية في المجتمع.
- تفصل هوة ثقافية تفصل بين الأهداف والوسائل.

[1] فايزة بركان، **المرجع السابق**، ص ص 16-17.

وبالتالي النظرية السوسيولوجية ترى أن الدوافع الذاتية نحو الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالمحيط البيئي وبعامل الإكتساب والتفاعل مع الجماعات الحافزة (عصابات التهريب)، التي تنشط في الظل.[1]

بالإضافة إلى الجانب النفسي الذي يهتم بدراسة مفهوم الذات بحكم انه يمثل حجر الزاوية في بناء الشخصية ويشكل إطاره مرجعي لفهمها، ومن هنا فالتطرق الى مفهوم الذات يعد مفتاحها مهما لدراسة شخصية المهاجر غير الشرعي وفهمها وذلك عن طريق التركيز على الخبرات المدركة لديه وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق، وعليه فان تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد اشباع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية.

وتعد نظرية العالم النفساني الأمريكي **ابرهام ماسلو ABRAHAM HAROLD MASLOW** 1970 -1980[2] من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، حيث اقترح النظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات، واعتبر أن رغبات الفرد تنمو تتابعيا هرميا من الأدنى الى الأعلى على شكل هرمي تصاعدي ويفضل ماسلو استخدام مصطلح حاجة NEED بدلا من كلمة رغبة أو دافع Désire or Motive ويقيم احتياجات الإنسان إلى خمسة وهي مرتبة كما يلي:

أولا: الحاجات الفسيولوجية (Physiologique Needs) : مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والكساء والسكن والزواج وهي الحاجات الضرورية لاستقرار بقاء الإنسان على قيد الحياة فإذا أمن الإنسان ضرورات حياته المعيشية فسيبدأ بالبحث عن تحقيقه غايته أو حاجة أخرى أعلى في الهرم.

ثانيا: حاجات الأمن (Sofety Needs Security): في النفس والمسكن والوظيفة إن تهديد الإنسان في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته، وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين لكفالة حقه في توفير حاجته الضرورية كلما ازداد شعوره بالارتياح النفسي.

---

[1] بلقي فطوم، **الإتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية**، مجلة المجتمع والرياضة، ع1، جانفي 2022، ص 418.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض، مبارك الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)،ص 40.

ثالثا: حاجات الانتماء(Socail Needs affiliation): للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين من خلال الحب والمودة، وفي هذه المرحلة يمكن استنباط قاعدة اجتماعية تعد من أهم الأصول التربوية وهي أن الإنسان اجتماعي بالطبع يميل إلى التجمع والتفاعل مع الآخرين.

رابعا: حاجات التقدير (Esteem Needs Recognition): من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف هذه الحاجة كغيرها من الحاجات، يجب أن يتم استنتاجها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد، وفي بعض الأحيان شهادة التقدير قد تكون لها القوة في التأثير كحافز أكبر وأكثر في النفس من استلام الجوائز المادية.[1]

خامسا: حاجات تحقيق الذات (Self actualisation Needs): الرضى عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف، وهكذا فإن ثناء الآخرين والحصول على المادة لا يمكن أن توفر السعادة في النفس ما لم يشعر الإنسان بأن تقديره لنفسه من مصادر سعادته، حيث يؤكد ماسلو في نظريته على أن الإنسان كلما حقق حاجاته الأولية فإنه يستطيع إشباع حاجات أعلى فينتقل من مرحلة لأخرى على التوالي إلى أن يشبع حاجاته من خلال تحقيق ذاته والكثير من الأهداف ويرى ماسلو أن تطور وتغير حاجات الفرد يعكس خبراته في إشباعه الرغبة أو إحباطها، فإذا كان الفرد يمارس إشباعا ضئيلا لمعظم رغباته فإن الإرضاء الدائم سوف يؤدي إلى ترسيخها وتثبيتها وتصبح نقطة البدء اللازمة لاستثارة هذه الرغبات في علاقته بالناس وبالأشياء، فالفرد الذي حبطت رغباته في الانتماء والشعور بالكرامة وتحقيق ما يريد سوف يتأثر في سلوكه وعلاقته مع الآخرين [2].

وجد ماسلو من خلال ملاحظته لبعض الشخصيات التاريخية البارزة أن قلة من الناس هم اللذين يصلون إلى مرحلة تحقيق الذات وتعد هذه المرحلة بحاجة إلى عمل دائم لأنها عملية مستمرة تتصف بالنمو والديمومة وتستدعي الحفاظ على مستوى الصحة النفسية والإنجازات التي سبق أن حققها الفرد فقد يكون منهم من فقد الأمن والغذاء سواء في الأسرة أو في إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وقلة حيلهم وحاجاتهم تدفعهم إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين الدولية فيفكرون في الهجرة غير الشرعية بأي وسيلة بغية تحقيق هذه الحاجات.

---

[1] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض مبارك الكريم مبارك، **المرجع نفسه**، ص 42.

[2] بلقي فطوم، **المرجع السابق**، ص422.

أجمع أساتذة علم النفس أن هجرة الشباب غير الشرعية لها دوافع نفسية ناتجة عن البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب يدفع إلى الهجرة للبحث عن حياة أفضل في الضفة الشمالية، وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الميكانيزمات النفسية جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروعة كالحيل التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما إن الشباب عندما يسعى للهجرة غير الشرعية يلقي بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظورة في القانون يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة فيكون التبرير بهذا الشكل إنه حاجة ماسة إلى المال، وسافر بحثا عن الرزق ولديه طموح، والتغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه.[1]

المطلب الثالث: نظرية التبعية وهجرة دول المحيط نحو دول المركز

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة، ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، حيث تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، وذلك نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، وتعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات، لأن دول المحيط هي التي تتحمل وتفسر الهجرة وفقا لنظرية التبعية وذلك نتيجة التطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة يعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط، عدم قدرة أسواق دول المحيط على المنافسة.[2]

ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين. وقد استطاع أ. بورتس عام 1981و س. ساسن عام1988، تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصاداتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر[3]، هذا الاختراق بدأ مع

[1] نصيرة طالح، **المرجع السابق**، ص ص78-79.

[2] فايزة بركان، **المرجع السابق**، ص16.

[3] عياد محمد سمير، **الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30/04/2008.

المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط.

المبحث الثالث : التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

يتناول هذا المبحث أهم المراحل التاريخية التي عرفتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالهجرة غير الشرعية ظاهرة تعرف تزايدا وتطورا بشكل مستمر، حيث سيتم التطرق إلى الهجرة إلى أوروبا تاريخيا وكيف عملت البلدان الأوروبية في الماضي على اجتذاب المهاجرين إليها من المنطقة المغاربية، ومن ثم الإنتقال إلى مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية وتجسد ذلك من خلال التسهيلات المقدمة من قبل الدول الأوروبية للمشاركة في الحروب أو لإعادة إعمار ما خلفته الحروب، وبعدا سيتم تناول مرحلة الهجرة غير الشرعية بعد تشديد الصعوبات في الحصول على التأشيرات أو ضمان الإنتقال بسهولة إلى دول الضفة الشمالية من المتوسط.

المطلب الأول: الهجرة إلى أوروبا تاريخيا

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانيّة، وحقا مشروعا لكلّ شخص، وقد عرفتها الشّعوب منذ القدم، وبعد تزايد أعدادا السكّان على الأرض، وترسيم الحدود بين الدول ، تمّ ضبط التّحركات السكانية ضمن قوانين وأنظمة محليّة ودوليّة، والهجرة بشكلها الشرعي القانوني تبقى ظاهرة عالميّة ضروريّة، فالبلدان الأوروبية هي التي اجتذبت في الماضي البعيد والقريب عمال البلدان المغاربية لعدّة غايات سياسيّة، كالحروب الإقليميّة والعالمية، واقتصاديّة تتمثّل في حاجة الاقتصاديات الأوروبيّة لليد العاملة، لبناء مقوّماتها التي دمّرتها الحروب ونستطيع القول بأنّه ابتداء من ستينيّات القرن العشرين عرفت الهجرة تطوّراً نوعيّا وكميّاً فأوروبا المستقبلة للأيدي العاملة كانت تعيش مرحلة تسمّى ب "الثلاثينيات المجيدة" حيث تضاعفت حاجتها لقوة العمل، وشكّلت دول شمال إفريقيا مصدرا رئيسيّاً لتصدير الأيدي العاملة في هذه المرحلة.

خصوصا وأنها في وقت ما تبنت سياسات ساعدت كثيرا على تشجيعها كل أنواع الهجرة حتى تلك التي كانت تتم في أشكال لا تتطابق مع القانون، ولكن لم يكن من الممكن المواصلة في تطبيق هذا المسار أمام تزايد الأعداد التي غزت القارة الأوروبية إلى درجة لم تستطع استيعابها و وجدت نفسها مجبرة على اتخاذ

سياسة معاكسة قائمة على غلق الحدود، وهذه الطريقة ظهرت بها التنقلات البشرية غير المنظمة إلى الإقليم الأوروبي.[1]

و أمام كل التطورات التي حدثت في العالم فرضت أنواع متعددة من الهجرة وأهمها الهجرة غير الشرعية، ويمكن القول أن الهجرة عرفت ثلاث مراحل لتطورها و هي: مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلا باعتبار التدفق الهائل الذي ميزها، ثم ونتيجة لهذ الوضعية جاءت مرحلة وقفها و تشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، و أخيرا مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

المطلب الثاني: مرحلة الهجرة الشرعية

الفرع الأول: مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية

في نهاية القرن الثامن عشر كان فتح الحدود نتيجة النمو الديمغرافي في أوروبا و قد عرفت كثيرا هجرة الفئات غير المرغوب فيها إلى الدول المستعمرة التي تطورت تدريجيا لتفتح الأبواب على مصرعيها للهجرة بشكل عام بتشجيع من أرباب العمل و أحيانا من بلدان الانطلاق والوصول، ثم بانفجار الحرب العالمية الأولى في 1914 إلى 1919 أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين بل وإلى استقدامهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة إعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها.[2]

فقد تميزت الهجرة في الحقب التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد، والخروج من الوطن الأصلي وفي هذا السياق يقول فولتير في المنجد الفلسفي الصادر سنة 1764: كان يمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه، وهو خوف من أن يهجر الجميع، ولذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين وكذلك تشجيع دخول المهاجرين فالحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدول من الجانب العسكري والاقتصادي، و ما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية التي أخذت شكل الإقصاء والتهجير، أما عن النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1939-1945 التي أفرزت وضعا جديدا على الساحة الدولية فكل من: فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، إيطاليا وجدت

---

[1] خليف مصطفى غرايبة، **هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط**، ع11، مجلة جامعة ابن رشد مارس 2014، ص 168.

[2] محمد الصافي، **إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20: المغرب نموذجا**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد1، ع3، جوان 2021، ص 10.

نفسها فاقدة لمواردها وقوتها البشرية، فهي بحاجة ماسة إلى المزيد من العمالة الأجنبية، ولتحقيق ذلك في بلدانها شرعت في جلب العمالة من دول الجنوب.[1]

وتواصلت نفس الحالة إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و لأن أغلب المستقدمين جاءوا من المستعمرات لهدف عسكري و لتحرير العالم من النازية فقد لاق هذا النوع من التنقل البشري تشجيعا كبيرا وكان ينظر لأشخاصه على أنهم « الشجعان الذين أتوا لمساعدة الوطن الأم ضد غطرسة النازية» ثم ما فتئت نيران الحرب تخمد حتى تغيرت تلك النظرة الإيجابية للرجل الذي قدم من وراء البحر، و تتحول إلى نظرة عنصرية و كراهية من المواطنين المحليين ثم من سلطات الدول الأوروبية بعد عام 1974 وتميزت هذه الفترة أيضا- أي فترة السبعينات- تميزت بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لهم، مثل ايطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية بالمهاجرين.

الفرع الثاني: مرحلة وقف الهجرة

إن الحركة الهائلة التي سببتها الحرب العالمية الثانية تمخضت عنها أشكال جديدة للهجرة من لاجئين و نازحين و مرحلين وعمال أجانب و جنود مستقدمين من المستعمرات و معمرين مستقرين في المستعمرات

و كذلك الأشخاص المنفيين وأشكال أخرى عديدة.

و مع بروز ظاهرة الانفجار السكاني في دول العالم الثالث كنتيجة للسياسة الديمغرافية المتبعة وتعدد الأسباب الأخرى الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الدافعة للهجرة بدأت تتحدد معالم خريطة تحرك المهاجرين؛ من الشرق إلى الغرب و من الجنوب إلى الشمال، و قبل ذلك لم تكن تحركات الإنسان خاضعة لأية قاعدة.

و بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينات أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، و منه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين و التجمع الأسري، و لم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت حتى إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول

---

[1] عز الدين فكرون وعلي الجد، **واقع الهجرة غير الشرعيه**، ع1، مجلد 06، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، يونيو 2017، ص 134.

المستقبلة، فقامت هي كذلك بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة كرد فعل عن الخرقات المتكررة من بعض الدول و تقصيرها في حماية الأجانب مثلما فعلته الجزائر في سنة 1973 بقرارها الصادر عن مجلس الثورة الذي جاء فيه: " نظرا للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرين الجزائريين في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد فإن مجلس الثورة و مجلس الوزراء، بعد الانحناء أمام الموجة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلا مطالبتهم بالمساواة، يدين كل المساعي الرامية إلى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا بل و بين فرنسا والعالم الثالث بأسره و يقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية".[1]

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية

تتمثل الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط في الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط بالخصوص نحو دول كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، سواء كدول استقبال أو دول عبور نحو شمال أوربا، وذلك بدون وثائق رسمية، حيث يتم العبور بواسطة القوارب بحرا، بتأشيرات مزورة، أو الذهاب للسياحة أو الدراسة بحرا أو جوا دون رجعة. وعادة ما ينطلق المهاجرون غير الشرعيين من دول كليبيا تونس، الجزائر والمغرب سواء من مواطنيها أو من الأفارقة جنوب الصحراء الذين اتخذوا هذه الدول كدول معبر كذلك.

وقد شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب.

يمكن تقسيم الهجرة في حوض المتوسط إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

الفرع الأول: المرحلة الأولى قبل 1985

اتسم تاريخ سكان شمال افريقيا ما قبل مرحلة الاستعمار بالتنقل باستمرار، و هو من أنماط الاستيطان البشري من خلال تنقل البدو الرحل و شبه الرحل، كما أثرت النزاعات المتكررة بين المجموعات القبلية التي ارتبطت بالموارد الطبيعية و السيطرة على طرق التجارة مع الحركة العادية، وأدى التحديث والتدخل الاستعماري الذي وقع ابتداءا من منتصف القرن التاسع عشر إلى عمليات هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة.

[1]خليف مصطفى غرايبة، **مرجع سابق**، ص 168.

فإن أهم ما مميز هذه المرحلة ظهور هجرة العمل المغاربية إلى دول أوروبا بأحجام مهمة منذ بداية القرن 20 وذلك بتجنيد الاستعمار الفرنسي للعمالة من المستعمرات المغاربية لتلبية حاجات اقتصادياته فقد سجل التعداد الفرنسي لعام 1912 حوالي 5000 مهاجر جزائري يعملون بمختلف القطاعات الاقتصادية الفرنسية ثم انتقل عددهم إلى 73000 عام 1936 ثم ما لبثت ان اتخذت الهجرة طابعا منتظما خاصة بعد استقلال بلدان المغرب العربي.[1]

فلقد أبرمت المملكة المغربية عدة اتفاقيات مع دول أوروبا لإرسال العمالة، منها الاتفاق مع ألمانيا ومع فرنسا عام 1936 ومع بلجيكا عام 1964 ومع هولندا عام 1969، كما أبرمت تونس اتفاقيات هجرة الأيدي العاملة مع فرنسا سنة 1963، ومع ألمانيا سنة 1965 ومع بلجيكا عام 1969ومع النمسا سنة 1970، وذلك استجابة لحاجيات اقتصاديات أوروبا الذي شهدت انتعاشا واسعا خلال المرحلة التي أطلق عليها الثلاثينية الظافرة التي تلت الحرب العالمية الثانية ونتيجة لهذا تنامت الهجرة وتوسعت وصارت تشغل مكان مهمة ضمن سياسات اقتصاديات البلدان المرسلة فقد تضاعفت الهجرة من المغرب وتونس بما يزيد عن عن 8 أضعاف و4 أضعاف، على التوالي خلال أقل من 10 سنوات من 1967-1975.[2]

مع اتساع رقعة الهجرة الجزائرية، بفعل الأليات المطبقة من طرف المحافظة الوطنية للهجرة (ONI)[3] بمقتضى القانون الصادر في 1947/09/20القاضي بمنح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين ورفع العراقيل التي تحول دون حرية تنقلهم إلى فرنسا، مما أدى إلى ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين بنحو 213519 شخص وبالتالي زيادة نسبتهم من السكان الأجانب من 1.3% عام 1946 إلى 12% عام 1954

---

[1] جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة الدول العربية 2006**، القاهرة: إدارة السياسات السكانية والهجرة/ القطاع الاجتماعي، 2006، ص31.

[2] فريحة لدمية، **استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص علوم سياسية(باتنة: جامعة خيضر 2010)ص.46.

[3] في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هذه المحافظة قد تم إنشاؤها تحت إطار وزارة العمل، والمهمة الأساسية لهذه المحافظة هو توظيف العمال الأجانب، ووضعت هذه المحافظة تحت وصاية وزارة العمل ووزارة السكن والغرض من وراء هذا يتمثل في محاولة التوفيق ما بين الإحتياجات الديموغرافية والصعوبات الإقتصادية لسياسة الهجرة، وتتميز هذه المحافظة بالممارسة الديموقراطية بحيث تسمح بمشاركة ممثلين عن العمال في مجلس الإدارة للمحافظة الوطنية للهجرة، ولكن منذ 1948 تحت مراجعة هذا الإجراء، بحيث لن يسمح للممثلين النقابيين بالمشاركة في مجلس الإدارة وهذا بسبب الصعوبات التي تحول دون قيام إجماع فيما يخص سياسة الهجرة، وبمقتضى مرسوم 24 ديسمبر 1945 تم إنشاء وزارة السكان والتي من بين مهامها تنسيق العمل بين مختلف الوزارات– الإقتصاد ، الفلاحة، الضمان الإجتماعي– وتقوم أيضا بمراقبة قبول الإقامة للأجانب وتحديد العدد الأقصى لتوافد الأجان، تحديد جنسياتهم، وتسهيل الإقامة لعائلاتهم.

وبالتالي إحلالهم المرتبة الرابعة بعد كل من الإيطاليين، الإسبان، والبرتغاليين، في حين ظلت نسبة المغربيين والتونسيين و في الحرب العالمية الثانية أدى النقص في اليد العاملة مرة أخرى إلى توظيف العمال و الجنود المغاربة.[1]

حيث كانت الدول الأوروبية خلال هذه المرحلة لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب. كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي[2]. وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية، وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر.[3]

كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين "القادمين" من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

حيث استمرت الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد العمال الجزائريين و عائلاتهم في فرنسا حوالي 35 الف، و بعد حصول المغرب و تونس على استقلالهما عن فرنسا عام 1956، كانت أنماط الهجرة قائمة إلى حد كبير. لأن فرنسا توقفت عن توظيف العمال الجزائريين المهاجرين في المصانع خلال حرب التحرير الجزائرية، و عمال المناجم من المغرب ومع ذلك تواصلت الهجرة الجزائرية نتيجة الاضطراب الناجم عن حرب 1954-1962 ولكن أيضا من جانب الطلب على العمالة في الاقتصاد الفرنسي الذي توسع سريعا في عام 1962، حيث غادر أكثر من مليونين معمر والمقاتلين الجزائريين الذين عملوا مع الجيش الفرنسي في حرب الاستقلال، ففي هذه المرحلة تراجعت وتيرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، بسبب الثورة الجزائرية والقيود التي كانت تفرضها فرنسا على الجزائريين الراغبين في الهجرة نحوها، الأمر الذي فسح المجال أمام انتعاش حركة الهجرة المغربية 15.2% سنويا والتونسية 23.9% سنويا.[4]

---

[1] بوصيلة محمد عبد الغفور، **الهجرة و اثيرها على العلاقات الاورومغاربية (1990-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر 03، 2012)، ص ص 40-41.

[2] خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007) ص422.

[3] محمد محمود السيد، "**الهجرة غير الشرعية**"، مجلة الحوار المتمدن، ع3554، 2014/11/22.

[4] بوصيلة محمد عبد الغفور، **المرجع السابق**، ص 42.

كانت الهجرة في مرحلة ما بعد الاستعمار لتونس والمغرب متواضعة مقارنة مع السنوات العشر التي تلت عام 1962، حيث شهدت بلدان المغرب العربي في هذه الفترة من هجرة اليد العاملة ازدهارا كبيرا نحو أوروبا، خاصة بالنسبة للمغرب، وإلى حد أقل تونس، حيث خلق النمو الاقتصادي السريع زيادة حجم العجز في العمالة غير الماهرة في قطاعات مثل: صناعة التعدين، بناء المساكن والزراعة.

فمع بداية السبعينيات بدأت تتضح معالم شكل جديد ينظم الهجرة في فرنسا التي أصبح اقتصادها يشهد نموا ملحوظا وحاجتها إلى الأيدي العاملة، وبين دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) التي حصلت على استقلالها، حيث أبرم الطرفان سلسلة من الاتفاقيات حول الأيدي العاملة من بينها اتفاقية إيفيان (1964/04/10) بين فرنسا والجزائر، والإتفاق الفرنسي المغربي (1963/09/27) والاتفاق الفرنسي التونسي(1963/10/15).

عقب أحداث ماي 1968 التي تضمن مضمونها عراقيل إدماج الجالية المهاجرة والتعسف الإداري في التعاطي مع الوافدين الأجانب، أدركت الحكومة الفرنسية الأبعاد الخطيرة التي تكتسيها ظاهرة الهجرة فعمدت إلى سياسة التشدد في تحديد الحصص، عن طريق إبرام اتفاقيات مع دولة المصدر على غرار الاتفاق المبرم مع الجزائر (1968/12/17) الذي نص على أن عدد الجزائريين الراغبين في الهجرة إلى فرنسا من أجل العمل لا ينبغي أن يتجاوز 35000 على امتداد 3 سنوات، مما سمح بارتفاع عدد الجزائريين بفرنسا إلى 871223 مهاجر مقابل 302225 مغربيا و162479 تونسيا خلال عام 1974.

وكان تأثير التوظيف الرسمي من قبل الوكالات المتخصصة مهم في السنوات الأولى لهجرة اليد العاملة، فمعظم المهاجرين نجحوا في الحصول على أوراق الإقامة الدائمة من خلال تشريع بعض القوانين في بلجيكا وهولندا(1975)، وفرنسا(1981-1982) في حين لا تزال موجهة نحو الهجرة الجزائرية بأغلبية ساحقة في فرنسا، وأصبحت ألمانيا الوجهة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للتونسيين، في حين أن بلجيكا وهولندا وضعت كوجهات ثانوية للهجرة المغربية، حيث سعت كلا من تونس والمغرب على وجه الخصوص بقوة لإيجاد السياسات المؤيدة للهجرة، على أمل أن بلدانهم سوف تستفيد كثيرا من موارد التدريب والخبرة والتحويلات المالية للمهاجرين.[1]

---

[1]بوصيلة محمد عبد الغفور، **المرجع نفسه**، ص ص 42-44.

مع مطلع السبعينات وتزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية المترتبة عن الصدمة النفطية، شرعت الدول الأوروبية في مراجعة سياستها المتعلقة بالهجرة في اتجاه التشدد بفرض المزيد من القيود، من خلال صد الأبواب أمام الوافدين الجدد بيد أنها لم تؤثر على حركة الهجرة المغاربية إلى فرنسا، لا سيما تلك التي تندرج ضمن لم شمل العائلات، صحيح أن تعداد الجزائريين تقلص إلى 0.8% خلال الفترة ما بين 1974 و 1982 لكن في المقابل إرتفع عدد المغربيين والتونسيين على التوالي إلى 31% و 63% ، وإذا كانت فرنسا هي الوجهة المفضلة للمهاجرين الوافدين من مستعمراتها السابقة لأسباب موضوعية معروفة (تاريخية، اجتماعية وثقافية ...) فإن ذلك لا يعني أن الدول الأوروبية الأخرى لم تحظ ولكن بدرجة أقل من اهتمام مهاجري دول المغرب العربي، فالأرقام تفيد بأن عدد الجالية المغاربية المنظمة في كل من بلجيكا، هولندا، وألمانيا قد بلغ 325 ألف مهاجر.[1]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1985-1995

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

ففي 19جوان 1995ومع دخول "اتفاقية شنجن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ، تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. لكن ومع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي[2].

في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام 1990 المخصصة لـ"حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في العام 1998 إلا

---

[1]الهجرة غير الرسمية الحق في الحياة الكريمة، **شجاعة المهاجرين أمام جرائم الأنظمة السياسية**، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة 2016، ص ص6-7..www.herdoegyptorg

[2] فريحة لدمية، **مرجع سابق**، ص67.

أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

عرفت ظاهرة الهجرة تحولات عميقة على المستويين الكمي والنوعي، بفعل سياستي لم شمل العائلات تمثلت على الخصوص في أن الدول الأوروبية المستهدفة من طرف الهجرة المغاربية لا سيما فرنسا، إسبانيا وإيطاليا وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أو ما يعرف في الجزائر بظاهرة "الحراقة" من خلال إصرار الألاف من الشباب المغاربة على المرور إلى الضفة الشمالية للمتوسط بطرق ملتوية الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوروبية المعنية ودفع حكوماتها إلى تعبئة طاقاتها واتخاذ كم هائل من الإجراءات التي من شأنها الحد أو على الأقل التخفيف من حدة هذه الظاهرة، بيد أنها لم تفلح في تحقيق النتائج المطلوبة فإيطاليا التي ظلت تاريخيا وعلى امتداد عقود من الزمن كمصدر أول للأيدي العاملة (قدر عدد الإيطاليين للمهاجرين إلى فرنسا على سبيل المثال بـ 60ألف عام 1939 وب 50ألف عام 1947) .[1]

فالتحول النوعي المتمثل في الانتقال من الهجرة الاقتصادية المؤقتة إلى الهجرة من أجل الإقامة الدائمة تعكسه بعض الأرقام التي مفادها أن عدد العاملين الجزائريين في فرنسا مع نهاية 1990 لم يتجاوز 30.4 % من مجموع الجزائريين المقيمين في فرنسا مقابل 34 % بالنسبة للعاملين من الجنسية المغربية وفي هذا الصدد يقول **كريستوف بارتوسي** بشأن تطور الهجرة الدولية "تتميز الهجرة التي يزداد حجمها باستمرار بالشمولية في كونها تمس مختلف الفئات الاجتماعية، فهي لم تعد مرتبطة بصورة "المهاجر العامل" السائدة في سنوات السبعينات وأوجدت على الساحة الدولية إلى جانب الدولة فواعل جدد، حيث أصبحت خلال العقود الأخيرة أكثر بروزا على الأجندة الدولية، بحكم اتساع نطاقها وتنامي آثارها على الساحة الدولية.[2]

ومع ذلك فإنه بعد عام 1995، استأنفت هجرة اليد العاملة من المغرب العربي إلى جنوب أوروبا وقد تولدت بسبب النمو الملحوظ على العمالة الموسمية مرنة ومنخفضة المهارة وخاصة في القطاعات غير الرسمية كبيرة نسبيا من هذه البلدان، وأبرزت إسبانيا وإيطاليا اهتماما رئيسيا لبلدان المقصد الرئيسية فالمغربي

---

[1] وجود غربي، سفيان فوتة ، مشري مسري، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة**، ط1(الجزائر: دار الروافد الثقافية) ص ص96-100.

[2] وحود غربي، سفيان فوكة، مشري مسري، **مرجع سابق** ، ص ص 101-103

أنظر أيضا: محمد بلخيرة، **هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا: هل تشكل العمالة الشرقية بديلا؟ مجلة الديمقراطية**، ص ص 1-3.

(إسبانيا، إيطاليا)، والتونسي في الدرجة الأولى إلى إيطاليا، الجزائري في المقام الأول إلى إسبانيا، أين اضطرت حكومات بلدان جنوب أوروبا لمنح الوضع القانوني للمهاجرين،.[1]

وهي المرحلة التي تم فيها إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا والتي كان تستوعب عدد أكبر من عدد المهاجرين الشرعيين، والتي بدأ فيها أيضا تبلور مشاكل مزاحمة المهاجرين للمواطنين الأصليين وظهور اعتراضات على استقدام مهاجرين إلى أوروبا.

كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين "القادمين" في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

وكرد فعل اتجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السرية والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني. ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط، فإن المغرب وإسبانيا يمثلان البلدين المعنيين أكثر بهذه الهجرة، لا سيما أن المغاربة يشكلون النسبة الأكثر في المهاجرين غير الشرعيين[2].

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1995- إلى الآن

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى دمج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين[3]، وهو ما تضمنه "الاتحاد من أجل المتوسط"، "سياسة الجوار الأوروبية" و"الحوار الأطلسي لحلف الناتو"، الذي أدخل هذه المسألة –وهو موضوع الدراسة- كمعطى جديد إلى مسائل التعاون مع شركائه المتوسطيين. وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السرية والتي تؤدي إلى عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني.

---

[1] بوصيلة محمد عبد الغفور، **المرجع السابق**، ص45.

[2] إعداد قسم البحوث والدراسات، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

[3] صايش عبد المالك، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، أطروحة دكتوراه(جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، 2014) ص39.

إن الضفة الشمالية للمتوسط اليوم "متخوفة بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة غير الشرعية نحو مجتمعاتها بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية وهو ما يؤكد على استمرار نظرية "صراع الحضارات" التي جاء بها **صامويل هنتكتون**.

وفي هذه المرحلة يمكننا الحديث عن الأبعاد المتطورة للهجرة، ففي عصر التكنولوجيا وثورة المعلومات والعولمة، أصبح التواصل أسهل للأفراد التواصل عبر القارات والتعرف على المجتمعات التي قد تكون جاذبة للطموحات والرغبة في تطوير مسارات الحياة، ولاشك أن التوزيع غير العادل للرفاهية والثورات حول العالم جعل كل الراغبين في تحقيق أوضاع مادية ومهنية واجتماعية أفضل يستحقونها بحكم كونهم بشر، يسعون لترك مواطنهم الأصلية ساعين وراء أحلامهم وطموحاتهم، فالعولمة وثورة المعلومات أنتجت أسبابا وأبعاد أوسع للهجرة[1].

وقد أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية مشددة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة "والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي،هذا الأخير الذي أدى إلى تزايد في نسبة النساء المهاجرات من الجنوب المتوسط إلى شماله حيث تجاوزت نسبة الهجرة النسوية في العالم 48% من نسبة المهاجرين، وأصبحت الهجرة الاقتصادية النسوية باتجاه دول الإتحاد الأوروبية ظاهرة متفشية، فالمرأة المهاجرة أصبحت تترك وطنها لتحسن وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية على حسابها الخاص وليس فقط للالتحاق بزوجها، كما قامت الدول الأوروبية كذلك بإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب خاصة بترحيل المهاجرين غير الشرعيين وكذلك من أجل الحد من هذه الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) التي تفاقمت نتيجة سوء وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول ومن بينها اتفاقية برشلونة 1995 فبالرغم من أن ظاهرة الهجرة في منطقة غرب المتوسط قديمة إلا أنها عرفت أوجها خلال مراحل متعددة لتصبح في السنوات الأخيرة لعبة سياسية وانتخابية بيد الدول الأوروبية.

فالهجرة إلى دول الغرب لم تعد ليبرالية (اقتصادية) الطابع كما كانت في العقود السابقة أي خاصة بالعرض والطلب وتفاعلهما التلقائي والطبيعي ، بل تدخلت عوامل انتقائية أو تمييزية في اختيار المهاجرين المرشحين وبصفة خاصة من الدول العربية والإسلامية ، فتم التركيز الاعتبارات العرفية والدينية التي تلعب

---

[1] الهجرة غير الرسمية الحق في الحياة الكريمة، شجاعة المهاجرين أمام جرائم الأنظمة السياسية، **مرجع سابق، ص ص.7-8.**

دورا هاما في اختيار المهاجرين، غير أنها لازالت تلعب بالرغم من كل شيء دورا هاما في اقتصاديات الدول الغربية، وفي إعادة التوازن النسبي إلى معادلة التركيبية السكانية، فدول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة تعاني من تراجع نسب النمو السكاني.[1]

في مقابل ذلك الضفة الشمالية للمتوسط متخوفة بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة غير الشرعية نحو مجتمعاتها بشكل يصبح فيها المهاجرون عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.[2]

منذ عام 1968 أتبع المغرب سياسة ثابتة لزيادة الهجرة من أجل إدارة مستويات البطالة واكتساب العملة الصعبة من خلال التحويلات ورفع مستويات المهارة من خلال عودة المهاجرين.

في البداية حاولت الجزائر وتونس اتباع نفس سياسة المغرب، ومع ذلك شجع كلاهما المهاجرين على العودة في عام 1970، بغض النظر عن الاختلافات في السياسة ، فقد كانت النتائج بحلول 1999 حوالي 700000لكل من المغاربة والجزائريين المقيمين في فرنسا، بالإضافة إلى أكثر من 200ألف تونسي.[3]

[1] ختو فايزة، المرجع السابق، ص ص26-27.

[2] بوزيد أسامة، **الحوار الأطلسي – المتوسطي : دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001–2015)** رسالة ماجيستير غير منشورة(تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) ص23.

[3] Martin Baldwin-Edwared ,**Migration in The Middle East and Mediteraneen**, Gresse, 2005, P.04.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح أن الهجرة غير الشرعية أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمفكرين وذلك لما تكتسيه من أهمية كبيرة في الدراسات الدولية والاستراتيجية.

فقد تعددت المقاربات والتفسيرات لمعالجة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد العالم بأكمله وليس منطقة معينة فقط فمنهم من ربط هذه الظاهرة بالجانب الاقتصادي ومنهم من اتخذ الجانب الاجتماعي والثقافي مدخلا لمعالجة وتفسير هذه الظاهرة.

وقد عرفت الهجرة غير الشرعية تطورا ملحوظا على مر التاريخ في أوروبا، فقد كانت الهجرة إلى أوروبا من طرف مستعمراتها المتواجدة في جنوب المتوسط، أين كانت مرحلة الهجرة الشرعية وذلك من خلال السماح بالهجرة وذلك من خلال التجنيد الإجباري للمشاركة في الحروب مثل: الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

ولكن بعد حصول دول جنوب المتوسط على استقلالها، تغير الأمر وأصبحت أوروبا وجهة المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لصعوبة الحصول على التأشيرة وفرض قوانين تعرقل الهجرة الشرعية.

الفصل الثاني

واقع الهجرة المغاربية نحو أوروبا

ارتبط موضوع الهجرة غير الشرعية بالروابط التاريخية التي تربط دول الضفتين، لكن في واقع الأمر هناك عدة أسباب وعوامل تساهم في التطور المتزايد بشكل يومي لهذه الظاهرة، التي أصبحت تهدد العالم كله، فقد ساهمت كل من الظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية المتدهورة في كل من الجزائر، والمغرب، وتونس إلى تفاقم أعداد المهاجرين، ومثلما تعددت الأسباب تعددت الطرق والمسالك التي يتبعها المهاجرين غير الشرعيين من أجل البحث عن حياة أفضل وظروف معيشية أحسن.

ما جعل هذه الدول تتخذ إجراءات صارمة من خلال فرض قوانين ردعية وإجراءات أمنية من أجل مراقبة السواحل إلا أن هذا لم يمنع من القضاء النهائي عليها، وهذا ما ستحاول الدراسة التطرق إليه من خلال هذا الفصل وذلك من خلال معرفة واقع الهجرة المغاربية نحو أوروبا.

المبحث الأول : دوافع الهجرة غير الشرعية

إن الدّراسة العلمية والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة بصفة عامة تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها، وذلك حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية، ولفهم ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة للشّباب العرب الّتي أصبحت تقلق الدول الأوروبية المستقبلة لابد من تقصّي أسبابها المتعددة والمتنوّعة والّتي يمكن تلخيصها بمقولة العالِم الديموغرافي الفرنسي الفريد صوفي : إمّا أن ترْحل الثروات حيث يوجد البشر، أو أن يرحل البشر حيث توجد الثروات.

المطلب الأول: العوامل الطاردة للهجرة غير الشرعية

توجد العوامل الطاردة في الدّول المرسلة (العربية)، وتتمثل هذه العوامل في الظروف السّلبيّة (من وجهة نظر المهاجِر) التّالية:

- تذبذب وتيرة التّنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساساً في اقتصادياتها على الفلاحة(الزراعة)، والتّعدين وهما قطاعان لا يضمنان التنمية المستدامة، وذلك لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السّوق الدّولية.
- تدنّي مستوى الدّخل الفردي في الحوض المتوسّطي العربي (2116 دولار) وضعف أو عدم وجود فرص العمل، وانخفاض الأجور، وبالتالي تدهور الأوضاع مع ارتفاع نسبة البطالة وخاصّة لدى الشباب الحاصلين على مؤهّلات جامعيّة، وتقول الإحصائيات: يوجد في الدول العربية أعلى معدّلات البطالة في

العالم، فعلى سبيل المثال تقدّر هذه النّسبة في المغرب بحوالي 12% ، وتبلغ 21% في المجال الحضري وفي الجزائر تصل النسبة إلى 23 % حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتصل في تونس إلى غاية 15%.

هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة "خاصة في شكلها غير القانوني، ومن أجل الحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث :المغرب 400 ألف فرصة عمل الجزائر 500 ألف فرصة عمل وتونس 100 ألف فرصة عمل، حيث الحد الأدنى للأجور يفوق ب3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لايحترم أحيانا من طرف أرباب العمل[1].

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

وهي أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون الاكتراث بما يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية. ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرون من بطالة أو انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم ، وفي المقابل التطلع إلى مستقبل أفضل في بلاد المهجر والتي تتمثل في الأجور المجزية وتسهيلات البحث العلمي والتقدير الذي يلقاه الموهوبون وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد.

والملاحظ أن دول الطرد غالبا تكون من الدول الفقيرة دول أمريكا اللاتينية والأفريقية والأسيوية وأن دول الجذب هي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والغربية الأوروبية، وتزداد المشكلة تعقيدًا مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة واتجاه الدول الغنية نحو الانتقائية وتضييق فرص الهجرة المشروعة في وجه الراغبين في الهجرة إليها.[2]

ويتجلى التباين الاقتصادي بشكل واضح بين الدول الطاردة والدول المستقبلة نتيجة تذبذب عملية التنمية، إذ أن هذه الدول تعتمد في اقتصادياتها على الزراعة والاقتصاد الريعي ليس فيه عملية إنتاجية تقوم على امتصاص البطالة وخلق نشاطات موازية يمكن الاستثمار فيها، بحيث هذا النمط لا يضمن استقرار في

[1] محمد الخشاني، **"أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"**، نقلا عن موقع الجزيرة نت :
2019/06/28، 09:18http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/

[2] حمدي شعبان، **المرجع السابق**، ص.06.

التنمية لارتباط الأنماط الاقتصادية المغاربية الأول بالأمطار والثاني بتقلبات السوق الدولية وهو ما ينعكس سلبا على سوق العمل وبالتالي الدخل القومي والدخل الفردي وتمثل الفوارق في مستوى الدخل، التشغيل والمعيشة الموجودة بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها دوافع حقيقية للهجرة.[1]

فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة لرفع مستوى معيشتهم.[2]

وفي المجال الأورو – مغاربي فإن اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي سواءا الفردي أو الوطني يبدوا واضحا جدا بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط.

شهدت المنطقة المغاربية نموا اقتصاديا بمعدل سريع نتيجة أزمة النفط عام 1973 ولكن تلاها الجفاف الشديد وأزمة الاقتصاد العالمية 1986، حيث ازداد حجم الواردات وتأثرت اقتصاديات البلدان المغاربية، هذا ما تسبب في عدم استقرار سياسي خاصة الجزائر، تونس، المغرب وما أعقب ذلك من تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية لهذه الدول.[3]

فالعوامل الاقتصادية لها دور كبير في دفع عملية الهجرة غير الشرعية، والفوارق المتباينة بين الدول الأصل للهجرة والدول المستقبلة لها، فالإنتاج الداخلي الخام للاتحاد الأوربي يمثل 28 % من الإنتاج الداخلي الخام العالمي بينما لا يمثل في دول جنوب وشرق المتوسط سوى 1.66 %، ومعدل الإنتاج الداخلي الخام لكل ساكن في الاتحاد الأوربي يساوي 19870 دولار، بينما لا يتجاوز 3279 دولار في دول جنوب وشرق المتوسط.[4]

يتميز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، ووفق لإحصائيات سنة 2005 ، يوجد حوالي 190 مليون مهاجر يتوزعون بنسب مختلفة على قارات 34 % في

---

[1] محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال**، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة، الرياض، فبراير 2010، ص05.

[2] P.topinos ,l'economie de migration internationales,(Paris: Fondation des science politiques, harmand collin,1974) p14.

[3] سامي محمود وأخرون، **أوروبا والهجرة المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب**، مركز الأرض لحقوق الإنسان،سلسلة حقوق اقتصادية والاجتماعية ، ع 68، القاهرة ، 2009، ص07.

[4] الأمين الكلاعي ، **الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار**، مجلة دراسات دولية، تونس، ع101 ،2006، ص ص36-37.

أوروبا23 % في أمريكا الشمالية 28% في آسيا 9% إفريقيا 3% في أمريكا اللاتينية والكاريبيي و3% في نيوزيلاندا وأستراليا، فهذه النسب تعكس بشكل واضح صدى الدافع الاقتصادي للهجرة، فحوالي 60 % من المهاجرين استقروا في المجتمعات الأكثر تقدما وثراءا.[1]

تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسة للهجرة غير الشرعية، حيث يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، كما أن 60 % تقريبا من سكانها دون سن الخامسة والعشرين، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية صدر عام 2006 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية بما بين 15 و 20 % وتتزايد سنويا بمعدل 3 % وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010 إلى 25 مليون عاطل[2]. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل لسنة 2014 حوالي 20 مليون عاطل حسب تصريح المدير العام لمنظمة العمل العربية.

نظرا للتوزيع غير العادل للسكان والثروة بين دول الضفتين، حيث نجد 80% من سكان العالم في بلدان الجنوب، و20% في بلدان الشمال، ونجد الثروة تتوزع بنسبة 80% في بلدان الشمال، و20% في بلدان الجنوب، وعليه فمن الطبيعي أن تكون هناك قوة جذب وقوة طرد.

فالأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية تتجلى فيما يلي:

- معظم المهاجرين غير الشرعيين يهاجرون من دول ومناطق فقيرة وذات مستويات معيشية منخفضة إلى دول ومناطق غنية ذات مستويات معيشية عالية أي أنها توفر فرص عمل ، بهدف البحث عن حياة أفضل اقتصاديا، ولذا نجد أن الهجرة تتم باتجاه أوروبا من الدول الإفريقية.
- الدول الغنية لا تقدم حلولا تقضي على أسباب الهجرة، وما تقدمه من مساعدات للدولة الفقيرة غير كاف للحد من تيارات الهجرة.

[1] سمير رضوان . **هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين** . مجلة السياسة الدولية . ع 112 . يوليو 2006.

[2] رابح طيبي، **الهجرة غير الشرعية الحرقة في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"**، شهادة ماجيستير (الجزائر: كلية الإعلام والاتصال، 2009) ص ص 42-43.

- عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية فيما يخص الدول المرسلة، حيث الاستغلال الاقتصادي في الدول النامية يعتمد على سياسة تنموية شاملة ترتبط بالدول الغنية، مما أسهم بشكل كبير في خلق نموذج للتبعية أدى إلى عدة عوامل وأسباب لها أهمية في تنامي الهجرة غير الشرعية، ومن بين هذه الأسباب والعوامل:

○ **التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة للهجرة والمتلقية لها:** هذا التباين ناتج عن تذبذب وتيرة التنمية في البلاد المصدرة التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الإقتصاد الريعي وهمو قطاع لا يضمن استقرارا أكثر للتنمية، نظرا لارتباطه بالسوق الدولية.

○ **قلة فرص العمل (البطالة):** تعد البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية بشكل عام، والمصدرة للمهاجرين بشكل خاص، حيث قدرت نسبة البطالة في دول المغرب العربي بين 20% إلى 30% ، كما وضحت ذلك إحصائيات الأمم المتحدة للتنمية مما يزيد عدد العاطلين 66 مليونا من بين 317 مليون نسمة من تعداد العالم العربي في عام 2011 إذا استمر وضع التنمية كما هو باعتبار البطالة أحد الأسباب القوية لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.[1]

○ **إنخفاض الأجور ومستويات المعيشة:** يعد انخفاض مستوى دخل الفرد وتدني مستويات المعيشة من أهم أسباب هجرة الشباب العربي إلى الغرب، فقد بينت إحصائيات المجلس العربي للطفولة والتنمية أن أكثر من 80% من سكان العلم العربي يعيشون في فقر مدقع، حيث يعيش أكثر من 230 مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن 1500 دولار سنويا، وبالتالي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.1% خلال 24 عاما.

○ **الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين:** تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها، ولهذا فإن هؤلاء المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة، فيقومون بالهجرة إليها ولو بطريقة غير شرعية، ولا سيما أن هؤلاء لديهم استعدادا إلى العمل في جميع المجالات.

---

[1] عبد الرزاق ضيفي، **الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب**، مجلة العلم والإيمان، مؤسسة العالي للنشر والإعلام، سطيف ، ع19، 2008، ص25.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية و الأمنية

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وعلى الرغم من أن العوامل السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي لأي دولة، يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الديكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات بدون أي سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كتسليط عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة.

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة المجالات ما أدى بالمواطن المغاربي إلى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة أو غير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن. ففي العقود الأخيرة وبسبب المضطربات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الإفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي.[1]

تتركز الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية في غياب الديموقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها : حق التعبير ، والحق في اتخاذ القرار ، والحق في المشاركة السياسية ، والحق في صنع المؤسسات المحيطة بالحياة العامة، فالأسباب السياسية تكون في ناحيتين:

---

[1] ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجيستير منشورة(بسكرة: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2012) ص ص 62-63.

الناحية الأولى: تتمثل في الاضطهاد القائم على انتهاكات حقوق الإنسان المدنية و السياسية.

الناحية الثانية: تظهر في عدم تطبيق معايير الديمقراطية بشكل صحيح.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المتوسط الغربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية مثلا تعد نقطة عبور رئيسية نحو إسبانيا .وحيث أن هناك حوالي 100 شاحنة سنوية اعتبر مضيق جبل طارق، وقد سجل بين سنتي 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق والجزائر، تونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.[1]

وتعتبر المنطقة المغاربية جنوب المتوسط الغربي منطقة مهمة، سواء على صعيد الاستقبال أو التصدير للاجئين، وهذا بسبب عدم الاستقرار الذي تواجهه المنطقة ككل، حيث تؤكد الإحصاءات أن بلدان المغرب العربي تستقبل بين 65000 و 80000 مهاجرا سنويا، حيث منهم يمرون عبر ليبيا كمرحلة أولية، ينتقلون بعدها مباشرة إما إلى سواحل إيطاليا أو إلى المغرب عبر تونس والجزائر للدخول إلى إسبانيا، كما أن هذه المنطقة تعاني أزمة سياسية خانقة لامثيل لها منذ استقلال دولها، وهو سبب إخفاق هذه الدول المستمر وانتشارا للاعدالة واللامساواة في المنطقة المغاربية ككل، إن الدول المغاربية تعتبر مصدرا مهما للدول الأوروبية وهذا نظرا للظروف السياسية التي تعرفها المنطقة فالمعارضة السياسية بصفة عامة والإسلامية تحديدا في بلدان المغرب العربي دائما ما تجد أوروبا كملجأ آمن له.[2]

فأسباب الهجرة غير الشرعية لدى الدول العربية وبخاصة دول شمال إفريقيا تتمثل في عدم بناء ثقافة الديموقراطية أكثر من مجرد تداول السلطة، فهي حكومات تكرس الثروة وتتسابق على المناصب السياسية والإدارية لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية الخاصة، مما جعلهم لا يحققون التنمية المنشودة لجميع فئات المجتمع، فالحديث عن الديموقراطية والانتقال الديموقراطي والتغيير يوهم الأفراد بالنجاح، ولكن الحقيقة عكس ذلك تمام، فهناك إهمال في المجتمع للشأن الاجتماعي، حيث عكفت الحكومة على إبقاء الباب مغلقا في وجه حاملي الشهادات العليا، وأسهمت الحكومات الديكتاتورية في تفشي الفساد وشل حركة التقدم والنمو

---

[1] محمد عياد سمير، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

[2] بوزيد أسامة، **المرجع السابق**، ص 51.

وحركة التطور، مما يجعل الشباب يعزف عن المشاركة السياسية ومن ثم أصبح التحول إما إلى الانحراف وإما إلى التطرف، وأحسنهم يتحول إلى الهجرة وأخطارها.

وعليه فإن حالات عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الإقليمية والصراعات المسلحة تمثل قوى تدفع بالبشر إلى التدفق للخارج، فقد شهدت عدة دول إفريقية خلال العقود الماضية أنواعا شتى من الحروب الإقليمية والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة الواسعة أدت في بعض الأحيان إلى ظهور ما يعرف بظاهرة اللادولة أو اختفاء السلطة المركزية.

الفرع الثاني: الأسباب الإجتماعية للهجرة غير الشرعية

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا . فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع التي تنشأ فيه، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل – مهما كان مذلا أو تافها – سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية.

فقد أجريت دراسات تجريبية في شمال إفريقيا تبين أن الهجرة لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها عملية اقتصادية فقط، ولكن ينبغي أيضا أن تعتبر في الواقع عملية اجتماعية مختلفة وفقا لنوع الجنس والسن، ومع ملامح عرقية ودينية، والتعليم الرسمي، فقد أحدثت ثورة عميقة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحياة السياسية لهؤلاء السكان لا يجوز في هذا السياق أن ينظر للهجرة على أنها دليل على شجاعة ومصدرا للهيبة كاستراتيجية للتحرر والحصول على الحكم الذاتي الاجتماعي والاقتصادي، وما يلاحظ على أن الهجرة من الشباب والذكور هي أكثر من أي وقت مضى قضية ، ولكن الآن على نحو متزايد من الإناث أيضا.[1]

وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقته لمدة سنتين أو خمس يتم خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة... وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت في صورتها غير المشروعة.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج07(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص67.

ويضيف البعد الديموغرافي السكاني مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة مقابل انخفاض كبير في تعداد السكان في الدول الغنية[1] زاد معدل الزيادة الديمغرافية للمهاجرين في 25 سنة الأخيرة، فقد تجاوزت سنة 1975 حوالي 84 مليون ووصلت175 مليون نسمة عام 2000 ، وحسب توقعات OIM فيرجح أن يبلغ سنة 2050 حوالي 230 مليون نسمة مهاجر، في حين سيبلغ عدد السكان بحوالي 2050 حوالي 1.8 مليار.[2]

بالإضافة إلى ذلك إن تفاقم أزمة الاندماج الاجتماعي داخل حياة المجتمع العربي، والمتغيرات السوسيوثقافية التي عرفتها عناصر منظومته الاجتماعية، إلى جانب التحولات الدولية وتراجع الإيديولوجيات الكبرى داخل التجمعات، إذ أصبح التفكير في الهجرة غير الشرعية حلا لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع المغاربي وخاصة الشباب، ويعتبر الجانب الاجتماعي وفق تفسير النظريات الاجتماعية بأنه غير حتمي فهو لا يرتكز على عامل واحد في تفسير الهجرة غير الشرعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها، بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، كحلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، فالظروف السائدة في المجتمعين تلقى تأثيرها في الهجرة والمهاجرين وتحدد قرار استخلاص ما يتوصل إليه المهاجر من إقرار في ترك بلده والتطلع إلى وضع أحسن وإمكانيات أعلى وفقا لتحسين وضعه:

- **الجانب الأول:** أن المهاجر ليس سيد قراره متجاهلا ظروف بلده المضيف وسياسات الحكومة المختلفة في الحد من استقلال المهاجرين.

- **الجانب الثاني:** أثر الموانع القانونية والسياسية التي قد تحول دون هجرة المواطن إلى بلد آخر.

وهنا يصبح المهاجر ضحية للمشاكل الاجتماعية التي يعاني المجتمع المضيف، والتي قد تكون موجودة قبل وجوده بوصفه مهاجرا إلى هذا المجتمع.

فالحالة الاجتماعية لمواطني دول الضفة الجنوبية للمتوسط لاسيما غرب المتوسط لها دور أساسي لتصدير أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نحو دول الضفة الشمالية للمتوسط حيث أنه ومع تطور

---

[1] حمدي شعبان، **المرجع السابق**، ص ص06-07.

[2] Musette Mohamed Saib, **Les maghrebins dans la migration internationale,** volume 2, gread, Alger,2006, p19.

وسائل الاتصال والإعلام، أصبح هؤلاء الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظراؤهم في الشمال، ما يدفعهم بالتالي إلى الهجرة طلبا لحياة كريمة وعيش أفضل[1].

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول غرب الضفة الجنوبية للمتوسط.

المطلب الثاني: العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية

أ. **دور وسائل الإعلام:**

- تطوّر الاتّصالات والمواصلات الحديثة، حيث يستطيع المقيمون في الدّول الفقيرة معرفة مستوى المعيشة في الدّول المتقدّمة بسهولة ويسر ، ومقارنة ذلك بمستوى المعيشة المحلّي.

- وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطّلب يستجيب وفق المعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل، وغالباً ما تكون هذه الأعمال مؤقّتة ومنبوذة اجتماعيّاً.

- قيام شبكات منظّمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين غير الشرعيين بتقديم خدماتها إليهم، مما أدى إلى انتعاش ما يسمى "تجارة الأوهام"، فعل سبيل المثال يدفع المرشّح للهجرة غير الشرعيّة ما بين 600 إلى 5500 دولار في مضيق جبل طارق.

- التضييق الذي تمارسه معظم الدّول العربية على الحريّات العامّة للأفراد.[2]

فالثورة الإعلامية التي اجتاحت العالم، والتي مكنت الناس حتى الفقراء منهم، أن يرو بأعينهم من خلال الفضائيات صورة الحياة المستقلة والمرفهة في العالم الآخر ومقارنتهم مع أوضاعهم السيئة مما يجعل الهجرة في أعينهم سبيل لتغير أوضاعهم والتطلع إليها كسبيل لتحسين أوضاعهم.

---

[1] هديل طالب، **أسباب الهجرة غير الشرعية**، mawdoo3.com ، يوم 2019/12/04، على الساعة 12:30.

[2] خليف مصطفى غرايبة، **المرجع السابق**، ص ص 170–172.

أنظر أيضا: بوزيد أسامة، **المرجع السابق**، ص ص47–49.

ب. صور النجاح الاجتماعي:

الذي يظهره المهاجر عند عودته لبلاده لقضاء إجازته، حيث تبدو عليه مظاهر الغنى من سيارة وهدايا واستثمار في شراء العقار وكلها مظاهر تحفز على السفر ولو كان بأي طريقة كانت.

ج. تطور المواصلات:

إن تطور وسائل التنقل كسرت قوانين الهجرة السابقة التي جعلت البعد الجغرافي عائقا مانعا للهجرة، وفي ضوء الثورة في عالم المواصلات أصبحت أبعد الأماكن سهلة المنال، فإذا علمنا أن البلدان العربية وخاصة بلدان المغرب العربي قريبة جدا من الشاطئ الآخر للبحر الأبيض للمتوسط فليبيا وتونس والجزائر لا تبعد عن الشواطئ الإيطالية وشواطئ دولة المغرب لا تبعد سوى 14 كم عن الشواطئ الإسبانية وهذا ما يساهم في التحفيز على الهجرة.[1]

الأسباب النفسية

قد يكون عالم الاجتماع **ابن خلدون** صادقا فيما ذكره من أن **"المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيه وحلته وسائر أحواله وعوائده"**، إنها بالفعل ضريبة جديد من ضرائب التبعية التي تغرق فيها بلدان الجنوب ومن ضمنها الجزائر، فالانبهار بدنيا بالآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجزأة التي ترفض البلد الاصلي وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل، كل هذا جعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط، فالذي كتب لهم النجاة

يهرعون إلى التخلص من أوراق هوياتهم لاكتساب هوية جديدة، أما الذين استحال عليهم الوصول فليكون مصيره بمقابر بحرية تتسع للمئات الآلاف .

عوامل النداء:

النمو السريع للسوق العالمية للوظائف والأيدي العاملة:

[1] محمد محمود السرياني، **المرجع السابق**، ص04.

من شأن عولمة إنتاج السلع والخدمات، وانخفاض تكلفة الاتصالات والنقل والتطورات الديمغرافية في العالم أن تؤدي إلى زيادة حركة الأيدي العاملة و انتقال الوظائف على الصعيد الدولي في العقود القادمة، وسوف يتوقف نمو مستوى الدخل ورخاء البلدان على المدى الطويل وعلى مدى توافر أعداد كبيرة من الأيدي العاملة المتمتعة بمجموعة متنوعة من المستويات، والقدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات، وثمة ركيزتان أساسيتان تدعمان التحليل المتبع في الدراسة:

أولا: ثمة قوى كبيرة متزايدة ستضغط في اتجاه هجرة الأيدي العاملة والوظائف عبر مختلف مناطق العالم في المستقبل.

ثانيا: قدرة البلدان والمناطق على اعتماد نهج استباقي وتفاعلي في سياق الاستعداد لمواجهة التغيرات العالمية، واغتنام الفرص السانحة والتصدي للمخاطر المرتقبة بشكل مباشر والواقع أن عولمة أسواق العمل تنطوي على كل من الظاهرة القديمة لهجرة الأفراد الساعيين للحصول على فرص للحياة الأفضل عبر الحدود.[1]

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائرية نحو أوروبا

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة غير الشرعية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة. وهكذا أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي الجزائري على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع إلى بلده بدون تحقيق غاياته وأهدافه المتمثلة في حياة أفضل.

المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

الفرع الأول: الدوافع الجغرافية والتاريخية

[1]Jakub Bijik, Selected theories ,models and method CF-FMR WORKING PAPER 4.**C**entral, european form for migration research, in war saw , AUGUST, 2006.

أ- الدوافع الجغرافية :

- **القرب الجغرافي:**

إن الموقع الجغرافي للجزائر جعلها منذ القديم منطقة مفتوحة على حركات هجرة بشرية مثلما استقبلت موجات بشرية، كانت أيضا تخرج منها موجات لأغراض معيشية عديدة، قد يكون على رأسها طلب العلم والتفقه والدين، والبحث عن مصادر الإسترزاق أو فرار من الخدمة العسكرية ومثل هذه الهجرة كانت تتم بكل حرية، اضطر إلى هجرة المئات والألاف من الجزائريين منذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر عام 1830 حيث ركزت الحكومات الفرنسية المتتالية على سن مجموعة من القوانين والإجراءات لتمكن المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين على حد سواء على الاستلاء على مساحات شاسعة من الأراضي لإحلالهم محل الجزائريين المطرودين إلى المناطق الجبلية الفقيرة.[1]

أوروبا لا تبعد عن الجزائر ودول المغرب العربي إلا بمسافات قليلة، إذ تبعد إسبانيا ب 14,4 كلم عن المغرب مضيق جبل طارق وعن السواحل الجزائرية الغربية كعين تموشنت، وبني صاف ب 180كلم في حين لا تبعد إيطاليا عن السواحل الشرقية سوى 100 كلم، هذا القرب خلف لدى الشباب الطمع وركوب البحر، والتفكير في شتى الوسائل الممكنة لتحقيق حلمهم للوصول إلى الضفة الأخرى، وبالتالي يساهم هذا القرب الجغرافي بصورة مباشرة بانتشار هذه الظاهرة ويتضح هذا بصورة جيدة في الحدود البرية حيث تبقى المسافة الأقصر بين الضفتين إفريقيا وأوروبا عن طريق مضيق جبل طارق.[2]

إن للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة أو الجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان كالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة.

فالجزائر تشكل جوانب رئيسية وهمزة وصل بين افريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والمغاربة إلى الضفة الشمالية وقد أدت هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود لضيق أو على شكل حركات جماعية ليست العوامل الطبيعية بأقل

---

[1] نادية طرفوش، **مرجع سابق**، ص125.

[2] الأخضر عمر الدهيمي ، **التجارب العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة حول ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص ص 5-13.

أهمية بل تعد أهمها على الاطلاق في بعض الجوانب فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل سببه موقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي فالبيئة تمثل أحد أهم العوامل الطاردة والجاذبة في ذات الوقت اعتبارا أن البيئة وعلى مر الزمان كان لها دور أساسي في نشأة وزوال العديد من الحضارات والمجتمعات، فالعوامل المناخية السيئة والتقلبات المناخية والكوارث الإيكولوجية تدفع كل عام بأعداد بشرية هائلة للهجرة لا سيما في المجتمعات والدول ذات التباين والهياكل الاقتصادية المختلفة والتي تعتمد على الزارعة بالإضافة إلى انعدام العدالة في توزيع الثروات وبهذا ما يقرر ويفتح مجالا واسعا أمام بروز ثقافة جمعية طاردة.

و بهذا تلعب العوامل الجغرافية والبيئة دورا كبيرا في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروب من الأوضاع القاسية التي يعاني منها.كما أن عامل النمو الديمغرافي الذي يشكل العامل الأكثر ثقلا للهجرة في غرب المتوسط لما يخلقه من مشكلات .فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف السياسية غير المستقرة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدا منها بطرق شرعية وغير شرعية.

فالموقع الجغرافي للجزائر وقربه من القارة الأوروبية جعل منه محفزا أساسيا في هجرة الجزائريين إلى أوروبا بالإضافة إلى أن الجزائر تطل على البحر الأبيض المتوسط وتعتبر بوابة نحو دول الشمال المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً هذا ما أدى إلى ارتفاع نسب المهاجرين غير الشرعيين خاصة المهاجرون الأفارقة الذين يدخلون إلى الأراضي الجزائرية لغرض العبور والوصول إلى الدول الأوروبية لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم[1]

من هنا يتضح أن العامل الجغرافي يلعب دورا مهماً في تفسير أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر فموقعها الاستراتيجي الهام جعل منها دولة عبور يقصدها العديد من المهاجرين غير الشرعيين هروباً من الأوضاع القاسية التي يعاونون منها وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الإفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

ب- الدوافع التاريخية:

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديداً أمنياً لمعظم دول العالم والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول التي تفشت فيها هذه الظاهرة بشكل كبير هذا ما استوجب البحث في أسبابها وأنماط ومنافذ

[1] **S**arah **C**ollinson, **The Politics of Migration in Euro Maghreb Relation,** London: The Royal Institute of International Affairs, 1996 ,P14

عبور المهاجرين غير الشرعيين وكذا كيفية تهريبهم ، وقد عملت الأسباب التاريخية في فهم مسار المهاجرين غير الشرعيين واتجاههم إلى الدول الأوروبية بسبب عوامل تاريخية أثرت على الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

إن العلاقات التاريخية التي تربط دول شمال إفريقيا بالدول الأوروبية هي علاقات ناتجة عن الفترة الاستعمارية التي ظلت دافعاً مهماً للهجرة نحو البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا التي تعتبر من أهم البلدان الاستعمارية في أوروبا ومن هنا يمكن إرجاع أسباب الهجرة إلى عوامل تاريخية تعود إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر [1].

فقد شهدت هذه الفترة موجة كبيرة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعدها في فترة السبعينات تطورت الهجرة لتصبح ضمن ما يعرف باليد العاملة الأجنبية، حيث أن الجزائريين كانوا يعملون في المناجم والموانئ لإعمار أوروبا فيما بعد أصبحت الهجرة مقننة وتخضع لشروط تعجيزية، هذا ما جعلها تتحول إلى الجانب غير الشرعي أي إلى الهجرة غير الشرعية للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط[2]، تزامن ذلك مع مرحلة غلق الحدود وسياسة محاربة الهجرة في أوروبا هذه السياسة التي كان لها أثر عكسي تمثل في تشجيع الهجرة غير الشرعية في ظل الدور الذي لعب المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية معقدة وبهذا الشكل انتقلت الهجرة من هجرة قانونية إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير القانونية.

هناك ثلاث مراحل أساسية مرت بها الهجرة الجزائرية وتتمثل في المرحلة الاستعمارية مرحلة ما بعد الاستقلال وأخيرا مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية لعام 1973.

المرحلة الاستعمارية: يرجع وجود العمالة الجزائرية في أوروبا إلى عهد الاستعمار ، فقد احتلت فرنسا الجزائر عام 1830، ولقد عمل الجزائريون في الجيش الفرنسي حيث قدر عددهم بحوالي 30.000 جزائري في فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى.

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين ، 1914. 1939** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007)، ص 12.

[2] **M**ichelle**G**uillant , «La **M**osaique de **M**igrations **A**fricaines »,**P**aris **Revue Esprit N**°160,2005, P 165

ثم ارتفع عدد العمال الجزائريين بطلب من وزارة الحرب الفرنسية للعمل في الصناعات الحربية وقدر عددهم خلال الحرب ب 150.000 عامل جزائري، كما أن هناك ما يقدر ب 175.000 مجند جزائري في الجيش الفرنسي.

وأثناء الحرب العالمية الأولى قامت فرنسا بتجنيد الآلاف من العمال في مستعمراتها في كل من الجزائر والهند الصينية، وقد بلغ عدد عمال شمال إفريقيا – حسب التسمية السائدة في تلك الفترة- 132321 نسمة منهم أكثر من النصف من الجزائر 78056 نسمة يقابلهم 355060 من المغرب و18249 من تونس إلى جانب هؤلاء، كان هناك 173000جزائري عسكري توفي منهم في هذه الحرب دفاعا عن فرنسا 25000 نسمة.[1]

وسرعان ما اندلعت الحرب العالمية الثانية في 1939 وأدت إلى خراب وتدهور اقتصاديات الدول الأوروبية وبناياتها التحتية، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية إلى تحفيز حركة المهاجرين المغاربة بغرض إعادة البناء والتشييد لما دمرته الحرب.

تضاءلت حركة الهجرة عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، إلى أن قررت وزارة العمل الفرنسية استدعاء عدد من العمال الجزائريين للقدوم إلى فرنسا، فراحت السلطات الفرنسية في الجزائر ترحل من تسطيع ترحيلهم للعمل والقيام ببعض الوظائف التي كان يقوم بها الفرنسيون قبل التحاقهم بالجيش.[2]

ففي سنوات الخمسينيات وصل عدد الجزائريين المقيمين في فرنسا إلى 220000 ألف جزائري ومن ثمار هذا الاحتكاك ميلاد حزب" **نجم شمال إفريقيا**" بفرنسا في 1926 والذي ضم في صفوفه عددا كبيرا **من** العمال المهاجرين وكان لهذا الحزب هدفان أساسيان وهما**:** استقلال الجزائر الكامل بالوسائل الثورية من ناحية والدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا من ناحية أخرى.[3]

---

[1] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر54: التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال**(الجزائر: مطبعة هومة، 1998)ص08.

من باب التذكير، فإن الجزائريين قبل عام 1914 لم يستفدوا من حق التنقل داخل وطنهم إلا برخصة التنقل والسفر، وذلك بموجب قانون الأهالي الذي صدر سنة 1881.

[2] ياسين حمودة، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا(الدوافع والمراحل)** 1914-1962، جامعة قسنطينة ، ص61.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1930-1945**، ط4 (بيروت: منشورات دار العرب الإسلامي، 1992) ص25.

ومع قرار دول البنولكس (بلجيكا، لوكسمبرغ، هولندا) إلى جانب كل من فرنسا، ألمانيا وإيطاليا في ماس 1957 وفي إطار اتفاقية روما لسنة 1957، والرامية إلى إنشاء سوق أوروبية مشتركة، تمكنت الهجرة المغاربية من الاستفادة من مبدأ حرية تنقل الأجانب حيث شجعت هذه البلدان العمالة المغاربية فعلى سبيل المثال، قامت فرنسا بإلغاء كل القرارات التي تحول دون التحاق الجزائريين بفرنسا.

وبعد انتهاء الحرب، بقي هؤلاء المهاجرون للعمل في المصانع والمزارع والأعمال الأخرى ليساهموا في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي الذي أنهكته الحرب.[1]

كما أن القانون الفرنسي الذي كان معمولا به في الجزائر أثناء فترة الاستعمار، قد كرس مبدأ المساواة بين الأفراد، ونخص بالذكر ما جاء في ميثاق الجزائر الصادر في 1947 في مادته "02" والتي تنص على " المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين...، وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق على العمالات الجزائرية بأية طريقة عنصرية.[2]

ونتج عن فتح باب الهجرة، التحاق عدد كبير من الجزائريين بفرنسا حيث بلغ عددهم في عام 1947 حوالي 67000 عاملا، وتظهر أهمية هذه الأرقام عندما نجد العدد البسيط الذي عاد في تلك السنة إلى الجزائر الذي لا يزيد عن 22300عامل في نفس السنة. و الجدول التالي يوضح تنقل المهاجرين الجزائريين بين الجزائر وفرنسا من عام 1947 إلى عام 1974.

السنة	عدد المتوجهين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	النتيجة في نهاية السنة
1947	67200	22300	44.900
1948	80700	54200	26.500+
1949	83500	76455	7.045+
1950	89405	65175	24.230+
1951	142671	88081	54.590+
1952	148682	134083	14.599+
1953	134100	122600	11.500+
1954	164900	136200	28.700+
1955	201828	173371	28.457+

[1] عبد الواحد إكمير، **الجالية العربية في إسبانيا**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2013)ص ص26-27.

[2] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**(الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974)، ص140.

1956	85606	81874	3.732+
1957	76029	57737	18.292+
1958	49299	59344	10.045-
1959	74299	52369	21.930+
1960	93088	86242	6.846+
1961	133210	126755	6.455+
1962	180167	155018	25.149+
1963	262075	211532	50.543+
1964	269543	225741	43.802+
1965	228093	237374	9.281-
1966	246005	220437	25.568+
1967	209867	198301	11.566+
1968	230920	198165	32.755+
1969	259335	235661	32.674+
1970	352520	291418	61.102+
1971	402317	372476	36.841+
1972	409146	385372	23.774+
1973	470016	434812	35.204+
1974	549890	541758	8.132+

جدول رقم 01: تنقل المهاجرين الجزائريين بين الجزائر وفرنسا من عام 1947 إلى عام 1974.[1]

عند قيامنا بتحليل هذه المعطيات نجد أن الضغط السكاني بدأ بالجزائر منذ سنة 1948، حيث فاق عدد المهاجرين العائدين بما لا يقل عن 2600، والسبب الذي جعل عدد الجزائريين المتوجهين إلى فرنسا يتضاعف، هو الظروف التي كانت تعيشها الجزائر أنداك نتيجة للقمع والتقتيل الذي تلقاه الشعب الجزائري وكذا انعدام المشاريع الصناعية وانتشار للأمية.

و استمرت هذه الزيادة حتى بداية سنة 1949، نتيجة ارتباط الهجرة بالزيادة السكانية، ولم يحصل أي انخفاض في عدد المهاجرين أو يقل عن 83000 مهاجر.

لكن مع إندلاع الثورة الجزائرية انخفض عدد المهاجرين، حيث فضل العديد من الشباب الالتحاق بجيش التحرير عن العمل في فرنسا، ويتضح هذا من خلال انخفاض عدد المهاجرين إلى 93088 من عام 1956-1960، بعدما وصل عدد المهاجرين إلى 201.828 سنة 1955.

[1] عمار بوحوش، **المرجع نفسه**، ص 142.

لكن سرعان ما بدأ عدد المهاجرين يرتفع عندما أوشكت حرب التحرير الجزائرية على الانتهاء، خصوصا بعد تصريح ديغول إجراء محادثات سياسية مع قادة جبهة التحرير وإنهاء الحرب بالجزائر، لقد كانت هذه السياسة تعني بالنسبة لعدد كبير من الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية اعتراف فرنسا بالأمر الواقع الذي يتمثل في إنهاء سيطرتها والاعتراف بحق الجزائريين في تسيير شؤون بلادهم بأنفسهم، وبما أن العناصر الموالية لفرنسا قد ربطت مصيرها بوجود الإدارة الفرنسية بالبلاد، فإن عددا كبيرا منهم قد قرروا الهجرة إلى فرنسا في سنتي 1961 و1962، وهنا بدأ عدد المهاجرين يزداد تدريجيا ويتجاوز 100000 قبل التوقيع على اتفاق وقف إطلاق في مارس 1962.

إبتداء من السنة الثانية للاستقلال، فإن عدد المهاجرين لم ينخفض عن 200000 وذلك نظرا للانفراج في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

مرحلة ما بعد الاستقلال: تعتبر هذه المرحلة من أصعب وأدق مراحل الهجرة، فالحكومة الجزائرية ركزت مجهوداتها على إعادة الأمن والنظام للبلاد ولم يكن في إمكانها توفير العمل، وهنا بدأ الجزائريون يشعرون بالكبت وأثر السياسة الاستعمارية على مستقبلهم، ففي الوقت الذي كانت الجزائر تعاني من نقص الإطارات وحتى العمال البسطاء الذين يرغبون في العمل لم تكن تتوفر فيهم أدنى شروط القراءة ولا الكتابة يعني كانت نسبة كبيرة منهم أميين، هذه الظروف أدت إلى تزايد عدد المهاجرين الجزائريين في سنة 1963 إلى درجة أن عددهم تجاوز ربع مليون مهاجر.

وبسبب تدهور الأوضاع على كافة الأصعدة، استمر المهاجرون الجزائريون في الالتحاق بالبلدان الأوروبية، وخاصة باتجاه فرنسا حيث قررت الحكومة الفرنسية في عام 1964 غلق أبوابها أمام الجزائريين وبذلك زعمت أنها اتخذت هذا القرار لأسباب عديدة منها:

- أن هناك عددا كبيرا من الجزائريين الموجودين في فرنسا الذين لم يعثروا على أي عمل.
- أن المهاجرين الجدد مصابون بأمراض والمستشفيات الفرنسية لم تعد تتسع لهم.
- أن أغلبية العمال الجدد غير أكفاء للعمل وتنقصهم الخبرة والمهارة الفنية.
- أن السكن غير متوفر ومن الصعب مساعدتهم للحصول على غرف نوم.

- أن رغبة الجزائريين في قبول العروض المقدمة إليهم بشأن العمل قد أثارت احتجاج الطبقة الشغيلة الفرنسية لأن ذلك يعني حرمان الفرنسيين من أجور ورواتب عالية.

- أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تساعد المعمرين الفرنسيين الذين غادروا الجزائر باتجاه فرنسا والعمال الجزائريين في آن واحد.[1]

وردا على هذه القرارات الفردية، أجابت الجزائر بالاستيلاء على أملاك الفرنسيين الذين فروا من الجزائر في سنة 1962 ولم يعودوا لاستغلالها، ولإيجاد حل لهذه الأزمة، اتفقت الحكومتان الفرنسية والجزائرية في شهر أفريل 1964، على السماح للطلاب والتجار والسواح بالتوجه إلى فرنسا دون تأشيرة لكن لا يحق لهم الإقامة لأكثر من 12000 شخص كل سنة.

بعدها تم إجراء تعديلات على اتفاق 10 أفريل 1964 والخروج باتفاق جديد صادقت عليه كل من الجزائر وفرنسا في 28 ديسمبر 1968، وبمقتضى هذا الاتفاق سمح للجزائر بإرسال 35000 عامل سنويا، كما نص الاتفاق الجديد على تسهيل تنقل المهاجرين الجزائريين حيث يمكن لهم القيام بزيارة إلى بلادهم ثم العودة إلى فرنسا دون أية عراقيل، وبمجرد أن يجد عملا في إحدى الشركات فيصبح لديه الحق في الحصول على الإقامة وهذا لمدة خمس سنوات، وفي حالة ما إذا أخفق العامل المهاجر في العثور على عمل خلال 09 أشهر، فيصبح مطالب بالعودة إلى الجزائر وهذا على حسابه الخاص.[2]

ورغم تشدد السياسة الفرنسية للهجرة وخاصة إزاء المهاجرين الجزائريين، إلا أنه وبهدف تنظيم هجرة العمال الجزائريين إلى هذا البلد تقوم "المحافظة الوطنية للهجرة"، ومن خلال مكاتبها المتواجدة في الدول المغاربية بتوظيف العمال المغاربة حسب الاحتياجات الاقتصادية لفرنسا وهذا منذ سنوات الستينيات إلى السبعينات، ولكن سرعان ما تم غلق هذا المكتب عام 1974 إنذارا بإنهاء مسار الهجرة العمالية باتجاه فرنسا.

و قامت فرنسا بإصدار التشريعات الغرض منها تشجيع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم على العودة إلى الجزائر، وهذا باستعمال نظام الحصص، فقد كان العدد المتفق عليه عام 1968 يقدر ب 35000 ألف جزائري، وتناقص هذا العدد عام 1971 إلى 25000 ألف جزائري.

---

[1] عمار بوحوش، **المرجع نفسه**، ص144.

[2] Salah Mouhoubi , **la politique de coopération Alger -Française bilan et perspective** , Office publications , Paris , p p 228-230.

مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية 1973:

وتبدأ هذه المرحلة إثر الأزمة الاقتصادية التي ضربت الدول الأوروبية من جراء أزمة البترول لسنة 1973 حيث اضطرت الدول الأوروبية إلى غلق أبوابها أمام الهجرة المغاربية، إلا أن هذا الأمر لم يقلل من تزايد عدد المغاربة المتجهين إلى الدول الأوروبية وهذا بسبب استفادة هؤلاء من حق التجمع العائلي.

إن الجزائر هي البلد الوحيد الذي قرر إلغاء سياسة تشجيع الهجرة وهذا لتوفرها على موارد مالية هامة من جراء مداخيل البترول المصدر إلى الخارج وأكثر من هذا، فهناك سبب آخر سياسي يكمن في القضاء على كل أنواع الاستغلال من قبل أي طرف خارجي، باعتبار أن الجزائر قد عانت ولمدة طويلة من ويلات الاستعمار الفرنسي.

ونلاحظ أنه بعد إلغاء الهجرة العمالية من قبل دول أوروبا الغربية، تم وضع مبادرة تهدف إلى تنظيم الهجرة المغاربية، وتتجسد من خلال الاتفاقيات المبرمة ما بين البلدان المغاربية الثلاث الجزائر تونس والمغرب كل دولة بمفردها، فقد وضعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية قانونا خاصا للعمال المغاربة الموقع عليه في 26 و27 أفريل 1976، فالجزائر أمضت على معاهدة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العاصمة الجزائر يوم 26 أفريل 1976، وصودق عليها من قبل المجموعة في إطار اللائحة رقم 78/2210 في 26 سبتمبر 1978.[1]

فالهجرة غير الشرعية تعتبر ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء أما فيما يخص تأثير الهجرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية ففي السياق التاريخي لهذا التأثير الكل لاحظ كيف تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية على وجه التحديد بعد تعرض حوالي أربع آلاف مهاجر جزائري لمعاملات لا إنسانية من طرف الشرطة الفرنسية حيث كان موقف الجزائر قوي من خلال الاحتجاج والإعلان عن وقف الهجرة نحو فرنسا.

كما أنه في ديسمبر 1968 وقعت الحكومتان الجزائرية والفرنسية على اتفاق تم فيه السماح بهجرة 35ألف عامل جزائري يحصلون على رخصة إقامة بمجرد حصولهم على عمل، كما عادت العلاقات

---

[1] زهود مناد، **مسألة الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2004)، ص18.

الجزائرية الفرنسية إلى التأثر بشكل سلبي نتيجة الأعمال العنصرية وحملة الاعتقالات التي تعرض لها جزائريون مقيمون بفرنسا وهو الأمر الذي أدى إلى ردة فعل من الطرف الجزائري من خلال إيقاف الهجرة بجميع أشكالها.

هذا التأثير في العلاقات لازال مستمرا إلى يومنا هذا ففي التسعينات زاد تأثير الهجرة على العلاقات وهذا من خلال ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وامتداد نشاطها داخل الأقطار الأوروبية ومن جهة أخرى صعود الحركات اليمنية المتطرفة المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة، بحيث أصبح هناك ربط وثيق للهجرة والإرهاب وتأكيد على درجة التهديد الإرهابي المتأتي من المهاجرين خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 وما تبعها من تفجيرات إرهابية في لندن 2005 وأعمال شغب للمهاجرين المهمشين في الضواحي الفرنسية في 27أكتوبر من نفس السنة هذه الأحداث نبهت الدول الأوروبية إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخصل قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان واللجوء السياسي، ومشكلات الفقر والبطالة وتحديات الاستيعاب و الاندماج وكذا التطرق والإرهاب والإسلام السياسي وتأثير كل هذا على العلاقات الأوروبية الخارجية خاصة مع الدول المصدرة للمهاجرين.[1]

للهجرة غير الشرعية تأثيرات كبيرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية بحيث ترى دول الاتحاد الأوروبي أوروبا بأن العمالة أو المهاجرين من الضفة الجنوبية بصفة عامة يولدون شبح البطالة فالعاطلون عن العمل يبلغون حوالي 18 مليون نسمة ، كما أن المهاجرين ينافسون مواطني الاتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجياً وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد والجريمة إضافة إلى تخوف الاتحاد الأوروبي من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذي يؤثر على التركيبة السكانية وعلى الهوية الوطنية للدول الأوروبية، ففي ألمانيا يوجد % 63 من حوالي 65000 شخص يعتنقون أفكار متطرفة وما يلاحظ هو استغلال القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة وتعد كل من ألمانيا يمينية معادية للمهاجرين، كما وضعت الجبهة الوطنية الفرنسية قضية إعادة المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم ضمن برنامجها السياسي كقضية أساسية، وإن هذا التخوف من المهاجرين واعتبارهم تهديدا أمنيا للدول الأوروبية أثر سلباً على العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية لكونها تمثل إحدى الدول المصدرة للمهاجرين غير

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010)، ص109.

الشرعيين سواءً مهاجرين جزائريين أو أفارقة إن تزايد معدل الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عن طريق الجزائر فرض على الجزائر تكثيف جهودها للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كما أصدرت وزارة الداخلية الإسبانية تقريرا بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود في سنة 2010 حول الهجرة غير الشرعية وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف السواحل الإسبانية وبالخصوص مدينتي غرناطة وألميريا القريبين من السواحل الغربية الجزائرية وخلص التقرير إلى أن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو اسبانيا الذين يأتون من الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى النشاط القوي لعصابات المتاجرة بالبشر التي تشتغل بين الجزائر واسبانيا وهذا ما يبين محاولة تحميل الجزائر مسؤولية التهاون في محاربة الهجرة غير الشرعية.[1]

إذن الهجرة غير الشرعية صارت تمثل أحد العوامل المؤثرة بصفة مباشرة على العلاقات بين الدول الأوروبية. والجزائر من خلال تأكيد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطية من بينها دولة الجزائر في مراقبة الهجرة غير الشرعية ومنع وصولها إلى حدود الاتحاد الأوروبي.

إنَّ التركيز على الجزائر باعتبارها مسؤولة عن الإخفاق في الإدارة المحكمة لملف الهجرة غير الشرعية يعد غير منطقي ذلك لأن الجزائر لا يمكنها مجابهة هذه الظاهرة المعقدة بمفردها لأنها ظاهرة تخص الجانبين الجانب الأوروبي والجانب الجزائري لهذا وجب التعاون فيما بين الطرفين للحد من الهجرة غير الشرعية والتقليل من مخاطرها، وفي هذه الفترة قررت الدول الأوروبية تقليص عدد المهاجرين المتواجدين على أراضيها، حيث أنها سمحت بعودة 10% من العمالة المهاجرة إلى بلدانهم الأصلية ما بين 1973-1975.[2]

ففي سنة 1977 ظهر لعبد المالك صياد مقال مهم تحت عنوان : "الأعمار الثلاثة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا "، كما تم إعادة نشره في الكتاب الذي طبع بعد وفاته :الغياب المزدوج: **من أوهام المهاجر إلى معاناة المغترب** يبين المخطط التالي هذه الأعمار و ما يتميز به كل عمر كما حدده صياد في هذا المقال:

العمر الأول	العمر الثاني	العمر الثالث

[1] عمر يحي أحمد،" **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر دراسة حالة** "الجزائر، متوفر على الرابط التالي: http//www.maspolitiques.com 2019/02/27.

[2] Jean Pierre Garçon Et Anais Loizillon, **l'Europe et les migrations de 1950 à nos jour : migration et enjeux**, the european commission, Brussels, 21-22 Janaury .2003, p05.

نسبيا من 1871 إلى غاية الحرب العالمية الثانية	نسبيا من 1945 إلى سنة 1962	نسبيا من 1962 فما بعد
هجرة لمهمة : إعادة إنتاج الجماعة أي أن الجماعة تعيد نفسها من خلال الدخل الذي تدره الهجرة	ضياع مراقبة الجماعة للفرد المهاجر	مستعمرة جزائرية في فرنسا
هجرة الأفراد	مرحلة تحرر الأفراد	هجرة العائلات

جدول رقم 02: جدول يوضح تدفق المهاجرين حسب الأعمار الثلاثة للهجرة الجزائرية نحو فرنسا.[1]

يتضح من الجدول أن عبد المالك صياد يقسّم زمن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى ثلاث مراحل أو أعمار، كما هو ملاحظ من العنوان؛ و ليس هناك تحديد دقيق لبداية هذه الهجرة، ولكن هناك إشارة إلى بداياتها بصورة تقريبية حيث يرجح الدارسون أن العمر الأول أو المرحلة الأولى منها كانت نسبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر. "يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا. لكن من المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874، وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على (إذن بالسفر)". و يسمي هذه المرحلة في مقاله بأنها هجرة لمهمة أو هجرة بأمر أي إنها بأمر الجماعة التي يذوب فيها الفرد كليا و يعمل من أجلها ومن أجل تأبيدها على حد تعبيره أو إعادة إنتاجها على حد تعبير بيار بورديو: "إن عمل الفلاح كان حالة، طريقة في العيش أكثر مما كان مهنة تقنية : كان مهمة اجتماعية كلية، خارجة عن كل اعتبارات الربح و الفائدة. إن المقابلة تعتبر جذرية بينها وبين العمل المأجور المعاش في فرنسا الذي يخترق من جانب لآخر عقلية الحساب.

أما العمر الثاني فيبدأ نسبيا بعد الحرب العالمية الثانية 1945 إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962. تتميز هذه المرحلة أنها تمهيد لبداية مرحلة جديدة قائمة على فردانية تسعى إلى تحقيق الذات بأنها مغامرة فردية يوجهها الأبيتُوس(habitus) الاقتصادي، أي أن الفرد ينطلق في مشروعه للهجرة بعقلية جديدة مُستبْطَنة من أجل العمل لحسابه الخاص و ليس لحساب الجماعة، لهذا بدأ يظهر في هذه المرحلة ما يسمى بعقلية الحساب : "زيادة على ذلك، فلأن الهجرة كانت المنبع الرئيسي – إن لم تكن حصرا – للعائدات المالية

---

[1] عبد المالك صايش، **المرجع السابق**، ص 36

التي كانت تنتقل في الوسط الريفي، فقد شاركت على نطاق واسع في نشر عقلية الحساب في استعمال النقود، و بكل عواقبها الاقتصادية و الاجتماعية في تغيير الحياة الزراعية التي حورت فيها كل الأسلوب بتعديل الترتيبات تجاه الاقتصاد. "

بدأ العمر الثالث نسبيا بعد سنة 1962، أي بعد الاستقلال، ويُعَنْوِن صياد هذه المرحلة بما يسمّيه "مستعمرة جزائرية في فرنسا". تتميز هذه المرحلة بهجرة أسرية التحقت فيها أسر المغتربين بفرنسا، ليُسمح للمُغْتَرِبين بضمّ أسرهم، و هنا تبدأ ما يُسمى بـ "هجرة الإسكان" التي تتلو بالضرورة حسب صياد، هجرة العمل. "إن الفهم بأن الغربة هنا، و الهجرة هناك هما وجهان غير قابلين للانفصال، لواقع واحد و لا يمكن تفسير أحدهما دون الآخر، هو الذي مكّن صياد أن يرفض نظريا وعمليا، هذا التعارض المقدّس بين "هجرة العمل" و "هجرة الإسكان". إن الأولى تحتوي في بذورها الثانية والتي تكون بدورها غاية الأولى[1].

مرحلة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إنَّ سياسة غلق الحدود كان لها أثر عكسي وأدت إلى تشجيع الهجرة غير الشرعية والدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة، وهكذا فإن أوروبا انتقلت إلى سياسة منع الهجرة وتقنينها فيظل بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد أكثر تعقيداً وصعوبة وباتت تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها إلى مشكلة عالمية.

إن الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا أصبحت في تزايد مستمر خاصة المهاجرون الذين يأتون من بلدان إفريقية متخذين من دول الشمال الإفريقية معابر للوصول إلى أوروبا، إن هذا النمط من الهجرة أصبح يشكل خطراً أمنياً على الدول الأوروبية وهذا ما جعل هذه المشكلة تشكل أبرز الأولويات لمعظم سياسات الدول، حيث أصبح هناك خلط متعمد لقضايا الهجرة والإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .[2]

---

[1] عبد الله بلعباس، **ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، ع63، 2013.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010) ص 104.

وأدى ذلك إلى تعديلات مؤسسية وتشريعية أثرت على تيارات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية[1].

بداية، كانت الهجرة غير الشرعية بالجزائر باتجاه فرنسا بحكم الاستعمار واللغة ووجود بعض الأقارب والأصدقاء بها دون التدقيق في تاريخ محدد.

لكن مما هو متداول أنها بدأت سنة 1874 وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا، حيث تتم بالحصول على إذن للسفر، غير أنه بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتان أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا، انجلترا، ألمانيا وايطاليا مستنزفين لقوتهم البشرية ولم تعد هذه الدول تتوفر على السواعد اللازمة لبناء ما دمرته الحرب، بادرت إلى جلب القوة العاملة من مستعمراتها. وقد بلغ عدد العمال الجزائريين في فرنسا 259000 وفق لتعداد السكان لسنة 1948.[2]

وفي الجزائر المستقلة كان أول ظهور للهجرة غير الشرعية باستقبال العديد من اللاجئين الماليين والنيجيريين ذوي الأصل التارقي سنة 1963 الذين فروا من بلادهم خوفا من التصفية العرقية بعد الزامهم في الحرب مع السلطة الحاكمة.

إذن فالهجرة النازحة الجزائرية بدأت قبل الاستقلال نحو فرنسا، لتتوقف سنة 1973 إثر قرار الحكومة، ثم استأنفت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باستهداف وجهات أخرى .

وتكتسي الهجرة الوافدة أهمية كبيرة في حين أن هجرة العبور حديثة العهد. وتتجه الهجرة الجزائرية نحو وجهات في تنوع متزايد، رغم أن فرنسا تظل بالتأكيد الوجهة الأكثر هيمنة ويتعلق الأمر بهجرة بدأت في أوائل القرن العشرين حين كانت فرنسا في خضم تطورها وبحاجة إلى القوة العاملة وامتدت تدفقات الهجرة هذه إلى فترة ما بعد الاستقلال . وكانت تلك المرحلة التي شهدت إبرام عقود بين الجزائر وفرنسا للاتفاق على اللجوء اللاحق للقوة العاملة الجزائرية تحت إطار قانوني.

---

[1] عبد المالك صايش، **المرجع السابق**، ص35

[2] Khadija Elmadmad . **Les Migrants et Leurs droit au Maroc.** Cahier de l'UNISCO (migration et droit humains) . Université Hassan 2 Ain choc . Casablanca. Maroc . 2004 . p70

وأوقفت الجزائر تماما هجرة العمل سنة 1973 و منذ ذلك الحين، ارتبطت الهجرة أساسا بالتجمع العائلي. وقامت بالتقليص من عدد التأشيرات ونتيجة للوضع الاقتصادي المتردي آنذاك ابتداء من سنة 1980، حيث سجلت راجع سعر البترول وارتفاع حجم المديونية إلى ما يقارب 33 مليار دولار وتقليص قيمة العملة الوطنية إضافة إلى مظاهرات 1988 السياسية، وما تلاها من أحداث درامية سببها الإرهاب الأعمى الذي حصد آلاف الأرواح البريئة وشتى الأسر، وخرب البنى التحتية للاقتصاد الوطني.

وبدأت مرحلة جديدة من هجرة العمالة في أوائل القرن الواحد والعشرين، سواء نحو فرنسا أو غيرها من البلدان، وفي العقد الأول من هذا القرن، ارتفع عدد الجزائريين الذين غادروا بلدهم بأكثر من 6 % وهو رقم مهم إذا قارنها بنسب النمو الديمغرافي، في نفس الفترة ومن الناحية الإحصائية تكتسي البيانات عن الهجرة الجزائرية، كغيرها من البلدان طابعا تقريبيا فطرق تسجيل المعلومات. وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2012 بلغت الجالية الجزائرية بالخارج 1.837.540 فردا (مسجلين لدى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية.)

وتعطي الأمم المتحدة تقديرا على المستوى العالمي بحوالي 2,1 مليون جزائري مقيم بالخارج، من بينهم 18,5 بالمائة خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .و في المقابل يقدر السكان من أصل جزائري بأكثر من 1.313.000 فرد في بلدان هذه المنظمة.

وبالتالي، تشير لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والهجرة التابعة للمجلس الشعبي الوطني سنة 2019 إلى مايلي:

عدد سكان الجزائر 2019	عدد المهاجرين 2019	النسبة المئوية من مجموع السكان
42.710.00	7.000.000	%16

الجدول رقم 03: بيانات من إعداد الباحثة [1].

ونشهد تغييرا في تركيبة الهجرة، لا سيما من حيث مستوى التعليم والنوع والجنس ومن حيث الهجرة غير الشرعية التي تُعرف بظاهرة" الحرقة" وتتميز هذه المرحلة الجديدة بهجرة متنوعة تتوزع على بلدان وجهة متعددة.

[1] المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر، WWW.ONS.DZ تاريخ التصفح، 15.09.2022، على الساعة 20:00.

وفيما يتعلق بهجرة الجزائريين المؤهلين الذين تم تكوينهم في البلاد، ما تزال أوروبا الوجهة الرئيسية لهم، لاسيما فرنسا، إلا أنهم يختارون أيضا نحو وجهات جديدة.

وفي أغلب الحالات، يعود وجود القوة العاملة الأجنبية المؤهلة وغير المؤهلة إلى حاجيات الشركات الأجنبية في قطاعات المحروقات، والبناء واالأشغال العمومية، ويخضع تشغيل هذه القوة العاملة لعقود معينة تتعلق بنودها بعقود تفويت الصفقات بين الحكومة الجزائرية والمقاولات الأجنبية وعلى غرار باقي بلدان المغرب العربي، تتعامل الجزائر تعاملا صارما مع الهجرة غير الشرعية، فقد طردت أو رحلت أكثر من 11.000أجنبيا سنة 2009 مما يعكس التوجه الرسمي للبلد منذ 2007 إذن فالجزائر تشهد منذ سنة 1990 ظاهرة عبور من إفريقيا جنوب الصحراء[1].

وهكذا أرغم الجزائريين على الهجرة نتيجة أعمال التخريب والتدريب والإبادة والتشريد والنفي، قانون التجنيد الإجباري، مصادرة الأراضي والسياسة الضريبية وكانت الهجرة القانونية تتم بجوزات سفر منحتها السلطات الفرنسية لبعض الأهالي، أما الهجرة التي كانت تتم خفية عبر الحدود فقد كانت أكثر بكثير من الهجرة القانونية أو المعلن عنها، وقد ساهمت هذه الهجرة في كشف الحقائق الاستعمارية في أرض الجزائر والتي كانت التقارير الرسمية التي تصدرها الحكومة الفرنسية لا تتجرأ على كشفها.[2]

الفرع الثاني: الدوافع السياسية والأمنية

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في الدول الأوروبية.

وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أن هذا لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوز هذا إلى سياسات الدول المستقبلة الذي أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها. فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث

---

[1] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا**، الرباط، 2014، ص ص13-14.

[2] نادية طرفوش، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي** (الجزائر: دار هومة ، 2007) ص 125.

العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أَنها مسبب رئيسي للهجرة[1].

ومن الأسباب السياسية القسرية الذي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كالعقوبات الدولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة [2].

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مّما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي. فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية و بشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة. فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات

[1] رياض عواد . **هجرة العقول** (سوريا . دار الملتقى للطباعة والنشر، 1992) . ص48

[2] حمد رشيد الفيل . **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا** (عمان . دارمجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2000) ص ص .40-41.

والديمقراطية وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطا وقمعا في دول العالم الثالث حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم .[1]

وفي هذا السياق قال رئيس الحكومة الاسبانية السابق **فيليب قونزاليس** **PHILIP GONZALEZ** : لو كنت شابًا مغاربيًا لحاولت الهجرة ولو أمسكوني لحاولت مجددًا". ويبرر هذا القول معرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشباب في دول المغرب العربي والتي يسودها طابع قمع الحريات وانعدام الديمقراطية وحرية التعبير وغلق المجال السياسي ولذلك يجدون أنفسهم دائما مهَمشين وغير معنيين بسياسة دولهم التي تتجه لخدمة فئة معينة ، فالهجرة غير الشرعية هي صرخة شباب أمام الفساد الإداري الذي تعيشه الدول المغاربية فأصبح الشباب يسعى إلى ابتكار طرق جديدة تضمن لهم " الحرقة " بأقل الأضرار . وقد لجأت لهذه العملية عدة دول كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير القانونية بعد غلق حدودها، غير أنه كان لهذا الإجراء أثر سلبي كبير حيث أدى إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول سرا ما دامت وضعيتهم ستسّوى يوما ما مما جعل نشاط شبكات التهريب يتضاعف.

وفيما يخص الجزائر فإنها كبقية الدول التي اتبعت النظام الاشتراكي في الحياة السياسية فشهدت تحولا من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقرطي وذلك منذ أحداث الخامس أكتوبر 1988 التي عمت كافة التراب الوطني وأدت إلى ظهور دستور جديد أقر التعددية الحزبية(دستور جانفي 1989) إن الديمقراطية التي فيها الجزائر تولدت عنها كثرة الأحزاب السياسية التي لن تلبي حاجيات وطموحات المواطنين، ومع تأزم الوضع الأمني وظهور أعمال عنف في العشرية السوداء وتفشي ظاهرة التقتيل الجماعي والمجازر، دفعت الشباب إلى الهجرة غير شرعية بحثا عن الأمن والاستقرار كما أن عدم الاستقرار السياسي للبلاد (أكثر من عشرة حكومات في العشرية السوداء) واعلان حالة الطوارئ والأمن خلق الخوف وعدم الطمأنينة[2]، م أدى إلى خروج الكثير من الجزائريين نحو الخارج وبالتحديد إلى فرنسا حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1995 حوالي 8362 مهاجر، ليرتفع سنة 1998 حوالي 16747 وسنة 2000 إلى 23446، أما عن طلبات اللجوء المقبولة للجزائريين ما بين 1992 و 1994 في كل من فرنسا والاتحاد

---

[1] سعيد عبدلي، **الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية**، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، موريتانيا، 2014 .ص ص 07-08.

[2] سليمان الرياشي، صالح فيلالي وأخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**،(ط02) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص18.

الأوروبي فقد وصلت إلى أكثر من 2000، فقد كان لحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي عرفتهما الجزائر ما بين نهاية الثمانينات وتسعينيات القرن الماضي انعكاسا على تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين.[1]

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية

تعد الأسباب الاقتصادية عوامل رئيسية للهجرة غير الشرعية وذلك لقدرتها على التأثير في قرار الهجرة، ويظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها العامل الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق المهاجرين نحو البلدان أخرى خاصة ما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة كبيرة يعيشون تحت خط الفقر.

وفي هذا الصدد يعتبر الكثير من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة السرية يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تسمى سائرة في طريق النمو. وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا هامة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور[2]. ويتجلى هذا التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة

هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في بلدان دول جنوب المتوسط الغربي(فحسب الأستاذ **تابينو**، فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد[3]، إضافة إلى ذلك، وخلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7%حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وقد

---

[1] يزيد غزال، هجرة الأزمات، **دراسة في هجرة الجزائريين نحو فرنسا 1988-1999**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، ع2، ديسمبر 2022، ص ص 704-706.

[2] محمد معمر، "**أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية**"، الجزائر :**الأمة العربية**، 2009/10/19.

[3] سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد** ، تيزي وزو : كلية العلوم السياسية 2013، ص108.

بلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 1997 حوالي 29.2 % من مجموع السكان العاملين، كما قدرت نسبة الفقر في نفس السنة ب 14 مليون جزائري حسب إحصائيات المقدمة من قبل المحافظة الوطنية للإحصائيات[1].

هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.ويؤكد الخبير الاجتماعي الجزائري د.عبدالناصر جابي أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة لنسب البطالة العالية وسوء الحالة الثقافية والاجتماعية للشباب، ما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي.إن الهجرة غير الشرعية تعبر في صميمها عن قوة الإرادة التي يملكها الشباب في سعيه الملح إلى تغيير واقعه المعاش والتحرر من بطالته الخانقة بحصوله على عمل وتحقيقه لذاته حتى ولوكان ذلك يكلفه حياته فالبطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية الذين لم يتحصلوا على عمل مما يجعل الكثير منهم يلجؤون إلى الهجرة كسبيل لإيجاد العمل وتحقيق الاستقرار والرفاهية.

إن انعدام المستقبل المهني للشباب يجعل من الهجرة السبيل الوحيد للخروج من البطالة، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الهجرة فالدول الأكثر عرضة لهجرة مواطنيها هي تلك التي ترتفع بها نسب البطالة.

يمكن الإشارة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة للجزائر التي أدت بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي نتيجة التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر من جراء الأزمة المتعددة الجوانب ابتداء من بداية عقد الثمانينات، تركت أثارا سلبية لم يعرف المجتمع الجزائري مثيلا لها، ولم يألفها من قبل، إذ ظهرت على الساحة الوطنية عدة مؤثرات وظواهر اجتماعية يمكن حصرها في ما يلي:

- انتشار البطالة بين فئات الشباب والتي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا.
- أزمة السكن الحادة الناتجة عن قلة المشاريع، مما ولد أزمات اجتماعية نجمت عنها آثار سلبية على مكونات المجتمع الجزائري.
- ارتفاع نسبة الشباب إلى % 70 من المجتمع تقل أعمارهم عن 30 سنة.
- تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية.

[1] رزيق المخادمي عبد القادر، **هجرة الكفاءات العربية: دوافعها** (الجزائر: وزارة الإتصال والثقافة، 2002)ص74.

- تدهور القدرة الشرائية وتدني المداخيل وانتشار ظاهرة العنف الأسري، والتسرب المدرسي.
- شحن الشباب بمعنويات الحماس والإصرار بقصص عن نجاح أحد الأصدقاء أو من أبناء الحي ووصوله إلى الضفة الأخرى، صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية المفلسة وخصخصة مؤسسات عمومية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، وبالتالي إلى الزيادة في معدلات البطالة.

تعتبر الأسباب الاقتصادية والاجتماعية من أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى التفكير بمغادرة بلدانهم، إذ يصفها الباحثين بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة.

يتميز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه فالمجتمع المغاربي يتميز بارتفاع نسبة الفئة المؤهلة للعمل ما بين 15-64 سنة حيث تبلغ نسبتهم حوالي 54.6% كما أن لديه فائضا في الطاقة الشبانية على عكس الدول الأوروبية المستقبلة التي تعاني من الشيخوخة المزمنة، حيث تمثل الفئة التي يتجاوز سنها 65 سنة نسبة 60% من المجتمع، وفي هذا السياق أشارت دراسة لهيئة الأمم المتحدة في مارس 2000 أن أوروبا ستحتاج إلى 47 مليون مهاجر لوقف انخفاض السكان، وإلى 77 مليون من أجل الحفاظ على الفئة النشطة، وأنه بحلول عام 2050 ستحتاج إلى 700 مليون مهاجر للإبقاء على التوازن بين نسبة السكان والفئة العاملة.

فالعلاقة بين النمو الديموغرافي والهجرة تتضح أكثر من خلال سوق العمل، فمع ارتفاع نسبة الفئة القادرة على العمل هناك نقص كبير في مناصب الشغل، وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية، وتقدر نسبة البطالة في الجزائر حوالي 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الضغط على سوق العمل يؤدي إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني.[1]

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا حوالي 10%، كما يشكل التباين في الأجور عاملا محفزا على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق من ثلاث إلى خمس مرات المستوى الموجود الموجود في بعض الدول فبينما في أوروبا

---

[1]ساعد رشيد، **المرجع السابق**، ص 58.

هناك ندرة في اليد العاملة مع وجود فرص عمل كثيرة ونسبة البطالة فيها لا تتجاوز 6.5% واليد العاملة المغاربية رخيصة وقادرة على العمل في كل المجالات حتى تلك التي يرفضها الأوروبيون.

وفيما يخص الجزائر فإن العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشاكل خصوصا لدى فئة الشباب الجامعي والشباب الحاصل على شهادات التكوين المتخصص، فعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب (يتخرج سنويا من الجامعات الجزائرية ما يقارب 230 ألف طالب).

ويرجع الباحثون الاضطرابات التي عرفها المجتمع الجزائري إلى:

- إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية للبلاد.
- غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية.
- الاعتماد على الاقتصاد الريعي و جعل القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري يعاني من عدم إشباع الحاجيات الأساسية للحياة، وازدادت المعاناة مع شروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتي كانت انعكاساتها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلك القاطنة في الأرياف أو في المدن.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعا قويا وراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعني تجاهل الأسباب الأخرى، ما يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى في الظروف الاجتماعية، إذ تتعدد الأسباب وتتنوع ولكنها تجتمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأول طاردة والثانية جاذبة ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة.

وفي دراسة أجريت على فئة من الطلبة الجزائريين أكدوا فيها على وجود عدة أسباب اقتصادية تدفع بالشباب على الخروج من الوطن:

- تبذير المسؤولين للمال العام بدل استغلاله في تنمية الموارد البشرية.
- صعوبة الحصول على منصب عمل بالرغم من التحصل على الشهادات الجامعية أو الحرفية.

- اعتماد الدولة على الاستيراد دون التفكير في الإنتاج المحلي (الزراعة، السياحة، التربية والتكوين) كبديل لما بعد البترول.

- ارتفاع عدد شبكات التهريب التي تسهل الحصول على التأشيرة القصيرة المدى إلى بلد أخر مقابل مبلغ من المال يحضره الراغب في الهجرة .

- المنح الدراسية التي تخصصها الدول الأجنبية للبحث العلمي.

- زيادة نسبة فقر أفراد المجتمع يوم بعد يوم (غلاء المعيشة) بالرغم من غنى البلاد بالثروات الطبيعية.

- المنح العائلية التي تخصصها البلدان الأوروبية وفق عدد الأبناء.

- النمو الاقتصادي السريع الذي تستفيد منه إلا فئة قليلة من المجتمع.

- العولمة الاقتصادية التي سمحت للدول الأسيوية باقتحام السوق وإغراقه باسم الاتفاقيات.

- التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الأصلية والدول المستقبلة، راتب الإطار الجامعي الجزائري أقل بكثير من راتب الإطار الأجنبي أو الإطارات الأخرى في الدول العربية صعوبة الحصول على قرض من البنك دون التكفل المالي أو امتلاك رصيد مالي[1] .

البطالة في الجزائر:

بالنسبة للبطالة في الجزائر وحسب إحصائيات للديوان الوطني للإحصائيات في جانفي2007 بلغت نسبة البطالة 12.3 %. وقد بلغت نسبة البطالة في الثلاثي الأخير من سنة 2007 حوالي 13.8 هنا تبدو الأرقام التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات واضحة، فنسبة البطالة ارتفعت في حين نجد تصريحات لوزير الشغل والتضامن يعلن فيه عن نسبة البطالة التي وصلت بالنسبة إلى عام 2007 إلى10% وبعد ذلك بأيام كشف المكلف بالتخطيط أمام مجلس الحكومة أن نسبة البطالة بالنسبة إلى السنة ذاتها بلغت 11.2 % هذا وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأسوية مما تبينه أحدث البحوث الاستقصائية حول النشاط الشغل والبطالة المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصاء فأرقام الناشطين الذين يبحثون عن عمل بلغت

[1] بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء، **أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجزائريين** ، دراسة ميدانية، جانعة تيزي وزو،2012، من موقع www.univ- ouargla.dz تاريخ التصفح 30.0.2021، على الساعة 14:15.

1240800 بطال وهو مايعادل12.3 % وبلغ عدد البطالين أقل من 30 سنة 869879 وهو ما يعادل 70.1 % من إجمالي البطالين وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري 62.6%، وفي الوسط الريفي 37.4% حسب الديوان الوطني للإحصاء.

ويقول المراقبون أن أزمة البطالة مرشحة للتصاعد بحدة في الجزائر خلال السنوات القادمة بعد المشكلات الناجمة عن تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 03 % خارج المحروقات.

أما في الجزائر حيث تحسب مؤشرات القضاء على البطالة التي بلغت في سنة 2000 نسبة29% ونسبة الرقابة 10 % سنة 2008، هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة في شكلها القانوني وغير القانوني.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلات البطالة	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

جدول رقم 04: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.[1]

قد نتج في ذلك تزايد في معدلات البطالة خاصة في الثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية الثانية فقد قدر معدل البطالة في عام2005 بحوالي 15.3% في الجزائر وبلغت نسبة البطالة في الريف في نفس السنة 42% والجدير بالذكر أن معظم العاطلين كانوا من الشباب. وقد زاد من تأثير هذه العوامل الاقتصادية التركيبة الديموغرافية للجزائر والتي تميزت منذ الخمسينات القرن الماضي بارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع نسبة الفئة العمرية للشباب من إجمالي السكان حيث وصلت النسبة ذروتها في بعض الدول في السبعينيات فوصلت إلى ما يفوق 60% في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مست الشباب الجزائري خاصة أصحاب الشهادات الجامعية.[2]

[1] الديوان الوطني للإحصاء، WWW.ONS.DZ

[2] ساعد رشيد، **المرجع السابق**، المكان نفسه

أما نسبة البطالة في السنوات الأخيرة، فقد سجلت الجزائر سنة 2015 حوالي 11.76 % لتنخفض سنة 2016 حوالي 10.5%، أما في سنة 2019 فقد بلغت 11.4%.[1]

تدني المستوى المعيشي :

كنتيجة ضمنية للبطالة بسبب اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني الذي فاق بكثير معدلات النمو الاقتصادي، وذلك لكون الجزائر ليست بلدا مصنعا وإنما بلد يعتمد على النفط والغاز كمورد رئيسي لاقتصاده بأكثر من 95 % من عائداته ما يضيق من آمال الشباب في الحصول على منصب عمل.[2]

الفقر في الجزائر:

إن من أسباب زيادة الهجرة غير الشرعية نسبة الفقر، والتي هي من انعكاسات ظاهرة البطالة وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا ما يقرب 12.2 % وهذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا المساعي الجزائرية لتحسين الدخل القومي من خلال الزيادة في الأجور وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وبالرغم من تحسين الاطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليها التقرير المحلي الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية، فمعدل الفقر بلغ سنة 2019 حوالي10 % وهناك دارسة أشارت إلى أنه ليس جميع المهاجرين يكونون من أفقر الطبقات الاجتماعية ففي حالة الجزائر حالة الجزائر مثلا فإن موجات الهجرة تبدأ فترة من تقدم الدولة على مسار التنمية وما يرتبط بذلك من تحولات اجتماعية تتيح لبعض الأفراد قدرا من التعليم والمعلومات والطموح الذي يدفعهم إلى الهجرة لتحسين أوضاعهم[3].

التباين في الأجور:

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصادي يكن عامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل

---

[1] عدالة بن مهدي، صالح زياني، **التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر 2010– 2020 دراسة تحليلية**، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ع1، جوان 2022، ص 172.

[2] عباسة دربال صورية، **الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة** ، تحرير محمد غربي ، سفيان فوكة ، مشري مرسي(الجزائر: دار الروافد الثقاقية، ط.1، 2014) ص83.

[3] كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد علي الجودي، **ظاهرة الفقر في الجزائر: الأسباب وطرق المعالجة**، مجلة أفاق للعلوم، ع2، 2022، ص 763.

مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل ولا نستطيع أن نتوقع تزايدا قطعيا للهجرة الخارجية كنتيجة لتفاقم تباين الدخل بين البلدان نظرا لما اكتسب عليه هذه الهجرة من أبعاد سياسية واجتماعية وغيرها من الأبعاد الأخرى.

و قد حدد البنك العالمي نسبة 50 دولار شهريا كأدنى حد للدخل، فما دون ذلك يعد صاحبه فقيرًا. و بناء على هذه النسبة فربع سكان العالم يدخل ضمن هذه الفئة، كما أن نصيب حوالي % 20 من سكان العالم لا يستفيدون إلا من % 01 من تبادلات التجارة العالمية التي تسيطر عليها الدول المصنعة، في حين لا تستفيد القارة الإفريقية بكاملها إلا من % 05 من النشاط العالمي التجاري وفي الجزائر ورغم تدخل الدولة في مجال الإنعاش الاقتصادي واستيعاب العجز الاجتماعي منذ سنة 2001 والتي ساهمت في تقليص الفقر، إلا أن مستوى مؤشرات ظروف المعيشة لاتزال متدنية، ويظهر هذا التأخر بشكل واضح من خلال عدد المناطق الفقيرة والمدة التي بقيت فيها بمعزل عن التنمية[1].

رابع- العوامل الإجتماعية:

فالدوافع الاجتماعية ترتبط ارتباطا طرديا بالدوافع الاقتصادية، فالبطالة وتدني في مستويات المعيشية على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع الذي نشأ عنه حيث يرى الباحثون أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه و يرى" فير تشايلد "أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجته وإصلاحه وينجم عن ظروف اجتماعية أو البيئة الاجتماعية ويتحتم معه تجميع الوسائل لمواجهته وتحسينه اجتماعيا.

تعيش المجتمعات خاصة العربية منها بمختلف شرائحها الاجتماعية والثقافية جملة من التناقضات الاجتماعية، بل وحتى الصراعات التي جعلتها المنطقة الأكثر حركة في العالم وتتصل هذه التناقضات بالمشروع المجتمعي للمنطقة وخصوصا مستويات التوفيق بين الاصابة والحداثة وذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات كطبقة الأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة ومكانة المرأة في المجتمع وكذا دور الدين والديمقراطية والحريات الحزبية والمواطنة والولاء وفي ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب صراعا مع القيم الجماعية السائدة في المنطقة، نتج عنه تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية ويدفع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة وهي داخل مجتمعاتها ليتضح مما سبق أن هجرة

---

[1] رابح طيبي، **المرجع السابق**، ص ص 44-45.

الشباب الشرعية وغير الشرعية تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة تعبر عن الاحتجاج في الأوضاع الراهنة ورفضه.[1]

تلعب الحالة الاجتماعية لمواطني دول الضفة الجنوبية للمتوسط لاسيما غرب المتوسط دورا أساسيا لتصدير أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نحو دول الضفة الشمالية للحوض(الدول الأوروبية)حيث أنه ومع تطور وسائل الاتصال والإعلام، أصبح هؤلاء الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظراؤهم في الشمال، ما يدفعهم بالتالي إلى الهجرة طلبا لحياة كريمة وعيش أفضل.

بالإضافة إلى صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة وهدايا واستثمار في العقار... الخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية[2].

المطلب الثاني: طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي ويتميز بحدوده شاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فالجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا وآسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها والى أوروبا، والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منتشرة في كامل قارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلّما اتجهنا شمالا مّما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة.

ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في إفريقيا من صراعات وفقر وكوارث طبيعية تصب في مجملها في خانة الأسباب الدافعة للهجرة، أصبحت منطقة إفريقيا جنوب صحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان وقد أخذت في البداية شكلين أساسيين هما اللجوء النزوح بما لا يتعدى الساحة الإفريقية، ونتيجة لتطور وسائل النقل تطورت هذه الحركية لتأخذ مجالاً إقليمّيا أوسع أخذت شكل الهجرات السرية نحو البلدان المغاربية ومن ثم حّولتها إلى بلدان بور" ترانزيت" نحو القارة الأوروبية، ثم تطورت موجات الهجرة غير الشرعية في فترة التسعينات نتيجة للظرف الأمني الصعب الذي عاشته الجزائر في هذه المرحلة قادمة

---

[1] عصام توفيق عمر، عبير عبد المنعم فيصل، **سر فتح سيروك المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، ط1(عمان: دار الفكر، 2008) ص22.

[2] بيار فرنسيس، **"الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"**، بيروت، 5/4جويلية 2011، ص04.

من عدة دول النيجر ومالي وتشاد والسنغال والتي تعد من أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب نحو إسبانيا، أو الجزائر ليبيا نحو إيطاليا أو الجزائر تونس نحو مضيق صقلية باتجاه إيطاليا التي تحولت من إقليم عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين.[1]

أما عن الموقع الجغرافي للجزائر بدورها دولة عبور الذي شجع عبور المهاجريين السريين إلى المغرب أو تونس، أو بطريقة مباشرة نحو أوروبا، ونظًرا للدور الجوهري الذي تلعبه الجزائر في تنقلات المهاجرين السريين نحو تونس أو المغرب أو بطريقة مباشرة من الجزائر نحو أوروبا ويرجع ذلك بالأساس إلى شساعة الحدود الجزائرية.

أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوربا

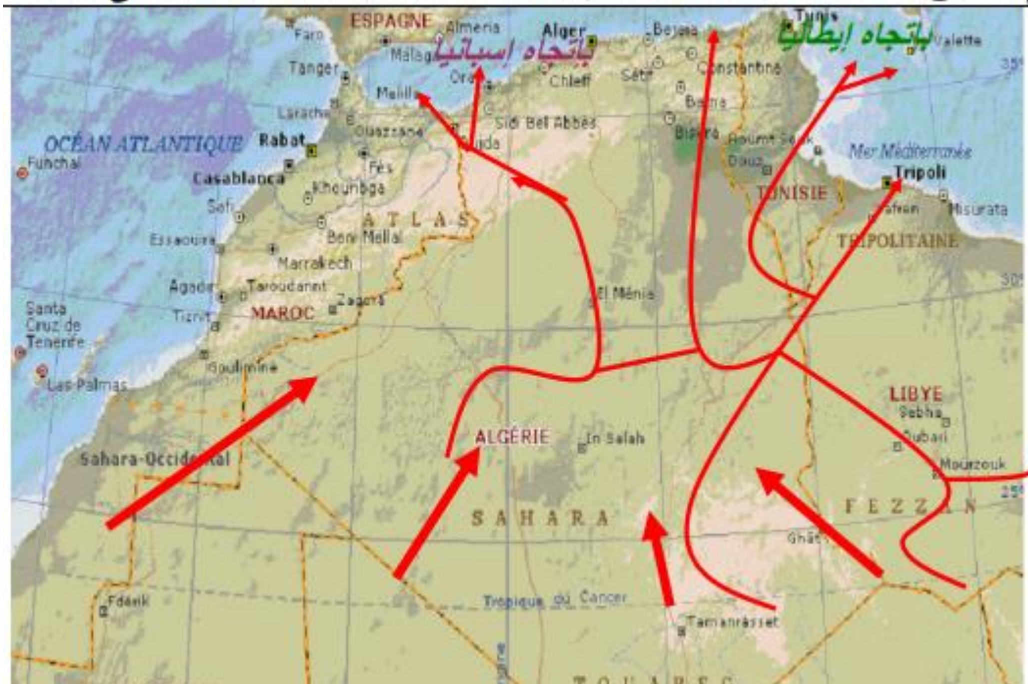

المصدر: قيادة الدرك الوطني-الشراقة – الجزائر[2]

أولا- الحدود البرية:

---

[1] Khadija Elmadmad . **Les Migrants et Leurs droit au Maroc** . Cahier de l'UNISCO (migration et droit humains) . Université Hassan 2 Ain choc . Casablanca . Maroc . 2004 . p10

[2] ساعد رشيد، **المرجع السابق**، ص 63.

حيث أن الحدود الجزائرية مع النيجر تقدر بحوالي 1300كلم ومالي ب 1280 كلم ليبيا 1250 كلم المغرب 1523 كلم، تونس 955 كلم، الصحراء الغربية 143 كلم ، موريتانيا520 كلم، وبالتالي فإن تعدد الحدود الجزائرية وشساعتها يصعب من مراقبتها ويشجع المهاجرين غير الشرعيين على التسلل والعبور من الجزائر إلى الضفة الجنوبية لأوروبا.[1]

ثانيا- الحدود البحرية:

بالنظرة إلى الشريط الحدودي البحري الجزائري والمقدر 1200كلم فإن المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه واللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار والانتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية والاختفاء بداخلها والهجرة غير الشرعية عبر البحر هي أكثر الطرق استخداماً في الهجرة نحو الدول الغربية وهذا لقصر المسافة ومدة السفر[2].

ثالثا- الحدود الجوية.

الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية قليلة جداً إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق للدخول إلى المطارات، إن عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جداً خاصة مع تطور الوسائل التكنولوجية التي تكشف الوثائق المزورة.

أما بالنسبة لمنافذ ومعابر الهجرة غير الشرعية في الجزائر فقد أخذت طابع الهجرة غير الشرعية أو غير الشرعية عبر البحر، بالرغم من أن المسافة ليست بالقريبة بالمقارنة مع جارتها خاصة المغرب(مضيق جبل طارق) حيث أن أقرب نقطة لإسبانيا بالنسبة للجزائر هي مدينة الغزوات التي تبعد حوالي 105 كلم ميل بحري ولا من فرنسا في الشمال أو حتى من إيطاليا في الشمال الشرقي، بما أن ولاية عنابة تبعد عن سردينيا مسافة 245 كم (132 ميل بحري) وهذا ما يؤثر على طبيعة المنافذ وخطورة تنفيذها.

[1] الأخضر عمر الدهيمي . **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السّرية في الجزائر "** المملكة العربية السعودية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، 2010، ص 8.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، **المرجع نفسه**، ص09.

أما بالنسبة للشواطئ الجزائرية الأكثر استخداما نجد شواطئ مدينة مستغانم هي المحطة الرئيسية التي ينطلق منها الحراقة الجزائريين إلى إسبانيا، حيث تحولت في بداية 2007 الوجهة هي ايطاليا سردينيا وبالتالي تحولت شواطئ سيدي سالم بعنابة هي نقطة الانطلاق لآلاف المهاجرين غير الشرعيين[1] .

المطلب اثالث: السياسة الوطنية الجزائرية للحد من الهجرة غير الشرعية

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر، والذي يتوسط دول المغرب العربي وتميزه بحدودها الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، هذه الوضعية شكلت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون ويعبرون الحدود مستعملين طرقا ووسائل متعددة، حيث وجدت هذه الأفواج مجالات لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير، وكذلك بعض المناطق الغربية للوصول إلى أوروبا ، وفي السنوات الأخيرة تعمقت الظاهرة في الجزائر حيث تحولت من دولة عبور إلى دولة مصدرة، ولهذا انتهجت الجزائر جملة من الإجراءات تنوعت بين القانونية والأمنية والتعاون الخارجي لمكافحة هذه الظاهرة.

الفرع الأول : الإجراءات القانونية لمحاربة الهجرة غير الشرعية

بالنسبة للصيغة القانونية لهذه الظاهرة فإن القانون الجزائري تعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق مراحل ارتبطت بطبيعة وحدة هذه الظاهرة من جهة، والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية من جهة أخرى.

ففي البداية كانت مرحلة عدم المبالاة أي غض النظر خاصة مباشرة بعد الاستقلال وهذا راجع إلى أسباب نفعية لحجم العملة الصعبة وامتصاص البطالة، غير أن توقيع اتفاقية تشنغن والأزمة السياسية وتداعياتها في التسعينيات أثرت بشكل كبير سوا ء على حجم الهجرة(خاصة غير الشرعية) وعلى سياسات الدول المستقبلة أدى ذلك إلى توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 2005 والتي أصبح فيها تزايد كبير للمهاجرين غير الشرعيين، حيث أنه أصبحت مياه البحر تقذف عددا كبيرا من جثث الحراقة، لأنها صارت تتم في ظروف غير ملائمة وخطيرة وعلى هذا الأساس كان لزاما أن تضع الدولة العديد من الاعتبارات القانونية من أجل احتواء هذه المعضلة المتعددة الآثار (اجتماعية، اقتصادية، سياسية).

---

[1] سحنون أم الخير، **الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري** ، **الأسباب والعوامل**، جامعة خميس مليانة ، ص10

وفي ظل الفراغ القانوني الذي يعالج هذا النوع من الظواهر كان لزاما تسليط عقوبات ردعية وبهذا أصبحت تطبق أحكام القانون البحري.[1]

قانون 05/08 في المادة 345 التي تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين 10 ألاف إلى 50 ألف دينار جزائري على الدخول غير المشروع للسفينة بنية القيام برحلة ويتم تطبيق هذه العقوبات على أساس القياس والتطابق حيث وجهت له الكثير من الانتقادات وبالتالي أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها سن قانون يحدد طبيعة العقوبات الموجهة لهذه الظاهرة الذي عرض على مجلس الوزراء المنعقد في 2008/09/01 والذي جاء في المادة 175 مكرر 1 في القسم الثامن في الفصل الخامس من الباب الأول في الجزء الثاني والجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بالتراب الوطني من قانون 01/09 المؤرخ في 2009/02/25.

حيث وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر، والثانية مالية وهي الغرامة من 20 ألف إلى 60 ألف دينار جزائري[2].

يضمن الدستور الجزائري حماية الأجانب المستقرين بصفة قانونية بالجزائر . وحسب مقتضيات المادة 67 من الدستور، يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون .«و تمنع مدونة الشغل لسنة 1990/42 تشغيل العمال الأجانب في الوظيفة العمومية باستثناء التعليم، بينما لا تُجيزه في باقي القطاعات إلا في غياب القوة العاملة الوطنية المؤهلة(معيار الأفضلية الوطنية)

وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، عزز قانون 2008/43 العقوبات المفروضة على الهجرة غير الشرعية وتسهيلها سواء تعلق الأمر بالأجانب أو بالجزائريين الخارجين من البلاد بدون تأشيرة . وفي حالة الطرد، ينص القانون على إمكانية الاحتجاز الإداري.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، ع 47، القانون البحري الصادر بالأمر 76-80 رقم 98-05 المؤرخ في 1998/06/27،

[2] سحنون أم الخير، **المرجع السابق**، ص ص 11-12.

وتم أيضا تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك عبر القانون رقم 09 - 01 لعام 2009 ، الذي تم استكماله بتعديل مدونة المسطرة الجنائية(القانون رقم 09 - 02 الذي يعدل ويتمم القرار رقم71-57 بتاريخ 5 آب/أغسطس 1971 المتعلق بالمساعدة القضائية والقانون الجنائي.

أما بالنسبة للتشريعات ذات الصلة باللاجئين، تجدر الإشارة إلى مصادقة الجزائر على اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها؛ والتصديق على معاهدة الاتحاد الإفريقي الإقليمية التي تنظم المظاهر الخاصة باللاجئين في إفريقيا؛ وقد حدد المرسوم عدد 274 - 1963 كيفيات تطبيق اتفاقية جنيف وأنشأ المكتب الجزائري للاجئين وعديمي الجنسية، وتجدر الإشارة أيضا إلى النصوص الملحقة بالمرسوم عدد 256 - 63 بتاريخ 16 تموز/يوليو(1963 المنشور في الجريدة الرسمية)لاسيما الملحق الثاني الذي يحدد أيضا حقوق طالبي اللجوء واللاجئين.

وبالنسبة للجزائريين المقيمين بالخارج، توجد اتفاقية الحماية الاجتماعية مع فرنسا، وتم انتخاب ثمانية نواب في المجلس الوطني منذ 1997 وهم ينحدرون من الشتات الجزائري.

إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير القانونية ، في الجزائر التي تنامت فيها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بعدما كانت دولة عبور، حيث اقتصرت وسائل المكافحة على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في المساجد، وفي جو استياء كبير من طرف النواب في البرلمان الجزائري ومنظمات أخرى .إلى غاية قانون 2009 الذي جرم فيها لمشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان"الجرائم المؤرخ في 25 فبراير – 2009 المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني قانون رقم 175/09 نص المادة 1 مكرر حيث تنص على:

"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كالجزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجنوبية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتخلص من تقديم الوثائق اللازمة أومن القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مواز الحدود ."

وهنا جرم المشرع الجزائري المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك البر والبحر أو الجو، وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة في ذلك من تزوير الوثائق الرسمية، أو عدم القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة مع عقوبة الحبس للشهرين إلى ستة أشهر (6) بغرامة مالية قدرها 20.000 إلى 60.000 دج.، كما نص هذا القانون على تجريم تهريب المهاجرين في مواد 300 مكرر إلى غاية303 مكرر، حيث قدم تعريفا لتهريب المهاجرين مفاده ":أنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني للشخص، أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى ."ونص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بين 300.000 دج إلى 500.000 دج، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة 5 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 5000.000 دج إلى 1.000.000 دج.[1]

فالجزائر كغيرها من بلدان المغرب العربي تعد من ابرز الدول التي تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فموقعها الجغرافي الذي يعتبر كبوابة لإفريقيا جعل منها بلد عبور ومرور لموجات الهجرة غير الشرعية القادمة شرعية حيث جعل منها موقعها من القارة الإفريقية ككل، كما سهل اتساع شريطها الحدودي البري في جعلها قبلة للمهاجرين السريين نحو الشمال وأدت السيولة المتزايدة للجاليات الأجنبية خاصة الإفريقية منهاعلى الأراضي الجزائرية إلى تنامي استفحال مخاطر أكثر فأكثر كالجريمة المنظمة والإرهاب.

ونتاجا لما سبق اعتد القانون الجزائري لمثل هذه الظواهر بالتجريم وذلك بغية التصدي لأعداد كبيرة من الذي يجرم ويعاقب المهاجرين غير الشرعيين[2]،من خلال مشروع القانون الجديد المنعقد في2008/06/01 كل جزائري وأجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية بالحبس من 06 أشهر بالنسبة للمرشحين للهجرة غير القانونية، وعقوبة بالسجن 05 سنوات لمنظمي الهجرة غير القانونية وغرامة مالية كذلك تتراوح مابين 60000 إلى 600000 دينار جزائري أو بإحدى العقوبتين وحسب ما نصت عليه

---

[1] يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، **الأليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، ع01، 2019، ص349

[2] تناول المشرع الجزائري أحكام هذه المادة في القسم الثامن الذي أضيف بموجب القانون 09/01 والذي جاء بعنوان : الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

المادة 46 من قانون11/08 المؤرخ في 22 يوليو 22008 المراد من الشرع الجزائري من هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة لمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة عن طريق هذه العقوبات ويرتكز المشرع الجزائري على مشروعه القانوني على عدة أسباب يربط بها فعل تجريم فعل الهجرة غير الشرعية[1].

فمن الناحية الاجتماعية والإنسانية نجد أن الهجرة ماهي إلا تلك الفكرة التي يضعها المهاجر في رأسه عن دولة الاستقبال كما كان مهيأ بكل الظروف المعيشة السهلة مع أن الأجواء التي يجدها هناك تختلف تماما عن هذا التصور الذي يضعه في ذهنه وهذا حسب المشرع يمكن إدراجه في نص الأسباب الاجتماعية لان المهاجر يلتقط هذا التصور من محيط اجتماعي معين.

أما الجانب الإنساني فيتمحور حول الاستغلال الذي يتعرض له المهاجر من طرف شبكة التهريب وعادة يطلب منهم هذا الأخير مبالغ جد باهضة لضمان نقلهم، أويشترط عليهم نقل مخدرات أو غير ذلك من الأشياء التي يمكن ريبها.

أما الداعي القانوني لتجريم شكل هذه الهجرة حسب المشرع الجزائري هو أن المهاجر لما يقبل على الهجرة بطريقة سرية يخالف مجموعة من الإجراءات والشروط التي تطلبها القانون من اجل عبور الحدود ومادام هناك مخالفة فمن الطبيعي أن يتمخض عنه عقوبة الفاعل، وهذا مايفسر إدراج المشرع الجزائري لهذا العمل في القسم الثامن الجديد تحت اسم الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.[2]

وفي الأخير فان السبب السياسي حسب المشرع الجزائري، هو مسؤولية الدولة اتجاه المهاجرين إذ لا يحق لهم أن يدخلوا إلا إذا سمحت لهم بذلك مراعاة لمبدأ السيادة الدولية في حالة إقبال عدد من رعايا دولة معينة على الهجرة إلى دولة أخرى من دون رضاها، فإن ذلك يسبب ما يسمى حرج لدولة الانطلاق أمام دولة الوصول وما ينجم عن هذا الحرج من ضغوطات التي تفرضها هذه الأخيرة، نتاج عن عدم التحكم ومنع الرعايا من الخروج من دولة الانطلاق وهذا من اهم وابرز العوامل التي تدفع الدول إلى تجريم الهجرة غير الشرعية.

---

[1] مارثي ايشاندوي آخرون :**الهجرة الكبرى صوب الشمال**، مجلة الأرجنتين، ع 04 .،2008، ص27.

[2] باخوي ادريس، **سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد11، ع 01، 2015، ص ص171-172.

الفرع الثاني: الإجراءات الأمنية

في إطار التحكم في الهجرة غير الشرعية شرعت الجزائر في تطبيق مضمون مخطط المراقبة والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل الوسائل والمعدات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة،على غرار تكثيف دوريات المراقبة ومسح الشريط الساحلي، ومضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع بهدف تحديد أماكن الحراقة في أوقات قياسية، وهنا أعلنت مصادر الدائرة لتعزيز المراقبة على الشريط الحدودي الغربي من وضع نظام للمراقبة الالكترونية مزودا بالكاميرات على طول الحدود وإنشاء قواعد جوية خاصة بفرق حرس الحدود تكون مدعمة بطائرات ومروحية جديدة .وهنا تستعين الجزائر بجملة المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة فيمايلي:

1- **مجموعة حراس الحدود:** طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهاب يين والمهاجريين السريين، إذ تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.

2- **حراس السواحل :** وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية . وللبقظة الدائمة والفعالية والسرعة أثناء التدخل أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

3- مصالح شرطة الحدود :لمصالح شرطة الحدود دور هاما في مراقبة الحدود الجزائرية البرية البحرية والجوية والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة بالمهام التالية:

- مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
- مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.
- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحثأ وفرار.
- ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

كما تتكفل هذه المصالح بالأجانب وتقم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الوحدات الأمنيةلمكافحة الهجرة غير الشرعية(**OCLCIC**).[1]

4- الفرق الجهوية للتحري: بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية والتي من مهامها متابعة شيكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر (BRIC) :
- التعرف والبحث وتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون أفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين.
- البحث والتعرف وتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون الأفراد المزورين لوثائق السفر المواجهة للمهاجرين غير الشرعيين.
- تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.
- تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر والترحيل.

إذن الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من أهم الأليات الكفيلة للحد من الظاهرة فالجزائر وكغيرها من الدول التي تعاني من آثار هذه الظاهرة، عملت على ضبط وتنظيم استراتيجيتها

[1] يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، **المرجع السابق**، ص348.

الأمنية، وذلك من خلال حشد وسائل مادية وبشرية هائلة، خاصة من قبل مصالح الدرك الوطني والأمن الوطني والقوات البحرية وحرس الحدود.

فقامت الدولة بإجراءات وقائية على مستوى الساحل والبر بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية المذكورة، تمثلت في القيام بدوريات على طول الساحل البحري والشريط الصحراوي، وبدعم من القوات الجوية واستخدام أجهزة متطورة للرصد على طول الشريط الحدودي للجزائر، وبالأخص الشريط الحدودي الجنوبي الذي يعتبرا منفذا للمهاجرين غير الشرعيين والذي يمتد على طول الحدود الجنوبية لولاتي أدرار وتمنراست.

ومن الأليات الأمنية الأبرز التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية إنشاء جهاز مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية تتفرع عنه 11 فرقة متخصصة في محاربة الظاهرة.

الأليات الدبلوماسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

من أبرز المجهودات الدبلوماسية للدولة الجزائرية في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع دول أوروبية الغرض منها ترحيل الرعايا الجزائريين المهاجرين بطريقة غير شرعية، كما قامت بالمصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لسنة 2000.

اتفاقية بين إيطاليا والجزائر: وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين (الحراقة) بعد التحقق من جنسياتهم، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص وقد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2007 ومثلها عام 2009.[1]

وفي هذا الإطار أعربت العديد من الدول الإفريقية بما في ذلك الجزائر عن تذمرها من سياسة دول الاتحاد الأوروبي اتجاه المهاجرين غير الشرعيين، والمتمثلة في استقبال الحاصلين على شهادات عليا فيما تقوم بترحيل الآخرين منهم، وهو ما يؤدي إلى تفريغ الدول الإفريقية من طاقتها وكفاءاتها العلمية، ما يفاقم من معاناة هذه الدول علميا واقتصاديا، وعلى مختلف الأطر بصفة عامة.[2]

---

[1] عثمان الحسن محمد منور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2008، ص62.

[2] باخوي ادريس، **المرجع السابق**، ص ص 170-171.

المبحث الثالث، واقع الهجرة غير الشرعية بالمغرب

إن المغرب كغيره من البلدان المغاربية يعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، الذي شكل على الدوام واجهة مفتوحة على أوربا وفضاء للتلاقي الحضاري والتواصل البشري عن طريق الهجرة القانونية، غير أنه عرف منعطفا خاصا تجلى في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ما اصطلح على تسميته بـ "قوارب الموت". فقد تزايد نشاط الهجرة غير الشرعية إلى أوربا بشكل أكثر وضوحا مع إغلاق الحدود الإسبانية في وجه المغاربة، وتحول مضيق جبل طارق إلى مقبرة للضحايا من الشباب، وقد احتلت مشكلة الهجرة الصدارة في الخطابات السياسية والإعلامية منذ 1991 وبما أن إسبانيا فرضت التأشيرة على الراغبين دخول أراضيها، إلا أن ذلك لم يمنع من الوصول إلى أوربا سواء بأساليب قانونية أو غير قانونية.

المطلب الأول : دوافع الهجرة المغربية نحو أوروبا

الفرع الأول: الدوافع الجغرافية والتاريخية

أما تاريخيا عرف المغرب في عام 1931 ساكنة تقدر بأكثر من 5 ملايين نسمة ،ليرتفع العدد إلى 9 ملايين في عام 1951 ثم إلى 10ملايين في عام 1957 ، إن أهمية التحول الديموغرافي الذي عرفه المغرب تكمن في النتائج المترتبة عنه. فتزايد الولادات التدريجي يعني توسع قاعدة قوى الإنتاج الشابة بعد فترة وجيزة، وقد أدت هذه التغيرات إلى اتجاه فرنسا إلى الاستغلال المكثف للخيرات والموارد الطبيعية والتشجيعات المالية التي حظي بها المستوطنون جعل المدن المغربية تعرف حركية اقتصادية متنامية،.[1]

أدى اندلاع الحربين العالميتين إلى جعل فرنسا أحوج إلى أشكال الدعم اللازمة من الرجال والمال بشكل عاجل، فشكل ذلك فرصة بالنسبة إلى طاقم الإقامة العامة لجعل هذه العملية عاملا لامتصاص البطالة، وخلخلة البنيات القبلية والعلاقات الاجتماعية، وضرب كل مقاومة محتملة مع العمل في اتجاه الحفاظ على الثروة البشرية الفرنسية، حيث جّند 1047 مغربيًا حتى شباط/فبراير 1915 فالحرب العالمية الأولى عرفت مساهمة نسبة أقل من المغاربة، على العكس من الحرب العامية الثانية حيث بلغ عدد

[1] خالد أوعسلو، **الهجرة المغاربية إلى فرنسا(1912–1947) أي موقع للشباب**، مجلة عمران، ع6/22، 2017، ص ص98-99.

المجندين النظاميين 27500من دون المتطوعين الذين وصل عددهم إلى 37400؛ الأمر الذي انعكس أيضا على مقدار الخسائر التي أُلحقت بالمغاربة، التي تقدر بدورها بالآلاف.

وفي هذا السياق، سجل الباحث عطوف[1] وجود ما يناهز 18عاملا مغربيًا بين عامي 1948-1915 منهم 10آلاف في منطقة باريس، ما يبين بالملموس التطور المطرد للعمالة الصناعية المغربية التي يبدو أنها ما عادت في مطلقها عمالة عادية، تُشغل في القطاعات التي لا تتطلب أي نوع من التأهيل وكما هي الحال بالنسبة إلى القطاع الصناعي، وتعزز القطاع المنجمي أثناء الحرب العالمية الثانية قبل أن تتحول العمالة المغربية إلى أحد أهم المكونات التي تعتمد عليها آلة الإنتاج في كثير من مراكز إستغلال المنجم ولا سيما في منطقة الشمال إذا كانت القطاعات المشار إليها سابقا قد اشتملت على أعداد مهمة من المغاربة، فإن المجال الفلاحي لم يخرج بدوره عن هذه القاعدة، وعلى هذا الأساس شكلت قطاعات الفلاحة والصناعة والمناجم القاعدة الواسعة لعمل المغاربة، من دون إغفال القطاعات الأخرى.[2]

وفي هذا الإطار نشير إلى أن الإيقاف الرسمي للهجرة في عام 1974 والسماح للمهاجرين المقيمين بطريقة شرعية في داخل التراب الفرنسي بالقيام بإجراءات التجمع العائلي[3]، وهنا وقعت المغرب على معاهدة تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العاصمة الرباط في 27 أفريل 1976 وصودق عليها من قبل المجموعة الأوروبية في إطار اللائحة رقم 78/2210 في 26 سبتمبر 1978[4] ما أدى إلى بعض التحول في بنية الهجرة المغربية، حيث بدأت النساء تلجأن إلى ميدان العمل بوصفهن فئة ناشطة. لإعطاء لمحة عن التوزيع القطاعي للنساء المغربيات، يقدم جيرار نواربيل Gérard Noiriel معطيات خاصة بعام 1975تكشف عن التوزيع القطاعي للنساء المغربيات، والذي شمل الفئات كلها من قبيل: العاملات الزراعيات والمقاولات والأطر المتوسطة والعليا والمستخدمات والعاملات المتخصصات والفنانات والمنجميات والعاملات في القطاع البحري.

---

[1] عبد الكريم عطوف باحث من جامعة إبن الزهر باكدير، صاحب **كتاب الأصول التاريخية للهجرة المغربية نحو فرنسا(1910-1963)**

[2] خالد أوعسلو، **المرجع السابق**، ص ص 95-100.

[3] CHOLE TAVAN, les immerges en France une situation qui évolue, institut national de la statistique et des études économiques, 2005, P 01.

[4] زهود مناد، **المرجع السابق**، ص12.

على هذا الأساس، فإن واقع الحال في مرحلة الحماية، خصوصا في نصفها الأول تميز بالهشاشة الأمنية التي عانتها المؤسسة الاستعمارية، فهي بين انجذابين: انجذاب تلبية الحاجات الفرنسية من الجيش والعمالة والمال، وانجذاب الأرض المغربية التي تخفي مجموعة من الإكراهات التي من الممكن أن تساهم في قلب الوضع برمته، الأمر الذي يفسر أن أحسن وسيلة للتعامل مع مطالب هي تلبية احتياجاته من دون التأثير في حالة التوازن المغربية.

إذا كان إدماج المغاربة محكوما بطريقة غير مباشرة بخدمة المصالح العليا لفرنسا، فإن هذه المصلحة أخذت أبعادا أخرى بعد الاستقلال لها علاقة، باعتبارات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية باستحضار مؤشر التكلفة، وكذا قدرة الفئة الشابة على الاندماج، مقارنة بكبار السن؛ لذلك عمدت المؤسسات الإنتاجية الفرنسية (بالنظر إلى طبيعة العمل الذي ينتظرهم والذي يقوم على القوة العضلية، ولا سيما أن التطور التقني ظل محدودا إلى توظيفهم في بعض المهن الصعبة كالمناجم والصباغة والتلحيم ...إلخ، وهي أعمال اقتضت التبعات الصحية المرتبطة لهذا اقتصرت على الفئات الشابة لقدرتها على تحمل مشاقها.

ولعل السبب واضح في أن فرنسا كانت تبتغي الحفاظ على وجودها بأشكال مختلفة فالشباب بالتأكيد هم من يصنعون قرارات بلدانهم في الغد لإعطاء صورة عن أهمية عنصر الشباب ضمن التركيبة العمرية للمهاجرين، وعرفت الفئة العمرية بين 15و24 عاما ما مجموعه7.43 % ، وبين 25 و 34عاما ما مجموعه 8.30 % في خلال العقد الأول لتصير النسبة 8.31% و1.44% في العقد الثاني، وأخيرا 2.41 % و 8.26 % في العقد الأخير.[1]

تظهر مما سبق الأهمية التي أخذتها الهجرة الشبابية ضمن تركيبة الهجرة المغربية، وهي أهمية زادت وتيرتها مع منتصف السبعينيات، ولا سيما مع فسح المجال أمام الالتحاق العائلي[2]، الأمر الذي ساهم في زيادة نسبة المغاربة ضمن النسيج الديموغرافي الفرنسي، فانتقلت بذلك الهجرة المغربية شأنها شأن الهجرة المغاربية - من هجرة ذكورية موقتة ذات طابع عمالي في الأغلب إلى هجرة سكانية، أو هجرة استيطانية تميل إلى ترسيخ وجودها بشكل دائم.

[1] خالد أوعسلو،**المرجع السابق**، ص ص 100-195.

[2] PATRICK SIMON and ELSA STALEN, **the labor market integration, of new immigrant in France**, migration policy institute, 2014, P 04.

إن الإشارة إلى هذا «العمق التاريخي» تؤكد الطابع المركب لواقع المعاناة والدونية التي وجدت فيها الأجيال اللاحقة والمتحدرة من أصول مغربية نفسها في فرنسا، والتي تعكس في العمق ذهنية تعود إلى خط التطور التاريخي لعقود طويلة، وهي ذهنية مشبعة بعقدة التفوق واحتقار الآخر المختلف واعتباره مجرد وسيلة لتحقيق مطامح الأمة الفرنسية[1].

وفي هذا الإطار، أبرم المغرب عدة اتفاقيات لتنظيم العمالة المغربية في كل من ألمانيا، فرنسا وبلجيكا، وحسب أرقام 1972، فقد وصل عدد العمال المغاربة إلى 200000 ألف مغربي في أوروبا منهم 140000 ألف في فرنسا أي 70% من العمالة المغربية في أوروبا، إلا أن تدفق هذه العمالة توقف تقريبا من ناحية قانونية في عام 1973.[2]

شهد المغرب منذ بداية القرن الماضي، ظاهرة هجرة العمالة إلى أوروبا، وان كانت بأعداد قليلة. ومن الثابت أن فترة ما بعد الحرب شهدت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين، وبالأخص أولئك المتوجهين إلى فرنسا.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح المغرب واحدا من الدول الرئيسة المصدرة للعمالة. والملاحظ أن المغاربة من أكبر وأكثر الجاليات تشتتا في أوروبا الغربية (وقد استمرت وتيرة الهجرة هذه في التصاعد أكثر في عقد الستينيات من القرن العشرين وبالأخص في أواخره. حيث ارتبط هذا التطور بالنمو الاقتصادي الذي شهدته الدول الأوروبية الرأسمالية خلال العقد المذكور. وقد استمر هذا الاتجاه حتى عام 1974عندما فرضت أغلب الدول الأوروبية المستوردة للعمالة قيودا شديدة تحد من دخول العمالة المهاجر إلى أراضيها، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه البلدان، ونتيجة لذلك فقد انخفض بشكل حاد العدد السنوي للعمال المغاربة المهاجرين إلى فرنسا، حيث بلغ المتوسط السنوي لعددهم 5793 عاملا للفترة 1975-1982 بينما دخل في سنة 1973 وحدها 51534عاملا مهاجرا إلى فرنسا. ومن ناحية أخرى، ازداد عدد العمالة المغربية التي تعيش في الخارج بمقدار 5.7 ضعف خلال الفترة ،1968-1984، وبمعدل سنوي وصل إلى 8.8%، ويعزى ذلك إلى استمرار الهجرة من جهة، والى الزيادة الطبيعية للعمالة المهاجرة المقيمة في الخارج من جهةٍ أخرى والتي قدرت في تلك الفترة بنحو40000 نسمة سنويا. ومثلت اليد العاملة من المغرب ما نسبته 7.2% من مجموع الشغيلة الأجانب في فرنسا، وبهذا فقد احتلت المرتبة الخامسة من ناحية

[1] خالد أوعسلو، **المرجع السابق**، ص ص 95-110.

[2] زهود مناد، **المرجع السابق**، ص12.

العدد بعد الإسبان 12.4% والإيطاليين 12.8% والبرتغاليين 22.8% والجزائريين27.7% وفي عام 1968 كان يسكن 135.800مغربي في كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا والدول الاسكندنافية، وارتفع عددهم إلى 776400عام 1984، في نفس هذه البلدان. وفي عام 1977 كانت الجالية المغربية موزعة على الدول الأوروبية التالية: فرنسا 370.000 بلجيكا ،60.000إسبانيا ، 50.000 ألمانيا الغربية سابقا ،25.000جبل طارق ،3000 ليصل المجموع إلى .553.000 ويبدو واضحا من هذه الأرقام أن 67% من المغاربة يقطنون في فرنسا.

أما عن توزيع الجالية المغربية في أوروبا الغربية فقدرت ب 703.000 نسمة، منهم420.000 في فرنسا، و 107.000 في بلجيكا، و 73.000 في هولندا، و 40.000 في ألمانيا الغربية، و 30.000 في إسبانيا، و 15.000 في إيطاليا، و 15.000 في بريطانيا، و 30.000 في البلدان الاسكندنافية.

وطبقا للدراسة التي نشرها مركز البحوث والدراسات الديمغرافية عام 1986 فقد قدر عدد المغربيين الذين يعيشون في الخارج 1.140.000نسمة، 75% منهم في أوروبا و 44% في فرنسا، وهذا يعني أن فرنسا استمرت كونها مركز الجذب الأول للعمالة المغربية المهاجرة.[1]

في البداية كان يتوقع أن يكون استخدام العمال المهاجرين مؤقتا، لكن مع مرور الوقت أصبحت إقامتهم طويلة أو دائمة. وقد ارفقت لاحقا الهجرة الاقتصادية هجرة اجتماعية من خلال جمع الشمل العائلي للمهاجرين. وبعد ذلك ولد الجيل الثاني والثالث من الأطفال المغاربة في دول الاتحاد الأوروبي ففي الفترة 1986-1995 هاجر 353000 مغربي إلى دول الاتحاد الأوروبي.[2]

و قد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تحولات مهمة في الهجرة المغربية إلى أوروبا فقد تنوعت بلدان المقصد بعد أن كانت مقتصرة على فرنسا في غالبها، و تزامن هذا التنوع مع ازدهار اقتصادات عدد من الدول الأوربية، فجعلها مركز جذب، بعد أن كان طاردا للعمالة، كما صارت فرنسا بوابة رئيسية

---

[1] هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011) ص ص16-17.

[2] هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة ، المرجع السابق**، ص ص18-19.

للدخول إلى بقية دول أوروبا على غرار إيطاليا وإسبانيا في إطار اتفاقية شنغن الموقعة في 14 جوان 1985.[1]

و حسب آخر الإحصائيات المستقاة من وزارة الشؤون الخارجية و الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وصل عدد أفراد الجالية المغربية بأوروبا إلى ما يقرب من أربعة ملايين مهاجر مغربي بأروبا، منهم ما يقرب من مليون و نصف مهاجر وحدهم في فرنسا. كما تمثل الجالية المغربية ثاني أكبر جالية في أوربا بعد الجالية التركية، و قد تنوعت الدول الأوربية المستقبلة للهجرة المغربية و توزعت ما بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا حسب ما يبينه الجدول التالي وفق إحصائيات رسمية تعود لسنة 2011[2]

القارة أو الدولة	العدد الإجمالي	الذكور	الإناث
فرنسا	1446652	642618	504034
اسبانيا	671669	436215	235454
إيطاليا	486558	307341	179217
بلجيكا	297919	162087	135832
هولندا	385899	246909	120990
ألمانيا	125954	73213	52741
المملكة المتحدة	26191	14963	11228
تركيا	344	75	269
سويسرا	8500	3726	4864
أوكرانيا	1100	848	261
المجر	138	101	37
الدنمارك	6369	3417	2952
النرويج	2139	1049	1045
السويد	7542	4736	2806

[1] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص16-17.

[2] هشام بولنوار،**موقع الهجرة المغربية الشرعية في أوروبا ضمن التحولات الدولية الراهنة قراءة في متغيرات ما بعد سنة 2011**، مجلة العلوم السياسية والقانون ، برلين، ع05، 2017، ص 178.

بولونيا	272	238	34
النمسا	1349	849	500
روسيا	2233	1683	550
فنلندا	1537	1157	380
البرتغال	2267	1493	774
رومانيا	425	283	143
اليونان	2961	2168	793

جدول رقم05: عدد المغربيين الخارج المقيمين بأوروبا سنة 2011[1]

الفرع الثاني: الدوافع السياسية و الاقتصادية

بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب عام 1912، لم تمر إلا مدة زمنية قصيرة حتى سيطرت فرنسا على معظم الأوضاع والمجالات في المغرب وأحدثت تخلخلا في البنيات الاجتماعية التقليدية، وشيئا فشيئا بدأ أفراد المجتمع ينفتح على الفرنسيين والتعرف نوعا ما على الدولة الفرنسية مما حدى بهم للتحرك نحو أراضيها ولكن ببطء شديد، و كانت كذلك حتى بداية الستينات أي بعد رحيل المستعمر عن المغرب ببضع سنوات. فبعد رحيل الدولة الكلونيالية الفرنسية عن المغرب خلفت آثارا سلبية على كثير من الأصعدة ناهيك عن سلبية النخب التي كانت تتنازع عن الحكم، هذه النخب اهتمت كثيرا بالمجال السياسي أكثر منه بالمجال الاقتصادي والاجتماعي أو بعبارة أخرى المجتمع المدني فانعكس هذا سلبا على كثير من الفئات الاجتماعية خاصة تلك التي تسكن في المناطق الريفية أو القروية بشكل عام، ذلك أن الدولة خرجت من رحم المستعمر وهي منهكة القوى، إذ ينبغي أولا وقبل كل شيء تقوية نفوذ الدولة وتعزيز مؤسساتها سياسيا بادرت إلى التفكير في عملية الهجرة.

انطلق المغاربة يهاجرون تارة على شكل جماعات وتارة أخرى على المستوى الفردي. ومن هنا برز ما يصطلح عليه ب"الهجرة غير الشرعية". لكن بعد ذلك تمت تسوية أوضاع معظم هؤلاء المهاجرين المغاربة إلى الدول الغربية، وحصلوا على رخصة الإقامة فيها، ذلك أن هذه البلدان بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية وجدت نفسها عاجزة على إعادة بناء مجتمعاتها، وهذا العجز نتج عن الحرب التي اشرنا إليها

[1] هشام بولنوار، **مرجع نفسه**، ص ص 178-179.

سقط فيها ملايين من الشباب الأوروبي مما اضطرها إلى فتح أبوابها أمام اليد العاملة الأجنبية إما عن طريق منح رخص الإقامة للمهاجرين الذين ولجو هذه البلدان عن سبيل "الهجرة غير الشرعية " أو عن طريق عقد اتفاقيات بين البلدين، أي بين الدولة المصدرة للهجرة والمستقبلة لها[1].

تختلف دوافع وأسباب الهجرة والتهجير ، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قادت إلى الفقر والحرمان والاضطهاد، تدفع المواطن إلى الهجرة خارج بلده بحثا عن العمل. كما لعبت العوامل الاتية دورا مهما في تسريع عملية الهجرة في كل الاتجاهات سواء داخل المغرب وخارجه وخصوصا بحثا عن مدن تحتوي على بنيات تحتية ومرافق عيش افضل وانفتاح بعض المهاجرين على نمط عيش احسن. اختلال التوازن بين الموارد الطبيعية والنمو الديمغرافي ضعف الاستعمار الاسباني من الناحية الاقتصادية: بحيث لم يحقق أية تنمية اقتصادية من شأنها توفير الشغل محليا، باستثناء مناجم الريف التي امتصت نسبة مهمة من اليد العاملة المحلية، فإن الاستعمار الاسباني لم يؤثر بشكل كبير على البنيات الاقتصادية التي ظلت تقليدية الظروف الطبيعية القاسية وسنوات الجفاف والمجاعات والأوبئة: خلال هذه الفترات الصعبة تزداد الحاجة إلى الهجرة والبحث عن مصادر أخرى للعيش، دفعت بعدد كبير من شباب تلك المرحلة إلى الانخراط في الجيش الاسباني وإلى المشاركة في الحرب الأهلية الاسبانية. وأكبر هذه المجاعات كانت في سنوات الأربعينات، المعروفة محليا بسنوات الجوع[2].

يقول الباحث الإسباني (يورن زو): إن عدد المهاجرين المغاربة في إسبانيا حالياً يزيد على المائتي ألف شخص، ويُقدَّر عدد المهاجرين السريين بحوالي اثني عشر ألف شخص سنوياً، وأن أسباب تنامي الهجرة، وخصوصاً السرية، مردُّها فرض الدول الأوروبية تأشيرات دخول، وتشدُّدها ضد رعايا دول الجنوب المتوسطي، تلك الدول التي تتفاقم أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصاً لفئة الشباب، ولأسباب متعددة أخرى كسوء التسيير المحلي، والتأثيرات السلبية للعولمة، بالإضافة إلى دور الإعلام المثير حول أوروبا القريبة والقريبة منه جداً، وكذلك عودة بعض المهاجرين بسيارات فارهة وبوضعٍ اقتصادي جيد. إن نسبة 71% من الشباب ذوي الدخل غير الثابت، يعتقدون أن حياتهم بائسة وأن المستقبل لا يبشر بالخير،

---

[1] عبد الخالق الشلحي، **الهجرة المغربية..مقاربة سوسيولوجية، من موقع** www.hespress.com **على الساعة:** 15:27 يوم 2019/07/01.

[2] محمد السلامي، دوافع الهجرة من منطقة الريف ووضع الجالية بهولندا، من موقع www.nawreseurop.com ، على الساعة 14:00، يوم 2019/07/01.

وأن الهجرة نحو الشمال أملهم الوحيد، ذلك ما يدعوهم إلى الهجرة، أما الذين لا يجتازون البحر بسبب المراقبة، فإن الشرطة تأخذهم لتعيدهم من حيث أتوا، ومن لم تعتقله الشرطة يبتلعه البحر [1].

الفرع الثالث: الدوافع الإجتماعية والثقافية

يبدو أن موسم الهجرة المغاربية نحو الشمال الأوروبي لم ينتهِ بعد، وأغلب الدراسات السوسيولوجية التي أجريت في دول المغرب العربي تؤكد أن نسبة عالية من الشباب، وغيرهم من الأطفال والكبار يحلمون ب الهجرة غير الشرعية والتخلّص من البطالة، ففي منطقة «بني ملال» وسط المغرب أكد حوالى 96٪ من الذين شملتهم الدراسة حول هذه الظاهرة، أنهم سيلجأون الى «الحراقة» أو «الحريك»، وهو الاسم الشعبي للهجرة السريّة عندهم وبأي «ثمن» من أجل الوصول الى دول الضفة الشمالية.

يرى بعض المحللين أن فاتح الأندلس طارق بن زياد، عندما بلغ ضفة المتوسط الشمالية (إسبانيا حالياً) وأمر بإحراق السفن ليمنع جنوده من التفكير في العودة أو الهرب، لم يدر في عقله أن فعلته هذه ستصبح مثلاً يحتذيه عدد كبير من شباب الجنوب.

ذلك أن الشباب المهاجرين الى الشمال يلجأ الى «حرق» أوراق الهوية وجميع مستنداته أملاً في الحصول على هوية جديدة ما إن تطأ قدماه وسيلة النقل المعدّة لهروبه، وهذه الوسيلة قد تكون قارباً صغيراً (تدعى قوارب الموت)، أو شاحنات البضائع التي تعبر البحر بواسطة قوارب كبيرة، أو أي وسيلة أخرى، تتعدد ما بين السيارات وحافلات الركاب، أو عقود العمل المزوّرة، أو الزيجات البيضاء، أو عبر السفر القانوني الذي يتحوّل الى هجرة سرية. كما أن «مافيات» الهجرة غير الشرعية تقوم بدور فاعل في تنمية وتشجيع وتسهيل عملية «الحريك» نظراً الى المكاسب الكبيرة التي تحصل عليها من ذلك.[2]

المطلب الثاني: طرق ومنافذ الهجرة من المغرب إلى أوروبا

يمكن تقسيم مسالك الهجرة من المغرب إلى أوروبا إلى أربعة مسالك:

[1] صباح، **سباب الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا – العراقيل الأوروبية أمام المهاجرين المغاربة والأفارقة – تأثير العنصرية على المغاربة في ظل تنامي اليمين الأوروبي – وسائل الحد من الهجرة غير المشروعة إلى إسبانيا**، من موقعwww.tanmia.ma على الساعة 14:26 يوم 2019/07/01.

[2] أحمد علو، **الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثورة**، مجلة الجيش اللبناني، ع 289، 2009.

حيث يدرج الطريق المغربي، بمعابره الشاطئية شمالا على البحر الأبيض المتوسط، وغربا على الأطلسي، التي يبلغ طولها حوالي ثلاثة آلاف وخمسمئة كلم، ضمن المسار الأول، و المسار الثاني في مسالك الهجرة الإفريقي ، إلى جانب كل من الجزائر وتونس، أما المسار الثالث، فهو الخط من السواحل الغربية لإفريقيا نحو جزر الكناري، ونقطه المتعددة، وغالبا ما كان يتم الانطلاق من الجنوب، ما بين أكادير أو بوجدور أو في سواحل العيون في اتجاه تنيريفي. بينما الطريق أو المسار الرابع، فهو الخط من مصر وليبيا في اتجاه إيطاليا ومالطا واليونان، وقد عبر منه مئة وثلاثة وسبعون ألفا وثمانية مهاجرين نحو أوروبا سنة 2016 بزيادة ثلاثين ألفا عن العدد المسجل سنة2015 وهو 144.305، وهو الطريق الذي دأب المهاجرون على اتخاذه، بالنظر إلى ما آلت اليه ليبيا؛ حيث يشير التقرير الأخير للأوروبول إلى أن ثمانمائة ألف شخصا يرابطون بليبيا من أجل العبور نحو أوروبا، وأن 90 % من الناجحين في العبور عبروا على أيدي مافيات تهجير البشر ويرجع ذلك بالأساس إلى الفوضى، وتدهور بنية الدولة منذ الثورة، وحتى الآن، حيث لم يهتد فرقاء السياسة لتوافق حول السلطة يعيد لليبيا استقرارها[1].

[1] صبري الحو، **المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء** ، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016، ص07.

خريطة توضح طرق الهجرة غير الشرعية عبر مضيق جبل طارق

المطلب الثالث: السياسة الوطنية المغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

بالنسبة للمغرب الذي يعتبر أكثر البلدان المعنية بالهجرة فهو البلد الأول عربيا وأفريقيا في مجال تصدير المهاجرين غير الشرعيين، كما يعتبر الوجهة المفضلة للعبور باتجاه أوروبا على أساس قرب المسافة بين القارتين الأوروبية والإفريقية في مضيق جبل طارق، حيث لا تتعدى المسافة بين المغرب واسبانيا التي أصبحت تفرض التأشيرة المغاربية منذ 1991 عن 14 كلم، إضافة إلى وجود مستعمرتين اسبانيتين وهما سبتة ومليلة على الجانب الجنوبي وهو ما يجعل هذا البلد يقدم كل الخدمات اللازمة للراغبين في الهجرة

بطرق غير شرعية لا تتوافر في غيره، هذه الخدمات تقترحها شبكات التهريب الكثيرة المنتشرة فيه وهو ما استدعى على المغرب تبني جملة الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: المقاربة التشريعية لظاهرة الهجرة غير المشروعة في ظل القانون المغربي

تعد المملكة المغربية الدولة الأكثر تضررا من هذه الآفة الاجتماعية" الهجرة غير الشرعية "هذا في الأساس يرجع لعدة عوامل التي من أهمها قرب شواطئها من الساحل الجنوبي لإسبانيا عبر مضيق جبل طارق الذي تقدر مسافته 14 كلم، مما سهل على المهاجرين امتطاء قوارب الموت إضافة إلى تأثير هذا المشكل على علاقتها مع الاتحاد الأوربي، مما استوجب عليها على الصعيد التشريعي إدخال قانون رقم 03/02 المتعلق بدخول إقامة الأجانب للمغرب وبالهجرة غير الشرعية حيز التنفيذ في 11 نوفمبر 2003 كنتاج للأوضاع السابقة، حيث وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين المغربي[1]هادفا من ذلك توحيد القوانين السابقة المتعلقة بالهجرة لما ينسجم بين المقتضيات الجديدة والقانون الجنائي وتحديد معايير إقامة الأجانب في المغرب، وبالأخص تقنين المخالفات المرتبطة ب الهجرة غير الشرعية ، حيث تم تجريم تهريب المهاجرين بعقوبة السجن لمدة تتراوح ما بين 10 سنوات إلى المؤبد ويحمي هذا القانون حقوق الأجانب ما دام تطرق اللجوء إلى القضاء معروفة، وقد قسم القانون رقم 02 /03 إلى قسمين:

الأول متعلق بدخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم بها والثاني منه يخص بأحكام عقابية للمهاجر غير الشرعي فطبقا للقانون رقم03/02 تضمن 07 مواد من المادة 50 إلى المادة 57 يعاقب كل شخص غادر التراب المغاربي بصفة سرية، بغرامة مالية تتراوح مابين 3000 و 10000 درهم وبالسجن من شهر إلى 06 أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين معا، أما فيما يخص المادة 51 فقد وضحت أن هذا القانون لم يعاقب الأشخاص المهاجرين سرا فقط كما ذكر سابقا بل شدد على العقوبة كذلك على كل شخص قدم مساعدة أو عون لدخول أجانب مغاربة كان أو أجانب بصفة سرية، بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين 50000 و 500000 درهم[2]

---

[1] المملكة المغربية :الجريدة الرسمية، النشرة العامة، القانون رقم03/02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب وبالهجرة غير الشرعية 5160، السنة الثانية والتسعون، 13 نوفمبر 2003 ،ص01 .

[2] **المرجع نفسه**، ص14.

كذلك الشخص المعنوي يعاقب وفق المادة رقم 54 من القانون03/02 بغرامة مالية قدرها بين 10000 و 1000000 درهم إذ اثبت في حقه ارتكاب الجرائم سابقة الذكر بالإضافة إلى مصادرة المحكمة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب الجريمة في حالة الإدانة بجريمة تهريب المهاجرين، سواء كانت هذه الوسائل تستعمل لنقل الخاص أو العام أو للكراء شريطة أن تكون في ملكية مرتكبي الجريمة أو في ملكية شركائهم أوفي ملكية أعضاء العصابة الإجرامية.[1]

إن قانون 1949 الذي كان ينظم الهجرة غير الشرعية وهو يرجع لعهد الحماية لم يعد يساير التطورات المرحلية التي عرفها ميدان الهجرة غير المشروعة، فدعت الضرورة لإحداث تشريع جديد يواكب ويحكم هذه الظاهرة ، فجاء قانون 11/03 الصادر بتاريخ 08 /11 /2003– وقانون رقم02 / 11 المتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، يحدد كيفية دخول و إقامة الأجانب فوق التراب المغربي، ولوضع نظام عام يقنن شروط دخول البلد والإقامة به ويحدد تدابير قانونية تهدف إلى محاربة الهجرة غير الشرعية وفرض عقوبات زجرية صارمة على العصابات والشبكات الإجرامية، وقد تم سن ترسانة قانونية في مجال الهجرة ومواكبتها للمستجدات التي طغت على الساحة العالمية في العقود الأخيرة إضافة إلى ما أقدمت عليه السلطات العمومية من تجنيد كل الطاقات البشرية والمادية الممكنة لشن حرب على هذه الشبكات، والكل في ظل سيادة القانون والوفاء بالالتزامات الثنائية والجهوية والدولية.

برنامج العودة:

يجوز لأي من الأجانب المقيمين على الأراضي المغربية، سواء بصورة شرعية أو غير شرعية ويرغب في العودة إلى بلاده الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة المغربية وبعض المؤسسات مثل CARITAS .

ووفقاً لذلك، أبدى العديد من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى رغبتهم في العودة إلى بلادهم الأصلية وتمكنوا من الاستفادة من تدابير العودة الطوعية التي نظمتها كجزء من مكافحة الهجرة غير الشرعية، وقد أدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية الحكومة المغربية و المنظمات الخيرية إلى تنفيذ برامج العودة الطوعية المدعمة بالسلطات المغربية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات ولاسيما منظمة

---

[1] المادة 54 من القانون 03/02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

OIM حيث يمكن لأي شخص يقيم بطريقة غير مشروعة في المغرب وأو يرغب في العودة إلى بلاده الاستفادة من هذه البرامج .

الفرع الثاني: اتفاقيات إعادة الدخول

اتفاقية إعادة الدخول هي اتفاق تتعهد بموجبه الدول الموقعة إعادة أي من مواطنيها المقيمين في دولة أخرى بصورة غير شرعية مرة أخرى إلى البلاد، وذلك بعد استجوابه من قبل سلطات ذلك البلد تشمل هذه الاتفاقيات أيضاً غيرهم من الأجانب من غير مواطني الدول الموقعة على اتفاقيات إعادة الدخول ولكنهم من المارين عبر أراضيها يجوز إعادة إدخال المواطنين المغاربة من قبل السلطات المغربية في إطار الاتفاقات الثنائية مثل اتفاق مع إسبانيا، والاتفاقيات مع بلجيكا، وفرنسا وإيطاليا.

في فبراير 1992 ، وقعت المغرب واسبانيا على اتفاق إعادة الدخول عقب عملية المصالحة والتي تم عقدها رسمياً بعد التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوا رفي 4 يوليو 1991 إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ الكامل إلا في سنة 1992 يسمح هذا الاتفاق بإعادة دخول المواطنين بالنسبة للأطراف المتعاقدة، فضلاً عن مواطني الدول الأخرى، ولقد عرقلت التوترات الدبلوماسية بين البلدين التعاون الثنائي في مجال إعادة الدخول، و لاسيما في ظل حكومة خوسيه ماريا 1996 إلا أنه في أكتوبر 2005 ،أعادت المغرب تنشيط شرط إعادة الدخول الوارد في الاتفاق مع اسبانيا في معاهدة حسن الجوار الموقعة في 1993 والمتضمن لشرط إعادة الدخول، وذلك باستقبال 73 مهاجراً من نجو بالصحراء الكبرى نجحوا في اجتياز السياج في سبتة في 2007 .

الفرع الثالث: هيئات لرصد المهاجرين ومراقبة الحدود

وفي عام 2003 تم إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات الاتجار بالبشر برعاية حكومية للملك وتمثلت في مؤسسة الهجرة ورصد الحدود حيث تضطلع بمهام أساسية إستراتيجية وطنية إقليمية لمراقبة الحدود إذ تتمركز في كل طنجة، وتطوان، والحسيمة، والناظور والعرائش، و وجدة والعيون، مع وجود لجان محلية في المحافظات الأخرى إذ تعمل على تقديم ونقل المعلومات بشان الهجرة غير الشرعية.

يلاحظ جدية المغرب عند انعقاد المؤتمر الوزاري الأورو-إفريقي حول الهجرة والتنمية، والمنعقد في الرباط في يوليو 2006 ، بإعلان الوزير المغربي للشؤون الخارجية والتعاون عما يلي فيما يتعلق بسياسة الجوار ":**وعلى رغم الشراكة في السياسات الاجتماعية وتلك ذات الصلة بالهجرة إلا أنه من الهام ألا يتم تناول هذه القضايا من وجهة نظر الأمن أو نقطة الهجرة غير الشرعية.حيث يتعين علينا التعامل معها من المنظور العالمي والإقليمي . لكي يتسنى لنا محاربة الهجرة النازحة غير الشرعية بفعالية، يتعين علينا توفير أكثر من منحى للهجرة الشرعية** ".تستند رؤية المغرب أيضا في إدارة تدفقات الهجرة إلى المسؤولية المشتركة واحترام حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين.

فالمغرب وقع سنة 2007 مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتفاق بشأن تدبير شؤون اللاجئين وإلى حدود أيلول/سبتمبر 2013 ، لايوجد أي إجراء وطني للاعتراف باللاجئين.

وضِمن تقرير بعنوان الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب :من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة الأجنبية الصادر في تموز/يوليو 2013 ، يعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصيلة وضع المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء ويدعوا لسلطات العمومية إلى اعتماد مجموعة من التدابير . وبهذا الصدد، أعطى الملك محمد السادس تعليماته الرسمية للسلطات المعنية بصياغة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل، بهدف صياغة سياسة شاملة تُعنى بالهجرة الأجنبية .وهكذا تم إنشاء لجنتين مخصصتين، و ثلاث لجان مشتركة بين الوزارات:

وتتألف اللجنة المخصصة الأولى من ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الداخلية، وزارة العدل والحريات، ووزارة التشغيل والتكوين المهني، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن مندوبية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط، وتم تكليف هذه اللجنة بدراسة 853 حالة اعترفت لها ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بصفة اللجوء.

وأعاد مكتب المهاجرين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون فتح أبوابه يوم25 أيلول/سبتمبر 2013 ، وبدأ مباشرة الاستماع للأشخاص المعنيين الذين استدعتهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين . وتتم دراسة طلبات اللجوء بطريقة سلسة وفعالة باعتماد نظام الشباك الوحيد.

وتحدد دورية مشتركة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وعن وزارة الداخلية شروط منح أوراق الإقامة للاجئين المعترف لهم بهذه الصفة.

وبتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 ، استمعت اللجنة المخصصة لما يبلغ 532 شخصا وأوصت بمنح صفة اللاجئ لفائدة 524 منهم، من بينهم 134 قاصرا .أما طالبوا اللجوء المتبقون ثمانية بالغين و 5 قاصرين، المولودون لأم مغربية، فانهم يستوفون شروط صفة اللجوء لأنهم يتمتعون بالجنسية المغربية بموجب المادة 6 من قانون الجنسية.

وتم تكليف اللجنة المخصصة الثانية بتحديد شروط دراسة الصفة القانونية لبعض فئات الأجانب في وضعية إدارية غير نظامية بالمغرب، كل حالة على حدة، مع منح الأولوية للحالات الإنسانية الهشة وللأجانب الذين يمارسون نشاطا مهنيا منتظما وتمت صياغة لائحة الشروط، مع مراعاة عدد سنوات الإقامة، والوضع القانوني للزوج أو الوالدين، ومزاولة عمل مأجور لمدة سنتين على الأقل أو حالات الأمراض المستعصية[1].

المبحث الرابع: واقع الهجرة غير الشرعية في تونس

تعرف تونس أيضا ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بحكم التزايد المستمر لعدد المهاجرين غير الشرعيين، ولدراسة واقع الهجرة غير الشرعية في تونس، لابد نت الوقوف عند أهم الدوافع المؤدية لإرتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين، والتطرق أيضا إلى أهم السياسات والقوانين التي تبنتها الدولة التونسية لمجابهة هذه الظاهرة.

---

[1] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 32.

المطلب الأول : دوافع الهجرة غير الشرعية التونسية نحو أوروبا

الفرع الأول: الدوافع التاريخية للهجرة غير الشرعية

المرحلة الأولى: الهجرة من إيطاليا إلى تونس

لأكثر من 20 سنة كانت تونس هدفا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من ايطاليا عبر سيسيليا خاصة منذ انطلاق الحرب العالمية الثانية إلى حدود الاستقلال الداخلّ لبلادنا سنة 1954 هذه ليست بطرفة انما حقيقة لأنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل تونس تعد أيضا بلد الهجرة النازحة إلا أن عددا متزايدا من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يعبرون ترابها، ونسبة ضئيلة منهم تستقر بها.

أما بالنسبة للهجرة التونسية في أوروبا، فلقد تم تنظيمها في إطار اتفاقيات بين كل من فرنسا وهولندا عام 1963، وألمانيا في 1970، وبلجيكا عام 1969 لتوفير العمالة التونسية لهذه الدول الأوروبية، وقد ارتفع عدد التونسيين في فرنسا 47000ألف تونسي عام 1964 إلى 49000 ألف عام 1973، وأكثر موجة هجرة للعمالة حدثت بين 1968-1969 و1972-1973 لذلك رفعت هذه الهجرة البطالة عن الاقتصاد التونسي.[1]

المرحلة الثانية :من تونس باتجاه ايطاليا

إثر الاستقلال عرفت ظاهرة الهجرة تطوّرات عدّة ففي تلك المرحلة لم تكن هذه الظاهرة موجودة وبالتالي سنتعرّض إلى مختلف مراحل الهجرة والهجرة غير الشرعية إلى حدود سنة 2017.

قبل 1985: أين كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة إإلى اليد العاملة من دول جنوب المتوسّط، حيث كانت الوجهة الرئيسية للتونسيين هي فرنسا خاصة منذ الستينات لحاجة الاقتصاد الفرنسي ليد عاملة غير مختصّة إضافة إلى أنّ فرنسا كانت تستهوي العديد من الأجيال المهاجرة نظرا للتوجهات الثقافية الفرنكفونية الذي انخرطت فيه الدولة وعدد كبير من النخب.

بين1985 و1995: في سنة 1986 تمّ فرض التّأشيرة على التونسيين للدخول إلى إيطاليا وتم تطبيق هذا القانون بصرامة سنة ، 1990 تميزت هذه الفترة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين (تكوين عائلات وارتفاع اعدادهم)ومزاحمتهم أبناء البلد على مستوى العمالة مقابل تزايد رغبة أبناء دول

[1] زهود مناد، **المرجع السابق**، ص12.

جنوب حوض المتوسط في الهجرة .ووافق ذلك دخول اتفاقية شنغن الموقّعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ في جوان 1995 ثم إلتحاق اسبانيا والبرتغال...

من 1995 إلى2011: هذه المرحلة أخذت طابعا أمنيّا صارما بالنسبة للسياسة الأوروبية عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة "وتفعيل الإتفاقيات والمعاهدات، مقابل التزام دول جنوب المتوسط بالإتفاقيات وبتطبيق القانون بصرامة.

الفرع الثاني: الدوافع الجغرافية الهجرة غير الشرعية

تمتدّ السواحل التونسية على مسافة 1300 كلم منها 500 كلم شواطئ رملية , وما لا يعلمه عدد كبير من التونسيين أن عدد الجزر التونسية يتجاوز 50 جزيرة وتبلغ مساحة المياه الخاضعة للسيادة التونسية حوالي 98000 كلم وتتكوّن من مياه داخلية، بحر إقليمي فضاءات خاضعة للسيادة منطقة متاخمة ,منطقتي صيد خالصة جرف قاري ومنطقة اقتصادية خالصة (فضاءات خاضعة للولية) ، أمّا بالنسبة لأعالي البحار (فهي فضاءات بحرية دولية.)

الفرع الثالث: الدوافع الاجتماعية و الاقتصادية الهجرة غير الشرعية

تبيّن من خلال دراسة أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون من منظمة "روزا لكسمبورغ (منظمة ألمانية لها فرع في تونس) شملت 1168 شاب تونسي تتراوح اعمارهم بين 18 سنة 34سنة ,ارتفاع الرغبة في الهجرة ولو بطريقة غير شرعية لدى عدد كبير من الشباب التونسي , ومن بين الأسباب المؤدية لرغبة هؤلاء الشباب في الهجرة غير الشرعية نجد:

- تدهور المؤشرات الإقتصادية الرسمية مع ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتضخم حجم الديون مقارنة بالناتج الدخلّ الخام.
- العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وقد ظهر ذلك حسب عمليات سبر الآراء المختلفة، حول منسوب الثقة في السياسيين والمشاركة في الانتخابات المحلية ونواي التصويت وغيرها.

نتبين كذلك من خلال دراسة أنجزها المنتدى حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تونس أن 54.6 %من الشباب يرغبون في الهجرة منهم 31 %على استعداد للقيام بهجرة غير شرعية، وهو ما يدل على رغبة هؤلاء الشباب إلى ايجاد حلول فردية.

تمّ اعتماد مؤشرات الدراسة التي أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية سنة 2016باعتبارها تعتمد تغير موضوع يوجد بالواقع الاقتصادي والاجتماعي التونسي.

إضافة إلى ذلك فان مؤشرات الوضع العام خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2017 تشير إلى تطور منسوب الاحتجاجات الاجتماعية في كل المناطق حيث تطوّرت من 4960 سنة 2015 إلى 9532 سنة 2016 لتبلغ إلى حدود سبتمبر 2017 أكثر من 8000 احتجاج.

إنّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي بصفة عامة كان له تأثير على الوضع النفسي والمعنوي للتونسي وهو ما يفسّر كذلك تنامي ظاهرة العنف الذي حضي بصفة خاصة والعنف بصفة عامّة.

الفرع الرابع: دوافع نفسية / معنوية الهجرة غير الشرعية

تمّ على مستوى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية القيام بدراسة ميدانية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتم اتخاذ مجالين للبحث الميداني وهو اختيار لم يتمّ عن عشوائية أو اعتباط حيث تمّ اختيار ريف جهة المهدية توفرت في جهة المهدية جملة من المعطيات الموضوعية التي رجحتها لنّ تكون مجال للبحث غرق مهاجرين من جهة المهدية، القريبة جغرافيا من السواحل الايطالية هذه العوامل أهلت الجهة لتمثل ما يعرف في العلوم الاجتماعية بالتجربة الجاهزة، تم تحديد جملة أخرى من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وخاصة النفسية لاتعدّ دافعة وضاغطة إلا إذا انخرطت في سياقات اجتماعية محددة واستعدادات نفسية دقيقة تكون عوامل مهيأة للانخراط في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهمّها:

الانقطاع المدرسي المبكّر : إن الانقطاع المبكر عن الدراسة وهو ما سلبهم القدرة على التمييز وجعلهم ينخرطون في مهمة البحث عن حل بديل خارج الحدود وبالتحديد السواحل الإيطالية من خلال الهجرة غير الشرعية.

البطالة : ممن شملهم البحث يعانون البطالة، حيث تدفع البطالة جلّ الشباب ففي ظل فراغ الثقافي واسع يتسمّ بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية إلى الادمان على الكحول، المخدرات، تنامي ظاهرة العنف عموما إنه

السياق الاجتماعي العام الذي يدفع الشباب إلى الهجرة والذي يحدد سلوكاته وتصرّفاته ورؤاه وهو ما يشكل ضغط على الشباب المذكور باتجاه البحث عن حل " سحري" و"جذري " من خلاله يستطيعون تحقيق نقلة نوعية في مستوى معاملتهم، فقد قدرت نسبة البطالة سنة 2018 حوالي 15.5%، لتنخفض سنة 2019 إلى ما يقارب 14.9%، حيث بلغت نسبة بطالة الذكور 12.1%، في حين بلغت نسبة بطالة الإناث 21.7%.[1]

المطلب الثاني: السياسة الوطنية التونسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تتميز تونس بامتداد سواحلها البحرية على مسافة هامة من مساحتها وهي بهذه الميزة تطل على أغلب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من أن هذا المعطى إيجابي إلا أنه جعل منها مصدرا لارتكاب عملية الهجرة غير الشرعية، لتلتحق بركب الدول التي تمسها الهجرة غير الشرعية فأصبحت منفذا مفضلا للذين ينشطون عادة باتجاه ايطاليا وبالضبط إلى صقلية ولمبيدوزا نظرا لقربها من اليابسة التونسية، ولكن هذا لايمنع من أن تكون مالطا أيضا وجهة أخرى للمهاجرين بل وحتى إلى اليونان على الرغم من بعد المسافة.

ليست المسافة فقط هي التي تنعش ديناميكية الهجرة غير الشرعية في تونس، فنظرا لما يحمله هذا العامل من أهمية فإن معدل انتشار شبكات التهريب يعد أيضا سببا لتراكم وتوافد مهاجرين غير شرعيين جدد باستمرار وحتى جنسيات متعددة.

فقد أنشئت تونس إلى جانب مكتب التونسيين بالخارج القائم منذ وقت طويل مكتب الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج في عام 2012 بموجب المرسوم رقم 634 من أجل الإشراف على أنشطة المؤسسات الحكومية في مجال الهجرة وشؤون المغتربين وتنسيقها، وإعداد مقترحات للتواصل مع المهاجرين، وفي عام 2014 أنشأت الحكومة المرصد الوطني للهجرة بموجب المرسوم رقم 1930لإجراء الأبحاث والتنسيق بشأن القضايا المتصلة بالجالية التونسية في الخارج والمهاجرين في تونس.[2]

---

[1] مؤشرات التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع 2019، www.ins.tn تاريخ التصفح: 11.05.2020 على الساعة 21:44.

[2] تقرير الأمم المتحدة الخاص بالهجرة الدولية ، **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة** ، 2015.

الفرع الأول: إجراءات سن القوانين

بادر المشرع التونسي بضبط الهجرة غير الشرعية بصفة مبكرة بمقتضى القانون رقم 28 سنة 1977 والمتعلق بإصدار المجلة التأديبية الجزائية والبحرية، فجرم عمليات تسهيل الإبحار خلسة 1977 /03/ المؤرخ في30 حين نص بالفعل 76 من المجلة على أن كل شخص يساعد المسافر خفية على الإبحار، أوالنزول بالبر، أو يخفيه أويزوده بالطعام من غير علم الربان يعاقب بغرامة مالية قدرها ثلاثمائة دينار تونسي، ويسجن مدة6 أشهر أوبإحدى هاتين العقوبتين عندما يجتمع عدة أشخاص لتسهيل الهجرة غير الشرعية ترفع العقوبة إلى ستمائة (600) دينار تونسي، والسجن إلى سنة أو إحدى هاتين العقوبتين.

تخضع الهجرة غر النظامية في تونس لقانون 3 فيفري 2004 ،يندرج هذا القانون في سياق الالتزامات الدولية لتونس، إذ صادقت الدولة التونسية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في 15 نوفمبر 2000 والبروتوكول الإضافي حول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو .

يذهب قانون 3 فيفري 2004 إلى مدى أبعد بكثير ما يوحي به عنوانه، لا يتعلق الأمر فقط بإنشاء نظام جديد لجوازات ووثائق السفر أو إعادة تنظيم شروط الحصول عليها أو إصدارها من قبل السلطات المختصة. يهدف هذا القانون، أولا وقبل كل شيء إلى محاربة المهربين ويتضح هذا في الواقع من خلال معاينة الأعمال التحضرية. يشير التقرير الذي وقع إعداده من قبل اللجان الخاصة في مجلس النواب من أجل عرض ومناقشة مشروع القانون إلى« حقيقة أن العديد يستغلون ألام الناس وأحلامهم والأوهام التي يحملونها حول جمع الثروات بتنظيم عمليات نقل غير مشروعة عن طريق البحر أساسا في ظل ظروف أمنية غير مضمونة »، ووفقا لهذا التقرير تشمل هذه الظاهرة تونس حيث تم تنظيم العديد من عمليات النقل ما أدى غالبا إلى وفاة العديد من الشبان التونسيين والأجانب، غير أن المشرع التونسي ذهب بعيدا في القمع، ففي إطار رغبته في محاربة المهربين وممارستهم غير الأخلاقية، قام بتجريم كل شكل من أشكال العون والمساعدة أو الدعم الذي يمكن أن يقدم للمهاجر غير الشرعي وفضلا عن ذلك فقد فاقمت المحاكم من شدة هذه القوانين بتطبيقها على المهاجرين .يقتصر بروتوكول مكافحة المتاجرة غير الشرعية بالمهاجرين على تجريم الدخول غير القانوني للأجانب غير المقيمين بشكل دائم دون الإشارة إلى الخروج غير القانوني مثلما هو الشأن في تشريعات البلدان التي يقصدها كثير من المهاجرين مثل فرنسا بتجرميه للمساعدة على الخروج

السري للمواطنين والأجانب، يتضح أن القانون التونسي يتجه إلى قمع المساعدة على الهجرة غير القانونية نحو أوروبا، الوجهة الرئيسية للتونسين والأجانب والتي تفرض تأشيرة شنغن للدخول إلى تراب البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد ندد بعض الناقدين لهذا القانون بهذا القمع معتبرين أن تونس تحولت بذلك إلى حارس للحدود الخارجية لأوروبا وخضعت للسياسات الهجرية للبلدان الأعضاء[1].

غير أن المدلول التشريعي لهذه الجريمة بدأت معالمه تتجلى من خلال التنقيح الأخير للقانون 2004 والذي عرض جريمة الهجرة غير الشرعية الإبحار خلسة بأنها هي عمليات الدخول والخروج من التراب التونسي عبر البحر خفية دون احترام الإجراءات والتراتيب الإدارية المنصوص عليها بالقوانين وينتج عنها ضرر عام وخاص، وكذلك كل امتناع عن عمل من شأنه أن يؤدي إلى إفلات الفاعلين من العقاب، وهنا اعتبر المشرع التونسي في أغلب النصوص جريمة الهجرة غير الشرعية جريمة قصدية . كما توسع المشرع التونسي في تجريم عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية وفق القانون السالف الذكر حيث شملت الأشخاص المهربين أنفسهم، أومن يساعدونهم، أومن يوفرون لهم وسائل النقل، أوالقيام بعمليات نقلهم أو الأشخاص الدين يخفون عمدا إعلام السلطات المختصة بأية معلومات عن تنظيم الهجرة غير الشرعية ، كما شدد قانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وعشرين عاما وبغرامات مالية تصل إلى نحو 100 ألف دينار تونسي أي ما يقارب 83 ألف دولار.

كذلك سنت تشريعات جديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية التي تزايدت بشكل كبير في الآونة الأخيرة حيث صادق مجلس النواب التونسي على قانون جديد من شأنه أن يضع حدا للفراغ التشريعي، في مجال مقاومة الهجرة غير الشرعية ، كما تضمن المشروع تعديلا لبعض فصول القانون المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، بغرض ملائمته مع تطور التقنيات المعتمدة في إعداد الجوازات ومع بقية التشريعات ذات الصلة به وتوسع المشرع التونسي في تجريم كل الفواعل منظومة الهجرة غير الشرعية، مثل الأشخاص المهربين، والمساعدين في التهريب ويحدد مشروع القانون طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة غير الشرعية.

---

[1] عبد الستار السحباني، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس، دراسة ميدانية**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2016، ص25.

طائفة 01: وهم الفاعلون الأصليون للجرائم المقصودة وحجم الأشخاص الذين يقومون بالأفعال الأساسية التي تشكل الهجرة غير الشرعية أي الذين يقومون بالتهريب.

طائفة 02: وهم المشاركون الفاعلون المساهمون في وقوع الجريمة بالمساعدة قد تكون سابقة للجريمة أو متزامنة معها أو لاحقة لها سواء بالفكرة أو التحضير أو التخطيط أو الإعداد المالي في مختلف مراحل التنفيذ.

ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة غير الشرعية حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام المشروع الإجرامي كذلك شدد قانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح مابين 03 أشهر وعشرون عاما، بالإضافة إلى غرامات مالية تصل الى 100000 دينار تونسي ما يقارب 83 الف دولار (وأعطى القانون للمحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية التي أطلق عليها المشرع اسم الدارجة باللهجة التونسية المحلية اسم" الحرقان " في المقابل أعفى القانون بعض الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية من العقاب شريطة إعلام هؤلاء السلطة بوجود المخطط الإجرامي، أو مدها بمعلومات تساهم إحباط المخطط أو القبض على منفذيه. هذه القوانين سارت جنبا إلى جنبا مع إعادة تنظيم عمليات إمتلاك مراكب الصيد والسفن والركاب وإجراءات رسوها في الموانئ التونسية لربطها بصورة مباشرة بجريمة الهجرة غير الشرعية[1].

خاصة في ضل هشاشة النظام الأمني الذي أعقب تغير النظام في هذا البلد تجد تونس نفسها في آن واحد كدولة مستقبلة لا فقط للمهاجرين من دول المغرب العربي بل أيضا من دول جنوب الصحراء في إفريقيا وبهذا تحولت إلى دولة مصدر وعبور هذا ما استلزم منها تحديد سياسة لتنظيم هذه الظاهرة الجديدة، والتي هي مستوفاة من أعمال تشريعات وزارة العمل والمؤسسات المتخصصة وكذا وزارة الداخلية .كما يعمل الاتحاد الأوروبي على دمج تونس في برنامجه مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ويمكن اختزال هذه السياسات في سن القوانين والنشاط الدبلوماسي والتفاهمات الثنائية.

تجدر الاشارة أنّ مجلس الأمن القومي التونسي واصل اهتمامه بظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال جلسة عمل يوم 11 أكتوبر 2017 بقصر قرطاج تمّ خلاله مناقشة مشروع الاستراتيجية الوطنية لتأمن

---

[1]عبد الستار السحباني، **المرجع نفسه** ،ص ص 25-26.

الحدود كما تمّ استعراض الجهود التي قامت بها وزارتا الدفاع والداخلية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد من ظاهرة الجريمة المنظمة في الحوض المتوسطي، لإحباط محاولات الهجرة غير الشرعية وإنقاذ أرواح المئات من المهاجرين السريين، وفي هذا الإطار أوصى المجلس بضرورة دعم آليات التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة وتكاتف جهود جميع أجهزة الدولة للتعاطي مع أسبابه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1].

وفيما يخص قانون وضع الأجانب والمرسوم المتعلق بالدخول والإقامة لسنة 1968 ، تقيّد تونس إمكانية عمل الأجانب بشرط مزدوج : وجود عقد يحمل تأشيرة وزارة الشغل ورخصة الإقامة التي تتضمن الترخيص بالعمل ، ولا تنص تونس على تدابير تمييزية فيما يخص الضمان الاجتماعي اتجاه العمال الأجانب المقيمين على ترابها.

وينص قانون سنة 2004 المتعلق بدخول وخروج الأجانب والمواطنين على الأفضلية الوطنية إضافة إلى أن الأجانب مبعدون من الوظيفة العمومية ومن المهن الحرة، إلا بترخيص استثنائي على أساس الاتفاقيات الثنائية القائمة ومبدأ المعاملة بالمثل، و لا توجد أية إشارة إلى التجمع العائلي، وتوجد أيضا قيود لحصول الأجانب على الملكية(ممنوعة في المناطق الزراعية، وخاضعة لترخيص المحافظة في المناطق الحضرية–باستثناء وجود اتفاقية ثنائية مخالفة، ومفتوحة في المناطق السياحية ويعاقب عن عدم الإبلاغ عن أية حالة هجرة غير شرعية.

ويستفيد المقيمون بالخارج من امتيازات مثل الامتيازات الجبائية في حالة العودة المؤقتة أو النهائية.

كما يستفيدون من اتفاقيات الحماية الاجتماعية المبرمة مع أهم بلدان الوجهة ومن الخدمات المقدمة لعائلاتهم المستقرة في البلد، وتم إحداث نظام اختياري لفائدة العمال التونسيين الذين يمارسون في بلدان لا ترتبط مع تونس باتفاقية الضمان الاجتماعي . ويشمل هذا النظام إنشاء الحقوق في معاشات التقاعد، والعجز، وللورثة ومخصصات الرعاية الصحية في تونس لفائدة المؤمن له وذوي حقوقه . ومن جهة أخرى ينص القانون الثاني على الاحتفاظ بالانخراط في نظام الضمان الاجتماعي الأصلي لفائدة الموظفين العموميين في حالة إعارة للممارسة في إطار التعاون التقني.

[1] **ملخص دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2017.ص3.

وصادقت تونس سنة 1998 على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الذي يتضمن أيضا مكافحة الهجرة الوافدة غير الشرعية، ولا يوجد إجراء وطني يخص الأهلية لصفة اللاجئ، باستثناء إحالة دستورية تفيد بمنع ترحيل اللاجئين السياسيين[1].

الفرع الثاني: نشاط دبلوماسي وتفاهمات ثنائية

لم يكن الأسلوب الأمني هو الطريقة الوحيدة التي غلبت على السياسة التونسية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، وإنما تبعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة الشرعية، وقد أسفرت هذه الجهود على توقيع مذكرة تفاهم"إعادة توطين "مع أكثر دولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين وهي إيطاليا، فبموجب هذه الاتفاقية على إيطاليا منح تأشيرات الهجرة لألفين (2000) من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن، التي سوف يعملون فيها في الشركات والمصانع الايطالية وكذلك بعد اجتيازهم امتحان في اللغة الايطالية، وعن الأساليب الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، زودت ايطاليا تونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بتلك الظاهرة.

على الرغم من أن ايطاليا عادت وعدلت في مذكرة التفاهم الخاصة بتحديد أعداد المهاجرين التونسيين المسموح لهم بالهجرة إلى إيطاليا فقللت أعدادهم من ألفي مهاجر إلى 600 فقط، ورغم ما نجم عن ذلك من عودة نشاط عصابات التهريب بدرجة أو بأخرى فإن الإجراءات القانونية والفنية التي تطبقها السلطات الأمنية التونسية بحزم لا تزال فعالة ومثمرة في الحد من هذه الظاهرة حتى الآن.

أشارت إحصائيات وزارة الداخلية التونسية انه بين عامي 2000 و 2002 أدت المبادرات والتدابير السياسية والاقتصادية والقمعية التي أخذت إلى ردع سفر المهاجرين الأجانب إلى ايطاليا إلى انخفاض عدد الأجانب القادمين سرا بطريق البحر بنسبة 11.5 % باتجاه ايطاليا.[2]

---

[1] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص29–30.

[2] المرجع نفسه، المكان نفسه.

خلاصة الفصل:

إن المنطقة الأورومغاربية تعد من أهم المناطق حساسية في المتوسط، إذ تواجهها عدة تحديات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية، إذ نجد الهجرة غير الشرعية أثرت كثيرا على استقرار المنطقة فهناك عدة عوامل ساعدت ودفعت بالمهاجرين المغاربة يختارون اتجاه الهجرة غير الشرعية، فهناك عدة عوامل اشتركت فيها دول المنطقة المغاربية على غرار تونس، الجزائر، المغرب.

فنجد العوامل الاقتصادية مثل البطالة، الفقر، التباين في الأجور، والعوامل السياسية تندرج ضمن عدم الاستقرار السياسي، انعدام حرية التعبير... وغيرها من الدوافع الطاردة .

أما عن العوامل الجاذبة نجد القرب الجغرافي الذي عمل كثيرا على تحفيز الشباب المغاربي على المغامرة بحياته من أجل تغيير نمط حياته ومعيشته.

كذلك صور النجاح الذي يظهره المغترب العائد إلى أرض وطنه دفعت بالمهاجرين المغاربة إلى اختيار الهجرة غير الشرعية كسبيل لتحسين أوضاعه.

الفصل الثالث

الهجرة غير الشرعية والعلاقات الأورومغاربية بعد الحراك العربي

حكمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية...، تم من خلالها محاولة بناء علاقات تعاون وتبادل بحكم الارتباط التاريخي والجغرافي، وقد زاد هذا الترابط الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، مع تزايد المخاطر والتهديدات الأمنية كالهجرة غير الشرعية التي عرفت تطورا ملحوظا خصوصا بعد الحراك العربي 2011، أين أعاد الاتحاد الأوروبي طرح انشغالاته الأمنية، كمحدد لعلاقاته مع دول الجنوب عامة، الأمر الذي أدى إلى مراجعة سياسته في محاولة للاستجابة والتكيف مع المعطى الجديد المتعلق أساسا بالمعطى الديموقراطي والشارع وعليه ستحاول الدراسة التطرق إلى مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية بعد الحراك العربي من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: الهجرة والتطورات السياسية الجديدة في منطقة الربيع العربي

لعبت التطورات السياسية الجديدة التي شهدتها المنطقة المغاربية بعد سنة 2011، دورا هاما في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت الدول التي شهدت الحراك السياسي على غرار ليبيا وتونس دول غير آمنة، مما أدى إلى هروب الكثير من المهاجرين باتباعهم الطرق غير الشرعية خوفا من حالة لا أمن التي تعيشها هذه الدول، وهو ما انعكس على دول الجوار كالجزائر والمغرب، حيث سيتم تناول الحراك العربي في المنطقة المغاربية (الثورة التونسية، الثورة الليبية)، وبعدها التطرق إلى الهجرة المغاربية بعد الحراك العربي وتأثيراته عليها، وبعدها التطرق إلى المسالك الحديثة للهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الحراك العربي في المنطقة المغاربية

الثورة التونسية :

لقد بدأت أحداث الربيع العربي من تونس مع إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه أمام بلدية سيدي بوزيد وهو عمل فردي عفوي تكرر حصوله في تونس وقد حصل أواخر عام 2010، في مدينة المستنير الساحلية وخرجت على إثرها الاحتجاجات أيضا، حيث تعد الثورة التونسية بمثابة الانطلاقة بما سمي ثورات الربيع العربي، حيث خرج ألاف التونسيين يوم 18ديسمبر 2010 الرافضين لأوضاع البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد، خلفت هذه المظاهرات العديد من القتلى والجرحى فكان من نتائجها استقالة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي يوم 14 جانفي 2011 بعد 23 عاما من الحكم

البوليسي، ومع نجاح الثورة التونسية، بدا أن المنطقة العربية تمر بثورات شعبية من شرقها إلى غربها، كانت مصر محطتها الثانية[1]..

الثورة الليبية :

لقد شكلت الثورة الليبية نموذجا مختلفا نظرا لعدم وجود نظام سياسي قائم، واتخذت شكل حرب تحرير عمت غالبية المدن ، والتي حولت الانتفاضة السلمية إلى مسلحة، والصراع مع السلطة إلى معارك دموية بين الأهالي والمدن، إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة، أو الكتائب كما يسمون أنفسهم . شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد وقد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلحة أمرا في غاية الصعوبة في المراحل الأولى من القتال أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني [2]، وبعدها تم التدخل العسكري بعد طلب معمر القذاقي من جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي فرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين ليستصدر بذلك مجلس الأمن القرار رقم 1973 بتاريخ 2011/03/17 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع حظر السفر إلى ليبيا وتجميد الأصول الليبية في البنوك الغربية، وبناءا على هذا القرار تدخل حلف الناتو بمشاركة قوى دولية مختلفة يوم 2011/03/19، ومنذ هذا التاريخ تواصلت المعارك بين القذافي والثوار المدعومين دوليا إلى أن تم القضاء على القذافي في 2011/10/20 بمصراتة .[3]

فالأزمة الليبية يمكن تشخيصها على أنها صراع مصالح إقتصادية وأجندات سياسية تقاطعت بين القوى الدولية والقوى الإقليمية والقوى المحلية المتصارعة على الثروات والموارد النفطية والطبيعية الليبية، وعلى امتلاك سلطة القرار في ليبيا، لتأمين وضمان تلك المصالح وتنفيذ تلك الأجندات السياسية كذلك هو صراع بين مجموعات قديمة وأخرى جديدة ذات تطلعات سياسية في الحكم والسلطة، لكل منها

---

[1] بلال صياد، **التكتل الإقليمي المغاربي و تداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة**، مجلة الروافد، ع1، جوان 2019، ص ص 148-149.

[2] بلال صياد، **المرجع نفسه**، ص ص 149-150

[3] أسماء رسولي، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، ع1، جانفي 2021، ص 280.

مصالحها وأدواتها السياسية والعسكرية والمدعومة خارجيا، واتي تقولبت في شكل أحزاب سياسية للوصول إلى أهدافها بدعم قبلي وجهوي.[1]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية المغاربية بعد الحراك العربي

الفرع الأول: تأثير الحراك العربي على الهجرة غير الشرعية

انطلقت الشرارة الأولى لظاهرة الهجرة غير الشرعية تزامنا مع ما يعرف بالربيع العربي وبالتحديد من تونس، فقد كانت هي المنطقة الأولى التي تزايد فيها إيقاع الهجرة غير الشرعية، وكانت هذه الهجرة نوعا من التعبير عن الاحتجاج؛ فبعد أن أضرم أحد المحتجين النار في نفسه، تكررت قضية حرق النفس كوسيلة للاحتجاج في مختلف البلدان التي وصلها الربيع العربي، سواء الدول التي شهدت تغيير أنظمة أو إصلاحات سياسية، حتى صارت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأخذ أهمية في الأوساط الشبابية التي تنوي الهجرة.

إلا أنه مع اندلاع الثورة الليبية، وخلال الشهور الطويلة للحرب السابقة لسقوط نظام القذافي ارتفع إيقاع الهجرة من ليبيا عبر البحر، وكان يشمل الهاربين من ويلات الحرب، والمهاجرين الأجانب في ليبيا. والذين تعذر عليهم مغادرة البلاد بوسائل أخرى، وكان عددهم على عهد القذافي يقدر بمليون ونصف (حوالى ربع عدد سكان ليبيا)، غير أن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة، بل إن عدم استقرار الأوضاع كان وراء مواصلتها بإيقاع أسرع، عكس ما حدث في تونس.[2]

وكان لتواتر الأحداث بمنطقة شمال إفريقيا(تونس، ليبيا، مصر) خلال سنة 2011 تأثيرا عكسي على الهجرة الشرعية، إذ برزت الهجرة غير الشرعية بشكل كبير بعد عام 2011، حيث سجلت تونس أكثر من 930 محاولة لإجتياز الحدود، شارك فيها حوالي 20000 تونسي، وأكثر من 4000 إفريقي من جنسيات إفريقية وذلك من الفترة الممتدة من 2011 إلى حدود 2017.[3]

ففي الوقت الذي تشهد فيه ليبيا عدم إستقرار من الناحية الأمنية، تتصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يساهم تدهور الوضع في الشرق الأوسط وانتشار شبكات الإتجار بالبشر في دول إفريقيا جنوب الصحراء في زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين، حيث تشهد البلاد دخول ألاف المهاجرين من

---

[1] صالح محمد عبد السلام، **تحديات قيام الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي دراسة للحالة الليبية والحلول المقترحة لها**، مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 05، ع 1، جوان 2022، ص 122.

[2] عبد الواجد إكمير، **المرجع السابق**، ص 30.

[3] ملخص دراسة الهجرة غير الشرعية، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (ITES)، أكتوبر 2017، ص1.

جنسيات عربية وإفريقية وأسيوية خاصة عبر حدودها البرية المترامية الأطراف لتزداد هذه الظاهرة في ليبيا بعد أن انهارت فيها مؤسسات الدولة، فأصبحت نقطة عبور واستقطاب للمهاجرين غير الشرعيين.[1]

ومن أبرز الأسباب التي تجعل ليبيا نقطة انطلاق نحو أوروبا هو الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة الليبية التي تقع قرب الشواطئ الأوروبية، وترتبط بالدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط شمالا وكذلك الحروب الداخلية وارتفاع نسبة البطالة والفقر، وانهيار مؤسسات الدولة، وعدم قدرة السلطات على مسك الحدود، كلها أسباب جعلت من المهاجرين – القادمين من الخارج – قادرين على الدخول عبر الصحراء وجعل ليبيا كنقطة انطلاق وعبور نحو الدول الأوروبية، فضلا عن تشجيع بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية من الهجرة لأوروبا.[2]

وقد بلغ عدد الذين حلوا في السواحل الإيطالية انطلاقاً من ليبيا سنة 2012، نحو 20 ألفاً وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة، حيث وصل سنة 2013 إلى 70 ألفاً. وفي سنة 2014، تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 آلاف، بحسب أرقام «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» من بينهم أكثر من 80 بالمئة قاموا بذلك انطلاقاً من السواحل الليبية. أما عدد الغرقى فتجاوز 3.400 ورغم أن الأرقام مرتفعة على امتداد السنة، فإن أعداد المهاجرين تتزايد ما بين نهاية الربيع ومنتصف الخريف؛ لأن الأحوال الجوية وحركة البحر تكون مشجعة لانطلاق قوارب الهجرة غير القانونية بحيث يتجاوز أحياناً عدد الذين يصلون إلى السواحل الإيطالية خلال هذه الفترة من السنة، ألف مهاجر في اليوم الواحد[3].

تسبب النزاع الحالي في ليبيا بتهجير ونزوح حوالي 440,000 شخص. ويحتاج غالبية النازحين داخلياً إلى درجات متفاوتة من الدعم بما في ذلك المستلزمات غير الغذائية والأدوية والمآوي البديلة لأولئك الذين يقيمون في المدارس والمرافق العامة الأخرى. ولا تزال بنغازي المنطقة الأكثر تضررا.

وتواجه العديد من العائلات المتضررة في ليبيا موجات نزوح متعّددة. وفي ظل غياب آليات فعالة للحماية وضعف حكم القانون والمؤسسات الفاعلة، يخضع اللاجئون وطالبو اللجوء للمضايقة ويواجهون

---

[1] خديجة مسعود زياني، ايهاب رزاق العصيب، الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة، مجلة العلوم السياسية والحقوق، ع9، جوان 2018، ص 213.

[2] مصباح أبو خشيم، محمد رميز الغزالي، كمال الدين، **أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا: المقترحات والحلول**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، ع4، 2014، ص ص 80–81.

[3] عبد الواحد أكمير، **المرجع السابق**، ص ص 30-31.

الاعتقال التعسفي وقيوداً على حرية تنقلهم وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وتشيع التهديدات المستمرة بالاعتقالات الجماعية والاحتجاز لا سيما بالنسبة إلى إفريقيي جنوب الصحراء الكبرى.

لا تزال ليبيا تشكل نقطة العبور والمغادرة الأساسية للهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا إلى أوروبا عن طريق البحر. ففي عام 2015 وصل 115,500 وافدٍ إلى إيطاليا من ليبيا بصورة أساسية. وحتّى هذا التاريخ من عامُ 2015، يقّدر أن يكون ما يزيد عن 2700 لاجئ ومهاجٍر قد لقوا حتفهم أو فُقدوا في البحر الأبيض المتوسط، أما في عام 2016 فقد عبر نحو 180 ألف مهاجر السواحل الليبية نحو إيطاليا، وفي عام 2018 وصل عددهم إلى 704 ألف مهاجر غير شرعي.[1]

ويستمر عدد القتلى بالارتفاع مع غرق مئات الأفراد أو الإبلاغ عن فقدانهم خلال رحلة العبور لاسيما بالقرب من الساحل الليبي، هذا ويلقى آخرون حتفهم بسبب مشقّة الرحلة.[2]

لطالما أرق موضوع الهجرة حكومات جنوب البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي حيث استخدم كورقة سياسية لابتزاز الاتحاد الأوروبي، وكان النظام الليبي هو أكبر من ابتز الاتحاد الأوروبي وقايض الموقف السياسي الغربي بالأمن في المتوسط وهو أكثر الأنظمة، إلى جانب نظيره التونسي، التي لعبت وظيفة الحارس لمنع الهجرة وكسب الدعم بسبب تلك الخطة. ويرى البعض أنه بعد ثورة تونس كانت هناك محاولة لاكتساح البحر المتوسط بفوضى الزوارق و الهجرة غير الشرعية لنشر الفوضى على أعتاب أوروبا لإرسال رسالة سياسية للغرب مفادها بان البديل عن النظام السابق، الذي كان يحكم قبضته على الأوضاع، هو الفوضى في المتوسط وطوفان القوارب.

وفي ظل غياب الدولة أو هشاشتها في المنطقة بسبب عدم الاستقرار السياسي وسيطرة العصابات في ليبيا، نشطت شبكات التهريب التي تؤمن الراغبين في المنازل والمستودعات قبل تهجيرهم على متن قوارب لا تملك الحد الأدنى من مواصفات السلامة.

فدولتا ليبيا ومصر صارتا محطات عبور من سيراليون ودول إفريقيا الوسطى، والهجرة تتخذ طابعا كارثيا للهروب من الموت في سوريا وانطلقت عملية خلط الأوراق، لتستعمل قضية الهجرة حسب منظمات حقوقية لتحريض الاتحاد الأوروبي على التدخل عسكريا في شأن الهجرة غير الشرعية.

---

[1] محمد محمد أبو زيد، **المرجع السابق**، ص 61.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2015، unhcr.org

وكانت ايطاليا أول بلد متضرر بسبب قربها من السواحل التونسية، وتفيد الأرقام تناقص الظاهرة نسبيا من تونس التي كانت فيها مشكلة هجرة حقيقية وأحبطت فيها مئات العمليات بسبب وجود حوار جاد بين الأطراف السياسية، فالحدود التونسية المتوسطية صارت شبه آمنة بعد أن وصلتها معدات من الاتحاد الأوروبي للمراقبة.

فهجرة أهل الضفة الجنوبية نحو الضفة الأخرى تشير إلى أن العالم العربي وشمال إفريقيا لازال عالما خطرا في مقابل العالم الغربي، وأبناء المغرب العربي يصطفون من أجل المرور خلسة إلى الضفة الأخرى، وأغلب الغرقى هم من سكان العالم العربي والإفريقي، مما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح مقترح المحاصصة في تقاسم طلبات اللجوء والمهاجرين إلى الدول الأوروبية، ثم مرافقتها بإجراءات أمنية واقتصادية مع مآسي الظاهرة من ناحية، ولحماية أراضيها من التهديدات الإرهابية المحتملة من ناحية ثانية. في كل الأحوال صار مصطلح اللاجئ يسيطر على خطاب المسؤولين الأوروبيين أكثر من مصطلح المهاجر، تجاوبا مع واقع مأساوي بسبب حجم الاضطرابات والحروب في المنطقة، وخاصة ليبيا، وصار قبول الأوروبيين بالتعامل مع قوارب الهجرة غير الشرعية ، على أنها قوارب لاجئين فارين من حروب مميتة[1].

حاليا، يوجد بين يدي بلدان الاتحاد الأوروبي ما يقارب 260ألف طلب لجوء للإقامة، وتفكر المجموعة الأوروبية في ضم 20ألف آخرين يوجدون بمناطق خارج الاتحاد، لكن فقط المصنفين من قبل الأمم المتحدة على أنهم لاجئين. ولكن بعد العمليات الإرهابية الخطيرة التي عاشتها بعض الدول الأوروبية وأمام التهديدات الجديدة، قررت دول غربية التحرك بالبوارج البحرية والتعامل مع المهاجرين كإرهابيين حسب منظمات حقوقية.

ومن أهم قرارات الاتحاد الأوروبي كانت خلال شهر ماي 2015 حين اجتمع المختصون في مجال الهجرة لوضع خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل آلاف المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا، فيما أعرب الحلف الأطلسي «الناتو» عن استعداده التام للمساعدة.

وفي الوقت نفسه فإن المسؤولين في الاتحاد الأوروبي يواصلون البحث عن تفويض أمني للحصول على الشرعية الكاملة لملاحقة المهربين وتجار البشر وتدمير قواربهم.

---

[1] Azzouz kerdoum, **l'immigration irreguliere dans l'espace euro- medeteraneen et la protection des droits fondamontaux**, Revue québécoise de droits international,v31, n1,2018,p 96.

الاتحاد الأوروبي متردد بين التدمير لسفن مهربي البشر وبين تجنب الحل العسكري والحذر من الجوانب القانونية لمثل هذه العملية، ومنها آلية مساءلة المتورطين في إرسال سفن التهريب وأفراد طواقمها، ومصير ركاب السفن بعد تدميرها، وسط انتقادات منظمات غير حكومية حقوقية ترى في العملية أخطارا جديدة إذ أن المهربين سيغيرون مسالك العبور مما يزيد من أعداد الغرقى في المتوسط[1].

ففي سنة 2011 وعشية الربيع العربي تشير الإحصائيات إلى وفاة أكثر من 20.000 شخص غرقا في عرض البحر الأبيض المتوسط، أغلبهم من جنسيات عربية أو إفريقية. وتشهد الدول الأوروبية الجنوبية مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا عبر البحر حوالي 500مهاجر كمتوسط، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام 2014تدفق 170ألفا، أما في عام 2015 أشارت التقديرات أن حوالي 50.000 مهاجر دخلوا من السواحل الإيطالية وغرق أكثر من 1500 شخص [2]، وفي عام 2016 وصل نحو 168.542 مهاجر إلى إيطاليا من ليبيا، وأن حوالي 4.164 شخص لقي حتفهم في عرض البحر[3]. أما في عام 2019 فقد قدرت المنظمة الدولية للهجرة، أن عدد الوافدين إلى أوروبا بلغ 105425 ألف مهاجر[4].

مازال البحر الأبيض المتوسط أخطر طرق الهجرة في العالم، حيث أحصت المنظمة الدولية للهجرة في سنة 2019 حوالي 3170 حالة وفاة، وقد انخفض العدد سنة 2018 إلى 2299، بعد أن كان العدد مرتفعا في السنوات الأولى للحراك، فقد وصل عدد الوفيات في 2015 حوالي 4041، وفي سنة 2016 حوالي5141 وفاة.

وفي هذا الوقت يقدر عدد الهالكين خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط بالآلاف، حيث غرق هذا العام وحده أكثر من ألف و500 مهاجر وطالب لجوء. وتعتبر ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين إلى أوروبا. البحر المتوسط صار إذن الطريق الأخطر في العالم، كما

[1] أحمد إدريس، **تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية**، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016، ص ص 03-04.

[2] Genevieve Jaques, **Migrations en Lybie, realites et defies**, confluence medeterannene,n 87, Avril 2013, p59.

[3] تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا، محتجزون ومجردون من إنسانيتهم، 13 ديسمبر 2016، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.ص 06 .

[4] المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2019، www.mena.iom.int، تاريخ التصفح 2022/12/12، على الساعة 12:23.

وصفته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث غرق به أكثر من 3400مهاجر سنة 2014 بمعدل غرق شخص كل 4 ساعات حسب المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان والهجرة.

خصوصا بعد العمليات العسكرية الفرنسية على ليبيا والتي عملت على زعزعة استقرار الذي يعيش فيه ألاف العمال من عدة دول إفريقية والتي تسببت في موجات من الهجرة نحو إيطاليا وتحديدا إلى جزيرة لامبيدوزا فقد تم إحصاء أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء من الدول المغاربية مطلع سنة 2011:

- الجزائر: أكثر من 90 ألف مهاجر، 10 ألاف مهاجر غير شرعي، 192 طالب لجوء.
- المغرب: أكثر من 75 ألف مهاجر، 10 ألاف مهاجر غير شرعي، 469 طالب لجوء.
- تونس: 45 ألف مهاجر، أكثر من 9 ألاف مهاجر غير شرعي.[1]

وصل إلى شواطئ القارة الأوروبية عشرات الألاف من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2015 حيث بلغوا أضعاف عدد الواصلين في عام 2013، ومعظم هؤلاء المهاجرين الوافدين للشواطئ الأوروبية من سوريا ومصر وفلسطين وتونس والمغرب والجزائر.

ففي تونس، بلغ عدد الشبان الذين شاركوا في عمليات الهجرة غير النظامية منذ انطلاق ثورة "الياسمين"، ما يقرب 60 ألف شخص، ينتمي 80% منهم إلى المناطق الفقيرة وفق دراسة صادرة عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أيضا أن 18 % من هؤلاء من حاملي الشهادات الجامعية، 10 % من النساء، تنطلق غالبية هذه العمليات من نقاط عديدة على طول الشريط الساحلي التونسي يأتي في مقدمتها، جرجيس وصفاقس متجهين إلى جزيرة لمبدوزا الإيطالية.

أما في الجزائر فتعتبر مثالا على تزايد حملات الهجرة نحو الخارج، فقد أصبحت عمليات إيقاف قوات خفر السواحل بشكل يومي تقريبا[2]، وهنا تم الحديث في هذا المجال عما يسميه عامة الناس في الجزائر **بالحرقة**، والتي يقصد منها إتلاف المهاجر غير الشرعي لكل الوثائق التي تثبت هويته تجنبا لإجراءات الرد أو الترحيل التي تمارسها الدولة المستقبلة في حقه وقد برزت الظاهرة في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة حيث سجلت سنة 2015 حوالي 6352 حالة، أما عن عدد الحراقة اللذين نجحو في تخطي الحدود الأوروبية

---

[1] ريمة مرزوق، **الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية**، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، ع3، سبتمبر 2020، ص 70.

[2] خديجة مسعود زياني، إيهاب رزاق العصيب، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

فقد سجلت الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الخارجية المعروفة ب فرونتكس **FRONTEX** ما يقدر ب 4219 حالة دخول غير شرعي سنة 2017، توجه منهم 49% منهم نحو إيطاليا في حين تقاسمت النسبة المتبقية إسبانيا واليونان، وكان عدد قرارات الترحيل في حق الجزائريين خلال نفس السنة 9494 قرار أعيد منهم 3941 حراق فقط.[1]

و في المغرب فهي تعد إحدى الدول التي تعاني من تصدير الهجرة غير الشرعية لأوروبا خاصًة إسبانيا، لا سيما أنها تمثل دولة استقبال وتصدير للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء خاصة من الكاميرون ومالي ونيجيريا قبل الانتقال عبر البحر إلى أوروبا. ووفقا لتقديرات الحكومة المغربية فإن عدد المهاجرين الذين يعيشون على أراضيها بشكل غير شرعي يتراوح بين 25 و40 ألف.

قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين في سنة 2014 أن عدد المهاجرين غير الشرعيين قدر بــ 207 ألف مهاجر عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا معظمهم عبروا من خلال الساحل الليبي وهذا الرقم يفوق بنحو 3أضعاف الرقم الذي سجل في سنة 2011 الذي قدر بحوالي 70.000 ألف مهاجر.

وفي الشهور الأولى من عام 2015 وصل عدد المهاجرين لأكثر من 60.000 مهاجر إلى شواطئ أوروبا، حيث أن ألمانيا استقبلت ما يقارب 800.000 مهاجر معظمهم من سوريا والعراق وأفغانستان واسبانيا استقبلت حوالي 16300.

أما في عام 2016 فقد قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين إلى أوروبا حوالي 100.000 مهاجر وصلوا إلى اليونان وايطاليا[2]، أما عدد المهاجرين لإسبانيا فقد بلغت 14.100 مهاجر.

أما في سنة 2017 وصل عدد الوافدين إلى إسبانيا حوالي 28.300 مهاجر، انقسموا ما بين 22100 بحرا و6200 برا، وفي سنة 2018 بلغ عدد الوافدين حوالي 27600(23800 بحرا،3800 برا) فقد بلغت الزيادة نسبة قدرت ب 130% ، وقد بلغ عدد المهاجرين من المغرب 2600 مهاجر، وفي سنة 2019 بلغ عدد المهاجرين 123980 مهاجر غير شرعي أما عن المفقودين والموتى فقد قدر عددهم ب 113 شخص سنة 2017 ليرتفع العدد إلى 318 سنة 2018.

[1]FRONTEX, RISK ANALYSIS, 2018, FRONTEX STATE WATCH, FRONTEX.EUROPE.RU

[2] غادة حلمي، **أبعاد الهجرة غير الشرعية في البلدان العربية**، مجلة الأفاق العربية، ع1، مارس 2017، ص ص .114-117.

أما في إيطاليا فقد انخفض عدد الوافدين بنسبة 81 % عام 2018، فقد بلغ عدد المهاجرين 18.500 في حين وصل هذا العدد سنة 2017 إلى 95.200 مهاجر، أما عن العدد الإجمالي للمهاجرين سنة 2017 فقد وصل إلى 119.400، وقد كانت شكل المهاجرين التونسيين حوالي 3300 مهاجر، أما عن الموتى والمفقودين فقد بلغ عددهم سنة 2017 حوالي 2276 لينخفض هذا العدد ليصبح حوالي 1095 مفقود سنة 2018.[1]

يتضح تهديد الهجرة في التهديد السكاني نتيجة ارتفاع النمو السكاني بدول المتوسط الجنوبية، إذ أن أوروبا تستضيف معظم المهاجرين من الشمال الإفريقي، لا سيما دول المغرب العربي، سواء عن طريق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، وذلك نتيجة عدم قدرة اقتصاديات هذه البلدان على استيعاب هذه الزيادة السكانية المطردة، وعدم توافر النقد الأجنبي الكافي لتوظيف العمالة المتزايدة التي تمثل حوالي 50% من السكان، والذي تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 25 سنة، ومن ثم فالمخرج أمام العمالة العاطلة في هذه البلدان هو التوجه نحو الهجرة المتزايدة للشمال وبخاصة فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، وهو ما يصحب ذلك من مشاكل تؤدي إلى عدم الاستقرار على الضفة الجنوبية المتوسطية، وما يستدعي ذلك من أفكار ردعية وبوليسية لاحتواء هذا التهديد السكاني.[2]

إضافة إلى ذلك برز في عديد الدول الأوروبية وخاصة فرنسا إشكالية "العيش معا"، ففي مقال صادر في مارس 2013 ل "داني رومانتيك" حيث يؤكد على أن القدرة على إندماج كل من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين الذين قدموا لفرنسا في أواخر القرن الماضي، فما يحمله هؤلاء من أفكار و معتقدات لم تكن وليدة الثقافة الفرنسية والنظام التربوي الفرنسي، فحس الانتماء لهذا الوطن مفقود لديهم وهذا ما يفسر ارتفاع نسب الجريمة والإنحراف في صفوف المهاجرين من الجيل الثاني والثالث، إن إشكالية الحفاظ على مبدأ " العيش معا" في فرنسا باتت موضوع وجب الانتباه إليه والتركيز عليه خاصة بتداخل الهوية الوطنية

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2018، UNHCR.ORG

[2] دخالة مسعود، **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات و آليات مكافحتها**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع5، أكتوبر 2014، ص 138.

الفرنسية مع الهوية الدينية متمثلة في " الإسلام" خاصة، فالإشكال بالنسبة للدول الغربية لا يتمثل في الإسلام بحد ذاته بل في الإسلام كحضارة مختلفة.[1]

وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما خلفته من هواجس أمنية لدى الدول الأوروبية إضافة إلى تفجيرات مدريد في مارس 2004 التي أسفرت عن مقتل 191 شخص وإصابة نحو 1500 آخرين في حادث يعد الأكبر والأعمق في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وارتباط مواطنين مصريين ومغاربة وتونسيين بهذا الحادث، بعضهم ممن يقيمون في إسبانيا والآخرون في إيطاليا، وقد أدت هذه الأحداث إلى إتخاذ العديد من الإجراءات التقليدية تجاه الجاليات الأجنبية، خصوصا الإسلامية والعربية، ومراجعة المواقف تجاه قضايا اللجوء والهجرة وخاصة غير الشرعية.[2]

ونظرا للظروف السيئة التي أحاطت بموضوع الهجرة غير الشرعية فقد ارتبطت لدى الدول الأوروبية بعدد من القضايا، مثل تجارة البشر [3] فقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الإتجار بالبشر ومنها البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة العابرة للحدود فالهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر كلاهما يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا للربح أو تحقيق منفعة مادية، أما الاختلاف بينهما فيكمن في أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين الحرية الكاملة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الإتجار بالبشر فإنهم يصبحون مسخرين حيث تجبر الضحية على العيش كالعبيد.[4]

---

[1] عبد الستار السحباني، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الإجتماعية والممارسات والإنتظارات**، ديسمبر 2016،ص ص 28-29.

[2] ونيسة الحمروني الورفلي، **المرجع السابق**، ص 164.

[3] نصت المادة (3) من بروتوكول الإتجار بالبشر على أن جريمة الإتجار بالبشر هي تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنقل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الإستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

أما تهريب المهاجرين فحسب المادة (3) الفقرة (أ) من بروتوكول تهريب المهاجرين فيعني تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منقعة مادية أخرى.

[4] دخالة مسعود، **المرجع السابق**، ص 129.

وبصفة خاصة بعض الأحداث الأخيرة التي حدثت في المنطقة من انتفاضات شعبية أو ما يعرف بالربيع العربي، حيث كانت هجرة ألاف المهاجرين غير الشرعيين الذين اتخذوا من ليبيا رأس الجسر للعبور إلى أوروبا، بينما قضى كثير منهم نحبه عبر مياه المتوسط في طريقهم نحو هجرة لم تتم.

يعد حوض البحر المتوسط من أكثر أقاليم العالم تأثرا بنمو العنف، وهو ما يؤثر بشكل سلبي في كثير من الأنشطة الاقتصادية لدول البحر المتوسط، ومنها العمالة المهاجرة، ولكن العنف ليس من صنع دول جنوب المتوسط، ولكنه موجود منذ زمن بعيد في دول شمال المتوسط، مثل الباسك وهي جماعة متطرفة في إسبانيا، والمافيا في إيطاليا، ومشكلة الاندماج في فرنسا، ويمثل تنامي التطرف الإسلامي في دول رئيسة في شمال المتوسط أو بعضها على الأقل، خصوصا عندما ترتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامي والديمقراطية والاستقرار ورغم ذلك فإن دول الشمال بدأت – مؤخرا- تدرك ارتباط التطرف الإسلامي بالفقر والأزمة السكانية في الجنوب، وأيضا لا يقتصر على بلدان شمال إفريقيا، بل يمتد إلى بلدان الشرق الأوسط وغيرها من الدول والمناطق، وترتبط هذه الظاهرة بعوامل كثيرة أبرزها الحكومات العلمانية التي لم تحقق لشعوبها الرخاء الموعود

_ رغم سنوات طويلة من الاستقلال السياسي_ أدى ذلك إلى انتشار واتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه المجتمعات، فضلا عن الفساد المنتشر داخل نظم هذه الحكومات أصلا، ولهذا تكمن خطورة هذا الوضع بالنسبة الأوروبيين في انتشار التطرف، وقد اقترنت بالعداء تجاه الغرب خصوصا بعد ازدياد لتطورات في الشرق الأوسط المرتبطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبعض النزاعات داخل العام الإسلامي، فقد تميزت نهاية القرن العشرين تحركات هامة من المهاجرين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.[1]

[1] غالية بن زيوش، **الهجرة و التعاون الأورو متوسطي منذ السبعينات** ، رسالة ماجيستير غير منشورة(جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005) ص 39.

فوفقا لتقارير أعدتها وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر أفريل 2015، فقد تم إحصاء وفاة 700 شخص في محاولات الوصول إلى أوروبا من خلال العبور من البحر المتوسط[1]، فدول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط لا تزال تشهد تأخرا كبيرا فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم الراشد في تسيير مواردها، وهذا ما يجعل شعوبها تعاني من الأنظمة الشمولية التسلطية وما ينجر عنها من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية.[2]

الهجرة في المتوسط موضوع قديم حديث، إذ تطورت الظاهرة لتشمل فئات لم تكن معنية بها (المسنون والنساء والأطفال)، حيث كانت في بدايتها مقتصرة على اليافعين من الشباب، وصار الحديث عن هجرة الشعوب وليس فقط الفئات الاجتماعية المهمشة أو من الشباب الحالم، فالأسباب كلاسيكية أهمها القمع والاضطرابات السياسية وغياب التنمية والواقع البائس في البلاد العربية وفي غرب إفريقيا وغياب الديمقراطية في المنطقة وصعوبة الحصول على التأشيرة الذي ينتهي بالبحث عن طرق غير قانونية للوصول إلى الضفة المقابلة تنتهي بالغرق، ، أوفي أحسن الحالات الإنقاذ من الموت والإيقاف بمراكز الإيواء ثم الترحيل.[3]

وتشهد الدول الأوروبية الشمالية مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا عبر البحر حوالي 500 مهاجر، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام 2014 تدفق 170 ألفا . وفي هذا الوقت يقدر عدد الهالكين خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط بالآلاف، حيث غرق هذا العام وحده أكثر من ألف 500 مهاجر وطالب لجوء للمهاجرين إلى أوروبا. البحر المتوسط صار إذن الطريق الأخطر في العالم، كما وصفته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث غرق به أكثر من 3400 مهاجر سنة 2014 بمعدل غرق شخص كل 4 ساعات حسب المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان والهجرة.

إذ تكفي العودة إلى بعض الأرقام والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية ذات الاختصاص للوقوف على عمق و خطورة الموضوع، فحسب المعطيات المتوفرة عن هيئة الأمم المتحدة، منذ سنة 2014 لقي حوالي 10 آلاف شخص حتفهم في البحر الأبيض المتوسط، أرقام أكدتها المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2014حوالي 3500 شخص وفي سنة 2015 حوالي 3771 شخص وخلال السداسي الأول لسنة 2016

---

[1] دخالة مسعود، **المرجع السابق**، ص 137.

[2] يورميد 2، **الهجرة الشبابية بين دول البحر المتوسط و الإتحاد الأوروبي**، ص www.enpiin fo.eu.93

[3] ونيسة الحمروني الورفلي، **المرجع السابق**، ص 167.

حوالي 2814 شخص، و حسب نفس الجهة، فقد وصل إلى أوروبا خلال السداسي الأول لهذه السنة حوالي 200ألف لاجئ ومهاجر[1].

إن الأشخاص الفارين من عدم الأمن والعنف المتفشي في بلدانهم نتيجة الانتفاضات التي حدثت في المنطقة، والذي أسهم بشكل أو بآخر في إزدياد الهجرة إلى الضفة الأخرى من المتوسط، فانعدام الأمن في المنطقة نتيجة التطورات كانت محركا مهما للهجرة والنزوح، فالنزوح المقصود للمدنيين يعد نتيجة فقدان الاستقرار السياسي والأمني الذي أسهم في فرار بعضهم إلى أوروبا عبر البحر من ليبيا وتونس خصوصا فكانت الشواطئ الإيطالية تحديدا في لمبيدوزا تستقبل الألاف يوميا من المهاجرين الأفارقة العالقين في ليبيا وكذلك جنسيات أخرى لدرجة حدوث أزمة بين فرنسا وإيطاليا فيما يخص منح حق التنقل ل 25 ألف مهاجر غير شرعي وفقا لإتفاقية شنغن، وعلى الرغم من أن لامبيدوزا هي جزيرة المهاجرين أصلا فإنه في المدة الأخيرة قد فاقت الأعداد فيها سكانها الأصليين.

إن الحراك التونسي هو الأول في المنطقة العربية، فقد بدأت اضطرابات اجتماعية مطالبة بتحسين الأوضاع في عدد من المدن الصغرى والقرى الشعبية في تونس، فهي مهمشة منذ 55 عاما فالبطالة والفقر والفساد كانت سمات مشتركة بين كل الثورات.

لقد كانت قبضة الدولة التونسية وشغلها حارس حدود في منع التونسيين ركوب البحر والهجرة غير الشرعية، فالفوضى التي عمت البلاد أسهمت في هروب كثير من التونسيين وتوجههم إلى أوروبا وكان تبريرهم في ذلك هو الحالة الأمنية التي فيها البلاد، وانتشار المجرمين فبانتهاء قبضة الدولة وحرس الحدود على المهاجرين، كان السفر ميسرا، واعتبروا نازحين ولهذا جاءت المستجدات العربية في جنوب المتوسط ضرورة ملحة في التعامل مع المهاجرين بشكل آخر[2]، وقد كانت وجهة المهاجرين التونسيين إيطاليا وفرنسا. فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت فرنسا وجهة للمهاجرين التونسيين وبدرجة أقل ألمانيا غير أن الهجرة نحو إيطاليا لم تتطور إلا في نهايات القرن الماضي وذلك بسبب ضعف عملتها " الليرة الإيطالية" مقابل الدينار التونسي، غير أنها بقيت محطة عبور للمهاجرين غير النظاميين نحو بقية الدول الأوروبية وتدريجيا باتت مستقطبا للمهاجرين غير النظاميين، وبهذا سرعان ما قامت فرنسا وإيطاليا بإدخال تعديلات جوهرية على

---

[1]عبد الستار السحباني، **المرجع السابق**، ص10.

[2] ونيسة الحمرولي الورفلي، **المرجع السابق**، ص168

شروط الاستثناء، وذلك بزيادة دور الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود، وزيادة دور الشؤون الأمنية، وذلك باجتماع وزراء داخلية المنطقة، لهدف وضع حد لتجارة الهجرة والمخدرات وتهريب البشر والأموال والجريمة المنظمة القادمة من دول المغرب العربي.[1]

فمنذ الثورة التونسية في يناير 2011 أصبحت الإصلاحات مسألة مركزية للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، ولتشجيع الإصلاحات المؤسسية التزم الاتحاد الأوروبي بتقوية تعاونه مع تونس في أربعة ميادين رئيسية:

- التحضير لانتخابات الجمعية الدستورية في 24 يوليو2011
- دعم منظمات المجتمع المدني في تونس.
- تعزيز حقوق الإنسان بصورة رئيسية من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى المنظمات الأخرى الناشطة في هذا المجال.
- دعم اللجان الوطنية التي أسستها الحكومة الانتقالية لدعم عملية التحول الديمقراطي.

ولتجسيد هذه الإصلاحات الواسعة وعد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته المالية إلى تونس 2013من 160 إلى 320 مليون يورو، في هذه الحزمة تشكل القضايا المتعلقة بالهجرة للفترة 2012 القضية الأساس، حيث طلب الاتحاد الأوروبي من تونس إعادة استقبال مواطنيه الذين فروا إلى إيطاليا ويتعلق هذا الطلب بالاتفاقية الموقعة بين إيطاليا وتونس في 05 أفريل 2011 ، والتي التزمت إيطاليا بمقتضاها بتزويد تونس بمعدات سيطرة حدودية متخصصة تصل قيمتها إلى 30 مليون يورو.

كما تسمح الاتفاقية للتونسيين البالغ عددهم 20000 الذين وصلوا إلى إيطاليا منذ بداية الحراك العربي بأن يمكثوا لستة أشهر على الأقل برخص إقامة مؤقتة، وقد وافقت تونس بدورها على تسريع وتسهيل إجراءات العودة للتونسيين الذين وصلوا إلى إيطاليا في أو بعد 05 أفريل من نفس السنة وبحسب التقارير في 29 أفريل أعيد 650 تونسي إلى بلدهم.[2]

[1] عبد الستار السحباني، **المرجع السابق**، ص 28.

[2] Hassan Boubakri, les Migrations en Tunisie après la Revolution , Confluences Mediterranee, N 87 , april 2013, p p 31-46

إن السياسة الأوروبية اتجاه المهاجرين غير الشرعيين بشكل عام غير مرضية على مختلف المستويات، فالمواثيق الدولية تمنح الفرد حق التنقل إلى أي بلد يريد التنقل إليها، واختيار مكان إقامته وحرية المغادرة والعودة إلى البلد الأصلي، ولكن الدول الأوروبية تنتهك هذا الحق، ناهيك عن الانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين، حيث تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، بامتهان كرامتهم، والعمل على ترحيلهم قسراً، وما حدث أخيرا دفع المدير العام للمنظمة الدولية ويليام سوينج بوصف ما حدث أخيرا حيال المهاجريين التونسيين بسبب الأحداث الأخيرة بأنها واحدة من أهم عمليات الترحيل في التاريخ الإنساني وأكبرها[1]، فقد عرفت أوروبا هجرة أكثر من 20 ألف تونسي ابّان الثورة وهو ما شكل صدمة للدول الأوروبية وتهديدا لكّل من إيطاليا وفرنسا ثمّ أوروبا بصفة عامّة وما يجلب الانتباه هو عودة هذه الظاهرة بقوّة خاصّة خلال 2017 سواء بالنسبة للشباب التونسي(تغير المعايير القديمة على مستوى السن والجنس والمستوى العلمي والدّوافع)..إضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل والصحراء سواء عبر تونس أو عبر ليبيا وعموما يمثل الوضع الحالي خطرا على تونس وعلى دول الجوار ودول شمال المتوسط وعلى أوروبا بصفة عامّة.

وحسب التقرير الذي تم إنجازه في إطار إحصاء عدد الأجانب القاطنين في فرنسا، وهذا حسب المدن و المقاطعات، فإن العاصمة باريس تحتل المرتبة الخامسة من حيث احتواؤها لجزائريين بـ 455000 مغترب جزائري ولد في الجزائر أي بنسبة تقدر بـ 20.34 من مجموع الأجانب المقيمين في فرنسا، موزعين خاصة في بلديات ‘‘سان دوني، أرجنتوي ومنتريول‘‘ محتلين بذلك المركز الأول.

لكن في سنة 2016، تراجعت أعداد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين إلى السواحل الجنوبية للدول الأوروبية إلى أكثر من النصف ، حسب جمعية دولية غير حكومية في إسبانيا مهتمة بالظاهرة بشكل أثار التساؤل حول خلفيات هذا التراجع في الوقت الذي تشهد الضفة الشمالية للمتوسط أمواجا من المهاجرين غير الشرعيين من بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا واعتبر عدد من المتابعين لملف المهاجرين غير الشرعيين تراجع هذه الظاهرة لدى الجزائريين بسبب تحسن الأحوال الاقتصادية للبلاد خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة والأزمة الاقتصادية التي تشهدها أوروبا من ارتفاع للأسعار وتراجع فرص العمل وتصاعد العنصرية والعداء للمهاجرين في أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع عدد تأشيرات "شينغن الممنوحة للجزائريين والبالغة 450 ألف

[1] ونيسة الحمرولي الورفلي، **المرجع السابق**، ص ص,170-173

تأشيرة نحو أوروبا، علاوة على الإجراءات التي اتخذتها البحرية الجزائرية وقوات الأمن في إحباط عمليات الهجرة غير الشرعية سواء على مستوى السواحل أو في عرض البحر[1]"

وكشفت الجمعية الدولية لرعاية المهاجرين السريين ومساعدتهم (SOS HARAGA) أن عدد الجزائريين الفارين إلى أوروبا بالقوارب انخفض في 2016، بأكثر من 50% بالمقارنة مع عامي 2014 و2015.

وقال عبد المحسن كريمة، عضو الجمعية الدولية ومقرها العاصمة الإسبانية مدريد، إن "عدد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا باستعمال القوارب، انخفض في 2016 إلى 3 آلاف و844.

"إن هذا الإحصاء تم تسجيله في 5 دول أوروبية هي: ايطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، وبلجيكا وهولندا والإحصاءات ذاتها سجلت وصول أكثر من 8 آلاف و100 مهاجر جزائري غير شرعي سنويا إلى أوروبا في 2014 وأوضح هذا الناشط أن المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين تم إحصاؤهم بناء على بيانات الشرطة في الدول الأوروبية الخمسة التي أوقفتهم وسجلت هوياتهم وتعاملت معهم حالة بحالة 2015"

وما يلاحظ من خلال هذه الإحصاءات التي حصلت عليها الجمعية انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين من جنسية جزائرية الذين تنقلوا إلى أوروبا عبر البحر بالقوارب، حيث بلغ 3 آلاف و844 مهاجر غير شرعي موقوف في 2016، وهو أقل مستوى مسجل منذ 15 سنة، ويرجع الدكتور كزار عطاء الله، من جامعة وهران وهو باحث متخصص في قضايا المهاجرين الجزائريين في أوروبا أن سبب الانخفاض ليس المراقبة المشددة التي تفرضها القوات البحرية الجزائرية على السواحل فقط، والتي مكنت من إحباط العشرات من محاولات الهجرة غير الشرعيين إلى أوروبا، بل ارتفاع عدد الجزائريين الحاصلين على تأشيرات شينغن في 2016 حيث حصل نحو 450 ألف جزائري على تأشيرة فضاء شينغن، من سفارات دول فرنسا إيطاليا ألمانيا إسبانيا وغيرها، وهو عدد ضخم سمح بامتصاص الرغبة في التنقل إلى أوروبا لدى فئات واسعة من الجزائريين."

---

[1] ملخص دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، **المرجع نفسه**، ص 04.

وتابع "يضاف إلى هذا، تحسن مستوى المعيشة نسبيا في الجزائر في السنوات الـ 15 الماضية بالرغم من أن الجزائر الآن تشهد أزمة اقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط إلا أن هذه الأزمة لم تصل بعد إلى مستوى يدفع الجزائريين للهجرة، وهذا ما أكدته الشرطة في إسبانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وبلجيكا في إحصاءاتها حول تراجع عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الجزائر بواسطة القوارب.

وقال الصحفي الجزائري عبد القادر ملوح، من مدينة وهران (غرب) "بدأت الهجرة غير الشرعيين إلى أوروبا من الجزائر باستعمال القوارب قبل عشرين سنة تقريبا، ويسمى المهاجرون غير الشرعيون بالقوارب الحراقة، لأنهم يحرقون الإجراءات العادية للسفر[1]."

الفرع الثاني: تأثير الهجرة غير الشرعية على إيطاليا

إن قيام ثورات الربيع العربي في شمال إفريقيا بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص أدت إلى زيادة مستوى الهجرة غير الشرعية، حيث تضاعف عدد المهاجريين غير الشرعيين أكثر من 14 مرة، أي من 4406 في عام 2010 إلى 62693 مهاجرا في 2011، وهذا ما سبب مشكلة حقيقية بالنسبة لإيطاليا فقد فاق عدد طالبي اللجوء معدلات المهاجريين اللذين وصلوا للشواطئ الإيطالية، وفي هذا الصدد زادت مستويات التنسيق بين إيطاليا وليبيا أسفرت عن توقيع عدة اتفاقيات أدت إلى زيادة التعاون التقني والأمني بين الطرفين من ناحية وزيادة التنسيق والتعاون مع البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية من ناحية أخرى.[2]

أدى انتشار العنف في المنطقة وتوسع نطاق الانتفاضة والقمع المفرط والتدخل الدولي المسلح إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص، ففي 12 أفريل 2011 وافق المجلس على طلب إيطاليا المتمثل في تعزيز صلاحيات الوكالة الأوربية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية وتعديل إطارها القانوني حيث صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في قوله: إن تعزيز الوكالة الأوربية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية يهدف إلى مساعدة الأشخاص في عرض البحر من أجل إعادتهم فورا إلى نقطة الانطلاق وليس إرسالهم إلى الأراضي الأوروبية "، ودعا المجلس الأوروبي إلى بلورة خطة عمل لتوزيع

[1] **أحمد عزيز، لمرجع نفسه،** المكان نفسه.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية**، السياسة الدولية، ع 212، أفريل 2018، ص ص 60-61.

اللاجئين بالمنطقة استنادا إلى بند التضامن الوارد في المادة 80 من معاهدة سير العمل بالاتحاد الأوروبي) ومساعدة الأشخاص النازحين وفقا لأحكام توجيهات المجلس إلا أنه لم يتم تنفيذها.[1]

وشهدت العاصمة الإيطالية روما، في 7 ديسمبر/كانون الأول من عام 2010 توقيع بروتوكول إضافي ثالث يعنى بالتدابير الفنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بحرا ولقد علق فعليا العمل بالاتفاقيات المبرمة بين ليبيا وإيطاليا الأشهر الأولى من النزاع المسلح الذي اندلع في ليبيا، غير أنه لم يتم إلغاء الاتفاقيات بحد ذاتها. ففي الوقت الذي كان النزاع المسلح في ليبيا، قامت إيطاليا بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني الإنتقالي الليبي أكد بموجبها الطرفان على التزامهما بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك إعادة المهاجرين إلى أوطانهم إن كانوا متواجدين بطريقة غير نظامية وعلى الرغم مما تقدمت به منظمة العفو الدولية وآخرون غيرها من إثباتات حول الانتهاكات الحقوقية.[2]

وأخيرا وقعت إيطاليا وليبيا في 19 فبراير 2017 مذكرة تفاهم تهدف إلى مكافحة الإتجار بالمهاجرين غير الشرعيين، ولكن اتفاقية عام 2017 ليست سوى جزء من العملية المعقدة على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف، وفي هذا الصدد وصف رئيس الوزراء الإيطالي جنتيلوني الإتفاقية بأنها مجرد صفقة في إطار خطة أوسع ستأخذ في الحسبان أزمات مالية متوقعة من قبل الاتحاد الأوروبي.[3]

الفرع الثالث : الخلافات الأوروبية (الفرنسي- الإيطالي) وأزمة شنغن

أدى الوصول الهائل للمهاجرين و اللاجئين في ما بعد أحداث 2011 م لأوروبا و الجزيرة الأيطالية لامبيدوزا ، في بروز خلاف هائل مستمر بين إيطاليا و فرنسا في مسألة معالجة الظاهرة ، إذ أن إيطاليا قررت منح بطاقات إقامة مؤقتة للقادمين ، و قد أعلنت فرنسا على إثرها رفض الإلتزام بهذه الإجراءات وعدم السماح لهؤلاء بالعبور لأراضيها لإعتبارات الأمن القومي[4] ، كما أدى غرق ما يقرب من 400 مهاجر، قرب سواحل جزيرة لامبيدوزا في إيطاليا، في أوائل أكتوبر 2013 إلى وضع قضية الهجرة

---

[1] [1]Sara prestianni, Genevieve Jacque. Lybie en finir avec la traque des migrant lybie,Benghazi,lybie

[2] منظمة العفو الدولية، **نداء إستغاثة موجه إلى أوروبا حقوق الإنسان ومكافحة الهجرة**، 2012، ص ص 5-8.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **المرجع السابق**، ص 62.

[4] طاهر أمينة، بونيف سامي محمد، **ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية: الحركيات والتداعيات – دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 7، ع2، 2020، ص94.

على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي من جديد. فقد أدت تلك المأساة إلى حدوث انشقاقات عميقة بين قادة الدول الأوروبية حول كيفية منع تكرار حدوث مأساة مماثلة لها مرة أخرى في المستقبل. ففي قمة المجلس الأوروبي في بروكسيل في نهاية أكتوبر 2013، اعترف قادة الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى تقوية دوريات الاستطلاع عبر وكالة فرونتكس[1].

لطالما عانت العلاقات في التكتل من الجدل حول من يجب أن يتحمل المسؤولية عن الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي على متن قوارب متهالكة للهروب من الفقر أو الحرب، ومع تزايد أعداد المهاجرين بشكل غير مسبوق بعد ثورات الربيع العربي، حيث بعد وصول 28000 تونسي وليبي بعد شهر من الحراك 2011 إلى الجزيرة الإيطالية لامبيدوزا، اتخذت إيطاليا العديد من الإجراءات، منها سياسة ترحيل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وإصدار تصاريح إقامة دائمة مدتها 3 أشهر لطالبي اللجوء تسمح للمهاجرين باستخدام تأشيرة شينغن للنفاذ إلى باقي الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، وهو الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى الرد بعدم السماح بالنفاذ إلى أراضيها إلا لمن يمتلكون جوازات سفر سليمة وترحيل ذوي الأوراق غير السليمة إلى إيطاليا .لذا فقد أعلنت السلطات الفرنسية في 20 أفريل 2011 إيقاف تطبيق هذه الاتفاقية مؤقتا وتطبيق شرط المحافظة الذي نصت عليه الاتفاقية في حالة وجود تهديد للأمن العام والعودة إلى سيطرة الدولة على حدودها.[2]

و هو ما يعارض اتفاقية التجوال الأوروبي " شنغن " ، و قد أنقسم الأوروبيون حولها إذ أن هناك من إشترط ضرورة إدخال تعديلات جوهرية عليها و على رأسهم فرنسا ، أما الأطراف الأخرى و على رأسهم ألمانيا لا ترى ضرورة التعديلات الجوهرية ، و لعل مسائل الهجرة غير الشرعية و المهاجرين تخضع للسياسات البرغماتية الذاتية لكل دولة فتعد ألمانيا أكبر مستقبل للاجئين في أوروبا لاحتياجها لليد العاملة و هذا على خلاف فرنسا و إيطاليا التي تستقبل منذ ثمانينيات القرن الماضي اليد العاملة مما جعلها في غنى عن الكم الهائل للمهاجرين واتجهت لرفع سلم الانتقائية، وعموما فإن الاتجاه الأوروبي نحو مسألة المهاجرين و اللاجئين ينطلق من عدة أساسيات تتمثل في:

[1] محمد مطاوع، **الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات**، مجلة المستقبل العربي، ع 431، جانفي 2015، ص 24.

[2] محمد مطاوع، **المرجع السابق**، ص.35.

- ضرورة تركيز الاتحاد الأوروبية على انتقاء المهاجرين من جنوب المتوسط طبقا لوثيقة متفق عليها والاتفاق مع دول شمال إفريقيا على استعادة مهاجريها غير الشرعيين.
- تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الأوروبية المتضررة من تدفق اللاجئين.
- إعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الأوروبية فرونتكس بشكل متساو ، و دعم نشاطها القاضي بمحاربة الظاهرة من خلال مراقبة الحدود.
- اعتماد معايير لجوء موحدة بين الدول الأوروبية.[1]

ليأتي خلاف آخر كاد يهدد نظام شنغن والتي عرفت بأزمة شنغن فعلى الرغم مما تمثله هذه الاتفاقية من نقطة مضيئة في طريق تعميق الوحدة الأوروبية، إلا أن المستجدات الجديدة الإقليمية في جنوب المتوسط في إطار ثورات الربيع العربي فرضت ضرورة ملحة في إعادة النظر في بنودها وأحكامها حيث أثير بشأنها توجهات مختلفة بين الدول الأعضاء، وهنا انقسم الأوروبيون إلى توجهين الأول يطالب بالإبقاء على الاتفاقية مع إدخال بعض التعديلات على بنودها، وإن تباين مستوى تلك التعديلات . فقد نادت كل من فرنسا وايطاليا بإدخال تعديلات جوهرية على شروط الاستثناء من تطبيق أحكام الاتفاقية، مثلما أشار إلى ذلك الرئيس الفرنسي بقوله: نريد لمعاهدة شنغن أن تعيش، ولكي تعيش يجب أن تتغير في إطار دولة المؤسسات والقانون، وتركزت المطالب على السماح بإعادة العمل بمراقبة الحدود بشكل مؤقت ليس فقط عند وجود تهديد للأمن بل لدى تدفق موجات من الهجرة غير المشروعة كما حدث في الحالة الايطالية، وإخفاق أي بلد أوروبي في الرقابة والسيطرة على حدوده الخارجية .

ترى ألمانيا قصر التعديلات على الجوانب الإدارية فحسب، مع العمل على تعزيز دور الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود، خوفا مما يمكن أن تسفر عنه إعادة النظر في بنود الاتفاقية من مخاطر تهدد أهم واكبر إنجازات الاتحاد الأوروبي ومكتسباته.

أما التوجه الثاني يرى أن الوقت قد تجاوز هذه الاتفاقية، وأن التغيرات والمستجدات الراهنة تفرض العودة على ما قبل الاتفاقية بإعادة فرض القيود على حرية الحركة والتنقل. وهو ما قامت به الدنمارك بإعادة المراقبة الجمركية الدائمة عند حدودها الوطنية مع ألمانيا والسويد بدءا من يونيو 2011 بحجة مكافحة

---

[1] طاهر أمينة، بونيف سامي محمد، **المرجع السابق**، ص.95.

الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة مبررة موقفها باتساقه مع معايير شنغن الداعية إلى حق كل دولة عضو بالاتحاد في اتخاذ ما يناسبها من إجراءات، إذا تعرض أمنها أو نظامها العام للتهديد[1] .

تبع هذين الاتجاهات ردود فعل الدول الأعضاء ببروز ثلاثة مواقف؛ فالأول يؤيد التوجه المطالب بإعادة النظر في بنود الاتفاقية، شريطة ألا يسبق ذلك تعليقا للعمل بها كما فعلت فرنسا وتمثل الموقف في كل من اليونان ومالطا، أم الموقف الثاني تحفظ حيال هذا التوجه ممثلا في إسبانيا، حيث تعارض هذه الأخيرة أي إصلاح جذري يمس جوهر الاتفاقية أو يمثل خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بحرية حركة الأفراد عبر الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي، ورحبت بإعادة قراءة التشريعات الحالية وتأويلها في ظل الأوضاع الحراك العربي وأيدتها في ذلك بلجيكا والتي أبدت موقفها بأن العودة إلى الحدود الداخلية ليست الحل وأنه بدلا من ذلك، من الأجدر التحاور مع البلدان التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيين وتقوية الرقابة على الحدود الخارجية، وتوحيد قواعد التعاطي مع المهاجرين، وان تكون الحلول جماعية.

أما الموقف الثالث فقابله بالرفض القاطع للتوجه الذي انتهجته الدنمارك، واصفا القرار بأنه خرق للاتفاقية ممثلا في كل من موقف لكسمبورغ وألمانيا، في حين قابلت المفوضية الأوروبية رفضا قاطعا للتوجه الثاني لأية محاولة تدعو لإعادة النظر في الاتفاقية برمتها دون رفض طرح الاتحاد الأول الذي تدعمه فرنسا وايطاليا، مشيرة أن هذه الخطوة تأتي كرد فعل على مخاوف كل من فرنسا وايطاليا بشأن التعامل مع تدفق موجات النازحين والمهاجرين غير الشرعيين للفضاء الأمني الأوروبي، مع السماح لأول مرة بمنح الأجهزة الأمنية الفرنسية حق مراقبة حدودها الداخلية مع دول الجوار مثل اسبانيا وايطاليا، مبررة موقفها بإقرارها أن إعادة الحدود مؤقتا تعد إحدى الإمكانيات شريطة أن تخضع إلى معايير خاصة وواضحة جدا مقدمة بذلك جملة الاقتراحات:

- تركيز الاتحاد الأوروبي على انتقاء مهاجرين من جنوب المتوسط، طبقا للوثيقة المقترحة من جانب الاتحاد
- الاتفاق مع دول شمال إفريقيا على استعادة مهاجريها غير الشرعيين.
- تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الأوربية المتضررة من تدفق اللاجئين.
- إعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الأوروبية " فرونتكس "بشكل متساوي على كل الدول الأعضاء.

[1] محمد مطاوع، **المرجع السابق**، ص .26.

- اعتماد معايير لجوء أوروبية موحدة[1] .

المطلب الثالث: مسالك الهجرة غير الشرعية الحديثة

الفرع الأول: الطرق الحديثة للهجرة غير الشرعية

يسلك المهاجرين غير الشرعيين في أثناء انتقالهم من دول حوض المتوسط الجنوبية إلى دول الاتحاد الأوروبي عدة طرق أو منافذ سواء في الشمال الإفريقي أو في شرق حوض المتوسط، وتكون المنافذ في اغلب الحالات متحكم فيها من طرف شبكات متخصصة في تهريب المهاجرين ير الشرعيين ويمكن تتبع أهم الطرق والمنافذ التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون بين ضفتي حوض المتوسط فيما يلي:

منافذ الشمال الإفريقي:

تكون هذه المنافذ عبر دول الشمال الإفريقي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا ومصر) باتجاه شمال المتوسط إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل دول الشمال الإفريقي، وينتقل المهاجرون غير الشرعيون من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب سفريات غير قانونية منتشرة عبر كل أنحاء القارة الإفريقية، فرحلة المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر تنطلق من وهران لمدة 12 ساعة إلى مالاقا الاسبانية، وتكون وجهة المهاجرين غير الشرعيين من المغرب إما من سبتة أو مليلية برا أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الاسبانية أو إلى جزر الكناري، و جزيرة لامبيدوزا تستقبل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا عن تونس وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهدية التونسي أو ميناء حلق الوادي،[2] فوفقا لبيانات منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير النظامية إلى دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 3.1 مليون شخص غالبيتهم من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[3].

وتتميز هذه الدول بأنها دول مصدر وعبور واستقبال للمهاجرين غير النظاميين في نفس الوقت فلقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى في العقدين الأخيرين تزيدا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور

---

[1] محمد مطاوع، **المرجع نفسه**، ص ص34-36.

[2] محمد محمود السرياني، **المرجع السابق**، ص180.

[3] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، **المرجع السابق**، ص11.

البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى أوروبا، يتوجه معظمهم إلى الجزر المحيطة بكل من إسبانيا مالطا، إيطاليا عبر المنافذ البحرية للمغرب، ليبيا، تونس والجزائر بينما استقر عدد منهم في هذه الدول[1]

يستعمل المهاجرون ثلاث ممرات في البحر الأبيض المتوسط، الممر الغربي (بين المغرب وإسبانيا،) والممران الأوسط والشرقي، وثبت أن الممر الغربي هو الوحيد المحمي من محاولات الهجرة غير الشرعية بحسب الوكالة الأوربية "FRONTEX ".[2]

بعد تشديد الرقابة على الطريق أو المسلك التقليدي المعروف بمضيق جبل طارق، اتجهت أنظار المهاجرين نحو طريق بحري آخر شرقي الأندلس في جنوب اسبانيا، ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر إلى الغرق في البحر وهو ما يؤدي فعليا إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى.[3]

---

[1] بطاهر عبد القادر، **حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الأورومتوسطي**، رسالة ماجيستير(وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015) ص 31.

[2] أحمد إدريس، **المرجع السابق**، ص 03.

[3] خديجة بتقة، **الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسها على سياسات دول شمال إفريقيا المغرب والجزائر نموذجا**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، ع02، جوان 2018.ص 58.

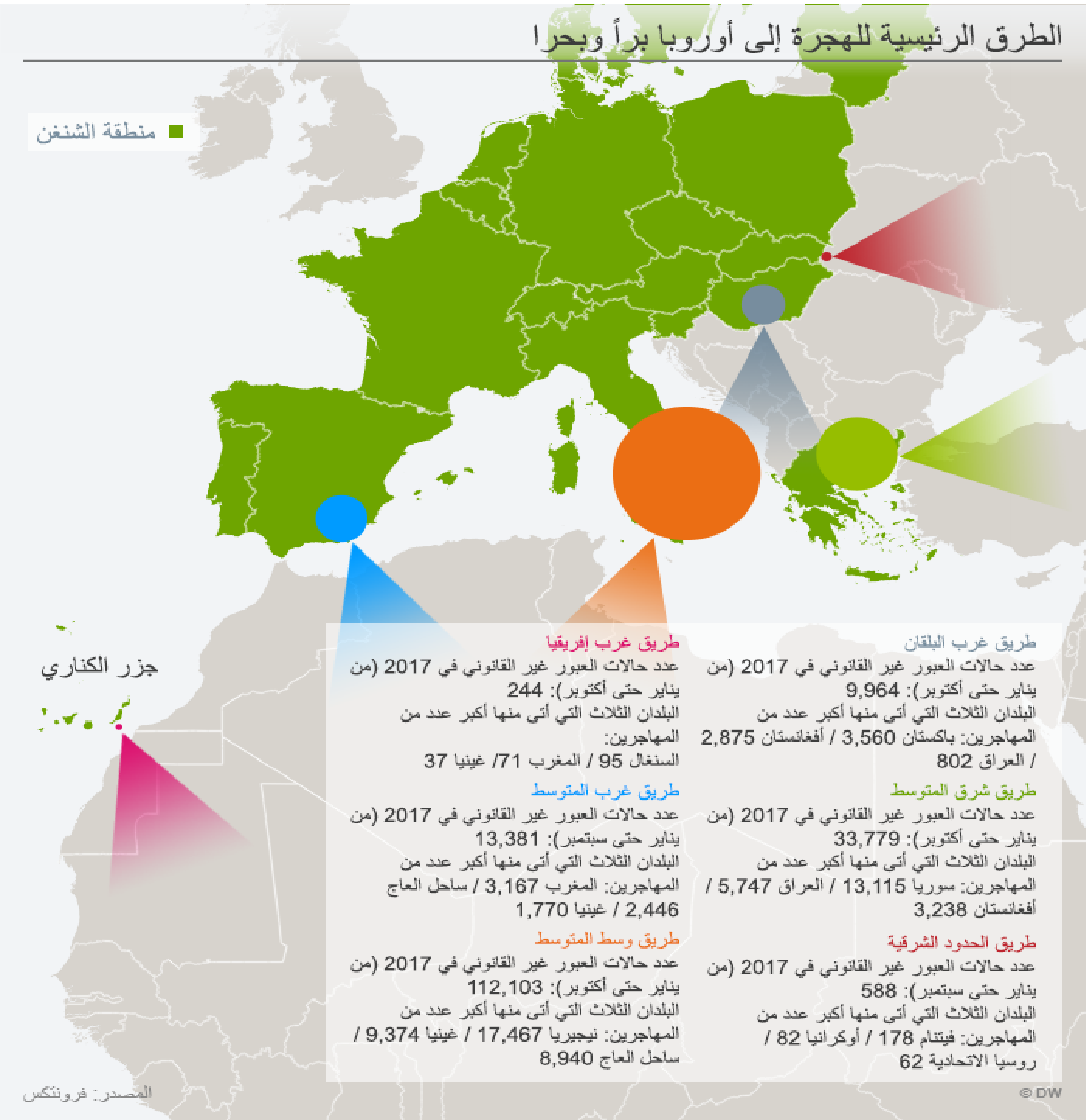

خريطة توضح أهم الطرق الرئيسية للهجرة إلى أوروبا برا وبحرا

توضح هذه الخريطة أهم الطرق البرية والبحرية التي حددتها وكالة فرونتكس ثمانية طرق رئيسية للهجرة غير الشرعية للاتحاد الأوروبي موزعة كالآتي:

- طريق البحر الأسود: الحدود لبلغاريا ورومانيا.
- طريق وسط البحر الأبيض المتوسط: الحدود البحرية لإيطاليا ومالطا.
- الطريق الدائري من ألبانيا إلى اليونان: الحدود البرية مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

- طريق الحدود البرية الشرقية: رومانيا، هنغاريا، سلوفاكيا، بولندا، لتوانيا، لاتيفيا، استونيا، فنلندا، الحدود البرية النرويجية مع مالديفيا، أوكرانيا، بيلاروسيا وروسيا الإتحادية.
- طريق شرق المتوسط: قبرص، الحدود البحرية لليونان، بلغاريا مع تركيا.
- طريق غرب البلقان: اليونان، بلغاريا، رومانيا، هنغاريا، كرواتيا على الحدود البرية مع بلدان من منطقة البلقان الغربية.
- طريق غرب المتوسط: الحدود البرية والبحرية لإسبانيا دون جزر الكناري.
- طريق آخر: المناطق غير المدرجة في الطرق الأخرى مثال: بحر البلطيق، بحر الشمال.[1]

الفرع الثاني: حجم الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى اوروبا تجاوزت مئات الالاف، بل تعدت الملايين في السنوات الاخيرة خاصة بعد الاحداث الجارية في منطقة الشرق الاوسط في ليبيا ومصر وسوريا واليمن والعراق، ففي سنة 2014 قدرت المفوضية الاوروبية للاجئين عدد المهاجرين غير شرعيين بحوالي 207.000 الف مهاجر عبروا البحر المتوسط الى اوروبا معظمهم عبروا من خلال الساحل الليبي وهذا الرقم يفوق بنحو ثلاثة اضعاف الرقم الذي سجل في سنة2011 والذي قدر بحوالي 70.000 ألف مهاجر، وفي الشهور الاولى من2015 وصل عدد المهاجرين لأكثر من60.000 ألف مهاجر إلى شواطئ اوروبا، وان كان الرقم اكبر من ذلك بكثير حيث ان المانيا استقبلت ما يقارب من800.000 ألف مهاجر معظمهم من سوريا والعراق وافغانستان.

إبتداءا من نهاية 2015 ولا زالت أفواج المهاجرين تتدفق حتى يومنا هذا ,ليس إلى ألمانيا فحسب وإنما إلى العديد من الدول الأوروبية خاصة المطلة على شمال المتوسط . أما في2016 فقد قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين إلى أوروبا في شهري يناير وفبراير بحوالي 100.000 مهاجر وصلوا إلى اليونان وايطاليا وقد لوحظ أن ثلاثة أرباع الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط تمر عبر ليبيا في طريقها إلى أوروبا وذلك لقرب ليبيا إلى منافذ أوروبا الجنوبية، وللفراغ الأمني بعد أحداث فبراير [2].

---

[1] Frontex,migratory routes map,detections of illegal bordrer-crossing statistics,january.2018.

[2] أمبارك ادريس طاهر الدغاري، **مخاطر الهجرة غير شرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها**، ع8، المجلة الليبية العالمية، يوليو 2016، ص 6.

كما تم تحيين المعطيات المتعلقة بعدد العمليات 2011 إلى حدود أكتوبر 2017 إضافة إلى ضبط عدد التونسيين والأجانب وجنسياتهم، الذين تم إيقافهم عند محاولتهم اجتياز الحدود بطريقة غير قانونية سواء من المنافذ الحدودية الرسمية أو المنافذ البحرية العمومية، كما تم كذلك ضبط عدد التونسيين الذين تمكنوا من الوصول إلى السواحل الايطالية منذ سنة 2011 إلى حدود شهر أكتوبر 2017 نستعرضها في البيان التالي[1] ، حيث نجد أن سنة 2011 شهدت أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى إيطاليا قدر عددهم بأكثر من 25000 شخص، وذلك نتيجة الظروف السائدة المتمثلة في إنعدام للأمن وعدم إستقرار سياسي شهدته تونس بسبب الحراك العربي.

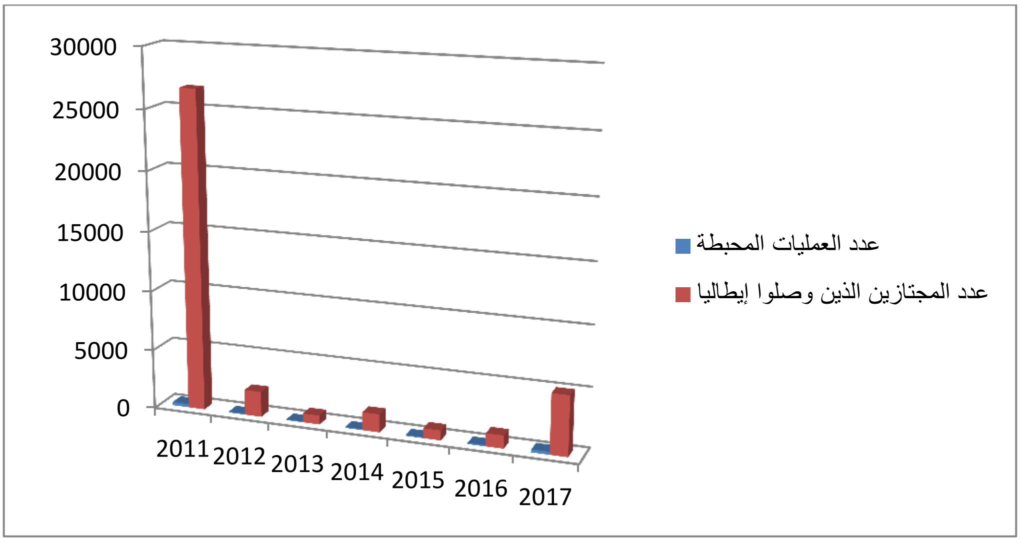

مخطط بياني يوضح عدد التونسيين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط من 2011-2017.

وازدادت أهمية الظواهر الثلاث للهجرة إثر الثورات التي شهدها البلد سنة 2011 وحسب ديوان التونسيين بالخارج، بلغ عدد التونسيين المقيمين بالخارج 1.223.213 فردا سنة 2012 ويتوزعون إلى 63,5 % من الرجال و% 36,5 من النساء.

إضافة إلى ذلك لا يتجاوز عمر 22,7 % من هذا المجموع 18 سنة، ويحمل حوالي30,5 جنسية مزدوجة، وتستقبل البلدان الأوروبية أغلب التونسيين المقيمين بالخارج بنسبة 84,5% ، من بينهم 54,7 %

[1] المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، أكتوبر- 2017 ص ص10-17.

بالمائة في فرنسا، 15,5 %في إيطاليا، و 7,1 % في ألمانيا، في حين تستقبل البلدان العربية 12.3% من السكان[1].

السكان2019	عدد المهاجرين 2019	النسبة المئوية من مجموع السكان
11.694.720	7500	11.3

جدول رقم 08: جدول يوضح عدد المهاجرين التونسيين لسنة 2019.[2]

وفيما يتصل بالتوزيع الاجتماعي المهني للجالية التونسية بالخارج، تبين إحصاءات سنة 2012 بأن 40,1 بالمائة منهم عمال، و 6,8 بالمائة منهم إطارات أو كفاءات، و 4,2 بالمائة يشغلون مهنا حرة، في حين 14,3بالمائة من هذه الجالية متقاعدون أو ربات بيوت أو عاطلون عن العمل، ويبلغ عدد التلاميذ والطلبة التونسيين المقيمين بالخارج على التوالي 178.548 و 57.032 شخصا أي 14,6 و 4,7 بالمائة.[3]

إن العدد الإجمالي للتونسيين الذين وصلوا الى الشواطئ الإيطالية في 2018 بلغ 60.000 حسب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[4] بدأت الموجة الأولى بعد أسابيع قليلة من هذه الثورة واستمرت طوال عام 2011، شكل اليأس والخوف من المستقبل المجهول العامل الأبرز الذي دفع بآلاف الشباب التونسيين إلى محاولة العبور إلى أوروبا وقتها مستغلين الفوضى وتراجع سلطة الدولة والأمن التي أعقبت الثورة.

وبينما يتحدث السكان في جرجيس عن أكثر من خمسة آلاف شاب غادروا سواحل المدينة في شهر يناير/كانون الثاني 2011 وحده، يقدر المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية والمرتبط برئاسة الجمهورية مجموع الذين حاولوا العبور إلى أوروبا خلال عام 2011 بأكثر من 34 ألفاً، معظمهم تونسيون.

وصل منهم حوالي 26710 إلى الشواطئ الإيطالية، بينما أوقفت السلطات التونسية البقية. و لا تتضمن معلومات المعهد أي إحصائيات لأعداد القتلى والمفقودين من المهاجرين.

---

[1] BEZEN BALMI COSKAN, **An evaluation of the EU migration policies after arab spring**, moment journal, hacettepe university, 2015, p p 51-52.

[2] مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة، **إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في الشمال**، المغرب، 2014، ص17.

[3] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص16-17.

[4] ندى يافي، **هجرة غير شرعية وهجرة الأدمغة وجهان لعملة واحدة** ، موقع www.nawaat.orgK على الساعة 11:17، يوم 2019/07/03.

عادت سلطة الدولة إلى حد بعيد لكن الاحباط تزايد بدلاً من أن يتراجع. فالأزمة الاقتصادية تعمقت والبطالة ارتفعت.

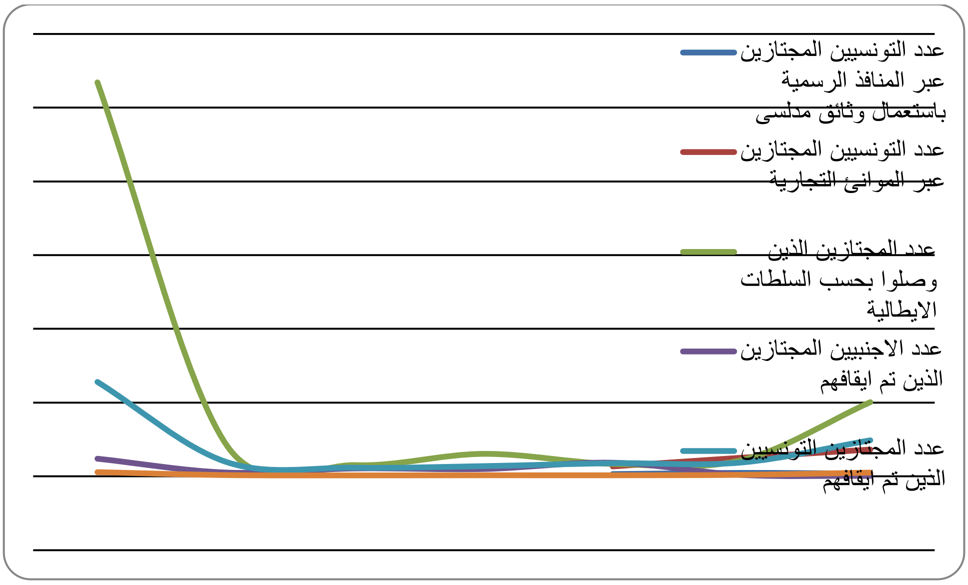

منحنى بياني يحدد المؤشرات والإحصائيات من 2011 إلى غاية 2017 الخاصة بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية[1]

ومع قدوم الثلث الأخير من عام 2017، كانت أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر إلى الشواطئ الإيطالية ترتفع من جديد بعد أن تراجعت.

في تقريره السنوي لعام 2017، حول الهجرة غير الشرعية في تونس كشف منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن حوالي 55 في المئة من الشباب التونسي يرغب بالهجرة وأن 31 في المئة منهم مستعدون للقيام بالرحلة حتى لو كانت غير نظامية.

وبحسب المنتدى، فإن الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2018، شهدت محاولة أكثر من ثلاثة آلاف شخص العبور إلى أوروبا، وهو ما يمثل، بحسب المنتدى، عشرة أضعاف العدد خلال الفترة نفسها من عام2017[2].

---

[1] **ملخص دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2017. ص4.

[2] سارة فياض، تونس، **فصل جديد في حكاية الهجرة السرية**، 2018، من موقع www.bbc.com على الساعة، 11:30، يوم 2019/07/03.

وأعلن وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني الذي حل مساء الاثنين بتونس في زيارة قصيرة أجرى خلالها محادثات مع الوزير الأول محمد الغنوشي أن روما "ستمنح تونس مجموعة من المساعدات العملية تتمثل بالخصوص في وضع تجهيزات ذات تكنولوجيا رفيعة على ذمة الجيش التونسي وشبكة من الرادارات للتدريب بالإضافة إلى معدات أخرى[1]"

أما بالنسبة للجزائر، فقد بدأت الهجرة النازحة الجزائرية قبل الاستقلال نحو فرنسا، لتتوقف سنة 1973 إثر قرار الحكومة، ثم استأنفت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باستهداف وجهات أخرى وتكتسي الهجرة الوافدة أهمية كبيرة في حين أن هجرة العبور حديثة العهد.

وتتجه الهجرة الجزائرية نحو وجهات في تنوع متزايد، رغم أن فرنسا تظل بالتأكيد الوجهة الأكثر هيمنة، ويتعلق الأمر بهجرة بدأت في أوائل القرن العشرين حين كانت فرنسا في خضم تطورها وبحاجة إلى القوة العاملة، وامتدت تدفقات الهجرة هذه إلى فترة ما بعد الاستقلال، وكانت تلك المرحلة التي شهدت إبرام عقود بين الجزائر وفرنسا للاتفاق على اللجوء اللاحق للقوة العاملة الجزائرية تحت إطار قانوني، وأوقفت الجزائر تماما هجرة العمل سنة 1973.

ومنذ ذلك الحين، ارتبطت الهجرة أساسا بالتجمع العائلي وبدأت مرحلة جديدة من هجرة العمالة في أوائل القرن الواحد والعشرين، سواء نحو فرنسا أو غيرها من البلدان، وفي العقد الأول من هذا القرن، ارتفع عدد الجزائريين الذين غادروا بلدهم بأكثر من 6 %، تكتسي البيانات عن الهجرة الجزائرية كغيرها من البلدان، طابعا تقريبيا بالنظر لاختلاف طرق تسجيل المعلومات. وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 31 ديسمبر 2012 بلغت الجالية الجزائرية بالخارج 1.837.540 فردا (مسجلين لدى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية) وتعطي الأمم المتحدة تقديرا على المستوى العالمي بحوالي 2,1 مليون جزائري مقيم بالخارج، من بينهم 18,5بالمائة خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي المقابل، يقدر السكان من أصل جزائري بأكثر من 1.313.000فرد في بلدان هذه المنظمة[2].

---

[1] منير السويسي، **علامات استفهام حول هجرة آلاف الشباب من تونس الى ايطاليا**، من موقع www.dw.com ، على الساعة 11:35 يوم 2019/07/03.

[2] مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة، **المرجع السابق**، ص ص13-14.

ونشهد تغييرا في تركيبة الهجرة، لاسيما من حيث مستوى التعليم والجنس، ومن حيث الهجرة غير الشرعية التي تُعرف بظاهرة «الحراقة». وتتميز هذه المرحلة الجديدة بهجرة متنوعة تتوزع على بلدان وجهة متعددة.

وفيما يتعلق بهجرة الجزائريين المؤهلين الذين تم تكوينهم في البلاد، ما تزال أوروبا الوجهة الرئيسية لهم، لاسيما فرنسا حيث بلغ عدد الجزائريين المتواجدين في فرنسا سنة 2015 (1.455.276) إسبانيا (56.038) إيطاليا (22.471)، أما في سنة 2017 فقد بلغ عددهم في فرنسا (1.452.409) إسبانيا(56.569).[1]

وعلى غرار باقي بلدان المغرب العربي، تتعامل الجزائر تعاملا صارما مع الهجرة غير الشرعية. فقد طردت أو رحلت أكثر من 11.000 أجنبيا سنة 2009 مما يعكس التوجه الرسمي للبلد منذ 2007.

و تشهد الجزائر انطلاقا من سنة 1990 ظاهرة عبور من أفريقيا جنوب الصحراء.[2]

كما يعد المغرب بلد الهجرة النازحة منذ القدم وأصبح مؤخرا بلد الهجرة الوافدة والعابرة وبدأت هجرة القوة العاملة من المغرب انطلاقا من الستينيات، وكانت وجهاتها الرئيسية هي فرنسا وبلجيكا وهولندا، وفي الثمانينيات بدأت التدفقات تتجه أيضا نحو إيطاليا وإسبانيا، في حين أن القوة العاملة المؤهلة كانت تفضل الولايات المتحدة وكندا.

ويتعلق الأمر بجالية شابة نسبيا، إذ حوالي 70 % منها يبلغ أقل من 45 سنة وحوالي 20 % ولدوا بالخارج. وحسب مجلس الجالية المغربية بالخارج، تمثل النساء 48 % من المغاربة المقيمين بالخارج والمسجلين لدى قنصليات المملكة، و 20 % من هؤلاء المغاربة مولودون بالخارج، و85 % منهم موزعون في القارة الاوروبية.[3]

أما الهجرة «الاقتصادية» نحو أوروبا، فتعود إلى الستينيات والسبعينيات. فقد كانت فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا في أمس الحاجة إلى قوى عاملة ضعيفة التأهيل للعمل في مناجم الفحم وصناعة السيارات. ويتعلق الامر أساسا بهجرة الذكور غير المؤهلين ومن أصل ريفي وحدثت موجة هجرة ثانية قوية في

[1] تقرير الأمم المتحدة لسنة 2019.

[2] مكتب شمال إفريقيا للأمم المتحدة، **المرجع السابق**، المكان نفسه

[3] صايش عبد المالك، ، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، **المرجع السابق** ، ص 45-46.

منتصف الثمانينيات وشملت هذه الموجة كلا من إسبانيا وإيطاليا فبالنسبة لإسبانيا، تزامنت موجة الهجرة هذه مع انضمامها إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986والتنمية الاقتصادية القوية التي نتجت عن هذا الانضمام.

وانطلاقا من التسعينيات، أصبح المغرب منطقة عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والمتجهين إلى أوروبا. وأصبح أيضا أرض الملاذ للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلتهم نحو القارة الأوروبية. وساهمت بعض الدراسات، في تغيير التصور اتجاه «المهاجر العابر من جنوب الصحراء» وغيرت التحولات الجيوسياسية وانعدام الاستقرار التي شهدتها بعض البلدان الإفريقية (ساحل العاج، نيجيريا، وغيرها) ديناميكيات الهجرة في القارة الإفريقية، إذ وجهتها نحو وجهات جديدة، من بينها المغرب العربي وبالتالي، منذ 2000 يختار عدد متزايد من المهاجرين المنحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء المغرب كوجهة أساسية. [1]

أما عن وجهة المهاجرين المغربيين لسنة 2015، نحو فرنسا (942.409)، إسبانيا (763.734) إيطاليا (425.238)، وما بين عامي 2014 إلى غاية 2016 بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين 20.000 ألف [2] وفي سنة 2017 بلغت نسبة المهاجرين 6.7% من مجموع السكان، حيث إتجه نحو فرنسا (940.552) إسبانيا(706.520)، إيطاليا(432.758). وفي نفس السياق صرح الوالي مدير الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية المغربية خالد الزروالي أن الأجهزة الأمنية تمكنت من إحباط نحو 74 ألف محاولة للهجرة غير النظامية باتجاه إسبانيا مقابل 89 ألفا في سنة 2018. مضيفا أن "المغرب عزز في العام 2019 إجراءاته لمكافحة شبكات تهريب البشر على اعتبار أن الضغط الذي سجله في عامي 2017 و2018 ظل قائما، واعتبر الزروالي في حديث لوكالة الأنباء الفرنسية أن "حصيلة العام 2019 كانت إيجابية جدا تمكن خلالها المغرب من تقليص عدد الواصلين إلى السواحل الإسبانية بنحو 60 بالمئة، لكن بحسب الزروالي "ذلك لا يعني أن الضغط على سواحلنا تراجع[3]."

في عام 2017، توافد من المغرب العربي حوالى 19 % أكثر من 6.5 مليون شخص من جميع المهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية. وحل المغرب في طليعة بلدان المنشأ في مجموعة بلدان المغرب العربي إذ توافد منها حوالى 9.2 مليون مهاجر ولاجئ، وتلتها الجزائر التي توافد منها ما يقارب

[1] صايش عبد المالك، **المرجع نفسه**، ص.40.

[2] لكريني محمد، **المغرب وأوروبا وتحدي الهجرة غير الشرعية**، منتدى السياسات العربية، المغرب، ص 08.

[3] المغرب يحبط 74 ألف محاولة للهجرة غير الشرعية إلى السواحل الأوروبية في 2019، France24 .com

8.1 مليون مهاجر، وكانت تونس بلد المنشأ لما يزيد على 750.000مهاجر، وبلغ عدد المهاجرين واللاجئين من ليبيا 155.000 شخص. ومنذ عام 2015 ظلت الهجرة من مجموعة بلدان المغرب العربي مستقرة نسبيا، وارتفعت بنسبة 3.1 % في السنتين التاليتين. وتوافد من بلدان المغرب العربي 22.498 لاجئا منتصف عام 2018، من بينهم 57 % من ليبيا (12.724)، وارتفع عدد اللاجئين بنسبة 58 % منذ منتصف عام 2016 وحتى منتصف عام 2018 لأسباب أهمها تزايد عدد اللاجئين الوافدين من ليبيا، وقد بلغ عدد طالبي اللجوء من هذه المجموعة من البلدان 21.351 شخصا.

وبلغت نسبة المهاجرين واللاجئين من المغرب العربي 5.9% من مجموع السكان في بلدان المغرب العربي في عام 2017، وارتفعت مقارنة بعام 1990 حيث كانت تبلغ 4.8 %، وسجلت ليبيا أدنى نسبة من المواطنين المقيمين في الخارج مقارنة بمجموع المواطنين القاطنين في البلد، وتحديدا 1.7% في عام 1990 و2.5 % في عام 2017 ، وفي المقابل سجلت المغرب أعلى نسبة من المواطنين المقيمين في الخارج تراوحت بين 6.4% في عام 1990 و8.1 % في عام 2017 .

وفي عام 2017 كانت أوروبا منطقة المقصد البارزة إذ استضافت 68.1 % من المهاجرين واللاجئين من المغرب العربي، معظمهم في فرنسا2.798.853 وإسبانيا 766.823، وإيطاليا 602.008 وكانت فرنسا وحدها مقصدا المهاجرين من المغرب العربي، وفي عام 2019 وصل عدد المهاجرين حوالي 105425 مهاجر غير شرعي حسب تقرير منظمة الهجرة الدولية، في حين بلغت نسبة النساء 45.8% من السكان المهاجرين من المغرب العربي في عام 2017، وغادر أكثر من 2.5% مليون امرأة بلدانهن، وقد كانت المغرب بلد المنشأ للعدد الأكبر من المهاجرات 1.350.929، تلتها الجزائر 816.509 وتونس 330.806 وليبيا 73.593.[1]

أما عن المفقودين في البحر وبحسب منظمة الهجرة الدولية، كان هناك أكثر من 115 ألف وافد عن طريق البحر في عام 2017 حتى الثاني من آب/أغسطس. وفي نفس الوقت، يُعتقد أن أكثر من 2300 شخص قد لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط. ولا يشمل هذا الرقم عدد الأشخاص المفقودين.

[1] تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2019، www.mena.iom.int ص 49.تاريخ التصفح 2021/02/21 على الساعة 15:23.

إن الرسم البياني أدناه يوضح الأشخاص الذين يموتون أثناء محاولة الهجرة غير الشرعية، بنسبة تصل إلى ثلاثة أرباع الوفيات بين المهاجرين في جميع أنحاء العالم،[1] ففي عام 2019 أحصت المنظمة

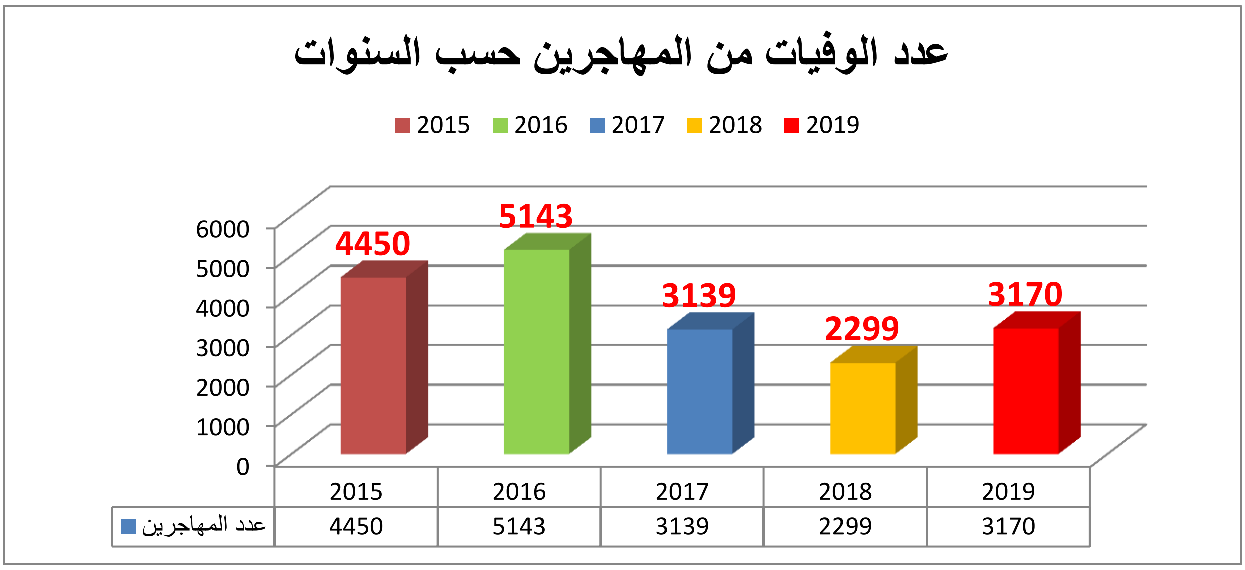

الدولية للهجرة 3170 حالة وفاة في العالم، ولكن الرقم انخفض في سنة 2018 إلى حدود 2299 مهاجر.

مجموع المهاجرين واللاجئين الذين لقوا حتفهم أو فقدوا في البحر الأبيض المتوسط، 2015–2019[2]

المبحث الثاني : محددات السياسة الأوروبية في المنطقة المغاربية في سياق الحراك العربي

تتحدد معالم السياسة الأوروبية في المنطقة المغاربية من خلال تبني مبدأ القوة المعيارية من خلال نشر القيم والمبادئ، ولتفسير محددات السياسة الأوروبية بعد الحراك تم التطرق إلى الدور الإقليمي للإتحاد الأوروبي ، وكذا التطرق إلى الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي في السياسة الأوروبية، وبعدها سيتن التطرق إلى الدور الأوروبي في الحراك العربي في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الدور الإقليمي للإتحاد الأوروبي

مع بداية الحراك العربي سنة 2011 ، أعاد الاتحاد الأوروبي طرح منشغلاته الأمنية، كمحدد لعلاقاته مع دول الجنوب بعامة، حيث شهدت السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي تحولات معتبرة عقب

---

[1] راي عزيزي، **الهجرة إلى أوروبا بالأرقام**، من موقع www.info migrant.net ، على الساعة 10:45 يوم 2019/07/03.

[2] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019

الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في ضوء عملية الفك والتركيب لمنظومة المصالح الأوروبية لتتجاوز حدود نطاقات جغرافية بعينها في إطار تقسيم مناطق النفوذ إلى نظرة إقليمية بحكم الترابط الإقليمي للمتوسط الغربي، تتفق ومتطلبات ميزان القوى الإقليمي على المستوى الاقتصادي والعسكري في العقد الأخير من القرن العشرين، وهي النظرة التي تتطلب ضرورة بلورة دور إقليمي سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي لأوروبا في المغرب العربي.

ينطلق الاتحاد الأوروبي في تعامله مع العالم عامة، والمغرب العربي خاصة، من كونه قوة معيارية - (NORMATIVE POWER) وفق أيان مانرز (IAN MANNERS) في مقال له نشره في مجلة دراسات الأسواق المشتركة ، فهي قوة تعمل من خلال الأفكار والقيم ، ويجادل في ذلك بالقول:" الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية لديه نوعية وجودية، أي أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تغيير المعايير في النظام الدولي نوعية وضعية، أي أنه يمكن تصور الاتحاد الأوروبي على أنه المغير لمعايير النظام الدولي.

ترتبط السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بمجموعة مميزة من المبادئ التي تشمل سيادة القانون والديمقراطية، والهياكل المؤسسية التعاونية، والدبلوماسية، والوساطة، وتعزيز حقوق الإنسان والتعاون الإقليمي على أساس نموذج وظيفي جديدن وهي المحددة في معاهدة لشبونة : يجب على الاتحاد الأوروبي في الشؤون الدولية، أن يسعى لتعزيز نفس القيم التي يسترشد بها.[1]

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي في دوائر السياسة الأوروبية

يعد المغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد جيو استراتيجية موسعة ومرتبطة بعضها ببعض بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا(الساحل الإفريقي) والبعد الشرق الأوسطي شرقا، وانتهاء بالبعد الأطلسي غربا، وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية حضارية واستراتيجية متميزة في نظر الاستراتيجية الأوروبية في التاريخ والحاضر والمستقبل.

---

[1] Jan Manners, **Normative Power Europe: a contradiction in terms**, journal of common market studies, VOL 40, N02, 2002, P 252. http: //onlinelibrary.wiley.com.

يطل المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا، بساحل طوله 4837 كم وعلى المحيط الأطلسي غربا، بساحل طوله 3146كم ، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا مع كل من مصر والسودان، وجنوبا مع دول الساحل الإفريقي (تشاد، النيجر، مالي، السنيغال) .[1]

الفرع الأول: المحدد الأمني الإستراتيجي

يمثل المحدد الأمني في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي أحد المرتكزات الرئيسية في بناء المقاربة الأمنية الأوروبية تجاه هذه المنطقة، فجل المبادرات والمشاريع التي قامت بها أوروبا في جوارها الجغرافي في آلية الشراكة الأورو- متوسطية أو الأورو- مغاربية على حد سواء، كان منطلقاتها أمنية بالدرجة الأولى، فأوروبا تعتقد أن مشاكل التنمية والهشاشة الاقتصادية وضعف البناء السياسي في دول الجنوب عوامل مشجعة على التطرف والإرهاب، هذا التوجه الأمني أصبح أكثر وضوحا في السياسة الأوروبية بعد أحداث 11 مارس 2004، التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد، و أحداث 11 سبتمبر 2001، التي شهدتها الولايات المتحدة، وغيرها من الأحداث التي مست الأمن والإستقرار على المستوى العالمي، الأمر الذي عزز بالخيار الأمني في علاقات الضفة الشمالية للمتوسط (دول الإتحاد الأوروبي) بالضفة الجنوبية له (دول المغرب العربي)، وبخاصة مع تصاعد ظاهرة التطرف الديني في المنطقة، الذي أصبح يشكل ما يسمى " الإرهاب الدولي" وتصاعد الإجرام المنظم، والهجرة غير الشرعية، وهي تحديات أصبحت تمثل خطرا على مستقبل الأمن المجتمعي في أوروبا، فالهجرة مثلا، بعدما كانت تعالج وفق إجراءات اقتصادية تعالج وفق تدابير أمنية، في ما يصطلح عليه بأمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المغرب العربي منطقة عبور، وهو ما جعل الإتحاد الأوروبي يطرح استراتيجيته للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، التي تعد العمق الجنوبي للمغرب العربي، والعمق المتقدم للأمن الأوروبي.[2]

الفرع الثاني: المحدد الإقتصادي والتجاري

---

[1] عربي بومدين، **الإستمرار والتغير في العلاقات الأورو مغاربية بعد الحراك العربي**، ع 472، جوان 2018، ص ص 102-104.

[2]عربي بومدين، **المرجع نفسه**، ص ص 104-106

أنظر أيضا: أمين البار، منير سكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، ط1(القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

لقد وضعت الجغرافية المغرب العربي في قلب الاستراتيجية الدولية للدول الكبرى حيث يمثل المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى والتي تنصب بالأساس على منطقي المشرق والمغرب العربيين . فبالمفهوم التجاري نجد أن أكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر المتوسط حاملة ما مقداره بـ 3/1 التجارة النفطية العالمية، وبالمفهوم الاقتصادي تشكل الكتلة البشرية في المغرب العربي – والتي تتعدى الـ 80 مليون نسمة، سوقا مغاربية لتسويق السلع والمنتجات الأوروبية وسوقا لرؤوس الأموال والاستثمارات العالمية، بالإضافة إلى أن كل من الجزائر وليبيا تمدان أوروبا بـ 32 %من صادرا١٠ النفطية، كما أن الجزائر وحدها تصدر حوالي 20 %من المنتجات الغازية لأوربا، كما أن نسبة احتياطي الغاز في المغرب العربي تقع في الصدارة بين الدول العربية .إن الأخطار والتهديدات القادمة من جنوب المتوسط جعلت أوروبا تربط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي وهذا أدى إلى تسابق قوى لتكون لها أولوية الإشراف على المن المتوسطي – فالمشاركة الأمنية التي طرحتها الدول الأوروبية الثلاثة (فرنسا، إيطاليا، أسبانيا) على دول جنوب المتوسط فسرتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها شراكة تخدم مصالح القوى الأوروبية الثلاثة بالأساس ويمكن لهذه المشاركة ان تكون مصدر قلق لولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لذا بادرت الأخيرة بطرح مشروع يهدف إلى إقامة علاقات أمنية بين دول حلف الأطلسي تشرف على إدارته وعلى الدول الغير أعضاء فيه وذلك لإفشال ما ترمي إليه الدول الأوروبية في إعلان برشلونة والذي يعد في المنظور الأمريكي مشروعا أوروبيا متوسطيا في الأساس يستهدف في طياته أهدافا متعددة لاحتواء مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص في الحوض الجنوبي من المتوسط[1].

يشكل المحدد الاقتصادي والتجاري أحد محددات السلوك الأوروبي اتجاه المغرب العربي بوصفه قطبا طاقيا بامتياز وسوقا استهلاكية واسعة للمنتجات التجارية الأوروبية، الأمر الذي يحدد الأهمية البالغة للمتوسط الغربي، بالنسبة إلى المتغير الجيو اقتصادي في رسم طبيعة العلاقات بين الضفتين، حيث تمتلك الجزائر احتياطيا نفطيا مؤكدا يقدر ب 12.2 مليار برميل يوميا عام 2012 محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشرة عالميا، والثالثة إفريقيا، بعد كل من ليبيا ونيجريا، كما بلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.8 مليون برميل يوميا عام 2012، أما ليبيا فإنها تستحوذ على 40 % من الاحتياطي الإفريقي، محتلة المرتبة الأولى إفريقيا 3.3 % من الاحتياطي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثامنة عالميا، أما في ما يخص الإنتاج فقد بلغ 1.8

[1] دربان أحمد، **مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسيناريوهات المحتملة**، مجلة الإقتصاد الجديد، ع 9، سبتمبر 2013، ص281.

مليون برميل يوميا سنة 2008، لينخفض سنة 2011 إلى 0.5 مليون برميل يوميا، بسبب تداعيات الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي ليستقر سنة 2012 عند 1.4 مليون برميل يوميا.[1]

أما فيما يتعلق بالجانب التجاري، يمثل المغرب العربي سوقا تجارية واعدة، فعلى سبيل المثال بلغت المبادلات التجارية ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي 29.25 مليار يورو عام 2017، وهو ما يجعل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمملكة حسب تقرير حديث حول سياسة الجوار أصدره الاتحاد، كما أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في المغرب بلغت 17.3 مليار يورو إلى حدود نهاية 2013 مسجلا ارتفاعا ب 2.3 مليار يورو، وبهذا يكون المغرب هو رابع بلد إفريقي من حيث حجم الاستثمارات، بعد كل من نيجريا(29.6 مليار يورو) وجنوب إفريقيا(41.8 مليار يورو) ومصر (42.2 مليار يورو) كما بلغت المبادلات التجارية بين تونس والإتحاد الأوروبي قيمة 20 مليار يورو سنة 2014 وعليه فإن بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس) تمثل الشركاء المتميزين للاتحاد الأوروبي على إعتبار أن 65 بالمائة من التجارة الخارجية لهذه الدول تتم مع دول الإتحاد الأوروبي.[2]

إن الهدف من التعاون في مجالات البيئة، الطاقة، الهجرة، التجارة ، الاستثمار هو تحقيق شراكة تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة[3] تدعمها مساعدات مالية و إجراءات عملية لإقامتها، إضافة إلى التأكيد على الدول المغاربية لتحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجار، التي تعتبر وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي ، فمنطقة التجارة الحرة وبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية (أي الاتحاد الأوروبي كان يوقع اتفاقيات مع كل دولة مغاربية على حدا)، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، ومن أجل ذلك يجب مساندة الإصلاحات الضريبية والبحث عن حلول مستديمة للحد من عبء المديونية الخارجية و إنعاش سياسة استقطابية للاستثمارات الخارجية و خاصة الأوروبية في إطار الشراكة بقيادة الطرفين معا[4].

أما التسهيلات التي تقررت لإقامة منطقة التجارة الحرة فيما يلي:

---

[1] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، ط1، دار توبقال للنشر، 1997، ص171.

[2] عربي بومدين، **المرجع السابق**، ص ص106-108.

[3] " منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية، إزاء الدول خارج المنطقة، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة."

[4] فتح الله ولعلو، **المرجع السابق**، ص32.

▪ الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، و تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات.

▪ اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ و الشهادات الخاصة به و حماية حقوق الملكية الفكرية و الملكية الصناعية و سيادة المنافسة و شهادة التقييس العالمي، إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، و تكامل الاقتصاد الوطني، أخذا بعين الاعتبار احتياجات و مستويات التنمية.

▪ تحديث و تعديل البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج و إقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعدي.

▪ إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الاتحاد الأوروبي) إلى الدول المغاربية[1].

المطلب الثالث: الدور الأوروبي في الحراك العربي بالمنطقة المغاربية

للحديث عن الدور الذي أداه الاتحاد الأوروبي في الحراك العربي بالمنطقة المغاربية وبالتحديد في الحالة التونسية والليبية التي شهدت الفعل الثوري، في مقابل الجزائر والمغرب التي نجت إلى حد كبير من تداعيات هذه الحراك، عبر نهج خيار الإصلاحات السياسية المشروطة والمدروسة، على الرغم من أنها شهدت مجموعة من الاحتجاجات، لا بد أن نتطرق إلى العلاقة الارتباطية في المتوسط الغربي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي، حيث يعد إقليم المغرب العربي أكثر تداخلا مع إقليم المتوسط الغربي، ويرجع هذا التداخل إلى العامل التاريخي الاستعماري من جهة، والعامل الجغرافي – الاستراتيجي من جهة أخرى فضلا عن المسارات المعقدة من العلاقات الثنائية و/أو متعددة الأطراف ، والمبادرات والشراكات والحوارات التي تجمع الفضائين، بدءا بحوار 5+5، والحوار المتوسطي، والشراكة الأورو متوسطية، ومسار برشلونة، وسياسة الجوار الأوروبي والمدونة الأورو متوسطية لمكافحة الإرهاب ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط وصولا إلى الوثيقة المعدلة لسياسة الجوار الأوروبي التي حملت عنوان: " استجابة جديدة لجوار متغير (2011)"

---

[1] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية** –حالة دول المغرب العربي- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004) ،ص 136.

الفرع الأول: الدور السياسي للإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية

إن اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي قديم قدم التاريخ، ويكفي أن نشير إلى الماضي الاستعماري للقوة الأوروبية التقليدية في المنطقة، وقد زاد اهتمام أوروبا بالمنطقة بصفة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، في إطار سعي أوروبا الموحدة نحو احتلال مكانة ونفوذ على مستوى الساحة الدولية، وأن تكون طرفا فاعلا ومؤثرا في العلاقات السياسية الدولية، سواء كان المشروع الأوروبي في منطقة المغرب العربي من منطلق مزاحمة أمريكا، أو التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، أو من أجل تكريس نمط خاص من العلاقات الأورو–مغاربية، فإن الأكيد أن هذا الاهتمام ينبع من الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة المغرب العربي في الاستراتيجيات الدولية، وعلى الأخص بالنسبة للحسابات الاستراتيجية الأوروبية.[1]

إن السنوات العشر بين 2001-2011 كانت شاهدة على المقاربة المتناقضة التي تبناها العالم الغربي وأوروبا في علاقاتهما بالعالم الغربي المتوسطي: من ناحية ضرورة دفع التغيرات والمساعدة على الترويج للإصلاحات، ولكن أيضا ضرورة الحفاظ على الأنظمة القائمة، والحلفاء المخلصين في الحرب على الإرهاب، وفي ضمان تدفقات الطاقة، وفي مراقبة الحدود لتقليل الهجرة غير الشرعية هذا التردد بين سياسة لتغيير النظام، وسياسة الحفاظ على النظام .

فاستراتيجية الضفة الشمالية للمتوسط مفادها أن الإبقاء على الوضع القائم بعد الحراك العربي هو أفضل سيناريو للمحافظة على الاستقرار السياسي– الأمني في المنطقة، فقد سعى الطرف الأوروبي إلى مطالبة الأنظمة السياسية لجنوب المتوسط بالقيام بإصلاحات للتعامل مع الحركات الاحتجاجية، كإلغاء حالة الطوارئ، وضمان حرية التعبير ، وتحسين المستوى الاقتصادي، بيد أن هذه الإجراءات والتحسينات لم تقنع الجماهير ، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يتكيف مع المعطيات الجديدة بواقعية، إذ يرى عدد من الباحثين أن المنطقة العربية لم تعد منطقة جامدة بلا حراك، بل أن الرأي العام العربي والشعوب العربية

---

[1] دربان أحمد، **مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسيناريوهات المحتملة**، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 9، سبتمبر 2013، ص 287.

أصبحت هي العامل الحاسم في مستقبل العلاقة بين الضفة الجنوبية للمتوسط وبين أوروبا، سواء أدت هذه الثورات إلى التحول الديمقراطي أم لا.[1]

الفرع الثاني: الدور العسكري صراع الأقطاب وغلبة التوجه الفرنسي

يعد العمل العسكري في المنطقة المغاربية، وبالتحديد في ليبيا، تطورا مفاجئا للسلوك الأوروبي المتميز بالتقرب والحذر في بداية الحراك، ويجد هذا الأمر تفسيره للمكانة الاستراتيجية المهمة لليبيا في أجندة الأمن الطاقي الأوروبي، غير أن هذا الدور العسكري المنشود في المنطقة، أظهر محدودية الفهم القاضي باتفاق الغرب المسبق على تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية بعامة، كشفت التطورات في ليبيا عن حجم الاستقطاب وصراع الزعامة الأوروبية داخل الاتحاد الأوربي بين أقطابه الرئيسين (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) كما يمكن إرجاع الدور العسكري الأوروبي إلى ثلاثة عوامل:

- علبة التوجه الفرنسي على الدور الأوروبي في التعامل مع الأزمة الليبية.

- التداخل الأوروبي – الأمريكي في المسألة الليبية: فالموقف البريطاني كان وفيا لحليفه الأمريكي وعكس إلى حد كبير استراتيجية القيادة من الخلف، التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحراك العربي سنة 2011 بعدما كان لها تاريخ كبير مع النزعة التدخلية في الصومال 1994 ويوغسلافيا 1998، أفغانستان 2001، العراق 2003.

- التداخل الأوروبي الأمريكي ظهر جليا أيضا في التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا تمثل الحالة الليبية استثناء خاصا، فعلى عكس تونس، كان الموقف الأوروبي متحمسا لزوال نظام القذافي على الرغم من السياسة الخارجية الجديدة التي تبنتها ليبيا منذ سنة 2003.[2]

المبحث الثالث: انعكاسات الحراك على العلاقات الأورومغاربية

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تهدد منطقة معينة بذاتها، أو دولة معينة، بل إنها تعدت ذلك بكثير، إذ أنها أصبحت تهدد العالم بأسره، والأخص الدول الإفريقية المغاربية والأوروبية، حيث إن

[1] محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي، الوقائع والتفسيرات**، المستقبل العربي، ع 426، أغسطس 2014، ص51.

[2] محمد مطاوع، **المرجع نفسه**، ص ص 52-53.

هذه المناطق الثلاث منها دول مصدرة للهجرة، ومنها دول طريق عبور، ومنها الدول المعنية بالهجرة، أي التي يرغب في الهجرة إليها. وعليه سوف يتم تناول انعكاسات للهجرة غير الشرعية من حيث المخاطر والآثار.

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على تداعيات الهجرة غير الشرعية من حوض البحر المتوسّط وأبعادها وخصوصا الأمنية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية، وإمكانية أن تؤدي هذه الهجرة إلى تهديد الوحدة الأوروبية وإلغاء اتفاقية "شينغن" وإعادة العمل بالمعابر الحدودية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: التّداعيات الاقتصاديّة والدّيموغرافيّة للهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: التداعيات الاقتصادية

إنَّ لتدفّق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعيّة تداعيات على المدى القصير على اقتصاد دول الاتّحاد الأوروبي، ناتجة عن أعباء استقبال هؤلاء أو ترحيلهم. لكن في المقابل، لهذه الهجرة آثار إيجابيّة على المدى الطّويل بخاصّةٍ أنَّها الحلّ لمشكلة الشّيخوخة الّتي تشكّل إحدى المشاكل الدّيموغرافيّة الّتي تعانيها أوروبا وتؤدّي إلى انخفاض هائل في اليد العاملة، كما للهجرة غير الشرعية آثار اقتصادية على مختلف المستويات سواءً على الدول المصدرة أو المستضيفة، وغالباً ما تكون من الدول النامية، والتي لايزال اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة، مما تؤدي إلى نقص في اليد العاملة في هذه الدولة، ونقص في إنتاج المحاصيل الزراعية ،بينما في الجانب الآخر وهو الدولة المستقبلة، في هذه الحالة يؤدي المهاجر إلى توفير اليد العاملة لهذه الدولة بشكل فعلي، حيث يقول بعض الباحثين ما يفيد التفسير الاقتصادي للهجرة بقولهم :إن المهاجر يترك وطنه أصلا بحثاً عن عمل.[1]

كما سبق وذكرنا أن الهجرة غير الشرعية لها الكثير من الأبعاد على البلدان المصدرة أو البلدان المستقبلة وحتى بلدان العبور، فتلك الأطراف الثلاثة المستقبلة شركاء في الفوائد والسلبيات لهذه الهجرة، ولكن بنسب مختلفة، خصوصا بين دول التصدير ودول الاستقبال.

---

[1] عز الدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد، **واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال**، المجلد 6، ع1، يونيو 2017.ص ص 8-9.

أولا: الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية

على الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه العمالة المهاجرة في الدفع بعجلة التنمية في هذه البلدان، إذ تشكل العمالة المهاجرة حوالي24% القوة العاملة في أوروبا[1]، إلا أن الواقع يشير إلى أن البلدان المستقبلة غالبا لا تعترف بهذا الدور في خطابها ولا تقدم للمهاجرين المزايا نفسها التي تقدمها للمواطنين من أبنائها. كما أنها لا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين مع المجتمع، على الرغم من هذا فإن هناك أسبابا تؤدي إلى حاجة هذه البلدان إلى الهجرة ونوجز منها:

- العمالة المهاجرة تسد النقص في الوظائف التي يرفض أبناء هذه الدول العمل بها مثل: الأعمال التي تتطلب مجهودا شاقا.
- ارتفاع نسبة الشيخوخة في البلدان المتقدمة، خصوصا في أوروبا، مما يهدد وتيرة النمو الاقتصادي وينذر بمأزق ديموغرافي في أوروبا، حيث تشير الأرقام في هذا المجال إلى أن ثلث سكان أوروبا سيتجاوز سن الخمسين عاما بحلول عام 2015، وهذا يعني أن أوروبا بحاجة إلى مهاجرين لتعويض هذا النقص، كما يعزز هذا التراجع معدلات النمو السكاني في معظم الدول المتقدمة.
- أن الهجرة الأجنبية حتمية لإنقاذ قارة أوروبا وسد حاجتها من الأيدي العاملة، وعلى أوروبا أن تستقبل على الأقل 159 مليون مهاجر حتى عام 2025، لتعويض هذا الخلل.

ثانيا: التداعيات المالية للاجئين غير الشّرعيّين

ترتّب على الهجرة غير الشّرعيّة أعباء على الماليّة العامّة، إضافة إلى أنّها تؤدّي إلى إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أسواق العمل خلال فترة زمنيّة قصيرة، ما دفع بالاتّحاد الأوروبي إلى تخصيص اعتمادات ماليّة بهدف السّيطرة على تدفُّق المهاجرين.

أ- الأعباء على الماليّة العامّة

تضيف الهجرة غير الشّرعيّة على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبّيّة. فهي ترتّب أعباء على الماليّة العامّة نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء أو ترحيل المهاجرين إنّما هذه التّكاليف تُعتَبَر ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الاتّحاد الأوروبي واقتصاد الدُّوَل الّتي تستقبلهم. أمّا على صعيد سوق

---

[1]migration policy debates. 2014, www.oecd, org.

العمل، فتأثير الهجرة على الدُّوَل المستَقبِلة للمهاجرين محدود، باستثناء البعض منها الّذي يعاني أصلًا ارتفاعًا في معدّل البطالة.

تختلف الأرقام بحسب الدّراسات حول تكلفة تدفّق المهاجرين غير الشّرعيّين على الماليّة العامّة، إنمّا هذه الدّراسات تَتّفق على أنَّ هذه التّكلفة هي ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الدول الّتي تستقبِلهم. تَشمَل الكلفة المصاريف الأوَّليّة لتأمين الاحتياجات الإنسانيّة لطالبي اللّجوء، والمصاريف اللّاحقة المترتّبة جرّاء دمجهم في سوق العمل أو إعادة المرفوضين منهم إلى بلادهم.

تتضمّن المصاريف الأوَّليّة تأمين المأكل، والمأوى، وكلفة المدارس، وتعلّم اللّغة، والمساعدات الماليّة الشّهريّة الّتي تبدأ من 10 يورو للشّخص الواحد الذي يسكن في مراكز الاستقبال وتصل إلى أكثر من 300 يورو للّذين يتمّ إيواؤهم في منازل. تتراوح الكلفة الإجماليّة للمصاريف الأولية خلال السنة الأولى ما بين 8 و12 ألف يورو لكلّ طالب لجوء.

تنتج المصاريف اللّاحقة عن الكلفة اللّازمة لتبيان مهارات اللّاجئين للتّمكّن وبأسرع وقت من دمجهم في سوق العمل وتوجيههم إلى المجالات والمواقع الّتي تحتاج إليهم. يضاف إلى هذه المصاريف كلفة ترحيل طالبي اللّجوء المرفوضين، فمنذ العام 2000، أَنفق الاتّحاد الأوروبّي حوالى 11.8 مليار يورو على عمليّات التّرحيل، بمعدّل 4000 يورو لكلّ طالب لجوء مرفوض.[1]

إنّ بعض الإحصاءات يظهر كلفة استقبال المهاجرين غير الشّرعيّين في بعض الدول الّتي تعدّ الأكثر استقبالًا للمهاجرين. إذ تتوقّع ألمانيا زيادة 0.5% على النّاتج المحلّي الإجمالي سنويًّا في العامين 2016 و2017، في حين أنَّ في النّمسا ارتفعت كلفة المهاجرين من 0.1% من النّاتج المحلّي في العام 2014 إلى 0.15% في العام 2015 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 0.3% في العام 2016. أمّا السّويد فقد زادت من ميزانيّة الإنفاق على الهجرة في العام 2016 لتصبح 0.9% من النّاتج المحلّي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين.

[1] نادية بن ورقلة، حني حسين ، أبو قاسم سعد الله، **نداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، ع 4، ص230.

وفي هذه الحال، تكون الأعباء على الماليّة العامّة مرتفعة نسبيًّا على المدى القصير، لكنّها تنخفض في حال السّماح لطالبي اللجوء بدخول سوق العمل، أو التسريع في البت بطلباتهم وإعطائِهم صفة لاجئ ثم إدخالهم في سوق العمل، وبالتالي البدء بدفع الضرائب والمساهمة في الماليّة العامّة.[1]

ب- **التّأثير على سوق العمل**

تختلف الفترة القانونيّة الّتي لا يُسمح خلالها لطالب لجوء الذي لا يزال ينتظر الموافقة على طلبه، أي لم يحصل بعد على صفة لاجئ، بدخول سوق العمل من دولة إلى أخرى. يسمح لطالب اللّجوء في اليونان والنّروج، والسّويد بدخول سوق العمل بمجرّد تقديم طلب اللجوء، أمّا في النّمسا وألمانيا فهذه الفترة محدّدة بثلاثة أشهر، ترتفع إلى ستّة أشهر في إيطاليا وإسبانيا، وإلى تسعة أشهر في فرنسا، أمّا أقصاها ففي بريطانيا وتشيكيا حيث تبلغ هذه الفترة سنة كاملة.

أجرت "منظّمة التّنمية والتّعاون الاقتصادي دراسة بتاريخ أكتوبر 2015 حول تأثير اللّاجئين غير الشّرعيّين على أسواق العمل في الاتّحاد الأوروبي، وقد استندت هذه الدّراسة إلى فرضيّتين:

اعتمدت الفرضيّة الأولى الحدّ الأدنى من طلبات اللّجوء وقدّرتها بـ 1.2 مليون خلال العام 2015 وذلك في المنطقة الاقتصاديّة الأوروبّيّة إضافة إلى سويسرا، منهم 730 ألفًا في ألمانيا، كما قدّرت عدد طلبات اللّجوء في الأشهر الستّة الأولى من العام 2016 بـ 610 آلاف في أوروبا منها 370 ألفًا في ألمانيا وحدها.[2]

في المقابل، اعتمدت الفرضيّة الثّانية الحدّ الأقصى من طلبات اللّجوء وقدّرتها بـ 1.4 مليون خلال العام 2015 في المنطقة الاقتصاديّة الأوروبّيّة وسويسرا، منهم 900 ألفٍ في ألمانيا. أمّا في الأشهر الستّة الأولى من العام 2016، فقدّرتها بـ 1.1 مليون في أوروبا، منهم 900 ألف في ألمانيا.

أخذت هذه الدّراسة بعين الاعتبار توزّع اللّاجئين حسب الجنس وفئات الأعمار، وخلصت إلى أنّ عدد المهاجرين الذين سيدخلون سوق العمل الأوروبّي على أساس الفرضيّة الأولى، سيبلغ 380 ألف عامل في العام 2016 أي ما يعادل 0.3% من اليد العاملة، حصّة ألمانيا منها 290 ألفًا أي 0.7% من سوق

[1] migration policy debate report, **How will the refugee surge affect the European economy, Organization for economic co-operation and development**, November 2015, p 2

[2] نادية بن ورقلة، حني حسين ، أبو قاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ع 4، ص228.

العمل الألماني. في المقابل، وباعتماد الفرضيّة الثّانية، ستشكّل حالات دخول اللّاجئين سوق العمل الأوروبّي 0.4% من سوق العمل أي مليون عامل، منهم 430 ألفًا في ألمانيا أي بنسبة 1% من اليد العاملة الألمانيّة.

وبالتّالي، وبحسب الدّراسة، فإنَّ تأثير اللّاجئين على سوق العمل محدودٌ جدًّا ويمكن للدّول الأوروبّيّة استيعابه، لا بل إنَّ بعض الدُوَل، كألمانيا مثلًا، بحاجة إليه.

تخطّى عدد الطّلبات التي تمّ تسجيلها في العام 2015 المليون طلب في ألمانيا وبالتّالي فاقت هذه الأرقام توقّعات الدّراسة وفرضيّاتها. بمقارنة الفارق بين عدد طلبات اللّجوء بحسب الفرضيّة الأولى والفرضية الثّانية في ألمانيا (170 ألفًا) مع فارق النّسب على سوق العمل الألماني (0.3%) يمكن القول إنّ التّأثير النّاتج عن الزّيادة غير المتوقّعة بعدد طلبات اللّجوء سيبقى تأثيرًا محدودًا.[1]

يمكن لبعض العوامل أن تزيد من حدّة تأثير اللّاجئين على سوق العمل. العامل الأوَّل هو أنّ الدول الّتي يتركّز فيها تسجيل طلبات اللّاجئين، بخاصّةٍ مع وجود اتفاقيّة "دبلين"، تعاني أصلًا ارتفاع معدّل البطالة.

ففي تشرين الأوّل 2015، بلغ معدّل البطالة في اليونان 24.9%، أمّا في إسبانيا ف 22.3% وهذه النّسب هي الأعلى في أوروبا. أمّا العامل الثّاني فهو صعوبة إعادة اللّاجئين المرفوضين إلى بلادهم، لعدم جود "اتّفاقيّات إعادة"، ما يؤدّي إلى انخراط هؤلاء في أسواق العمل السّريّة. يحاول الاتّحاد الأوروبي الحدّ من تدفّق المهاجرين وتأثيراتهم السّلبيّة وقد خصّص لهذه الغاية اعتمادات ماليّة.

التكلفة المالية الكبيرة للتعامل مع الهجرة غر الشرعية:

إن المقاربة الإنفرادية للدول المغاربية لن تُجدي نفعا في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو مختلِف التهديدات الأمنية الأخرى التي تتزايد بشكل كبير في المنطقة، وبذلك يمكن الإقرار بإخفاق هذه المقاربات في التصدي لمختلِف التحديات التي تواجهها المنطقة في حين أنِّ الدول الأوروبية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدخول أعداد كبيرة إلى أراضيها، فقد وحَدت هذه الدول سياساتها في هذا الشأن منذ قمة تامبير 1999، ولاهاي 2004 ، وستوكهولم 2008، وهي سياسات

[1] رولان مرعب، **تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا**، مجلة الجيش اللبناني، ع 98، أكتوبر 2016.
https://www.lebarmy.gov.lb/، تاريخ التصفح 2021.5.2 على الساعة 23 :20.

أقرها البرلمان والمجلس الأوروبيين في الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء، الذي صادق عليه المجلس الأوروبي في يومي 15 و16 أكتوبر/تشرين الأول 2008، فعلى الرغم من السياسات المعتمدة فقد سبق لخبراء هذه الدول وساستها أن تنبؤوا بإخفاقها دون إشراك دول المصدر والعبور، التي تستفيد من الدعم والمنح والمساعدات تحت مظلة وأسماء مختلفة، كالمساعدة من أجل التنمية، والشراكة من أجل التنمية والمساعدات في إطار الوضع المتقدم، كما هو الشأن بخصوص المغرب وتونس. وبذلك أخطأت دول الشمال والغرب الإفريقي بإبرام اتفاقيات التعاون الثنائي، إذ فرضت الدول الأوروبية على دول المصدر والعبور مراقبة حدودها الخارجية، بل قبولها في أحيان أخرى بالمساهمة البشرية الأوروبية بشكل مباشر في عمليات المراقبة على أراضي بعض الدول الإفريقية.[1]

رصد الاتّحاد الأوروبي اعتمادات ماليّة بقيمة 7 مليار يورو ما بين العامين 2014 و2020 لمواجهة أزمة الهجرة غير الشّرعيّة، وقد أَدرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين: البند الأوّل هو بند "اللّجوء والهجرة، والدّمج" Asylum, Migration, and Integration Funds (AMIF) والبند الثّاني هو بند "الأمن الدّاخلي" (Internal Security Funds (ISF)).

بلغت الأموال المخصّصة "للّجوء، والهجرة، والدّمج" 3.1 مليار يورو وتهدف إلى دعم جهود الاتّحاد الأوروبّي لزيادة قدرة استيعاب مراكز استقبال اللّاجئين وتحسين مستوى خدماتها كي تتطابق مع معايير الاتّحاد، إضافة إلى دمج اللّاجئين في المجتمع وفي سوق العمل، وتفعيل برامج التّرحيل لطالبي اللّجوء المرفوضين. بلغت حصّة اليونان من هذه الأموال 259.4 مليون يورو، أمّا إيطاليا فحصلت على 315.4 مليون يورو، وفرنسا 286.6 مليون يورو.[2]

وعن فعالية الدعم المالي المقدم للمغرب من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا، أشار الزروالي مدير الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية المغربية إلى أن "المغرب ظل يعتمد لسنوات طويلة على إمكانياته الخاصة وما بين 2004 إلى 2016/2015 استطعنا الحد من موجات الهجرة نحو إسبانيا بأكثر من 90%" لكنه اعتبر أن "الضغط تزايد في سنة 2018 وأطلقنا تعاونا إيجابيا مع شريكنا الاتحاد الأوروبي. وتجلى هذا التعاون في تقديم دعم مالي بقيمة 140 مليون يورو سنة 2019. وقد وقعنا مؤخرا اتفاقا آخر

---

[1] لكريني محمد، **المرجع السابق**، ص 08.

[2] European commission report, EU funding for migration and security: how it works, august 2015, available from: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/ p p 13-19.

بقيمة 100 مليون يورو. هذه بداية جيدة بما أنها ستمكننا من العمل وفق تعاون وثيق. بيد أن هذا ليس كافيا فالمغرب يصرف أكثر مما يتلقى، لكن لدينا تأكيدات من شركائنا الأوروبيين بأننا بصدد العمل في إطار منطق تعاون رابح–رابح[1]."

الفرع الثاني: تأثير الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة للمهاجرين

بالنسبة إلى الدول التي يخرج منها المهاجرون لا شك أنها تستفيد من هذه الهجرة في بعض الجوانب خصوصا ما يتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين وإسهاماتها في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين مستوياتهم المعيشية، لكن يرى كل من الباحثين **سيمون جلداس ودانيال نويل** أن الأموال المكتسبة في أوروبا تستخدم للاستهلاك في مناطق معينة، مما يتناقض بشكل خطير مع المناطق التي لا يهاجر سكانها،[2] وفي هذا المجال تشير البيانات إلى تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم التي بلغت عام 2009 نحو 400 مليار دولار، ناهيك عن التحويلات غير الرسمية، فهي ضعف هذا المبلغ.

إن ما يثير الجدل في هذا الموضوع أننا نجد التحويلات السخية للمهاجرين أو إسهاماتها في التنمية بالنسبة إلى الدول النامية المصدرة لا تعوض الخسارة الناجمة عن هذه الهجرة، خصوصا هجرة العقول والكفاءات منها، ويمكن أن تتضح ضخامة هذه الخسائر إذا حللت التكاليف التي تحملتها البلدان النامية للاستثمار في المهاجرين قبل هجرتهم، خصوصا من أصحاب المهارات والعقول من هؤلاء المهاجرين إضافة إلى الفوائد التي فقدتها هذه البلدان، التي كانت يمكن أن تعود عليها بفوائد أكبر لو ظل المهاجرون بها وأحسن استغلالهم وتوظيفهم.

أما من الجانب الاقتصادي الذي يعد دورا مهما جدا، فهناك اتجاهات سلبية فيما يخص العائدات المالية التي تحصل عليها الكفاءات العلمية، وذلك فيما يسهم في الحد الأدنى من الاستقرار النفسي والتفرغ للمجالات العلمية والبحث العلمي، ولهذا كانت الدول المتقدمة تعد أنظمتها الاقتصادية، وجداول رواتبها المتناسقة مع التخصصات المهنية لأفرادها معيارا أساسيا لتقدمها الحضاري ووزنها الاجتماعي، وبالتالي فإن

---

[1] **المغرب يحبط 74 ألف محاولة للهجرة غير الشرعية إلى السواحل الأوروبية في 2019**، France24 .com

[2] سرير عبد الله، **أبعاد الهجرة السرية نحو شمال حوض المتوسط وإجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، ع 1، ص.226.

الفساد والتخلف الاقتصادي وغياب التخطيط وانخفاض مستوى الدخل وعدم الاستقرار الوظيفي والمهني كلها عوامل تدفع بكفاءات علمية للبحث عن مصادر أخرى للعيش، سواء في داخل الوطن أو في المهجر.[1]

الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين:

إن للهجرة وحتى غير الشرعية منها وقع إيجابي على التنمية في بلدان الاستقبال لما يوفره المهاجرون السريون من يد عاملة زهيدة الثمن في ميادين عديدة لا يرغب بالشغل فيها أصحاب البلاد، ولذلك نجد عديد القطاعات كالفلاحة، والبناء، والعمل البلدي والاجتماعي عامة يؤجرون المهاجرين وحتى يوفرون لهم سريّة الوجود، تشير بعض الإحصائيات إلى أن المهاجرين يساهمون في بعض البلدان الأوروبية بنسبة 10%من نموها السنوي،[2]و كذا زيادة عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في مختلف بلدان المهجر، والتقليص من مصاريف التحويلات وتقديم علاوات ومحفزات أخرى عن الحسابات التي يفتحها المهاجرون، وتبني استراتيجية لمكافحة منافسة شبكات البنوك في بلدان المهجر والقيام بحملات توعية في صفوف المهاجرين، والاستثمار في الإشهار و التواصل من أجل التعريف بالمزايا ومنتجات المؤسسات البنكية الوطنية. توعية المهاجرين للاستثمار في بلدانهم: خاصة في القطاعات الواعدة ابلنسبة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير تكوين في مجال إنشاء المقاولات لفائدة المهاجرين الراغبين في الاستثمار[3].

ولإيجاد الأثر الحقيقي للتحويلات، ينبغي النظر إلى ما وراء استخدامها المباشر، ووجدت الدراسات التي تقارن بين النفقات في الأسر المعيشية مع الهجرة الدولية سواء كانت شرعية وغير شرعية ودونها أن الأسر المعيشية التي يوجد على مستوى الدخل ذاته، فيها مهاجرون تستثمر قدرًا أكبر وتخصص قدرا أقل للاستهلاك مما تفعله الأسر المعيشية الأخرى على مستوى الدخل ذاته، موحية بأن التحويلات تسهم في إعطاء نتائج اقتصادية أفضل، وعلى نحو خاص، تكون التحويلات هامة غالبا في تسديد تكاليف التعليم والرعاية الصحية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الرأسمال البشري.[4]

---

[1] عبو اسماعيل عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص ص 99-101

[2] المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، **المرجع السابق** ، ص23.

[3] مراد بن فيطة، محمد أمين بن جيلالي، **تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا**، دفاتر المتوسط، ص ص 127–128.

[4] نادية بن ورقلة، حني حسين، أبو قاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 232-233.

ولما كانت التحويلات تتجه مباشرة إلى الأسر المعيشية للمهاجرين، التي لديها قابلية عالية للاستهلاك فإن أثرها المضاعف على الدخل القومي للبلد كبير، وإن تزايد إنفاق أسر المهاجرين على السلع والخدمات المنتجة في قطاعات تتضاعف قدرتها يؤدي إلى خلق فرص عمل ودخول لآخرين يؤدي إنفاقهم الإضافي بدوره إلى إفادة البعض الآخر وهكذا دواليك. وتشير دراسة قام بها معهد بنغلاديش للدراسات الإنمائية على سبيل المثال إلى أن التحويلات في بنغلاديش لها أثر مضاعف قدره 3.3على الناتج القومي الإجمالي و 2.4على الاستهلاك و 0.4على الاستثمار.[1]

أما إذا أنفقت التحويلات على السلع غير التجارية، أي السلع أو الخدمات التي لايجرى الاتجار بها في الأسواق الدولية، فإن الطلب الإضافي الذي تحدثه قد يؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات وتشير البيانات إلى أن الأجور أو أسعار الأراضي هي أعلى في المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج، وقد تؤدي التغيرات الطارئة على الأسعار هذه إلى تخفيض الإنتاج، ما لم تزداد الإنتاجية أيضا ولهذا السبب، قد تقلل الهجرة الدولية من الإنتاج المحلي على المدى القصير، وخاصة في الأنشطة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على اليد العاملة، لكن من المدى القصير إلى المدى البعيد، قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي من خلال الدخل ومضاعفات الاستثمار التي تنشئها.[2]

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين أيضا في تحسين الصورة الائتمانية للدولة المستقبلة لها مما يسهل عليها الحصول على قروض وبشروط أفضل لأن الدولة يمكن ان تحتسب هذه كصادرات في ميزان مدفوعاتها .

أما فيما يخص أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي فقد أظهرت الدراسات الإحصائية التي أنجزت حول تأثير هذه التحويلات على الدولة المستقبلة لها أنها تؤثر بشكل إيجابي على النمو من خلال الزيادة في مستوى دخل الفرد وتخفيف حدة الفقر داخل المجتمع الاقتصادي والتقليل من فوارق توزيع الدخل على أفراد هذه الدول، فالجالية المغاربية 22% من المغربيين، و13 %من الجزائريين

[1] **تقرير حول نهج عادل للعمال المهاجرين في الإقتصاد العالمي**، مؤتمر العمل الدولي، ط1، جنيف، 2014، ص ص 22-24.

[2] تقرير الأمم المتحدة حول **العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية**، الجمعية العامة، ص ص.72-75.

و5.8 من التونسيين، هذه النسب لم تقتصر على هجرة العمالة غير الماهرة أو قليلة المهارة، إذ شملت الهجرة من بلدان المغرب العربي المتخرجين الجدد من المدارس العليا والجامعات.[1]

ويتميز المغرب بحجم تحويلات المهاجرين من بين الأضخم عالميا .وبلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 58 مليار درهم بالدولار الأمريكي سنة 2001 ،أي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و 32 بالمائة من تغطية العجز التجاري.

ارتفعت التحويلات نحو المغرب من 1970.00 مليون عام 1970إلى 4218.0 مليون دولار عام 2005 لترتفع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من 6%إلى 8.5 % وليرتفع نصيب الفرد منها من 73 دولارا إلى 134على التوالي في نفس الفترة.

و استنادا إلى وزارة المالية المغربية، بلغت الأموال التي حولها المغاربة المقيمون في الخارج عام 2009 نحو 6.6 مليار يورو، أي 15.1 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي يتركز 65-72 % من مجملها في القطاع العقاري.

وبلغت التحويلات عام 2009 نحو 6.7 مليار دولار، وشكلت نسبة 9 %من الناتج المحلي الإجمالي، وشهدت تحويلات المغاربة في الخارج انخفاضا كبيرا سنة 2009 بنحو 14%نتيجة الأزمة المالية كما أن الانخفاض بدا جليا بالنسبة إلى الحوالات المصرفية التي تراجعت بدورها بنسبة 10.7 % ويرجع تقلص تحويلات المهاجرين المغاربة في تلك الفترة إلى ارتفاع معدلات البطالة، التي يتحمل ثقلها المهاجرون أكثر من غيرهم، وتفيد الإحصائيات أن اقتصاديات البلدان التي تستقبل جالية مغربية بدأت تنتعش من ناحية العدد، مع بداية سنة 2010، خصوصا في إسبانيا، وايطاليا، وفرنسا، إضافة إلى بلجيكا، وهولندا.

وتشكل تحويلات المغاربة من فرنسا وبلجيكا وهولندا، وحدها 50%من مجموع المبلغ الإجمالي، لكن ظهرت في السنوات الماضية الجالية المغربية في إيطاليا كقوة اقتصادية واستثمارية وبينما يشكل المغاربة في إسبانيا أكبر الجاليات المغربية في الخارج، تبقى دول أوروبية أخرى أكثر أهمية بالنسبة إلى الهجرة، إذا ما نظر إلى حجم التحويلات، فعلى سبيل المثال تشكل التحويلات الآتية من فرنسا خمسة أضعاف التحويلات المرسلة من إسبانيا تقريبا، تظل التحويلات مؤشرا على الارتباط الوثيق بين المهاجرين وبلدهم الأصلي، ففي

[1] هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا نموذج هولندا** ، **المرجع السابق**، ص 33-35.

حالة المغرب يشير بحث ميداني إلى أن أكثر من 9 من أصل 10 مهاجرين، قد أرسلوا تحويلات مالية إلى المغرب خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث وما يقارب الـ 60% أكدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي هذا بالإضافة إلى الزيارات السنوية التي يقوم بها المهاجرون المغاربة لبلدهم وخصوصا في العطلة الصيفية، والتي تساهم في دعم النشاط السياحي[1]. وحسب الإحصائيات الصادرة عن مكتب الصرف سن 2011، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في خضم الأزمة المالية مستوى ممتازا بحوالي 58,5 مليار درهم ما يعادل 5,3 مليار أورو، وتأتي 81 بالمائة من هذه التحويلات من البلدان الأوربية[2].

فالمغرب العربي يعد من أهم المناطق الموفدة للهجرة، فإذا كان خلال المرحلة الاستعمارية قد شكل مقصدا لأفواج مهمة من المهاجرين القادمين من بعض الدول الأوروبية، فإنه تحول بعد ذلك إلى مصدر لليد العاملة وخاصة في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي، فالتدبير العقلاني لمسألة الهجرة يقتضي تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الإعتبار المحاور التالية:

- الهجرة كوسيلة لتعديل سوق الشغل.
- التحويلات المالية وكيفية توظيفها.
- التحويلات المعرفية والتحويلات الجماعية.
- الأثار الإقتصادية لهذه التحويلات.

وشهدت تحويلات الأموال إلى الجزائر انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة بالرغم من وجود عدد كبير من المهاجرين إذ تمثل 8% من الكثافة السكانية في فرنسا، أي ما يعادل 5.3 مليون مهاجر وتمثل نسبة المولودين في فرنسا من عائلة مهاجرة أي من أبوين مهاجرين ما يمثل 6.8 مليون. فبالرغم من كثافة هذه الجالية وقدم تاريخ الهجرة الجزائرية نحو فرنسا[3].

ومقارنة مع باقي بلدان المنطقة، تظل هذه التحويلات ضعيفة، إلا أنه في إطار استراتيجية إدماج الجالية المستقرة بالخارج، يُرتقب إنشاء فروع للبنوك الجزائرية في البلدان الأكثر استقبال للمهاجرين.[4]

---

[1] هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا نموذج هولندا، المرجع السابق**، ص 119.

[2] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص.15-16.

[3] Sommaire Dossier de press, **immigres et descendants d'immigrés en France**, Paris, octobre 2012, p05.

[4] مكتب شمال إفريقيا التابع للأمم المتحدة، **المرجع السابق**، ص ص 14-15.

تحول أموال الجزائريين المهاجرين عبر القنوات غير رسمية , بنسبة 53 % نتيجة لارتفاع تكاليف التحويل على مستوى الأجهزة المصرفية الوطني، لهذا لم نجد أثرا مباشرا للتحويلات على النمو الاقتصادي حيث اذا أخذنا هذه النسب بعين الاعتبار فبالنسبة التحويلات المالية للمهاجرين في الناتج المحلي الخام تصل الى07% وفي هذه الحالة يمكن ان يكون لهذه الأخيرة أثر مباشر على النمو الاقتصادي[1].

وسنة 2012 ، شاركت الجالية التونسية المقيمة بالخارج في جهود التنمية الوطنية لاسيما عبر تحويلات الأموال التي بلغت 3.491 مليار دينار سنة 2012 ، من بينها 2586,5 مليار دينار نقدا و 904,5 مليار دينار عينية[2].

ترفع تحويلات المهاجرين دخل الأسر وتساعد على تحمل تكاليف التعليم والصحة، مما يسمح بتحسين رأس المال البشري والأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات مالية من أقارب مهاجرون ليس من الأرجح أن تستثمر أكثر من غيرها فحسب ولكنها، بزيادة إنفاقها، تساعد أيضا على رفع الدخول في نواح أخرى من نواحي الاقتصاد وبسبب التأثيرات المتضاعفة يحدث الأثر الاقتصادي للتحويلات بصفة أساسية في الاقتصاد العام، ويتوقف على قدرة الأسر المعيشية على القيام باستثمارات إنتاجية.

ويمكن فعل الكثير لزيادة فوائد التحويلات، مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة، وتتمثل إحدى المهام الفورية في تخفيض رسوم التحويل ، وبسبب تواصل انضمام المصارف والاتحادات الائتمانية

بل وحتى مؤسسات التمويل البالغ الصغر إلى شركات تحويل الأموال في خدمة المجتمعات النامية بدأت الرسوم في الانخفاض، ولكن لا يزال ثمة مجال كبير لخفض الرسوم وتوسيع نطاق وصول المهاجرين وأسرهم إلى المؤسسات المالية، ويسمح هذا الوصول للمهاجرين وأسرهم بالتوفير والحصول على الائتمان واقتناء الأصول الإنتاجية وسيستفيد كثيرا من هذا الوصول النساء، اللواتي غالبا ما يشرفن على الشؤون المالية للأسرة في غياب أفراد الأسرة الذكور في الخارج، وكذلك النساء اللواتي يهاجرن.

وكذلك تؤدي تدفقات العملات الأجنبية المقترنة بالتحويلات إلى الداخل في تحسين الجدارة الائتمانية لبلدان الاستقبال، وتخفيض تكاليف اقتراضه، وتوفير تمويل يمكن الاعتماد عليه في أوقات عدم الاستقرار.

---

[1] بلميمون عبد النور ، **تحديات الهجرة جنوب – شمال أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير: 2015)، ص 139.

[2] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 17.

وبينما تستفيد بلدان المنشأ ماليا وبطرق أخرى من الهجرة، فإنها كذلك تفقد رأس المال البشري وعلاوة على ذلك، فضمان عدم تسبب زيادة التحويلات في تخفيض الصادرات والقدرة التنافسية المحلية بزيادة قيمة العملة المحلية بشكل مصطنع، يشكل تحديا مستمرا للبلدان الأصلية.[1]

المطلب الثاني: التّداعيات الأمنيّة والسّياسيّة للهجرة غير الشرعية

إن طبيعة الهجرة غير الشرعية هي تهريب البشر عبر الحدود، وهذا يعد خطرا على الأمن الوطني والسياسي للدول، لأنه قد يتم زراعة عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في الدول المستقبلة وقد تساعد على ظهور أفكار متطرفة تؤثر على الأمن، كما تساهم في خرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الدولة من جرائم ونصب وكسب غير مشروع وترويج للمخدرات تكبد الدولة أعباء مادية جسيمة لمجابهة هذه المخاطر[2].

تصبح الهجرة غير الشرعية جريمة حين تندرج تحت معنى تهريب البشر، والتي حددها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وصنف الجريمة إلى ثلاثة أنواع:

جريمة التهريب:

وهي ذات ركنين مادي ومعنوي المادي يتمثل في الدخول غير الشرعي، أما الركن المعنوي هو علم الفرد بأنه دخل حدود دولة أخرى لا ينتمي إليها.

جريمة تسهيل تهريب المهاجرين :

يرتكبها كل من يقدم مساعدة لتسهيل الدخول سواءا ماديا بتزوير وثيقة سفر مزورة.

جريمة التمكين من الإقامة غير الشرعية:

وذلك بإخفاء الأشخاص أو مساعدتهم على البقاء فوق أراضي الدولة دون مشروعية.

---

[1] تقرير الأمم المتحدة، **المرجع السابق**، ص ص16-17.

[2]عبو اسماعيل عبد الرحمان، **المرجع نفسه**، ص ص 98- 101.

الفرع الأول: الإرهاب في أوروبا

إن من انعكاسات الهجرة غير الشرعية الإرهاب، وهو موجود في العالم كلّه ليس في أوروبا فحسب والحوادث الإرهابيّة الّتي وقعت مؤخّرًا في أوروبا ليست نتيجة تسلّل الإرهابيّين مع المهاجرين غير الشّرعيّين كما هو شائع، إذ تبيّن أنّ غالبيّة الإرهابيّين هم من المواطنين الأوروبّيين من الأجيال المتعاقبة لمهاجرين شرعيّين. فالمشكلة إذًا هي في عدم اندماج المهاجرين الشّرعيّين في المجتمعات الأوروبّيّة. فإفرازات العمليات الإرهابية في المناطق الأوروبية جنت على الجاليات المغتربة بالويلات لتحصد شباب مهاجرين من أجل العمل ليجدوا أنفسهم متهمون بالإرهاب، والوقائع تثبت ضحايا شباب جزائريين في الآونة الأخيرة، ومن أجل إنهاء قضية الهجرة غير الشرعية ومنعها من انتشار الإرهاب فقد تم إبرام 40 اتفاقية بين الدول المصدرة والمستقبلة في مجال طرد المهاجرين غير الشرعيين.[1]

فكرونولوجيا الأحداث الإرهابية في أورويا، بدأت منذ العام 2004 بعض الدول الأوروبّيّة تتعرّض لهجمات إرهابيّة، وقد سجّل العام 2015 أعلى نسبة منها، وتزامنت هذه الهجمات مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشّرعيّين الوافدين إلى أوروبا.

تعرّضت أوروبا لأوّل عمليّة إرهابيّة في 11 مارس 2004، حين تمّ تفجير أربعة قطارات في مدريد عاصمة إسبانيا، ما أدّى إلى مقتل 191 شخصًا، وقد اتّهمت إسبانيا آنذاك تنظيم القاعدة بالحادث.

وكانت العاصمة الفرنسيّة باريس مسرحًا لهجمتين إرهابيّتين في العام 2015 أدّتا إلى مقتل 140 شخصًا، الأولى في كانون الثّاني على صحيفة تشارلي إيبدو، والثّانية في تشرين الثّاني حين هاجم ستّة إرهابيين مواقع عديدة في العاصمة في توقيت واحد.

في العام 2016، تعرّضت مدينة "نيس" إلى عمل إرهابي وقع ضحيّته 84 شخصًا، تبعته حادثة ذبح الكاهن جاك هامل داخل كنيسة في النورماندي. وقد أعلن تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (داعش) مسؤوليّته عن هذه الهجمات.[2]

---

[1] فريزة عودية، **مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015) ص131.

[2] مرسي مشري، **أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات**، سياسات عربية، ع15،جوان 2015، ص 68.

و لا أحد يشك في أن أحداث 11سبتمبر 2001 قد أفرزت تداعيات خطيرة على مستوى العلاقة بين المسلمين والغرب، ولعل أبرز تلك التداعيات بروز موجة من الحقد والكراهية والاستفزاز ضد العرب والمسلمين وخصوصا في صفوف أبناء الجاليات المسلمة. وتأتي هذه الأحداث لتضاف كواحدة من أبرز المتغيرات الدولية الراهنة التي ألقت بظلالها القاتمة على واقع الأسر المهاجرة المسلمة على كافة المستويات واتضحت معالم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات نذكر من بينها:

1- مراقبة المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية في الغرب، حيث تم تضييق الخناق على العمل الثقافي والديني من خلال مراقبة تحركات المسلمين وأئمة المساجد وأبناء الجاليات النشطاء دعويا وثقافيا وكذا أصحاب الكفاءات العلمية.

2- تكون صورة نمطية مشوهة عن المسلمين المقيمين في الغرب اجتماعيا وسياسيا وإعلاميا، حيث يمكن اعتبار الصورة العامة التي تكونت في أذهان الغربيين عن الإسلام والمسلمين في الغرب سلبية إلى أقصى حد وتمخض عنها انتعاش جديد لروح الكراهية والحقد وممارسة مضايقات استفزازية والاعتداء على المساجد والمراكز الإسلامية ومواقع العمل الخيري و الجمعوي للمنظمات والهيئات الإسلامية.[1]

و عليه، يمكن القول أنه تساهم في تعميق واقع عدم الاستقرار و التمييز الذي يطال المهاجرين بصفة عامة و المغاربة بصفة خاصة في البلدان الأوربية، عدة عوامل ثقافية نابعة من المجتمع الغربي و من سياسات الدول المستقبلة، فبمجرد استحضار مواقف هذه الدول تجاه الهجرة، يتبادر إلى ذهننا مشكلة العنصرية التي يعاني منها المهاجرون عموما، و الأقليات و العرقيات المختلفة و منها أفراد الجالية المغربية بشكل خاص.

الفرع الثاني: صعود الإسلام السياسي وميزان القوى الإقليمي

مثل صعود الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر وليبيا والمغرب، نقلة نوعية في الاتجاه السائد في الوطن العربي، والمنطقة المغاربية خصوصا، وهو ما جعل الطرف الأوروبي ينقسم إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: ينطلق من النموذج التركي، كمرجعية تحليلية- سياسية، ليقول إن وصول الإسلاميين إلى الحكم عبر انتخابات ديموقراطية ليس بالأمر المخيف.

---

[1] مرسي مشري، **المرجع السابق**، ص 69.

و الاتجاه الثاني: يأخذ النموذج الإيراني، كمرجعية تحليلية – سياسية، ليؤكد أن الشريعة ستكون قاعدة هذه الأحزاب في الحكم ، وأنها ستنقلب على الديموقراطية وتحل أنظمة دينية تسلطية محل الأنظمة الوطنية التسلطية الزائلة، ويدعم هذا الإتجاه رأيه بموقف المجلس الانتقالي الليبي في شأن العمل بالشريعة في وقت سابق، هذا الصعود الإسلامي عبر فوز الإسلاميين في تونس والمغرب بالانتخابات طرح انشغالا لدى الطرف الأوروبي في شأن مستقبل العلاقة بالأنظمة المغاربية التي ظلت إلى وقت طويل تحت نفوذه التاريخي والسياسي.[1]

فقد أظهرت التجارب أن سياسة الإتحاد الأوروبي قبل عام 2011 في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشكلت من خوف وصول الإسلاميين إلى السلطة على حساب الأولويات المعيارية مثل الإصلاح السياسي أو التحول الديموقراطي، وفي المغرب العربي يبدو أن مسألة وصول الإسلاميين إلى الحكم لن تؤثر في منحى العلاقات الأورو- مغاربية، نتيجة خصوصية الإسلام المعتدل في كل من تونس والمغرب، وتحييد الإسلاميين في الجزائر وموريتانيا، والعمل على عرقلتهم في ليبيا.[2]

الانعكاسات السياسية للحراك العربي:

قبل مناقشة انعكاسات الحراك العربي على العلاقات الأورو – مغاربية سياسيا، لابد من تقسيم دول المغرب العربي إلى فئتين:

الفئة الأولى: تونس، ليبيا هذه الدول شهدت تغيير على مستوى أنظمتها. فتونس عرفت تحولا ديموقراطيا ناجحا نوعا ما كانت نتائجه إيجابية على الجوار الإقليمي، بينما أدت الحالة الليبية دورا مخلا بالاستقرار في نظام الأمن الإقليمي.

الفئة الثانية: الجزائر، المغرب، موريتانيا هذه الدول شهدت إلى حد كبير جراء رياح التغيير التي عصفت بالأنظمة المجاورة في المنطقة العربية ، إصلاحات محدودة نوعا ما.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011، ص ص 02-0.

[2] عربي بومدين، **المرجع السابق**، ص ص 121-122.

فالإصلاحات السياسية في المغرب والجزائر، عقب احتجاجات حركة 20فيفري في المغرب واحتجاجات الزيت والسكر في الجزائر مطلع جانفي 2011، أعطت للنظامين مناعة في مواجهة امتدادات الحراك العربي وعليه سنتطرق إلى تأثير هذا الحراك في منحى العلاقات الأور مغاربية من الناحية السياسية كما يلي:

قضايا الانتقال الديموقراطي والإصلاح السياسي

عمل الاتحاد الأوروبي والفواعل الأورو- أطلسية (الدول الأوروبية والولايات المتحدة) في حواراتها السياسية والأمنية مع الدول المغاربية على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية (الاستقرار الأمن، والمصالح الاقتصادية) على الاعتبارات الأخلاقية (احترام حقوق الإنسان والديموقراطية)، إذ إنه بعد مرور عقدين تقريبا على إطلاق أول المبادرات الإقليمية الأورو- مغاربية أو الأورو- أطلسية باتجاه الجنوب الغربي للمتوسط لم يتغير شيء، لتبقى البنية التسلطية العربية على حالها، وأصبح غياب الديموقراطية نقطة الضعف الكبرى في علاقات الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي أو الأورو أطلسية بيد أنه مع التحولات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة المغاربية وبروز الفعل الثوري الجماهيري كبعد مؤثر يعني الإرادة الشعبية، لم يعد ممكنا التمسك بالتفضيلات نفسها القائمة على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية على القيمية، لأن ذلك يعني القضاء على عملية التحول الديموقراطي خارجيا، بعدما ظل اليقين في شأن انعكاسات عمليات التحول الديموقراطي يخيف القوى الغربية، على مر عقود من الزمن.[1]

تمثل تونس الحالة الأبرز في المغرب العربي لتحليل واختبار مسألة الانتقال الديموقراطي كمحرك للعلاقات في المنطقة، وفي ظل الاستثناء الذي تمثله دول الجزائر والمغرب والمرحلة الانتقالية المتعثرة في ليبيا، وما تطرحه من تعقيدات أمنية بسبب التدخل الأجنبي فيها بعد سنة 2011، تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم انتقال الشعب التونسي نحو المزيد من الديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وهو ما تجلى في شراكة مميزة سنة 2012، وقد بدا ذلك بوضوح من خلال اعتماد البيان المشترك تحت عنوان تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس في 29 سبتمبر 2016، فمنذ عام 2011 تعد تونس المستفيد الرئيس من البرنامج الإطاري الذي يدعم التقدم المحرز في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان فإذا اعتبرنا المنح أكثر من 1.2

---

[1] عبد النور بن عنتر، **الربيع العربي والخيارات الإستراتيجية الأورو –أطلسية**، مركز الجزيرة للدراسات ، فيفري 2012، ص ص 03-04.

مليار دولار والمساعدة الماكرومالية[1] 800 مليون يورو، والاعتمادات بما فيها اعتمادات البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 1.5 مليار أورو، ستبلغ قيمة الدعم الممنوح لتونس بين 2011 و 2016 ما يناهز 3.5 مليار يورو.[2]

إن المسألة الديموقراطية في دول المغرب العربي، تطرح الكثير من السياقات المتعلقة بالبنى الداخلية، ومدى رغبتها في الانتقال الديموقراطي الحقيقي، وعلى الطرف الأوروبي في مدى التزامه بالقوة المعيارية على حساب المصالح الاستراتيجية، فالحديث عن الإصلاح السياسي في المغرب العربي، يعد من أهم الملفات المهمة في العلاقات الأورومغاربية، فقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من الإصلاحات في دول مثل، الجزائر والمغرب مع القول إن المطلب الإصلاحي لأوروبا في المنطقة، غلبت عليه المصالح البراغماتية النفعية، إذ أن أي عملية إصلاح سياسي جدية ومقبولة على نطاق واسع، بحكم تعريفها يجب أن تكون محلية.

مرفق المجتمع المدني: يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الأداة إلى دعم منظمات المجتمع المدني وتطوير إمكاناتها على مراقبة الإصلاح، وتطبيق وتقييم برامج الإتحاد الأوروبي، ويعد هذا الدعم أساسيا لأن من شأنه تمكين منظمات المجتمع المدني من عرض هومها، والمساهمة في صنع السياسات ومساءلة الحكومات، وضمان توجيه النمو الإقتصادي نحو التخفيف من الفقر والنمو الشامل.

الصندوق الأوروبي للديمقراطية: تختلف هذه الأداة عن مرفق المجتمع المدني لأنها تسعى لتشجيع إنشاء منظمات المجتمع المدني، وتوفير المساعدات للنقابات وسواها من الفاعلين الإجتماعيين، مثل المنظمات غير الحكومية غير المسجلة، ولكن لا تزال هذه الأداة قيد النقاش ولم تحشد بعد ما يكفي من التأييد، إذ يشكك كثير من المحللين في قيمتها المضافة قياسا بالهيئة القديمة المسماة " الأداة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان EIDHR " التي أنشئت سنة 2007 لدعم الترويج للديمقراطية.[3]

---

[1] الدعم الماكرومالي هو آلية استثنائية لمواجهة الأزمات، وضعه الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المجاورة التي تعاني صعوبات شديدة في ميزان الأداءات.

[2] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص.05.

[3] بشارة خضر، **الإتحاد الأوروبي والربيع العربي**، سياسات عربية، ع3، ماي 2013، ص10.

موقف المجتمع المدني الأوروبي من الهجرة غير الشرعية

بلغ عدد المهاجرين غير الشّرعيين إلى دول الاتّحاد الأوروبّي خلال العام 2015 حوالى 1.8 مليون مهاجر. أمام هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشّرعيين، انقسمت الآراء في دول الاتّحاد الأوروبّي ما بين أفكار الأحزاب اليساريّة الدّاعمة للهجرة والمتسلّحة بالمبادئ الإنسانيّة وقيم الحرّيّة والمساواة والحق في التّعبير والعيش الكريم، التي قام عليها الاتّحاد الأوروبي أساسًا، وباتّفاقيات حقوق الإنسان والطّفل واللّاجئ، وما بين أفكار الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة والحركات المناهضة للهجرة والّتي لا تَرى من المهاجرين الجانب الإنساني، بل تراهم على شكل تهديدات أمنيّة واقتصاديّة وديموغرافيّة وقد عادت هذه الأحزاب مؤخّرًا إلى المشهد السياسي الأوروبّي بعد تفاقم أزمة المهاجرين.

أولا: الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة[1] في أوروبا

والواقع أن هذه الأحزاب في الوقت الحاضر لم تعد ظاهرة هامشية في المشهد السياسي الأوروبي بل إنها أصبحت ذات ثِقَل شعبي لا يُستهان به، وطرفا ثابتا في المعادلات الانتخابية، وفاعلا سياسيا يتزايد تأثيره في صياغة الرأي العام الأوروبي، خاصةً بعد تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموجات الإرهاب التي تضرب المدن الأوروبية .[2]

فقد اهتمت أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا برفع شعبيتها وذلك من خلال الوصول إلى كافة الفئات الإجتماعية والمهنية والعمرية من اليمين أو اليسار. ثم إن صعود اليمين وإن كان بسبب الأزمات المتوالية للرأسمالية الأوروبية إلا أنه محمل بمسلمات ثقافية وحجج تاريخية مزيفة وإرث ثقيل من التمييز العنصري ضد الآخر لأسباب متنوعة منها الأصول الثقافية التي يجئ منه هذا الآخر المختلف والمتخلف.[3]

---

[1] عرف الباحث الفرنسي "بيار أندريه تاجياف"، مفهوم أقصى اليمين بأنه "القومية المعادية للأجانب، أو القومية العنصرية ذات الأسس الإثنية القائمة على العرق، الثقافة أو التاريخ"، ويمثل كره الأجانب أحد مظاهرها الأكثر تجليًا، ومن ثم فإنه يمكن القول إن أحزاب أقصى اليمين هي عائلات سياسية تقع في محيط الخريطة الحزبية، وتوصف أيضًا بالتطرُّف

[2] سماح عبد الفتاح أبو الليل، **ظاهرة التنميط، دراسة الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة**، مجلة الإقتصاد والسياسة، ع10، أفريل 2021، ص102.

[3] مديرية الدراسات الإستراتيجية، **صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار**، ط 1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، مارس 2019، ص07.

فقد أصبحت تجربة التكامل الأوروبي في مأزق كبير، وهي مهددة بالتصدع والانهيار، خاصة في ظل تنامي قوى اليمين المتطرف في دول الإتحاد، والذي يدعو إلى التفكك والانعزال ومناهضة أفكار التكامل والتضامن الاجتماعي بين الشعوب، ومواجهة التحديات المشتركة، ورفضه للعولمة في كافة صورها، إلى فرض إجراءات حمائية لتقييد حرية التجارة، ومحاربة سياسات الهجرة؛ حيث إنها من ناحية تشكل عبئا اقتصاديا على الدول؛ ومن ناحية أخرى فهذه السياسات تهدد الهوية الوطنية، حيث إن الأدوات الرئيسية التي تؤدي إلى ازدهار اليمين المتطرف، هي استغلال المخاوف الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الثقة في الطبقة السياسية، وتزايد "شرعية" الإسلاموفوبيا[1] في الخطاب العام.

أفكار الأحزاب اليمينيّة

تشترك الأحزاب اليمنية المتطرفة في أسس معينة وهي: القومية أو الانتماء للوطن (Patriotism) العداء للأجانب (Xenophobia) حفظ القانون والنظام، والنظرة الشرفية للرفاهية (Welfarechouvinism) حيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب.[2]

على الرغم من بعض الاختلافات في الأولويّات المحلّيّة لبعض الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في أوروبا، فإنّ هذه الأحزاب تشترك في موقف موحّد تجاه الحدّ من الهجرة بشكلٍ عامّ سواء كانت شرعيّة أو غير شرعيّة، بحيث تصوّر المهاجرين بأنَّهم السبب الرئيس للبطالة والجريمة ومظاهر أخرى لتدهور الأمن الاجتماعي، وكمستغلّين للتقديمات الاجتماعيّة والصّحّيّة الّتي توفّرها الدّولة.

تعارض هذه الأحزاب الهجرة غير الشّرعيّة وتَعتَبرها السّبب الرئيس الكامن وراء الأعمال الإرهابيّة الّتي تتعرّض لها أوروبا. فهي ترى أنّ الإرهابيّين يتسلّلون مع المهاجرين غير الشّرعيّين ومن ثمّ يتنقّلون بسهولة بين الدّول الأوروبية بسبب عدم وجود إجراءات تدقيق على الحدود الدّاخليّة بين هذه الدول.

تذهب هذه الأحزاب ليس إلى اعتبار المهاجرين غير الشّرعيّين على أنّهم إرهابيّون بل المهاجرين كافّة وتحديدًا الشّرعيّين منهم الذين أصبحوا مواطنين أوروبّيّين. وقد عبّر عن هذه الفكرة رئيس وزراء هنغاريا

---

[1] عرف "إريك بليش" الإسلاموفوبيا بأنه "مواقف أو عواطف سلبية عشوائية موجهة إلى الإسلام والمسلمين

[2] رابح زغنوني، **الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا – مقاربة سوسيو ثقافية**، مجلة المستقبل العربي، ع421، مارس 2014، ص124.

فيكتور أوربان، إذ اعتبر أنّ السؤال المطروح هو ليس ما إذا كان المهاجر إرهابيًا، فهم كلّهم إرهابيّون، إنَّما السّؤال هو متى وصل إلى أوروبا.[1]

وتحارب هذه الأحزاب التّنوّع الثّقافي في المجتمع، وتحمل أيديولوجيا معادية لجميع الثّقافات الوافدة، وكانت أوّل من استخدم مصطلح "زينوفوبيا "[2] في حملاتها الانتخابيّة. كما تسعى إلى وضع نهاية للاتّحاد الأوروبي، وقد بدأت بالضّغط نحو إلغاء إحدى أهمّ اتّفاقيّاته، اتّفاقيّة "شينغن"، الّتي تعتبرها سببًا أساسيًّا في تنقّل الإرهابيّين بحرّيّة.

ب- أبرز الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في أوروبا.

حصل حزب "الشّعب الدّانماركي"، أكثر الأحزاب تطرّفًا في الدّانمارك، على 21.1% من الأصوات في الانتخابات العامّة العام 2015، ليصبح بذلك ثاني أكبر حزب في البرلمان. يرفض هذا الحزب تأسيس مجتمع من المهاجرين في الدّانمارك، وهو يسعى بقوّة القانون للحدّ من تدفّق اللّاجئين.

يتبنّى حزب "الجبهة الوطنيّة" الفرنسيّ أجندة انفصاليّة عن الاتّحاد الأوروبي، كما يعادي بشدّة العملة الموحّدة واستقبال المزيد من اللّاجئين المسلمين، خصوصًا بعد أحداث تشرين الثّاني 2015 في باريس. كما يلاحظ أنّ شعبيّة هذا الحزب في ارتفاع متواصل منذ العام 2007:

- فاز بـ 23 مقعدًا من أصل 74 لفرنسا في البرلمان الأوروبّي في العام 2014 مقارنة بالعام 2009 حين لم يفز سوى بثلاثة3 مقاعد.
- لم يفز في أية محافظة من انتخابات المحافظات الفرنسيّة في العام 2015، إلّا أنّه حصل على 27.1% مقارنة بانتخابات 2010 حين لم يحصل سوى على 11.4%، وقد اضطر حزب اليسار بزعامة الرئيس فرنسوا هولاند للتّحالف مع حزب الوسط بزعامة الرئيس السّابق نيكولا ساركوزي لمنعه من اكتساح 6 من أصل 12 محافظة. يشبه حزب "الحرّيّة" الهولّندي حزب "الجبهة الوطنيّة" الفرنسي بتبنّيه موقفًا معاديًا للإسلام وللاتّحاد الأوروبّي والمهاجرين الأجانب. يرفض هذا الحزب انضمام دولة مسلمة كتركيا إلى الاتّحاد

---

[1] سمير بن عياش، **التداعيات المحتملة لصعود اليمين المتطرف والشعبوي بالدول الغربية على ضحايا الهجرة القسرية من الدول العربية واندماجهم في المجتمعات المضيفة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، ع3،ديسمبر 2020، ص98.

[2] زينوفوبيا، بالإنجليزيةXenophobia، أيّ الخوف من الغريب.

الأوروبي، ويستند منهجه إلى التّراث المسيحيّ في أوروبا. حصل هذا الحزب على أربعة مقاعد في انتخابات البرلمان الأوروبّي الحالي من أصل 26 لهولندا.[1]

يعمل حزب "الاستقلال" البريطاني المعادي للهجرة على حماية الهويّة الإنجليزيّة من المهاجرين ويطالب بانسحاب بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي. يشغل حاليًّا 22 مقعدًا في البرلمان الأوروبّي ومقعدين في مجلس العموم البريطاني.

يكافح حزب "السّويد الدّيمقراطي" اليميني المتطرّف، بشكل مستمرّ من أجل الوصول إلى السّلطة وقد حقّق نسبة 13% في الانتخابات الأخيرة واحتلّ 49 مقعدًا ليصبح الحزب الثّالث داخل البرلمان. يرفض هذا الحزب القوانين الميسّرة لعمليّة الهجرة ويرفض الشّروط التي تحكم عضويّة السّويد بالاتّحاد الأوروبي. والجدول التالي يوضح نتائج أحزاب أقصى اليمين المتطرف في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الدول الأوروبية (2014-2018).

الدولة	الحزب	التاريخ	عدد المقاعد	عدد الأصوات%
المجر	الحركة من أجل مجر أفضل JOBBIK	2018	24	19.6
فرنسا	الجبهة الوطنية FN	2017	8	8.75
ألمانيا	حزب البديل الألماني AFD	2017	87	13.5
النمسا	حزب الحرية النمساوي FPO	2017	51	26
هولندا	الحزب من أجل الحرية pvv	2017	20	13.06
بلغاريا	الوطنيون المتحدونUP	2017	27	9.21
إيطاليا	رابطة الشمالNORD LIGA	2017	125	17.4
اليونان	حزب الفجر الذهبي AD	2016	18	6.99
سويسرا	حزب الإتحاد الديمقراطيUDC	2015	64	29.4
السويد	ديمقراطيو السويد SD	2014	49	12.86
بلجيكا	مصلحة الفلامون Le Vlamms Belang	2014	3	3.67

جدول رقم 09: نتائج أحزاب اليمين المتطرف في الانتخابات البرلمانية لدول أوروبية (2014-2018)[2]

[1] مديرية الدراسات الإستراتيجية، **المرجع السابق**، ص ص 14-15.

[2] سماح عبد الفتاح أبو الليل، **المرجع السابق**، ص ص104-105.

من خلال النظر إلى النتائج الانتخابية التي صار يحققها اليمين المتطرف، نلاحظ توجه شريحة واسعة من الشعوب الأوروبية للتصويت لمصلحة اليمين، خاصة في ظل عجز اليسار واليمين المعتدل الأوروبي على الاستجابة لمتطلبات المواطن الأوروبي، بالأخص قضيتي البطالة والأمن، وبذلك أصبحت أحزاب اليمني المتطرف جزءا من اللعبة السياسية الأوروبية يحسب له حساب في صوغ سياسات الهجرة هذا إن لم يكن تصور اليمين للمهاجرين هو السائد حتى لدى التيارات السياسية المعتدلة في اليمين أكانت أم في اليسار، خاصة أنها تسعى للحفاظ على وعائها الانتخابي الذي صار ينزف بسرعة لمصلحة اليمين المتطرف الذي نصب نفسه ناطقا رسميا باسم الشعوب الأوروبية.[1]

2- أحزاب اليسار في أوروبا:

تعتبر أحزاب اليسار أنَّ أزمة الهجرة غير الشّرعيّة هي أزمة إنسانيّة بحتة وينبغي التّعامل معها على هذا الأساس، وقد عانت في السّنوات الأخيرة ولا تزال، تراجعًا في شعبيّتها بسبب سياستها هذه في مقابل تنامي شعبيّة الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، وتعتبر أنّ خطاب هذه الأخيرة يغذّي مشاعر الحقد والكراهية للمهاجرين لدى سكّان أوروبا الأصليّين.

يعتبر المفوّض الأوروبي جان كلود يونكر من أبرز المدافعين عن المهاجرين إذ قال: "يمكننا بناء جدران، يمكننا إقامة الحواجز، لكن تخيّل أنّك أنت تحمل طفلك بين ذراعيك والعالم من حولك ينهار، لا يوجد جدار لن تتسلّقه، أو بحر لن تعبره، أو ثمن لن تدفعه، أو حدود لن تقطعها لو كنت تريد الهرب من بربريّة داعش".

وقد عبّر معظم قادة الدول الأوروبّيّة عن تخوّفه من خطر الصّعود المتواصل لأحزاب اليمين المتطرّف، إذ اعتبر رئيس وزراء فرنسا مانويل فالس أنّ "ربح اليمين المتطرّف في الانتخابات يعني الحرب الأهليّة، فيما عبّرت المستشارة الألمانيّة أنجيلا ميركيل عن تخوّفها من أن تؤدي عدائيّة هذه الأحزاب تجاه المهاجرين إلى انقسام ألمانيا.

وجدت أحزاب اليسار نفسها مضطرّة في أحيانٍ كثيرة، وعلى مضض، إلى وضع يدها في يد اليمين الوسط كي يتمكّنا معًا من إقصاء اليمين المتطرّف، ويعني ذلك انزواء الأحزاب اليساريّة مؤقّتًا وتركّز الصّراع

[1] مرسي مشري، **المرجع السابق**، ص60.

بين اليمين واليمين الأكثر تطرّفًا. ولقد تحوّل اليمين المتطرّف في السّنوات الأخيرة من مجموعات ضاغطة كانت تقتصر أنشطتها في السّابق على التّظاهر، إلى أحزاب تتمتّع بشعبيّة واسعة وتهدّد أكثر من أي وقت مضى تماسك المجتمعات الأوروبّيّة.

الأحزاب اليساريّة من تأثير خطاب الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة على الرأي العامّ، ولعلّ أبرز الأحداث الدّالّة على هذا التّأثير هو قيام أندريس برايفيك في 22 تموز 2011 بإطلاق النّار على طلّاب خلال مخيّم على جزيرة يوتويا في النّروج، ما أدّى إلى مقتل 69 منهم. قبل العمليّة، قام أندريس بتوزيع مناشير تعرّفه على أنَّه مقاتل من اليمين المتطرّف، وأنَّه يقاتل من أجل استقلال أوروبا.

وصلت تردّدات الأحداث في أوروبا مؤخّرًا إلى المجتمع العالمي، إذ أقدم كريغ هيكس في 11 شباط 2015 على قتل ثلاثة أشخاص مسلمين على خلفيّة دينيّة في نورث كارولاينا في الولايات المتّحدة الأميركيّة وقد جاء هذا الحادث عقب الهجوم على جريدة تشارلي إيبدو.

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

إن التأثير الاجتماعي للهجرة غير الشرعية على المهاجرين بالغ الأهمية، من خلال انتشار الظواهر السلبية المتمثلة في تجارة المخدرات، وارتفاع معدلات الجريمة والجريمة المنظمة، والإتجار بالبشر، مما جعل المهاجرين غير الشرعيين مصدرا لعدم الاستقرار الاجتماعي، ناهيك عن أن كثيرا منهم لا يستطيعون الاندماج في المجتمع الجديد، نظرا للاختلافات الثقافية بين مجتمعاتهم الأصلية وقيم المجتمع المستقبل لهؤلاء المهاجرين، مما نتج عنه ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية، وتتدهور صحة البيئة، وتنتشر الأمراض الاجتماعية، كالسرقة والمخدرات، ويمكن أن نلخص مجموعة نقاط ناتجة عن عدم تكيف المهاجرين من المجتمع الجديد في الآتي:

- دخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل: التسول، البطالة.
- وجود أشخاص من الذين لا يحملون وثائق جنسية.
- مشكلات الهوية الثقافية، وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.
- ترسيخ قيم دنيا للعمل اليدوي، مثلا لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين.

▪ الاختلاف الثقافي والديني جعل من الاندماج أمرا صعبا.[1] وذلك من خلال الصعوبات التي تواجهه في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا مع الهجرة غير الشرعية ، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي عاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم متطرفين، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة لجهة ذوي الأصول العربية والإسلامية .

▪ النفور من الأجانب والاعتداءات العنصرية عليهم، كما حدث في إسبانيا نتيجة لزيادة عدد المهاجرين المغاربة إلى إسبانيا والذي أدى إلى تمييز المغاربة على الإسبان، وتسبب في زيادة العلاقات المتوترة بين الحكومتين الإسبانية والمغربية، وإخفاقهم في إبداء أي محاولة للحل، مما جعل المغاربة يواجهون صعوبة في إدماج أنفسهم في المجتمع الإسباني، خصوصا بعد أحداث مدريد، فقد أصبح المغاربة ينظر إليهم من قبل المجتمع الإسباني على أنهم أكثر تطرفا وخطورة.[2]

▪ ضغوط البيئة وما يرافقها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وهو ما ينعكس ميدانيا في معيشة المهاجرين غير الشرعيين في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

▪ اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة بالطرق المشروعة يؤدي في حالات عديدة إلى حدوث الاضطرابات في المجتمع مما يؤدي لإضعاف التماسك الاجتماعي، وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية" دوركايم " إلى ثلاثة أنواع - : الهجرة غير الشرعية كانتحار أناني: وينتج هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وكذا ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما يتعرض لمشكلة ما وبذلك تصبح الهجرة السريه استراتيجية حيوية يحددها لنفسه.[3]

الفرع الأول: صراع الهوية والإندماج

تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة أي المجتمعات الأوروبية حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة

---

[1] عبو اسماعيل عبد الرحمان، **المرجع نفسه**، ص ص 98-101.

[2] عبد القادر رزيق مخادمي، **المرجع السابق**، ص 40.

[3] سدي علي، سني حميد، **ظاهرة الهجرة الدولية، محاولة نمذجة حالة الجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، مارس 2017، ص15.

الهجرة غير الشرعية حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة، وينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويساهم في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي المتحيز لوسائل الإعلام الأوروبية، وكذا التيارات اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف.[1]

وتعد أعمال الشغب التي عرفتها فرنسا وبعض الدول الأوروبية مثل تفجيرات لندن تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل سياسات الاستيعاب الأوروبية بعد عقود من الهجرة وقد اعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، فعلى سبيل المثال أشار "جوزي مانوال باروسو "رئيس المفوضية الأوروبية إلى " أن العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لان مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وان ثمة مشكلة الاندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة [2].

يرى الجانب الأوروبي أن المهاجرين يشكلون تهديدا أمنيا وثقافيا لأوروبا ومن المستحيل إدماجهم في الثقافة الأوروبية فالحل إعادتهم لبلدانهم، يركز ذلك التيار على العامل الثقافي لتغطية التوجه العنصري المعادي للمهاجرين، ولا ترغب كثير من الشعوب والمجتمعات في الظهور بمظهر عنصري معادي للأخرين، وبالتالي تسعى للاختفاء وراء مبررات قد تبدو مقبولة في ظاهرها لمعارضة الهجرة مثل الحديث عن الهجرة غير الشرعية أو الممارسات غير الليبرالية للمهاجرين أو العبء الاقتصادي والضغط على المرافق والخدمات العامة، وتضخيم المخاطر الناجمة عن قبولهم حتى في ظل محدودية المؤشرات على ذلك، ويرون أن التطرف والإرهاب والعنف أحد نتائج سياسة التعددية والإنفتاح على من لا يستحق الانفتاح، وفي هذا السياق ظهر مصطلح **أورابيا EURABIA**، وقد صاغه بات ياور في بدايات 2000 الذي يعني التخوف من احتمال أن تصبح أوروبا عربية بفعل قبول المهاجرين العرب وبالتالي إضعاف الثقافة الأوروبية.[3]

هذا التخوف جاء نتيجة تراكمات تاريخية في حقل المفاهيم الأمنية للهوية، كونت قناعة شبه ذاتية لدى غالبية عناصر الرأي العام الأوروبي بأن التعددية الثقافية هي بالفعل مشكلة بنيوية ذات ثقل ضاغط على توازن أوربا الداخلي، وقد حددت الإشكالية في صعوبة دمج المجموعات المهاجرة في أنظمة المجتمعات

---

[1] دخالة مسعود، **المرجع السابق**، ص143.

[2] ختو فايزة ، **المرجع سابق**، ص114.

[3]Fishman, Joel**, Eurabia**: **A New Geopolitical Concept,** Jewish Political Studies Review, Vol. 19, No. 3/4 , 2007, p 187

الديمقراطية، خاصة أولئك الذين تحدوهم عقائد تشددية، ويحتشدون في أشكال تنظيمية لا تتلاءم مع النهج الديمقراطي للمؤسسات الأوربية، وفي مواجهة جملة التحديات التي تثيرها الهجرة في بعدها الثقافي، اعتمدت الدول الأوربية مخططات من شأنها أن تخفف من حدة التعارض والتنازع الثقافي والعقدي بين الأغلبية (الساكنة الأصلية) والأقلية (المجموعات المهاجرة) وهي المعروفة بسياسات Intégration Acculturation et Assimilation; وهي كلها سياسات جعلت من مقاصدها الأساسية التحكم بالديناميكية السياسية والاجتماعية لمجتمعات الهجرة القابعة فوق التراب الأوربي. وبشكل عام، يرصد المراقبون أربع أنواع من السياسات الموجهة للأقليات المهاجرة نطرحها كالاتي:

سياسات الإبعاد التي طالت العديد من الأقليات من أصول مهاجرة إلى البلدان الأصلية التي ينحدرون منها في إطار ما عرف "بسياسة إعادة التوطين" ، أين نشرت شبكة الهجرة الأوروبية دراسة حول إعادة التوطين وقبول اللاجئين على أساس إنساني وبرامج الكفالة الأهلية للاجئين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج، وغطت الدراسة الفترة الممتدة ما بىن 2011 ومنتصف عام 2016 وتضمنت حالات من 24 بلدا، ورغم تعدد هذه البرامج في الاتحاد الأوروبي، ما زال العدد الإجمالي للمعاد توطينهم/ المقبولين كلاجئين من خلال هذه البرامج متواضعا إذ تراوح ما بين 5400 في عامي 2011 و2012، وقرابة 18 ألف في الأعوام ما بين 2014-2016 ، وللمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين دور واضح في اختيار اللاجئين حسب برامج إعادة التوطين أو القبول الإنساني، وتشترط معظم الدول الأعضاء على المرشح للقبول بأن تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين قد اعترفت به أنه لاجئ، وتحدد معظم الدول حصصا سنوية أو حصصا تستمر على مدى عدة سنوات.[1]

سياسات رفض الحالة الانعزالية لمثل هذه الأقليات وتقوقعها حول نفسها في محيطات مجتمعية ضيقة وهشة التي ساعدت بدورها على استفحال أعمال العنف وارتفاع مستويات الجريمة، وتطوير النزاعات الإرهابية لدى شريحة عريضة من عناصرها.

السياسات التي نظرت إلى المجموعات المهاجرة على أنها أقليات مؤقتة، وأنها من المتوقع على المستوى المبدئي أن تعود أدراجها للبلدان الأصلية، وبالتالي عدم تمتيعها بصفة المؤهل لاستحقاقات المواطنة السياسية السياسات المقرة بالتعددية الثقافية كإحدى الخصائص المميزة للمجتمعات الأوروبية، مع الاحتفاظ

[1] بن عياش سمير، **المرجع السابق**، ص102.

بمساحات واسعة في تعزيز القدرة الأمنية على مواجهة الآثار الجانبية للعناصر الأجنبية، خاصة الإسلامية منها.

ولقد ساهم في تحرك دول الاتحاد الأوروبي في اتجاه الاقتناع بأن الهوية الوطنية هي من أهم العناصر القومية المعرضة للاختراق من قبل المهاجرين، وجود صورة نمطية حول المهاجر في أوربا ما فتئت تسبب ذلك الارتفاع الكبير في ارتفاع مستويات "الأكزنوفوبيا " كره الأجانب أو المخاوف المرضّية من الأجانب، أو الكراهية العميقة للأجانب) وفي انتشار ظاهرة التمييز العنصري في هذه الدول، وتتمثل أهم الصور السائدة عن المهاجر القادم من جنوب المتوسط فيما يلي:

- يؤمن بدين مغاير للدين المسحي وبالتالي فهو يمثل خطرا دينيا يتعين التوجس منه والحذر إزاءه والواقع أن هذه الصورة التي تمثلها أذهان العامة من المسيحيين رجع صدى للدعاية المحمومة التي قادتها البابوية أثناء الحروب الصليبية.
- المهاجر هو حامل لمضامين ثقافية ولنمط من العادات والتقاليد التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسجم مع الثقافة الغربية.
- المهاجر يمثل خطرا ديموغرافيا، ويأتي هذا الخطر من مصدرين اثنين، أولا ارتفاع معدل الولادات بين عناصر الهجرة الإسلامية، وثانيا الانخفاض "المزعج" للمواليد الجدد بين الساكنة الأوربية، خاصة في ظل التوقعات التي تقول باحتمال أن تتحول بعض المدن الأوربية إلى مدن ذات أغلبية مسلمة ما بين الفترة 2020 و2025
- المهاجر هو مصدر للعنف والإرهاب والتطرف، وقد تعززت هذه الصورة عقب الممارسات الترهيبية التي ضربت أقطاب العواصم الغربية، ورسختها التصورات الاستشراقية العنصرية، التي جعلت من المهاجر المسلم إنسان دمويا وارهابيا يعشق القتل وقتل الرؤوس، وهي صفات تمثل النقيض المباشر للمسيحية . لقد نجحت أوربا القرن السادس عشر في القضاء على هيمنة الكنيسة الكاثوليكية فبات الفصل بين الديني والسياسي قائما ثابتا، حال بقوة دون تدخل الكنيسة في الشأن الدنيوي، وضمن للناس حرية ممارسة شعائرها دون وصاية أو رقابة على الضمائر، وليس من المبالغة في شيء القول هنا، بأن تيارات الهجرة التي تعاقبت

على أوربا، هي التي حملت معها ثقافات جديدة، متأتية من قناعات" دخيلة" على قارة لا تنفي ولم تنف يوما ارتباطها الوثيق بقيمها المسيحية.[1]

وهذا الانتشار المغاربي منذ سنوات طويلة في المدن الفرنسية للجيل الأول، أدى إلى ولادة الجيل الثاني الذي أصبح يعيش في صورة مغايرة تماماً لجيل آبائه، فهو جيل يلبس الجينز ويتكلم الفرنسية، إنهم الشباب الذين رفضوا نمط أهاليهم في الحياة الاجتماعية، والتي ما زالوا يمارسونها في بيوتهم آباؤهم يلبسون الجلبية ويأكلون الطعام المغاربي والوجبات التقليدية، ويحتفلون بتقاليدهم وكأنهم في بلادهم الأصلية، هذا الجيل وجد نفسه في أسرة عربية بكل جذورها وأصولها الثقافية والدينية لكنه في الوقت نفسه ترعرع وعاش وسط مجتمع فرنسي غريب اللغة واللسان والثقافة.[2]

وينشد الشباب من الجيل الثاني الاستقلال عن حياة أسرهم وعن سيطرة آبائهم مثل جيل أقرانهم من الفرنسيين، لكنهم يعيشون مرحلة الضياع بين الاندماج والانصهار في المجتمع الفرنسي[3]، إنهم قدموا من محيط زراعي في بلدهم الأصلي، وانتقلوا إلى بنايات الأسمنت المسلح الشعبية العائدة لبلديات المدن الفرنسية والتي يطلقون عليها تسمية (أشلام)، وهكذا بات من الصعب جداً الاندماج بين نمطين من الحياة، لكن الروابط الدينية واللغوية بقيت تجمع بين كل القادمين إلى فرنسا الذين بدأوا بالفعل بترسيخ وجودهم من خلال المحافظة رغم كل الصعوبات على التقاليد الدينية، فتأسست المساجد رغم أن الحصول على رخصة بناء كان صعباً، إذ تشددت بعض البلديات في منح هذه التراخيص، ومع ذلك يمكن القول إن أبناء المهاجرين انتقلوا إلى تقاليد جديدة، بعيدة عن تقاليد آبائهم، وليس سهلاً عليهم الانخراط في مجتمع زملائهم وأقرانهم الفرنسيين[4]، حين يصطدمون بعقلية مختلفة من هنا، قد تنظر إليهم النظرة العنصرية الدونية التي تقوم بترويجها جماعة حزب (جوماري دوتان) وهو حزب اليمين المتطرف في فرنسا، من هنا أيضاً يبرز

---

[1] يوسف كريم، **المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب**، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع03، 2017، ص ص 256-257.

[2] Yann Algan, Camille Lndais, Claudia Senik, **cultural integration in fance**, juin 2010, p p 10-14.

[3] Patrik Simon, **French national identity and integration who belongs to the national community?**, institute national d'études demographiques, 2012, p07.

[4] Alan Manning, **the integration of immigrants and their children in Europe**, centre peace,winter, 2010, p p 1-2.

المشكلات الكثيرة التي تظهر التفاوت الكبير بين الشرائح الموجودة، إضافة إلى كل التفاعلات التي أحاطت بمسألة الحجاب وارتدائه في المدرسة أو في الوظيفة.[1]

الفرع الثاني: هجرة الأدمغة

تمكن ظاهرة هجرة الأدمغة من الحصول على آثار إيجابية في الدول الأصلية فعند مستوى معين يسمى بالمستوى الملائم فلا يكون هناك إفراط في استنزاف المهارات حتى تتمكن المنظومة التعليمية من تغطية هذا النقص، بالتالي يجد الفرد نفسه مجبرا على رفع المستوى التعليمي والتأهيل طمعا في الهجرة والحصول على مستوى دخل أعلى، هذا ما يتولد عنه زيادة في التنمية البشرية داخل المجتمع الأصلي ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي بشكل عام.[2]

منذ أوائل التسعينات زاد انتقال العمال ذوي المهارات العالية على الصعيد الدولي مع ارتفاع الطلب العالمي على المهارات بسبب حالات التقدم التي حدثت في إطار العولمة والنمو الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يزال أثر هجرة الأدمغة على البلدان المرسلة مبهماً، ومن الواضح أنه يتغير وفقاً لسمات بلد المنشأ مثل حجم ومستوى التنمية ونوع القطاع أو الوظيفة المعنيين وأسلوب تمويل التعليم مثل التمويل العام أو الخاص(ونوع الهجرة)مثل هجرة مؤقتة أو دائمة أو دورية) ويتنقل المهنيون لأسباب كثيرة منها الأجور العالية وتوافر تسهيلات أفضل وفرص أكبر لتحقيق التقدم.

وتشجع الدول المستقبلة كذلك هجرة المهنيين إليها، من خلال التوظيف ونظم اختيار المرشحين التي تيسّر عملية دخولهم. ونظم الاختيار هذه فعّالة في اجتذاب أفضل المرشحين وألمعهم من البلدان النامية إلى حد أن المهاجرين في الولايات المتحدة في عام 1990 القادمين من بلدان نامية كثيرة كانوا يتمتعون بمستوى تعليمي يفوق مرتين مستوى أبناء بلدهم في الموطن.[3]

ظهر مصطلح هجرة الأدمغة أو الكفاءات لأول مرة في سنة 1949 ، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين عبرت الصحافة البريطانية عن هجرة المهندسين و الأطباء البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انشغال الحكومة بإعادة بناء ماخلفته الحرب، وقد أعطى الأكاديميون والباحثون عدة تعاريف

[1] ميشيل الكيك، **هجرة المغاربة إلى فرنسا بين الجيلين**، موقع www.aljazeera.net ، على 16:42، يوم 2019/07/01.

[2] بلميمون عبد النور، **المرجع السابق**، ص ص32-35.

[3] تقرير حول نهج عادل للعمال المهاجرين في الإقتصاد العالمي، **المرجع السابق**، ص19.

لهجرة الأدمغة أهمها تعريف ديفين برينر أن " الأموال والأفراد المؤهلين يتجهون إلى الأماكن التي يستفيدون منها ويفيدون فيها " أما منظمة اليونيسكو عرفت الظاهرة على أنها" نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول بحيث تتميز باتجاه واحد(من الدول النامية التي لا تستطيع استغلال هذا النوع من الكفاءات إلى الدول المتقدمة التي بإمكانها توظيفهم، أما الاتجاه المعاكس فيسمى بالنقل التكنولوجي المباشر وهو أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية لهجرة الأدمغة وهو نمطان أساسيان يتحددان من خلال آلية إنتقال الأدمغة من دولة إلى أخرى يتمثلان في:

نمط تبادل العقول والأدمغة

يشتمل هذا المصطلح على تبادل العقول والمهارات ما بين الدول وعادة ما تكون أصل تلك التبادلات اتفاقيات اقتصادية أو علمية أو ثقافية تتم ما بين الدول المتقدمة بهدف التكامل المعرفي أو لأجل العمل المشترك في مشاريع علمية وبحثية تعود على الطرفين بالنفع المعرفي والمعلوماتي، ناهيك عن الخبرة المكتسبة المتولدة نتيجة لذلك.

عوامل طرد و جذب الكفاءات

إن الدراسات المنجزة لتفسير ظاهرة هجرة الأدمغة أو الكفاءات اعتمدت في غالبيتها على نظرية العوامل الطاردة والجاذبة للأفراد، حيث تصف هذه النظرية أن هناك عوامل طرد للكفاءات في المواطن الأصلية وأخرى جاذبة لهم في الدول المستقبلة حيث يمكن تلخيص الأولى في النقاط التالية:

عوامل طرد الأدمغة

الدراسات المنجزة لتفسير ظاهرة هجرة الأدمغة أو الكفاءات اعتمدت في غالبيتها على نظرية العوامل الطاردة والجاذبة للأفراد ، حيث تصف هذه النظرية أن هناك عوامل طرد للكفاءات في المواطن الأصلية وأخرى جاذبة لهم في الدول المستقبلة حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- قلة قدرة الدول الأصلية على توظيف الكفاءات داخل أسواقها لضعف التكنولوجيا، فيصبحون عاطلين عن العمل أو يشغلون وظائف لا تتوافق مع تخصصاتهم ومستوياتهم مما يدفعهم إلى الهجرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهذه الوظائف تقدم لهم مقابل مردود مالي ضعيف ما يؤدي إلى انخفاض مستواهم المعيشي فالأجور التي يتاقضونها لا تؤمن لهم ظروف العيش الكريمة.

- نتيجة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة ونهجها الأمني في العديد من الدول النامية فقد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد نوعية البحوث العلمية التي يتم التعامل معها خدمة لرؤيته السياسية مما يجعل الباحثين يترددون في تحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما من أجل معالجتها وتقديم الحلول العلمية المناسبة لها خوفا من أن تكون نتائج تلك الأبحاث والحلول مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة الأمر التي تصادر نتائج البحث أو تمنعها من النشر.

- نجد كذلك أن عدم اهتمام الدول الأصلية بهذا النوع من الكفاءات راجع إلى الركود الموجود في تطور القوى المنتجة، ونلمس هذا في بقاء وسائل الإنتاج بدائية أو ضعيفة التكنولوجيا واقتصارها على القطاع الزراعي والصيد أما القطاعات الحيوية كالصحة فلا تحتوي حتى على البنى التحتية وتبرز هذه الحالة خاصة في الدول الفقيرة غير النفطية.

- وجود تفرقة واضحة بين خريجي الجامعات الوطنية وخريجي الجامعات الأجنبية مما أدى إلى تشجيع الدراسة في الخارج وساعد على انتشار استخدام الكفاءات الأجنبية على حساب الكفاءات الوطنية مما شكل دافع طرد لهم إلى خارج حدود الوطن.

- كذلك من أسباب هذه الظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المتمثل في البيروقراطية التشريعات القانونية، تقيد الحريات وعدم فتح المجال للإبداع مما يدفع هذا النوع من الكفاءات إلى البحث عن مجتمعات تؤمن له حقوقه.

عوامل جذب الكفاءات

- رغم وقوف الدول المستقبلة للمهاجرين ضد هجرة أفراد الدول النامية إليها إلا أنها تتبنى سياسات مخططة ومدروسة بدقة لجذب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول .

- تهيء الدول المستقبلة للمهاجرين والتي تكون في أغلب الأحيان متقدمة، المحيط العلمي الذي يحفز على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات حيث أن ظروف العمل في البلدان المتقدمة مشجعة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة .

- توفير الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من تمويل فرص عمل هامة ماديا، وتشكل إغراء قويا للعقول المتواجدة بالدول الأصلية بما توفره من مستوى معيشي ممتاز وضمانات اجتماعية وخدماتها العديدة فضلا عن توفر كل وسائل الاستهلاك والرفاهية المادية وتسهيلاته.

- انخفاض نسبة العقول العلمية في الدول المتقدمة صناعيا بسبب انخفاض نسب الولادة وعدد المتخصصين في الفروع العلمية والتقنية مما يجعلها تبحث عن عقول وكفاءات أجنبية وتقدم لها الإغراءات المادية لملء هذا الفراغ وبخاصة في السنوات الأخيرة.

بلغ حجم الهجرة قرابة 55 مليون فرد، متواجدين في سبع دول من الاتحاد الأوروبي، بينما تجاوز ذوي الأصول العربية 15 مليون أغلبهم في فرنسا، إيطاليا واسبانيا، معظمهم من المغرب الأقصى والجزائر وتونس، كما ازدادت الهجرة في الآونة الأخيرة نحو كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلاندا وكمؤشر على نزيف العقول نجد أنه في المركز القومي للبحوث العلمية في فرنسا 1600 عالم من المغرب العربي، ومن أصل 10000 طبيب أجنبي في فرنسا نجد 7000طبيب جزائري. [1]

الفرع الثالث: التجربة المغربية والجزائرية في استرجاع أدمغتها

نتيجة نقص الموارد الطبيعية، والمؤهلات البشرية على مستوى الاقتصاد المغربي، يحاول هذا الأخير إلى إيجاد السياسات الأمثل التي تحقق له استرجاع أكبر عدد ممكن من اليد العاملة المؤهلة والتي تنشط في الخارج، نجد أن المغرب أطلق عدة مبادرات أخرى، أهمها مبادرة فينكوم Forum internationales des compétences marocains، هذا البرنامج أسس سنة 2004 من خلال تضافر جهود وزارة التعليم العالي المغربية والوزارة المنتدبة للجالية المغربية ، حيث تمكنتا من إنشاء قاعدة بيانات للمؤهلين المغربيين في الخارج حسب تخصصاتهم أين تعمل الحكومة المغربية لتوظيف هؤلاء كل على حسب تخصصاته فمن خلال هذا البرنامج أو المبادرة استطاعت المغرب أن تكون من بين أحسن الدول في مجال المعلوماتية في إفريقيا.

بدأت الجزائر تنتهج سياسة اجتذاب أدمغتها من خلال وضع ملتقيات علمية، التي توجه دعوة مشاركة المهاجرين الجزائريين المؤهلين، من أجل تبادل المعلومات وإشراكهم في السياسة التنموية حيث

[1] أمل حمدي دكاك، **الأثار الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد24، ع 1+2، 2008، ص426.

أقيمت أول جامعة صيفية في الجزائر للكفاءات المقيمة في الخارج سنة 2011 ، أين إلتحق بهذه التظاهرة 120 باحثا من الخارج، وكان الهدف من هذه الأخيرة توطيد جسر الاتصال، وبحث سبل استغلال المهاجرين في بعث السياسة التنموية.[1]

الأبعاد السلبية لهجرة الكفاءات العلمية من البلدان النامية:

تعاني الدول النامية من إعداد الكفاءات المتخصصة والحفاظ عليها، فالهجرة تشكل اهتماما كبيرا للكفاءات العلمية وبحثها عمن يتبنى أفكارها، فتعتبر الهجرة الأفق الذي يشكل تحديا أساسيا لعملية التنمية القومية، ويمكن تلخيص الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية من الدول المصدرة إلى الدول المتطورة فيما يلي[2]:

- خسارة تنموية كبيرة في المجالات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- خسارة مالية تتمثل في النفقات المالية التي تنفق على العقل البشري.
- خسارة كبيرة في الرأسمال البشري الذي ينتج عن الهجرة، مما يؤثر سلبا في العناصر القيادية المؤهلة في البناء الاجتماعي والإنساني.
- تدني مستوى الخدمات الاجتماعية المتعددة الجوانب, مثل: الصحة، التعليم.
- البحث عن البدائل والاعتماد على الشركاء والخبراء الأجانب في تخطيط مشاريع التنمية الوطنية والقومية وتنفيذها.
- تفتقد البلاد العربية النامية القدرة على حل مشاكلها والقدرة على التخطيط بفاعلية والذي يعد موردا خلاقا وحيويا بالنسبة إلى تطورها.

بناء على ما ذكر أعلاه، لا يمكننا اعتبار سعي الكفاءات والأدمغة الجزائرية إلى الهجرة غير الشرعية مجرد حلم ، و انما لهذه الخطوة أسباب نفسية التي تجعل الفرد في اغتراب نفس أسباب اجتماعية لا سلطة له في تغيرها أو تعديلها ، أسباب دراسية تجعله يفكر في السعي إلى الأحسن و الأضمن حسب الإمكان وأسباب

[1] بلميمون عبد النور، **المرجع السابق**، ص 55.

[2] عبو اسماعيل عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص 96

اقتصادية تدفع بالفرض إلى السعي وراء العيش والكرامة ونوع من الحرية .بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية، تتطلب من صاحبها الجهد، والمال والمخاطرة، نظرا للطرق التي يمكن استعمالها قصد الوصول إلى هدفه . فعلى ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- تحسين التكوين الجامعي بحيث يصبح يستجيب ومتطلبات متطلبات معايير الجودة ومتطلبات سوق العمل في الداخل و الخارج.
- توفير مناصب شغل للشباب المؤهل حتى يتسنى لهم الشعور بالأمان والتقدير ولا تصبح الشهادة مجرد ورقة لا بد من الحصول عليها.
- إدخال ثقافة الاتكال على الذات والسعي وراء حل المشكل ضمن البرامج التعليمية.
- الرفع من تقدير وتشجيع الكفاءات الجزائرية لخدمة الوطن
- المساواة بين الكفاءات الجزائرية والكفاءات الأجنبية من حيث الامتيازات والمناصب.
- التشجيع المادي والمعنوي للكفاءات الجزائرية حتى يتسنى لها البقاء في البلاد.[1]

[1] بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص113.

خلاصة الفصل:

إن الحراك كان له تأثير مباشر على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالثورة في تونس وانعدام الأمن في ليبيا كان له انعكاسا على الدول المجاورة خصوصا الجزائر والمغرب، فقد تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير في المنطقة، فتقريبا قوارب الموت تزداد يوميا، وقد تنوعت أطياف المهاجرين فأصبحت تضم كل فئات المجتمع بدون استثناء(الجامعي، الموظف، البطال).

هذا ما نتج عنه تداعيات على المنطقة سواء على الدول المصدرة أو على الدول المستقبلة فأصبحت أوروبا تستقبل يوميا الألاف من المهاجرين غير الشرعيين، ما أدى إلى صعوبة التحكم في الوضع.

هذا بالرغم من وجود العديد من الإجراءات والسياسات الوطنية التي اتخذتها الدول المغاربية من أجل الحد ومعالجة هذه الظاهرة وذلك من خلال فرض غرامات، السجن، زيادة مراقبة الحدود زيادة مراقبة السواحل، إلا أن هذا لم يمنع المهاجرين من المغامرة وخوض تجربة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الرابع

آليات مكافحة الهجرة

غير الشرعية في إطار

العلاقات الأورو مغاربية

تطرح قضية الهجرة غير الشرعية في جنوب المتوسط ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها من قبل دول المصدر الجزائر، المغرب، تونس، ذلك أن معالجة هذه الدول لهذه الظاهرة في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة في الدول، لذلك نجد أن سياسات مكافحة هذه الظاهرة فيما بين دول جنوب المتوسط كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوروبي أكثر منها علاقات جنوب جنوب، أو من خلال تبني سياسات وقائية علاجية داخلية لكل دولة من دول المصدر.

في هذا الفصل ستحاول الدراسة معالجة آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية سواء ما تعلق بسياسة التعاون الأورو مغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وكذا التطرق إلى أهم الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الطرفين، بالإضافة إلى السيناريوهات المستقبلية للهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: سياسة التعاون الأورو مغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تعد مسألة الهجرة غير الشرعية من أهم المسائل التي تشغل سياسات الدول الداخلية أو الخارجية سواء الدول المرسلة للمهاجرين أو الدول المستقبلة لها، ما تطلب تظافر الجهود من أجل الحد من هذه الظاهرة، حيث سيتم التطرق في هذا المبحق شمال –شمال، أو التعاون شمال –جنوب، والتعاون جنوب – جنوب.

المطلب الأول: التعاون شمال – شمال لمكافحة الهجرة غير الشرعية

ونعني به تكامل بين الدول الأوروبية الذي بدأ بالسوق الأوروبية المشتركة في إطار معاهدة روما 1975من بعد ما تحول إلى سوق أوروبية موحدة عام 1992في إطار معاهدة ماسترخت وتوسع هذا الإتحاد عام 2004 ، وكان يشمل 25 دولة نتج عنه نزعة قوية من أجل التنسيق السياسات في القضايا الدولية هذا ما جاء في معاهدة أمستردام1998.

عمل هذا التعاون على بناء سياسة موحدة متوسطية وتقوية التحالف مع الو م .أ[1].

[1] شاذلي العياري، **العرب والنظام العالمي الجديد،: من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد**، مجلة شؤون عربية، ع 74، 1993، ص33.

فقامت بتوسيع تعاونها مع دول شرق أوروبا وأسيا وافريقيا وانتاج مناصب جديدة في الكيان الأوروبي مثل المفوض الأوروبي للشؤون الأمنية حوالي 20 مفوضية وهنا مجلس الاتحاد يلعب الدور الرئيسي في هذا التعاون.

الاتحاد ليس له سياسات مشتركة حقيقية في كل القضايا ولكن ينسق سياسته في شكل موحد عند رؤيته لمسألة ذات اهتمام تشكل مصلحة مشتركة وتخص أطراف الاتحاد وهذا ما نجده في معاهدة أمستردام.

و في مسألة الهجرة غير القانونية بدأ التنسيق الأوروبي من خلال معاهدة تشنغن Schengen التي وقعت في لكسمبورغ عام 1975من طرف 30 دولة معظمها دول في الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى غير أعضاء أيسلندا، النرويج وسويسرا، وتشارك المملكة المتحدة وإيرلندا فقط في إجراءات التعاون الأمني وليس في إجراءات التحكم المشترك في الحدود و اجراءات الفيزا[1]، كما أن ليس كل دولة عضو في الاتفاقية. فبعض هذه الدول انضمت إلى الاتفاقية ولكنها حددت مواعيد مستقبلية لبدء التنفيذ مثل سويسرا وذلك لإزالة الحدود وتنظيم حركة مرور السيارات والمواطنين بين الدول المجاورة، وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء في الإتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى بنظام شينغن المعلوماتي. وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة، ما دامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك وقد أفاد هذا النظام نظام معلومات شنغن الدول الأعضاء به في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد، هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة الأوروبية اليوروبول وهي الجهاز المسؤول عن الشرطة في أوروبا هذا النظام المعلوماتي، ومن ثمة يتم تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية[2].

ثم تلتها ترسانة أخرى كاتفاقية دبلان Dublin لعام 1997و أهمها حاليا معاهدة أمستردام Amsterdam التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1999 و هو التاريخ الذي توسع فيه الاتحاد الأوروبي ليشمل 25 دولة، و اشتملت معظم هذه الاتفاقيات و خاصة اتفاقية أمستردام على أهم القضايا المتعلقة

---

[1] بخوش صبيحة،"**التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية**"، مجلة القانون ،المجتمع والسلطة، ع 3، 2014، ص 14.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **التنسيق الأوروبي العربي اتجاه الشراكة المتوسطية (دراسة تحليلية)**، مجلة السياسة الدولية، ع 148، أفريل 2008، ص15.

بانتقال الأشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء سواء كانوا رعايا لهذه البلدان أو أجانب، و ساهمت كثيرا في بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة و اللجوء مما أدى بالبعض إلى وصفها ب "قلعة "تمنع دخول الأجانب ذلك أنها في الوقت الذي أقرت فيه حرية تنقل الرعايا الأوروبي في مجمل أقاليم المجموعة فإنها من جانب أخر وضعت إجراءات جد معقدة بشأن تنقل الأجانب مع توحيد قوانينها المتعلقة بإعطاء رخص الدخول و السياحة و اللجوء، كما وضعت ضمن الأهداف الرئيسية لها إبعاد المهاجرين الذين ينظر إليهم على أنهم عبء مالي و تشجيع أولئك الذين يستطيعون دعم اقتصادها.[1]

وقد إقترحت الدول الأوروبية عدة إجراءات وآليات توصل إليها في لقاءات عديدة متعلقة بهذا الشأن مثل مقترحات المجلس الأوروبي المنعقد في سبتمبر 1997، حيث تعهدت الدول من أجل مكافحة دوافع الهجرة غير الشرعية من أجل تنظيم أفضل للهجرة والسعي لبناء تعاون فعال مع الدول المصدرة ودول العبور.

نجد لقاء فيينا عمل على ضرورة تقديم مقترحات قابلة للتجسيد في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وأهم المبادرات نجد:

- إيجاد تعريف بشأن تقديم المساعدة على الدخول غير المشروع ومحاربتها.
- توحيد سن إجراءات عقابية لأشخاص الذين يقومون بنقل المهاجرين.
- ضرورة توسيع التعاون ليشمل جميع الدول المعنية بالظاهرة الهجرة خاصة الدول المنظمة إلى اتفاقية شنغن التي تتعلق بدخول الأجانب واقامتهم.

كان الحديث عن الهجرة غير الشرعية في مناسبة قمة الاتحاد الأوروبي بإشبيليا في12 إلى 22 جويلية 2002 تحت رئاسة الدولة الإسبانية ركزت على سياسة قائمة على ما يلي:[2]

- تحويل طرق الهجرة إلى قنوات شرعية من خلالها يمكن إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي.
- ضمان حماية اللاجئين ورفع آليات لإرجاع من تم رفضهم.

[1] صايش عبد المالك، **المرجع السابق**، ص55.

[2] عياد محمد سمير، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)** ،أطروحة دكتوراه (**جامعة الجزائر** : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011) ص266.

كما تم تطبيق ثلاث مبادرات قبل نهاية 2003 وهي وضع نموذج مشترك من أجل تحليل المخاطر التي تتعلق بالهجرة ووضع تعريف موحد لها بإنشاء وحدات مشتركة لتكوين حراسة الحدود لدعم القواعد الأوروبية.[1]

ركزت أوروبا بشكل كبير في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية على ضرورة مكافحة الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

في 15نوفمبر 2006منع الهجرة وكذلك تعزيز التعاون بين الأطراف من أجل حماية حقوق المهاجرين المهربين.

وفي مجال تأثيرات الدخول والإقامة فإن الاتحاد نسق بين سياسات دول الأعضاء عن طريق لقاء تامبر الذي شجع على تبادل المعلومات والمساعدات بين الأطراف والتكوين المشترك للعمال.

في مجال دراسة الحدود دعت اللجنة الأوروبية إلى إنشاء جهاز خاص في إطار برنامج يسمى ODYSSEUS الذي تجسد بتكوين جهاز أوروبي مشترك لحراسة الحدود يسمى فرنتاكس وخلق تعاون بين الاتصالات بين الأجهزة الإدارية المختصة بشؤون الهجرة عن طريق تبادل الإداريين كما تم إطلاق برنامج ARGO من جانفي 2002 إلى ديسمبر 2006 لإحداث وكالة تسهر على تحقيق التعاون وتجمع المعلومات الخاصة بالهجرة.

الفرع الأول : الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود

تعتبر الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود من أهم الأجهزة النادرة المتاحة على المستوى الدولي والمنشأة خصيصا لمواجهة التدفقات غير النظامية للمهاجرين، كما أنها تلعب دورا محوريا في مساعدة الدول المعنية أكثر ب الهجرة غير الشرعية.

أولا - نشأة الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود:

حسب النظام التأسيسي للوكالة الأوروبية لإدارة الحدود فإن إنشاءها جاء استجابة لضرورة تحسين تسيير الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في إطار جماعي.

---

[1] صايش عبد المالك، **المرجع السابق**، ص57.

وتضيف ديباجة النظام أنه وحتى إن كانت مراقبة الحدود أصلا هي مهمة تضطلع بها سلطات كل دولة على حدى، فإن فرونتكس هو هيكل يسهل تطبيق الإجراءات المعتمدة من طرف الاتحاد والمتعلقة بإدارة الحدود.[1]

وعليه ففي خضم تزايد عدد المهاجرين السريين القاصدين أوروبا تم إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية من قبل الاتحاد الأوروبي بغرض حراسة الإقليم البحري للدول الأعضاء فيه وكانت أولى الخطوات للمبادرة من خلال اتفاقيتي دبلان الأولى والثانية بين عامي 2000 و2001، والتي لم تتناول بشكل صريح إنشاء هذا الجهاز وإنما مهدت له بأن أقرت اقتسام المسؤولية بين الأطراف فيما يتعلق بمسألة اللجوء.

ثم جاءت الخطوة الثانية في جوان من عام 2002 حيث أقر المجلس الأوروبي مشروعا للتسيير المشترك لوفود الهجرة، وانتهى إلى إعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوروبية لمدة خمس سنوات، وفي العام ذاته تم التفاوض حول إنشاء مراكز للمهاجرين المبعدين خارج أوروبا وأفضى إلى صياغة أول اتفاق بهذا الشأن مع ليبيا، ثم في نفس السنة أيضا أصدر المجلس الأوروبي تنظيمه رقم 2007/2004.

يتضمن إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود، وانشئت فعليا في 01 ماي 2005، وأصبح مقرها في بولونيا بمدينة فيرسوفي.

مهام الوكالة الأوربية لإدارة الحدود:

إن الدور الذي تنتظره أوروبا من وكالة فرونتكس كبير في مواجهة تدفق المهاجرين، وهذا ما جعل الإتحاد يخصص ميزانية بلغت 88.8 مليون أورو في عام 2009 ثم 87.9 مليون أورو سنة 2010، و88 مليون في عام 2011 وهذا في مقابل 6 ملايين فقط في عام 2006.[2]

كما يمكن أيضا أن نستشف هذا الدور من خلال الوسائل شبه عسكرية التي سخرت لها، فهي تمتلك ما لا يقل عن 26 طائرة مروحية و 22 طائرة الصغير و113 باخرة ، إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة

---

[1] أسيا بن بوعزيز، **سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، ع 25، ديسمبر 2015، ص30.

[2] صايش عبد المالك، **الأجهزة الأوروبية المكلفة بمكافحة الهجرة السرية**، المجلد 11، ع01،ص14.

بمختلف التجهيزات المعدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية كالرادرات والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب.

وهذه الإمكانات تمكنها بالفعل من ردع المهاجرين الزاحفين نحو أوروبا، وهو واقع تترجمه الإحصائيات التي تبين إنخفاض معدل المهاجرين على السواحل الإسبانية بنحو 23% ، وفي حين تضاعف عددهم على السواحل الإيطالية والمالطية ولكن سرعان ما انخفض عدد المهاجرين في هذه الدول بعد أن تدخلت وكالة فرونتكس.

أما بخصوص المهام المسندة للوكالة فقد حددها النظام التأسيسي في سبعة نقاط :

- تنسيق التعاون العملي بين الدول الإعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- وضع نموذج مشترك لتقييم المخاطر وإعداد تحليلات للمخاطر العامة والخاصة.
- تقديم المساعدة للدول الأعضاء بغرض تكوين قواتها المكلفة بحراسة الحدود، بتطوير معايير تدريب مشتركة، وبتوفير تكوين على المستوى الأوروبي لمدربي حرس الحدود الوطنيين، من خلال تنظيم ملتقيات علمية وتوفير تكوين للموظفين الذين يعملون في الإدارات المعنية بالهجرة.
- متابعة مدى تطور البحوث المتعلقة بمراقبة وحراسة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأشد تضررا بالهجرة من خلال منحها المساعدة التقنية اللازمة
- مساعدة هذه الدول على تنظيم عمليات إعادة المهاجرين إلى أوطانهم.
- نشر فرق التدخل السريع على الحدود في الدول الأعضاء خاصة في الحالات العاجلة والاستثنائية[1].

الفرع الثاني: النظام الأوروبي لمراقبة الحدود

النظام الأوروبي لمراقبة الحدود، هو جهاز حديث النشأة، لديه مهام لا تبتعد كثيرا عن المهام التي تضطلع بها وكالة فرونتكس.

---

[1] نادية لتيم ، فتيحة لتيم ، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في في أوروبا"، على الموقع الإلكتروني www .digitial.aheram.org.eg/ تاريخ التصفح 2021/12/15 على الساعة 14:39.

نشأة النظام الأوروبي لمراقبة الحدود:

في 2008 وافقت اللجنة الأوروبية على دراسة مقترح لإنشاء برنامج أوروبي لمراقبة الحدود الخارجية، وقامت بعد ذلك بصياغته في شكل اقتراح تشريعي في ديسمبر 2011، على أساس أنه تطوير لنظام شنغن، وعرض على المجلس الأوروبي في بداية 2013، ثم تم التصويت على الاقتراح التشريعي في 22 أكتوبر 2013، ودخل حيز النفاذ في 26 نوفمبر 2013، وأخيرا تم إطلاق هذا النظام في 2 ديسمبر 2013 في 18 دولة، بينما سيتم إطلاقه في باقي الدول في الفاتح ديسمبر 2014.

مهام النظام الأوروبي لمراقبة الحدود:

يعتبر النظام الأوروبي لمراقبة الحدود تطورا آخرا لنظام شنغن في مجال مراقبة الحدود الخارجية وهو أساس لتبادل المعلومات وللتعاون ما بين الدول الأطراف في اتفاقية شنغن، وتفسر اللجنة الأوروبية وضع نظام أوروسير بضرورة خلق تنسيقية مركزية لمختلف الإجراءات والاختصاصات المتعلقة بالرقابة على الحدود من أجل تفادي كل الأخطاء التي يمكن أن تنجر عن قلة التنسيق وعن التصرفات الانفرادية للدول في مجال حماية حدودها.

وعليه فإن هدفها الأساسي هو رفع مستوى جاهزية المصالح المختصة في مراقبة الحدود من خلال إعطائها صورة شاملة للحالة التي توجد عليها حدودها، خصوصا في مجال كشف محاولات الهجرة غير الشرعية الوقاية منها ومكافحتها، ومن أهدافها أيضا محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وضمان حماية وإنقاذ المهاجرين في عرض البحر.

الفرع الثالث: الأجهزة الأوروبية الأخرى ذات العلاقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن وكالة فرونتكس إلى جانب أنها تعمل لفائدة أعضاء الاتحاد وبتنسيق معهم، فإنها أيضا تعمل بالتعاون مع هيئات أخرى تعتبر هي أيضا من هياكل الاتحاد الأوروبي وهي تتكون من ثلاث هياكل أساسية وهي منظمة الشرطة الأوروبية، الكلية الأوربية للشرطة وأخيرا وحدة التعاون في المجال القضائي.[1]

[1] صايش عبد المالك، **المرجع السابق**، ص17.

منظمة الشرطة الأوروبية:

[1]منظمة الشرطة الأوروبية (EUROPOL) هي أيضا من الأجهزة التي تعنى بالهجرة، وهذا على الرغم من أن المنحى الدولي الدي باتت تأخذه الجريمة المنظمة الحديثة، هو الذي دفع الدول الأوروبية إلى التفكير في إنشاء جهاز مشترك غرضه الأساسي هو تبادل المعلومات الاستخباراتية.

وعليه فقد جاءت منظمة الشرطة الأوروبية في نوفمبر 1991 تكريسا لتجند أوروبا بشكل حازم لمحاربة الإجرام المنظم العابر للحدود، فكلفت في البداية بالتنسيق في مجال مكافحة التهريب المخدرات وتبييض عوائدها من الأموال، لكن مجالاتها توسعت إلى الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال المعاهدة التي خصصت لها والموقع عليها في 07 فيفري 1992، والتي شرعت في مهامها في شهر جويلية من عام 1999، ومع ذلك يبقى الشيء الإيجابي في هذه المنظمة أن مهامها أصبحت موسعة لتشمل:

- الوقاية ومحاربة الإرهاب
- الإتجار بالمخدرات.
- الإتجار بالبشر.
- شبكات الهحرة السرية.
- أعمال التهريب المتعلقة بالمجال النووي.
- تهريب السيارات المسروقة.
- تبييض الأموال.

ففي الميدان فقد جسدت منظمة الشرطة الأوروبية جهودها من خلال مشاركتها في ست عمليات متعلقة بتهريب المهاجرين إلى غاية 2010، أسفرت عن توقيف 80 مهرب للمهاجرين، ناهيك عن أعداد

---

[1] سيد أحمد قوجيلي،**الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة في إعادة تعريف الأمن**(الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية،2014) ص 99.

المهاجرين التي ساهمت في خفضها، كما ترجمت جهودها أيضا بتركيزها على أحد أهم الطرق المعتمدة للحصول على وثائق الإقامة ، ونعني بذلك الزواج التي يتم بغرض الحصول على الوثائق فقط.[1]

وحدة التعاون في المجال القضائي:

إن وحدة التعاون في المجال القضائي **(EUROJUST)** يمثل الأداة التي يكتمل بها التنسيق في كل المجالات التي تمسها مختلف أنواع الجريمة المنظمة خاصة منها تلك العابرة للحدود الوطنية، فإن هذه الوحدة هي الآلية التي تدعم التعاون القضائي، ولقد تم إنشاؤها بموجب قرار المجلس الأوروبي الصادر في 2002/02/28، والتي أريد من خلالها تحسين مستويات التعاون القضائي لضمان فعالية أكبر في مجال مكافحة الأنواع الخطيرة من الإجرام المنظم أي لها اختصاص في مجال تهريب الأشخاص على غرار أوروبول ولكن في المجال القضائي.[2]

المطلب الثاني: جهود الدول الأروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 2011

الفرع الأول: عملية هيرميس وتعزيز دور فرونتكس

في هذا الإطار مدد الاتحاد الأوروبي عملية هيرمس **(Hermes)** من أجل تعزيز إمكانات مراقبة الحدود الأوروبية في وسط **(FRONRTEX)** وآجال أنشطة الوكالة البحر الأبيض المتوسط. اتضح دور فرونتكس ومنظمة اليورو في الحراك العربي من خلال عملية استجابة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة . يتمثل في نشر العملية الحدودية المشتركة بالتنسيق مع وكالة فرونتكس والتي أُطلق عليها هيرميز 2 بكلفة 12 مليون يورو، والتي تضمنت في البدء قوات خفر السواحل المشتركة للاتحاد الأوروبي بين تونس وإيطاليا وامتدت خلال عام 2011 لتغطية جزء أكبر من البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المناطق الواقعة بين دول جنوب أوروبا وليبيا ومصر، وبالإضافة إلى الرقابة واعتراض الأشخاص المشتبه بقيامهم بالدخول غير النظامي إلى دول الاتحاد الأوروبي، هدفت العملية إلى تحديد موقع من يسهلون التنقلات غير النظامية

---

[1] عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر) أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2005)، ص30.

[2] صايش عبد المالك، **المرجع السابق**، ص ص 19-20.

واعتقالهم، وهنا أكدت وكالة فرونتكس على نجاح العملية، ليس في اكتشاف الناقلين غير النظاميين واعتراضهم فحسب، بل أيضاً في إنقاذ الأرواح من خلال عمليات البحث والإنقاذ في البحر.[1]

إعادة التوطين والنقل:

بحث الاتحاد الأوروبي أيضا ما يمكنه القيام به لدعم إيطاليا ومالطا إلى جانب تونس ومصر من خلال التدابير المتجاوزة للمساعدة الإنسانية، ودفعت المفوضية الأوروبية بقوة للتضامن الملموس من خلال نقل مواطني دول ثالثة وإعادة توطينهم، وبغرض إدامة الجاهزية السياسية لدول الاتحاد الأوروبي لاستضافة المهجرين كان من الضروري إثبات أن المساعدة الإنسانية متوفرة وأن وضع اللاجئين لن يكون مطولا إلى الدرجة التي تفرض فيها ضغوطا طويلة الأجل على الموارد المحلية إلا أن الاستجابة لتلك النداءات متواضعة.

وقدمت دول الاتحاد الأوروبي لمالطا عدة مناطق للنقل ومن وجهة نظر المفوضية، ومع الترحيب بالنقل على أنه مبادرة تضامن مع مالطا، لاينبغي أن يكون ذلك أولوية على إعادة التوطين من تونس ومصر، كما قدمت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مناطق لإعادة توطين اللاجئين من شمال أفريقيا. حيث تمت الموافقة على حوالي 600 لاجئ في بداية عام 2012 ، وذلك بصورة جماعية من قبل السويد وهولندا وبلجيكا وفنلندا وأيرلندا والبرتغال و الدنمارك، وكان عزوف دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء عن القيام بإعادة التوطين بأعداد كبيرة للمهجرين من شمال أفريقيا يعزى إلى عدد من العوامل.

فبعضهم أبدى قلقا من أن هذه الاستجابة ليست مناسبة لأوضاع التهجير الطارئ وأنه يجب الاحتفاظ بخيار التوطين في الاتحاد الأوروبي لأغراض أكثر استراتيجية، منها على سبيل المثال حل أو تخفيف أوضاع التهجير بعيدة الأجل أو المطولة أو لإيجاد مجال الحماية في الدول المضيفة التي يمكن تشجيعها على حذو المثل الذي ضربته المشاركة العالمية للمسؤولية لإبقاء الحدود مفتوحة والترحيب باللاجئين[2] .

---

[1] إدريسباخويا، **سبل مكافحة الهجة غير الشرعية في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، ع 1، 2015،ص 154.

[2]_ Philippe Fargues, **EU Neighbourhood Migration Report** 2013, European University، Institute,2013, p 15

الفرع الثاني: حوار حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط2011

في 24 مايو2011، أطلقت المفوضية الأوروبية حوارا حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.حيث يندرج هذا التواصل بشأن مقترحات المفوضية الأوروبية لإتباع مقاربة أكثر تنظيما وشمولية للتحديات والفرص المرتبطة بالهجرة في إطار مواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها الثورات العربية في مجالي الهجرة والتنقل، وذلك من خلال إطلاق حوار حول الهجرة والتنقل والأمن بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويندرج هذا الحوار في إطار أهداف المقاربة الشاملة لملف الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية، وذلك استنادا إلى الاتصالات بشأن الهجرة التي طرحتها المفوضية الأوروبية في 4 مايو 2011 ، بدعم وتشجيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأمن[1]، وكذا تحسين التنقل إلى الاتحاد الأوروبي لمواطني الدول الشريكة، من خلال تنفيذ شراكات محددة وثنائية لاتفاقيات التنقل بين الدول الشريكة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيث يكشف هذا التواصل الأولوية التي توليها المؤسسات الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي لتأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ولمواصلة محاربة الهجرة غير الشرعية، إذا كان هذا التواصل قد أعلن عن إقامة حوار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن معظم التدابير التي أعلن عنها تتعلق بتخصيص الموارد المالية والبعثات الموجهة لتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية .

ما لوحظ على استجابة السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه الهجرة غير الشرعية في إطار الثورات العربية أنه بغض النظر عن الانقسامات الواضحة تبين أن للدول الأوروبية رؤية مشتركة في استقبال الأشخاص الذين يغادرون بلدان الضفة الجنوبية، استغلت دول أوروبا الآثار المتعددة لهذه الاضطرابات للتوحد حول هدف واحد لضمان أمن حدودها، حيث تبرر الأخطاء المسجلة في الحدود الخارجية تكثيف الرقابة على الحدود الداخلية في فضاء شنغن، مبتعدا عن التحديات الأكثر إلحاحا وكذا التحديات على المدى الطويل، التي تشكلها الهجرة، إذ أعلن وزير الداخلية الفرنسي متبوعا بنظريه البريطاني في منتصف أفريل 2011أنه" يعتزم تقليص الهجرة الشرعية ذاتها إلى الأراضي الفرنسية"، باندلاعها في مرحلة تتميز فيها أوروبا بالتوجهات القومية وبتصاعد الاستغلال السياسي لكره الأجانب، وهنا اقتسمت الدول الأوروبية نفس الرغبة في الإبقاء على عبء الهجرة خارج البحر المتوسط من دون التشكيك في صيانة الأنظمة المغاربية لسياسة التعاون في مراقبة الحدود الأوروبية وأكدت الدول الأوروبية على وحدة صفها حول مسألة البعد

---

[1] مدني بن شهرة : الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ،ط1(عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2009) ص290.

الخارجي التي ظهرت إلى الوجود في المجلس المتعاقد في إشبيليا 2002برفضهم تحمل آثار ثورات جيرانهم الجنوبيين على المدى القصير.[1]

تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على سواحلها نذكر من بينها:

المشروع الاسباني الممول من الاتحاد الأوروبي والقاضي ببناء جدار حدودي يصل ارتفاعه إلى ستة أمتار وهو جدار مجهز برادارات وكاميرات وبالأشعة تحت الحمراء وفي الوقت نفسه أنشأت اسبانيا مراكز للمراقبة الالكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات وأطلقت قمرا صناعيا سمته" شبكة الحصان البحري " وذلك لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية بين إفريقيا وأوروبا عبر مضيق جبل طارق.

وفي شهر تشرين الأول من العام 2004 أصدر الاتحاد الأوروبي قرارا بتشكيل وكالة الرقابة الأوروبية على الحدود" فرونتكس "وذلك لحماية الحدود الأوروبية على امتداد ساحل المتوسط ولتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وقد حققت هذه الوكالة بعض النجاح في الحد من تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وايطاليا ومالطا لا سيما من خلال عملية" نوتيلوس " كما أدت عملية "هيرا "الخاصة بفرونتيكس في العام 2008 إلى تشتيت نحو 4373 مهاجرا كانوا متجهين إلى جزر الكناري.[2]

الفرع الثالث: إجراءات أمنية أخرى لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

إضافة إلى التدابير سالفة الذكر تبنى الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية لعل أبرزها" بنك المعلومات الأوروبي "الذي يتولى مراقبة تحركات الأجانب في أوروبا عن كثب وقد أوضح" راديو هولندا "في تقرير بهذا الخصوص أن إجراءات مكافحة الهجرة ستجعل الاتحاد الأوروبي شبيها إلى حد كبير بالولايات المتحدة الأميركية، بحيث يتعين على كل من يدخل إلى أي من دول الاتحاد أن يدلي بمعلومات شخصية تسمح بمراقبته جيدا، وذلك لمعرفة ما إذا كانت إقامته ستطول أمدا مشيرا إلى انه في العام 2006 كان هناك نحو 08 ملايين مهاجر غير شرعي في الاتحاد الأوروبي، يدخل نصفهم إلى أوروبا

[1] خديجة بتقة، **المرجع السابق**، ص ص 110-111.

[2] فاضل عبدالزهرة الغراوي، **المهجرون والقانون الدولي الأنساني**(بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)،ص349 .

بطريقة غير شرعية ولمدة محددة ويمتنعون عن مغادرتها بعد ذلك، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى تشديد شروط الدخول على غير الأوروبيين عبر نظام يضمن أمورا عدة منها : تسجيل وقت الدخول والخروج، حفظ فترة الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات، حفظ بصمات الأصابع وبصمات العين في جهاز الكمبيوتر لجميع من يريد دخول أوروبا بمن في ذلك الأطفال الذين لم يبلغوا من العمر سوى ست سنوات كما أن نظام معلومات" شنغن "المعمول به حاليا في دول الاتحاد الأوروبي والمتمثل في شقه الأمني أو الاستخباراتي بربط سفارات هذه الدول بقاعدة بيانات موحدة[1] قد أدى بدوره إلى تشديد الرقابة على الراغبين في الدول، وان يتحصل عليها من سفارة الدولة الأخرى العضو في الاتحاد ذاته.

وبالنسبة إلى البلدان الأوروبية التي تستقبل المهاجرين ، فقد وجدت نفسها كذلك مضطرة إلى إدخال تعديلات على قوانينها ، وأولى هذه البلدان هي إيطاليا التي يصلها السواد الأعظم منهم، وكان كل من قانون2002 وقانون2009، يجرّمان الهجرة غير الشرعية ، ويعاقب الأول منها المهاجرين غير الشرعيين وكذا من يقدم المساعدة لهم حتى ولو في حالة خطر ، بغرامة مالية.

وقد كشفت مأساة السفينة التي غرقت بالقرب من جزيرة لمبيدوزا، والتي ذهب ضحيتها أكثر من300 شخص في أكتوبر 2013، عن الخلل في هذا القانون، ذلك لأنه كان بالإمكان إنقاذ السفينة لو استجابت سفن الصيد الإيطالية القريبة منها لطلب الاستغاثة، غير أن أصحابها امتنعوا عن ذلك بسبب التخوّف من تبعات القانون، وقد كشفت الحادثة المأسوية نفسها الخلل الواقع في القانون الثاني، والذي يعاقب بغرامة مالية كذلك كل من دخل إيطاليا بطريقة غير قانونية؛ وهكذا ففي الوقت الذي نظمت فيه جنازة دولة للضحايا عقب حادثة الغرق، حضرها كبار رجال الدولة، وكبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي كان القانون يجبر الناجين حوالى 170 ، بدفع غرامة مالية أمام هذه الوضعية، والتي بيّنت التعارض بينما هو سياسي وماهو قانوني، تم بشكل مستعجل تغيير القانونين بقانون جديد صادق عليه البرلمان في جانفي 2014، يلغي اعتبار الهجرة غير القانونية جريمة.

وقامت فرنسا كذلك بتغيير قانون الهجرة في عام2012، حيث لم يعُد القانون الجديد يعتبر الهجرة غير القانونية جريمة، كما كان الحال من قبل، وكان القانون السابق يعرّض كل مهاجر غير قانوني للحبس الاحتياطي لمدة قد تصل إلى33 يوماً، ويتماشى القانون الجديد مع مقررات محكمة العدل التابعة للاتحاد

---

[1] مارتن غريفرش أوكلاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**(دبي: مركز الخليج للأبحاث)،ص 349.

الأوروبي، التي تمنع اعتقال المهاجر غير القانوني إلا في الحالات التي يرتكب فيها مخالفات أخرى يعاقب عليها القانون بالسجن، ويعوّض القانون الحالي السجن بالطرد .ويعتبر قانون الهجرة الفرنسي، من أكثر القوانين مرونة في التعامل مع المهاجرين غير القانونيين، إذ يمنح هؤلاء المهاجرين بعض الامتيازات التي لا توجد في القوانين الأوروبية الأخرى، مثل الحق في العلاج.[1]

وبالنسبة إلى إسبانيا، ينص قانون2009 كذلك على طرد المهاجرين غير القانونيين، ويمكن أن تعوض عقوبة كل مهاجر غير قانوني ارتكب جناية صدر في حقه بمقتضاها حكم بالسجن لمدة لا تتجاوز 06 سنوات بالطرد، ويفرض القانون نفسه غرامة تتراوح بين عشرة آلاف ومئة ألف يورو على كل من يتورط في إدخال مهاجرين غير قانونيين، وهي العقوبة نفسها التي تفرض على من يشغلهم، مع إقفال محل الشغل لمدة تتراوح بين6 أشهر و5 سنوات أما أكثر البلد ان صرامة في التعامل مع الهجرة غير القانونية في المدة الأخيرة فهي بريطانيا، التي غيّرت قانونها بقانون جديد صدر في مارس 2013، وهو يسمح باعتقال المهاجرين غير القانونيين، ويحرمهم فتح حساب بنكي، وذلك من خلال إلزام المؤسسات البنكية بالكشف عن هوية كل زبون مهاجر يوجد في وضعية غير قانونية، كما أنه يحرمهم العلاج، بما في ذلك الحالات المستعجلة والأمراض المعدية، ويطلب من الأطباء الإبلاغ عن مرضاهم الذين يوجدون في وضعية غير قانونية .ويمنع القانون نفسه أصحاب المساكن، وتفرض العقوبات بصرامة أكبر، على من يشغل كل مهاجر غير قانوني، بحيث قد تصل الغرامة المالية في هذه الحالة إلى20 ألف يورو، غير أن هذا القانون، الذي يهدف بحسب تصريحات رئيس الحكومة البريطانية، جيمس كاميرون، إلى خفض عدد المهاجرين الذين يدخلون إلى بريطانيا سنوياً من مئات الآلاف إلى عشرات الآلاف، قد أعطى نتائج عكسية؛ فقد تزايد عدد المشردين الذين يحرمون من كراء مقر للسكن، وتزايد عدد المرضى الذين يحرمون من العلاج، وفي الوقت نفسه تزايد عدد الوافدين على بريطانيا بطريقة غير قانونية ومن الأمور الطريفة التي تؤكد عدم ملاءمة القانون الجديد وصعوبة تطبيقه، كما أن إقدام الحكومة بعد صدور القانون، على إلصاق إعلان في بعض المناطق العمومية يقول إذا كنت مهاجراً غير شرعي فإما الرحيل وإما الاعتقال قد قوبل بانتقادات شديدة من

---

[1] زين العابدين أحمد، **تحديات الهجرة غير الشرعية إلى إفريقيا**، الأهرام المسائي ، ع81522، أوت 2013، ص 190.

طرف الجمعيات الحقوقية التي اعتبرت ذلك تصرفاً؛ عنصرياً، وهو ما أجبر الحكومة على سحب الإعلان بعد أن أصدرت الهيئة العامة للإعلانات قراراً بذلك[1].

المطلب الثالث: التعاون جنوب– جنوب في مكافحة الهجرة غير الشرعية

نقصد بالتعاون جنوب جنوب هو ذلك التعاون بين دول جنوب المتوسط المعنية بمسألة الهجرة غير الشرعية والحديث هنا ليشمل القارة الإفريقية وهو تعاون يشمل بين الدول المغاربية وما يجسده هو اتحاد المغرب العربي وبين الدول المغاربية إذا كان له دور في حل قضية الهجرة غير الشرعية فله عوائق كبيرة في أرض الواقع.

الفرع الأول: التعاون بين الدول المغاربية

كان هذا الاتحاد بين دول المغرب العربي نتيجة التكتلات والتحالفات الدولية وهو يعتبر أقدم فكرة تجمع إقليمي عربي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا تأسس في10جوان 1988في قمة زرالدة الجزائر ثم تأسيس لجنة سياسية مغاربية وخمس لجان فرعية تقوم بمهام التفكير وصياغة الاقتراحات في كل المجالات التي تربط بمشروع هذه المنظمة يتم تأسيس هذه المنظمة في مؤتمر مراكش بالمغرب 1989عن طريق وثيقة تهتم بالأطراف المعنية. وضرورة التعاون فيما بينها وترقية المنطقة بكاملها وتوحيد الشعوب وتحقيق الرفاهية والتقدم وصيانة السلم والعدل والعمل على تحقيق التنقل بين أقاليمها وتمثل هذا التعاون أنه يعمل على تنسيق في مجال البحث العلمي والتكوين العلمي وكذلك المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

والهدف من هذا التعاون هو خلق تنسيق بين حكوماتها وبناء مبدأ الأخوة بين شعوبها واتباع سياسات موحدة قائمة على أساس التكامل وحسن الجوار والتشارك في الآراء والقرارات التي تمس جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه الجوانب مهمة تتماشى مع الوقت الراهن وللتحكم في الهجرة العامة ومنها الهجرة غير الشرعية وانتهاج سياسات مشتركة في كافة الميادين التي تعني الأطراف من أجل تحقيق مبدأ حرية التنقل.[2]

[1] غالية زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ السبعينات**، رسالة ماجيستير غير منشورة(الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام،2005) ص150.

[2] محمد خير الدين، **مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن ويتهم الجزائر**، جريدة الخبر الأسبوعية، ع 346، 2005، ص ص 07-08.

وبالرغم من أن الهجرة غير الشرعية أصبحت مأساة أنانية إلا أنها لا تتحرك باتجاه سلمي نحو استعمالها كورقة للمضاربة السياسية مثل الصراع في هذه المسألة بين الجزائر والمغرب.

بحيث أن الجزائر لا تقوم بالجهود اللازمة من أجل تنظيم مرور الأشخاص عبر إقليمها والمغرب تدعم حركات المهاجرين إلى الإقليم الأوروبي للحصول على المساعدات المالية وتستعملها كوسيلة لضغط على إسبانيا لتغير موقفها من القضية الصحراوية الغربية، ومع تأزم الوضع في الفترة الأخيرة تحولت هذه المشكلة إلى مشكلة بين الأطراف المعنية بها بعدما قامت إسبانيا بطرد المهاجرين إلى الإقليم المغربي بموجب معاهدة الصداقة بين الطرفين والحكومة المغربية تقوم بطرد المهاجرين الأفارقة إلى الحدود الجزائرية أو الموريتانية وفي نفس الوقت تتهم الجزائر بأنها المسؤولة عن تسرب المهاجرين بالرغم من ضبط كثير من الأفارقة بعدم دخولهم عن طريق الحدود الجزائرية.

وتطور هذا الصراع حتى وصل إلى تبادل التهم بين الدولتين فقام رئيس الوزراء المغربي" **إدريس حبطو** "باتهام الجزائر بأنها المسؤولة عن ظاهرة الهجرة للمساس بالوحدة الترابية المغربية وما تقدمه للصحافة، فردت الجزائر عبر بيان لوزارة الخارجية ووصفت ما تقوم به المغرب هو الهروب إلى الأمام ولا يجب الخلط بين مشكلة الهجرة غير الشرعية ومسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، والاختلاف بين الجزائر والمغرب كبير في مسألة الهجرة غير الشرعية وتجلى هذا في رفض هذه الأخيرة لاجتماع عقد بهذا الخصوص في الرباط في جويلية 2006جمع بين المغرب وفرنسا واسبانيا وكان سبب المقاطعة يرجع إلى موقف الجزائر من المسألة حيث ترى أن هجرة تأخذ بأبعادها الواقعية ببناء حلول في إطار شامل وعادل، وأن تعالج ضمن الإطار العام للهجرة وهي تفضل التمسك بموقفها القائم على أن هذه المشكلة مشكلة إنسانية.

وخلاصة يمكن القول أن ظاهرة الهجرة المغاربية ساهمت في تقريب الآراء والأفكار لأنها ظاهرة مشتركة حيث صرحت الحكومات المغاربية أن المشكلة لا تعنيهم وانما تعني الدول الأوروبية التي استقطبت بغناها وأمنها هؤلاء المعذبين في الأرض والبحار وطردهم بسياساتها وسلطتها.

وفي الأخير لا يمكننا القول أنه لا يوجد تعاون مغاربي سواء يخص الهجرة غير الشرعية أو قضية أخرى لأن كل السياسات الرامية إلى بناء مشروع اتحاد المغرب العربي فشلت وفشل معها التعاون وذلك

بسبب مجموعة من التحديات التي ما زالت بين الجزائر والمغرب حول مشكلة الصحراء الغربية[1] ولم تستطيع حله وذلك راجع لعوامل خارجية خاصة إلى عدم وجود تصور استراتيجي دقيق لمستقبل التعاون في المنطقة.

ويبقى الأمل في تفعيل كيان الاتحاد المغرب العربي ويجب دعمه بمجموعة من المكاسب التي يمكن الوصول إليها ومدام الأساس الذي يقوم عليه الاتحاد هو إلغاء القيود على حركة الانفتاح وهو مفهوم يسهل حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول مع تطبيق الاتفاقات خاصة بتوحيد الأجور وإلغاء النصوص القانونية التي تؤدي إلى التمييز في جنسيته بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ويكون له انعكاس على مستويات التنمية، وتفتح أمام الأطراف مجال واسع للهجرة الداخلية في مطلق الحرية وحتى أمام الاستثمارات وطلبات العمل وتبادل الخبرات.

ففي ظل موجات ربيع الثورات العربية، وتداعياتها الكبيرة في منطقة البحر المتوسط، عاد الكلام يتعزز عن موضوع الشراكة الأوروبية -المغاربية، حيث سعت أوروبا حينها لإعادة تفعيل دورها في المنطقة في وقت كانت أمريكا تجهد في الاستحواذ على هذا الدور بالكامل ، ومن المنظور الأوروبي يشكل الأمن هاجساً حقيقياً، يتطلب معالجته ولهذه الغاية أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين البلدان المغاربية وبلدان الاتحاد الأوروبي لجهة تحقيق الأمن، مع التأكيد على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي للبلدان المغاربية، فالتهديدات تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وتلاشي التضاد شرق – غرب الذي كان سائداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان البحر المتوسط أحد بؤره من خلال تكديس الأسلحة الهجومية وأسلحة الدمار الشامل.

إذا كانت دول شمال حوض المتوسط قد أخذت بمبدأ الديمقراطية في ثقافتها السياسية منذ زمن بعيد. فإن دول جنوب المتوسط، تشكل استثناء في ذلك، لجهة افتقارها عموما إلى خبرة سابقة في ممارسة الديمقراطية، كما أن أغلبها ليس فيه إلا القليل من إمكانية الانتقال حتى إلى نسبة الديمقراطية.

إن الدولة العربية في جنوب المتوسط التي استحوذت على التراث البيروقراطي الفرنسي أو البريطاني، أو تراث الاتحاد السوفيتي السابق، هي دولة تسيطر عليها صورة الدولة التسلطية[2]، فعملية الانتقال إلى الديمقراطية في ظل ربيع "الثورات العربية" تتطلب وجود مجتمع مدني قادر على إثبات وجوده

---

[1] عبد الله سعودي السراى، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر** ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، .ص114.

[2]خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة** (بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2007) ص415.

ومساومة الدولة، بما في ذلك وجود نقابات العمال التي تتمتع بشيء من الاستقلالية، لكن أنظمة الحكم الجديدة والقديمة في جنوب المتوسط لا تزال ترتاب من مجتمع مدني فعال وقوي أكثر مما ينبغي.

الفرع الثاني: التعاون فيما بين الدول الإفريقية

:على عكس الانسداد الذي يطبع التنسيق المغاربي فإن الدول الإفريقية استطاعت أن تضع بعض خطوات نحو الأمام في مجال بحث و مناقشة الهجرة غير القانونية عن طريق أعمال منظمة الإتحاد الإفريقي في دورته الأخيرة في السودان، من خلال المقترح الجزائري حول إقامة أيام دراسية لخبراء و وزراء أفارقة بشأن الهجرة غير القانونية و تقييم للحالة التي تعيشها إفريقيا في هذا المجال.

و قبل أن يتم عقد هذا اللقاء اجتمع السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية بسفراء الدول الإفريقية المعتمدين في الجزائر مع إتباعه بلقاء مماثل بالسفراء الاتحاد الأوروبي بغية اطلاعهم على وضع التحضيرات الجارية لاجتماع الخبراء الأفارقة الذي عقد في الأيام من 3 إلى5 أفريل، وهو بدوره يعتبر تمهيدا للقاء الوزاري الأورو- إفريقي الذي سيتناول نفس الموضوع والمزمع عقده قبل نهاية عام 2006 ، وكان هذا اللقاء يرمي إلى و ضع و إعداد "خارطة طريق" إفريقية حول المحادثات المقرر إجراءها مع الشركاء الأوروبيين على المستوى الوزاري ومن أجل وضع استراتيجية إفريقية موحدة في مجال الهجرة، غير أن الاستراتيجية الإفريقية في هذا المجال لا تقتصر على معالجة مشكلة الهجرة غير القانونية فقط، بل تسعى إلى بحث و دراسة ظاهرة الهجرة الدولية و خاصة هجرة الكفاءات التي تعتبر تحديا حقيقيا بالنسبة لإفريقيا حيث أن أكثر من 20 ألف من إطاراتها يغادرون بلدانهم سنويا، ووصل عدد المختصين الأفارقة المغتربين في السنوات الأخير 4 ملايين و لذلك لا تريد عزل الهجرة كمشكلة تسبب لها الكثير من الخسائر عن الهجرة غير القانونية التي تنعكس نتائجها السلبية أكثر على أوروبا، وبالتالي فهي تقترح إقامة حوار سياسي شامل لكل الجوانب التي تحيط بالهجرة وأبعادها و يتم ذلك في إطار حوار أورو- إفريقي أو ما يعرف بالحوار شمال جنوبلكن الأولوية قبل ذلك هي بناء تعاون فعال بين الدول الإفريقية في إطار ما يعرف بمبادرة النيباد .[1]

تظهر سبل التعاون من خلال تبادل المعلومات و الخبرات في إطار برنامج مواطنو إفريقيا والتأكيد على أن تكون استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه إفريقيا تنصب في تمويل التنمية و التضامن

[1] صايش عبد المالك، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، المرجع السابق**، ص ص 63-64.

ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات الإفريقية بحيث يحقق هذا التعاون التزام الدول الأوروبية اتجاه إفريقيا بتحقيق شراكة فعلية عن طريق:

1- تدعيم التعاون بين مصالح الأمن.

2- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية.

3- تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين الوضع المعاشي لسكان الحدود (الجوانب الاقتصادية و الثقافية) كما أنه من الضروري على الدول الإفريقية اعتماد خطة عمل لتحقيق التعاون الجدي و الفعال في مجال الهجرة غير الشرعية من خلال تبادل المعلومات والخبرات ببرنامج خاص يسمى مواطنو إفريقيا يهدف لتحقيق الخطط التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإفريقيين في المهجر
- الإدراج المنتظم لخبرة الأفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد الإفريقي .
- ضمان التعليم و التنمية الصحية لجميع الأفراد.[1]

المطلب الثالث: التعاون شمال – جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إنّ الشراكة الأوروبية – المتوسطية تضع المسألة الأمنية في سلم أولوياتها، كما أن الشراكة الأمنية تندرج في سياق تحقيق مفهوم الأمن الغربي الشامل الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية لأن الشراكة الأمنية الغربية سابقة على الشراكة المتوسطية ومتقدمة عليها، بكل ما يعنيه ذلك من اختراق لنظام الأمن الإقليمي العربي، ومن إلغاء له.

وخلال العقدين الماضيين عملت الدول الأوروبية على تعزيز التعاون الأمني بين الدول المتوسطية فتقدمت فرنسا ومالطا بمشروع ميثاق أمني أوروبي متوسطي، رفضته الدول العربية، فتم تغيير اسمه وأصبح يشار إليه بمشروع الميثاق الأوروبي– المتوسطي . ويكمن جوهر هذا المشروع في طرح فكرة قواعد السلوك«ينبغي بموجبها على كل الدول الأعضاء في الشراكة أن تلتزم بها في نهاية المطاف وإذا كان من المفترض أن تشتمل هذه القواعد على التزام كل الدول المشاركة في الشراكة في حل النزاعات سلمياً، ورفض اللجوء إلى استخدام العنف، وانتهاج خيار الحوار عند اندلاع الأزمات، إلاّ أن هذه القواعد عينها، لم تكن

---

[1] أيت عبد المالك نادية، **الأليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة صوت القانون، ع2، أكتوبر 2014، ص ص 107- 108.

تشتمل على تعريف ملموس واضح و مفهوم الاكتفاء الذاتي الأمني الذي كان قد تم الاتفاق عليه بشكل عام في إعلان برشلونة، أي أنّه كان يفترض أن توضع قواعد لمستوى التسلح الذي يعد كافيا وغير هجومي وهكذا، فإن المفهوم الأوروبي للأمن يقوم على مسألة التعاون الأمني والإبقاء على ذلك الاختلال الجذري في التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية وغيرها من الكيانات في المنطقة، وهذا ما جعل بعض الدول العربية ترفض المفهوم الأوروبي للأمن مادام هذا المفهوم لا يخدم المصلحة العربية.

من هنا بات الإتحاد الأوروبي الذي يركز على المسألة الأمنية باعتبارها مسألة حيوية في التعاون الإقليمي، يربط بينها وبين عملية السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عا 1991 ، لجهة تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب و الإسرائيليين، ما اعتبر بعض المحللين أن مبادرة الاتحاد الأوروبي إزاء منطقة المتوسط والتي عرفت باسم الشراكة الأوروبية – المتوسطية، تندرج ضمن سياق حرص الدول الأوروبية على خدمة مصالحها من خلال العودة إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن اخترقتها المصالح الأمريكية[1].

لذلك عرض على دول الضفة الجنوبية للمتوسط مشروع يطمح في أن يجعل من أوروبا طرفاً أساسياً في هذه المنطقة الجنوبية للغرب، فقد طرحت شراكة أوروبية – متوسطية تمّ التعبير عنها باقتراح نظام إقليمي متوسطي يوفر للمنطقة مظلّة أمنيّة واقتصادية ويعزز موقعها سياسياً واستراتيجيا.

في النهاية لم تتمكن الشراكة الأورو متوسطية من تحقيق أهدافها، لا في تغيير الوضع السياسي في الدول العربية، ولا في المساهمة في حل القضية الفلسطينية وبالتالي في خلق فضاء متوسطي آمن خال من الحروب والنزاعات .مع ذلك وفي ظل التطورات الخطيرة المرتبطة بالثورات العربية تظلّ الحاجة إلى التعاون الإقليمي في أوجها، إذ أن التحديات التي تعيشها المنطقة لا يمكن التصدّي لها بشكل انفرادي.

هذا ما جعل بعض الأصوات تتعالى من داخل الاتحاد الأوروبي ومن خارجه، منادية بالخوض من جديد في مسألة الميثاق الأورو متوسطي للأمن، من خلال صياغة جديدة تأخذ فيها مختلف الأطراف بعين الاعتبار دروس الماضي، والحاجة الحالية من ظاهرة الإرهاب هو التصدّي لها من خلال وضع سياسات مشتركة تكرس في نفس الوقت المعالجة الأمنية والمعالجة الاجتماعية والاقتصادية للمسألة وتضمن لهما النجاعة والنجاح.

---

[1] فايزة ختو، **المرجع السابق**، ص205.

إذا كانت أهداف السياسة الأوروبية للتعاون مع بلدان المغرب العربي في مجال الهجرة قد تبدو متوازنة، فإن النتائج بعيدة عن التجانس، ويلاحظ حصار كبير يغلق الأبواب في بعض المجالات. وهكذا يبدو أن أهداف تعزيز القدرات الوطنية لمراقبة الحدود وإدارة الهجرة غير الشرعية تأخذ أولوية بالمقارنة بكفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين. وبالمثل، لم تتحقق الأهداف المتصلة بتنمية القدرات الوطنية بالنسبة للجوء والوصول إلى حلول دائمة لمشكلات اللاجئين، كما لم يحرز تقدم يُذكَر في هذا الصدد.

ومع ذلك، لا يحول هذا التأخر في إحراز النتائج دون تطوير أو تعميق التعاون مع دول المغرب العربي في قضايا الهجرة، لاسيما عن طريق التفاوض بشأن اتفاقات إعادة الدخول، وتطوير التعاون العملي والتقارب مع ليبيا. ويتعرض الاتحاد الأوروبي لمخاطر التعاون المباشر في تنفيذ سياسات للهجرة تتنافى مع الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين إذا عزز التعاون الذي يؤدي إلى تأثير غير متوازن.

ومن ثم قام الاتحاد الأوروبي بذلك، يكون قد شجع أيضاً السياسات والممارسات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، على الرغم من أن الأخيرة لا تلقي بالاً لحقوق المهاجرين واللاجئين. في عام2005 أدرجت المفوضية الأوروبية قائمة بأولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالهجرة واللجوء وإدارة الحدود:

- تحسين قدرة البلدان الثالثة في مجال إدارة الهجرة وحماية اللاجئين.
- دعم قدرتها التشغيلية على إدارة الحدود.
- تأمين أكبر للوثائق.
- حظر الهجرة غير الشرعية.
- تعزيز التآزر بين الهجرة و التنمية.
- منح اللاجئين فرصة أفضل للحصول على حلول دائمة.
- ضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين[1].

---

[1] كريفيف الأطرش، فتحي عكوش، **الهجرة غير الشرعية، دوافعها وأليات معالجتها وطنيا ودوليا**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع4، جوان 2016، ص ص 277-278.

وقد أدمج الاتحاد الأوروبي هذه الأولويات في الإطار العام للتعاون الثنائي مع المغرب من أجل تنفيذ هذه السياسة (عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.) بيد أن الاتحاد الأوروبي يعتمد أيضاً على أدوات محددة أخرى (آليات مالية، وتعاون ميداني في مجال العمليات واتفاقات ثنائية بشأن إعادة الدخول).

الفرع الأول: إطار التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي

في أعقاب المؤتمر الذي عقد في برشلونة عام 1995 أطلقت مبادرة لعملية تعاون معزز مع بلدان المتوسط، تبلورت تدريجياً من خلال توقيع اتفاقات شراكة مع كل دول المنطقة فرادى، باستثناء ليبيا[1].

عملية برشلونة:

تنشأ بموجب هذه العملية شراكة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: التعاون السياسي والأمني والتعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الثقافي والاجتماعي والبشري الذي يشمل التعاون في مجال الهجرة.

وفي عام 2005 بمناسبة مؤتمر "برشلونة " (مرور عشر سنوات على عملية برشلونة) أضيف التعاون في مجال الهجرة باعتباره العنصر الرابع في العملية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنص هذه الشراكة على تنظيم مؤتمرات أوروبية- متوسطية تضم وزراء خارجية البلدان المرتبطة بالشراكة. وقد عقد في هذا الإطار المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الأول (والأوحد حتى الآن) حول الهجرة وذلك في نوفمبر 2007 في الغرف بالبرتغال. وبعيداً عن إشارة عامة للغاية إلى ضمان حقوق المهاجرين وردت في الديباجة، لم تركز نتائج هذا المؤتمر على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين (حتى في حالة الهجرة غير الشرعية) أما مسألة اللجوء فقد حجبت بدورها كلياً.

ومن ثم، مازال الجزء الأكبر من الشراكة يركز على الناحية الثنائية التي تحكمها المعاهدات الثنائية واتفاقات الشراكة. وقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقات شراكة مع تونس (1995) والمغرب (1996) والجزائر (2005)، وتمثل هذه الاتفاقات الأساس القانوني لأي تعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان وهي تخضع لموافقة البرلمان الأوروبي بالإجماع وتنص المادة 02 المشتركة بين جميع اتفاقات الشراكة على أن احترام القيم الأساسية وحقوق الإنسان يعد عنصراً أساسياً للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلد المعني. وتحتوي اتفاقات الشراكة أيضاً على مواد خاصة بالهجرة، تنص بشكل رئيسي على تعزيز التعاون من أجل

---

[1] محمد محمود السرياني، **المرجع السابق**، ص186.

منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية وإقامة حوار دائم بين الاتحاد الأوروبي والدولة المرتبطة به حول هذه النقطة. وتثير الاتفاقات الأخيرة مع الجزائر مبدأ إعادة قبول المواطنين غير المتمتعين بصفة شرعية كما تنص على التفاوض بشأن اتفاقات في هذا المجال. بيد أن هذه الاتفاقات لا تشير بأي حال من الأحوال إلى اللجوء أو اللاجئين. ليست ليبيا طرفاً مشاركاً في عملية برشلونة ولكنها شاركت في العديد من الاجتماعات الإقليمية في هذا الإطار وتتمتع الآن بصفة مراقب.[1]

ومنذ نوفمبر 2008 تتفاوض المفوضية الأوروبية مع ليبيا بشأن اتفاق إطاري بمحتوى مماثل إلى حد كبير لاتفاقات الشراكة (تعزيز التعاون الاقتصادي والحوار السياسي...) وقد عقدت بالفعل عدة اجتماعات للتفاوض ويرغب الاتحاد الأوروبي في الوصول إلى نتيجة سريعة. وينبغي أن تشكل الهجرة أحد العناصر الهامة في هذا الاتفاق. ويجب أن ينص الاتفاق الإطاري بشأن هذه النقطة على إدراج بند عام عن إعادة القبول، كما هو الحال في اتفاقية الشراكة المبرمة مع الجزائر. كما ينبغي أن ينص الاتفاق على تحديث قدرات إدارة الهجرة ومراقبة الحدود علاوة على إصلاح الإطار التشريعي لهذا البلد في هذا المجال

ومع ذلك، يبدو أن ليبيا كانت ترغب في التفاوض بشأن مساعدة مالية، وأن تستحضر بانتظام دفع مبالغ كبيرة قبل التوقيع على اتفاق يتضمن قضايا الهجرة. علاوة على ذلك رفضت ليبيا مراراً وتكراراً المصادقة على أي صكوك لحماية اللاجئين والمهاجرين. واستناداً إلى تلك الوقائع، يبدو أن المفاوضات لا تحرز تقدماً يذكر ومن الصعب تقييم ما سيؤول إليه المحتوى النهائي لهذا الاتفاق.

وفي ظل الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي (2008) تقرر إعطاء "دفعة جديدة" للبعد الإقليمي لعملية برشلونة التي أصبحت الاتحاد من أجل المتوسط. وكان الاتحاد من أجل المتوسط يطمح في "بناء مستقبل مشترك يقوم على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وتعزيز دور المرأة في المجتمع واحترام الأقليات ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وإحراز تقدم في الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل." لكن للأسف، لا يبدو أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك أهمية المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ينعكسان في برامج ملموسة تحت مظلة الاتحاد من أجل المتوسط. وقد لاحظت الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان

---

[1] ڤيرونيك پلانس–بواساك ، ماتيو أندري ، سارا گيي ، نجلاء سمكية، ، تر منار وفاء، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء** (كوبنهاغن: لشبكة الأورو–متوسطية لحقوق الإنسان، 2010)، ص54.

بالأحرى في مناسبات مختلفة وجود عوائق تحول دون مشاركة المجتمع المدني غير أنه من المهم ملاحظة أنه لا يبدو أن مسائل الهجرة تشكل أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط.

على أية حال، يبدو أن الاتحاد من أجل المتوسط أصيب بانتكاسة منذ أن شنت إسرائيل الهجوم العسكري على قطاع غزة والذي أُطلق عليه عملية "الرصاص المصبوب،" حيث تأجل الاجتماع العادي لوزراء الخارجية الذي كان من المقرر انعقاده في اسطنبول في 25-24نوفمبر عام 2009.[1]

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التهميش الحالي للمؤسسات الأوروبية في عمل الاتحاد من أجل المتوسط بما في ذلك نية تعيين ستة نواب مساعدين للأمانة العامة لبرشلونة من ستة بلدان مختلفة سيعرقل بدلا من أن يسهل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية داخل الاتحاد من أجل المتوسط. و كان من المقرر عقد مؤتمر قمة الاتحاد من أجل المتوسط أثناء الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من عام 2010 بيد أنه تأجل إلى نوفمبر 2010.

سياسة الجوار الأوروبية:

أدرجت سياسة الجوار الأوروبية في عملية برشلونة منذ 2004، حيث تشارك رسمياً كل من المغرب وتونس فقط في هذه الآلية، أما الجزائرفعلى الرغم من أنها من الدول الموقعة على اتفاق شراكة فإنها أبدت مرارا وتكرارا عدم اهتمامها بتلك الآلية. أما بالنسبة لليبيا، فإنها تمنح الأولوية في الوقت الراهن لإبرام "اتفاق إطاري" لم تتحدد له بعد الأسس القانونية والسياسة.

الفرع الثاني: الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية

تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى إقامة " علاقة مميزة" مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي "على أساس الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة (الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة، أما بالنسبة للهجرة، فقد أشارت اللجنة الأوروبية في عام 2003إلى أنه " ينبغي للاتحاد أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

[1] منال طويل، **التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إفريقيا، أوروبا**، رسالة ماجيستر غير منشورة (وهران: كلية الحقوق،2012)، ص16.

وإنشاء آليات فعالة في حالة العودة، ولاسيما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين العابرين." وبالمثل، أشارت الخطة الإستراتيجية لعام 2004إلى أنه "يمكن أن تعطى أولوية أيضاً للتعاون في ما يتعلق بالهجرة وللجوء"[1]

ومن بين دول سياسة الجوار الأوروبية، تعتبر المغرب أول شريك للاتحاد الأوروبي يعتمد خارطة طريق للتطور نحو الحصول على "وضع متقدم" منذ إبرام اتفاق في إطار مجلس الشراكة في 13أكتوبر/تشرين الأول 2008 وتأمل تونس في الاستفادة هي أيضاً من المزايا التي يمنحها الحصول على هذا الوضع لاسيما في المجال الاقتصادي وأن تثبت وضعها كشريك متميز للاتحاد الأوروبي، وإبان مجلس الشراكة المنعقد في 11مايو/ أيار 2010 اتفق الاتحاد الأوروبي وتونس على العمل من أجل تعزيز علاقاتهما على الرغم من إعلان اللجنة أن إعادة التقييم الرسمية للعلاقات مع البلدان الشريكة تستند إلى الالتزام بتقاسم نفس القيم والمصالح، وأن يبرهن تنفيذ خطة العمل على طموح البلد الشريك المعني المضي أبعد من ذلك، خاصة في ما يتعلق بالممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، وتقدر اللجنة أيضاً أن إصلاح المنظومة القضائية وسيادة القانون يشكلان "شرطاً أساسياً لتقارب فعال مع الاتحاد الأوروبي." ومع ذلك، أثار مجلس الاتحاد الأوروبي مسألة الصلة الضعيفة بين تعزيز العلاقات والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان و"شدد على أن الوضع المتقدم يمضي جنباً إلى جنب مع التزامات أقوى للطرفين.[2]

وفي هذا السياق، تحث (اللجنة) الحكومة التونسية على تكثيف جهودها على طريق الإصلاحات لاسيما بالنسبة للتعددية والمشاركة الديمقراطية واستقلال القضاء وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان"[3]

الفرع الثالث: حوار 5+5

حاولت دول الحوض الغربي من المتوسط أن تطور إطارا للحوار، يسمح نظرا لطبيعتها الليّنة وغير المهيكلة، بالتقدّم في معالجة القضايا الساخنة والخوض فيها دون توتّر أو إحراج، ويظلّ حوار 5 +5 دفاع الذي تم إنشاؤه سن2004 ، من أنجح الحوارات في هذا الإطار، إذ هيّأ الظروف الملائمة التي سمحت بتوافق الأطراف المعنية حول الخطوط الأساسية لاستراتيجية مشتركة للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة في

[1] سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**، مجلة المفكر،ع5، 2010، ص346.

[2] دريان أحمد، **مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسيناريوهات المحتملة**، مجلة الإقتصاد الجديد، ع 9، سبتمير2018، ص281.

[3] فيرونيك پلانس– بواساك ، ماتيو أندري ، سارا گيي ، نجلاء سمكية، **المرجع السابق**، ص ص55-56.

المتوسط على إثر اجتماع وزراء الدفاع لدول حوار5 +5 المنعقد في تونس في ديسمبر 2015 علما وأنّ الحوار كان يركز بالأساس على ثلاث مسائل هي المراقبة البحرية، مساهمة القوات المسلحة في الدفاع المدني، والتعاون في مجال التكوين والبحث في القضايا الدفاعية والاستراتيجية.[1]

ويُعدّ الحوار 5 +5 إطارا ناجحا للتعاون استنادا إلى النتائج الملموسة المحققة صلبه، مثل آلية التنسيق البحري « التي تسمح بتنسيق وتقريب وجهات النظر حول القرارات السياسية والعسكرية ومركز التنسيق والتخطيط الذي يعمل على ضمان أوفر مردود للوسائل العسكرية التي تُسخرها الدول الأعضاء في الحوار لفائدة عضو يحتاجها عند وقوع أمر طارئ، إلى غيرها من آليات التكوين و الرسكلة.

تطوير الحوار 5 +5 والانتقال به إلى مستوى أعلى من التعاون لايعني البتة التخلي عن الشراكة الأوروبية الجنوب متوسطية، التي يبقى نجاحها هو الهدف الأسمى لكل أوجه التعاون الأخرى خاصة وأن الوجه الأساسي لهذه الشراكة هو ثنائي الشكل قائم على مخططات عمل ثنائية يحتل فيها التعاون الأمني حيزا هامّا يفتح الباب أمام شراكة مفيدة في مقاومة الإرهاب[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن إثارة الحوار 5 +5 لا يعني كذلك التغافل عن أهمية أشكال التعاون الثنائي الأخرى التي تميز العلاقات بين الدول والتي تخدم بوجه أو بآخر الشراكة الأورو متوسطية في شكلها العام ويمكن في هذا الصدد ذكر التعاون التونسي الألماني الذي ارتفع نسقه بشكل قوي جدّا خلال الخمس سنوات الأخيرة وشمل كل الميادين بما فيها التعاون الأمني والتصدي للإرهاب مع التزام ألماني بالتعاون في مجال مراقبة الحدود وحماية المنشآت والمؤسسات السياحية. ما من الشك أن التحديات الأمنية التي تعيشها تونس وباتصال بعلاقتها مع دول الجوار ومع محيطاها الجيوسياسي، لا يمكن مواجهتها إلاّ من خلال التعاون المكثف مع القوى الفاعلة في المنطقة.

وهنا عملت الجزائر على استراتيجية تتماشى وطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود وهذا بالتعاون مع عدة أطراف وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم هذه المبادرات5+5 كمبادرة الأوروبية، والتي جاءت لاحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط وتشمل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال و مالطا وكذا خمسة دول من الضفة الجنوبية وهي الجزائر، المغرب، تونس

---

[1] عز الدين فكرون، علي الجد، **واقع الهجرة غير الشرعية** ، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، المجلد 6، ع1، يونيو 2017، ص10.

[2] الورفلي، **المرجع السابق**، ص ص 114-119.

ليبيا .موريتانيا ، إذ كان الهدف منها حسب قمة 2003 إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة إذ ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي تنتسب إليها تلك الظاهرة، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، كما يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين3 اشهر إلى 20 عاما وبغرامات مالية، ومن أجل إيجاد حلول عقدت عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس 2010 وقمة مالطا 2010[1].

خطط العمل الوطنية

من أجل تحقيق أهداف سياسة الجوار الأوروبية اعتمد كل من المغرب وتونس على التوالي خطط عمل مشتركة مع الاتحاد الأوروبي.

وتضع هذه الخطط برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية والسياسية تمنح أولوية على المدى القصير والمتوسط. ومع ذلك، ليس لتلك الخطط قيمة قانونية (لأن اتفاقات الشراكة التي أُبرمت في إطار عملية برشلونة هي التي تنظم العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. تشمل خطط العمل الوطنية التي اعتمدتها بلدان المغرب العربي أهدافاً تخص حقوق الإنسان والهجرة، وهي عموماً أكثر تفصيلاً من اتفاقات الشراكة.

فبالنسبة للهجرة، تدرج خطط العمل قائمة بالمجالات ذات الأولوية التي سيتم الاضطلاع بأنشطة التعاون في إطارها وهي، اللجوء، والحيلولة دون الهجرة غير الشرعية وإدارة الحدود وعودة المواطنين والتأشيرات... وتشمل معظم تدابير التعاون إقامة حوار وتبادل المعلومات والدعم التقني أو المالي والتدريب وتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي.

وعلى الرغم من أن خطط العمل الوطنية تؤكد على الحاجة إلى تنفيذ "مبادئ اتفاقية جنيف لعام 1951"وتنص على التعاون العام في مجال اللجوء (التدريب وتنمية القدرات الوطنية،) إلا أنها لا تتضمن أي

---

[1] قدي بوحنية، عصام بن الشيخ، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية ، حالة الجزائر تحقيق الإتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة** ،شبكة رواد المعرفة ، ع 3788،2012، ص23.

إجراء في ما يتعلق باحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين. وبالنسبة لتونس على وجه التحديد، تجدر الإشارة إلى "دعم تنفيذ استراتيجية شاملة ومترابطة ومتوازنة لمكافحة الهجرة غير الشرعية" وتعزيز القدرات الميدانية وتدخل وحدات المراقبة والسيطرة على الحدود البرية والبحرية." ويعتبر مصطلح "متوازن" هو الوحيد الذي يستحضر الحقوق الأساسية للمهاجرين، وإن كان على استحياء. وبالمثل في المغرب، لا يتعدى الأمر "دعم تنفيذ استراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية".[1] ولا توجد أي إشارة إلى تنفيذ الضمانات المنصوص عليها في القانون الوطني والدولي. أما القسم المتعلق بحقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية فيلتزم الصمت إزاء حقوق المهاجرين، اللهم إلا الالتزام "بمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب."

هيئات المتابعة

تنص اتفاقات الشراكة على إنشاء هيئات متابعة من الاتحاد الأوروبي والبلد المشارك. وقد يتم اللجوء إلى مجلس الشراكة على مستوى وزراء الخارجية أو اللجان الفرعية أو مجموعات العمل بشأن مواضيع محددة. ووظيفة هيئات المتابعة المختلفة هي تنفيذ الحوار السياسي والتقني المنصوص عليه في اتفاقات الشراكة والسهر على تنفيذ خطط العمل.

و في ما يخص المغرب والجزائر، يتم تناول القضايا المتصلة بالهجرة واللجوء داخل فريق العمل/اللجنة الفرعية "للهجرة والشؤون الاجتماعية." أما في حالة تونس، فتعالج هذه المسائل في إطار مجموعة "العدالة والأمن." وتجتمع مجموعات العمل هذه عادة مرة واحدة في السنة، في عاصمة البلد المشارك أو في بروكسل بالتناوب. وقد أشار المسؤولون الأوروبيون الذين أجريت معهم مقابلات في إطار الدراسة الحالية إلى الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان إلى استعراض انتهاكات حقوق المهاجرين واللاجئين في سياق فريق العمل هذا في المغرب والجزائر. ويبدو أن السلطات في تونس ليست مستعدة للتحاور حول قضايا الهجرة واللجوء.[2]

وأن إنشاء فريق من الخبراء بشأن هذه القضايا لن يتحقق على الرغم من التوصيات المقدمة في هذا الصدد ويعطي القسم الختامي من خطط العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبي دفعة سياسية لإنشاء لجان

[1] محمد رضا التميمي، **الهجرة غير الفتونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** ، دفاتر السياسة والقانون ، ع4، 2011، ص259.

[2] فيرونيك بلانس، بواسيك أنتيو، ماتيو أندري ساركني، نجلاء سمكية، **المرجع السابق**، ص56.

فرعية "لحقوق الإنسان." ومع ذلك، لا يبدو أن تلك اللجان الفرعية تتناول المسائل المتعلقة بحقوق اللاجئين و المهاجرين.

الوثائق المالية الخاصة بالتعاون

تنص العديد من المواثيق المالية الأوروبية على توفير تمويل في مجالي الهجرة واللجوء في المغرب العربي، سواء كان ذلك على الصعيد الثنائي أو مباشرة في إطار دعم المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذه البلدان.

المساعدات المالية لدول المغرب العربي

تسمح الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (التي خلفت برنامج ميدا أو التدابير المصاحبة) بدعم ميزانيات الدول التي تستفيد منها (المغرب وتونس.) أما بالنسبة للهجرة، فإن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 131تهدف إلى ما يلي:

- دعم السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والعمالة والحماية الاجتماعية، لاسيما حماية العاملين المهاجرين .
- ضمان إدارة فعالة وآمنة للحدود.
- دعم الإصلاحات وبناء القدرات في مجالات مثل العدالة والشؤون الداخلية، بما في ذلك اللجوء والهجرة وإعادة القبول، والإجراءات التي تستهدف مكافحة ومنع الاتجار في البشر؛ ويأتي التمويل كنتيجة تابعة لهذه الإجراءات 654 مليون يورو على مدى ثلاث سنوات بالنسبة للمغرب و 300 مليون يورو لتونس عن الفترة نفسها. [1]

التمويل المتخصص

في هذا الصدد، حول الاتحاد الأوروبي البرنامج القديم الذي كان يُطلق عليه "برنامج التعاون مع بلدان ثالثة في مجال الهجرة واللجوء إلى مسمى برنامج الهجرة واللجوء وقد تسمح الآلية الأوروبية

[1] فريجة لدمية، **المرجع السابق**، ص125.

للديمقراطية وحقوق الإنسان بتمويل مشاريع في مجال تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين على الرغم من أن الحال لا يبدو هكذا في منطقة المغرب العربي.[1]

المبحث الثاني: التعامل الأوروبي مع قضية اللجوء في إطار حقوق الإنسان

إن قضية اللجوء أصبحت تكتسي أهمية بالغة خصوصا بعد التطورات الجديدة التي شهدتها المنطقة المغاربية، ولهذا سيتم تناول في هذا المبحث إلى الاتحاد الأوروبي وقضية اللجوء السياسي، من خلال التطرق إلى عدد طالبي اللجوء السياسي وكذا معوقات اللجوء، كما تناول هذا المبحث أيضا الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان، وكذا السياسات الوطنية الأوروبية للتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي وقضية اللجوء السياسي

لا تميّز القوانين التي نتحدث عنه إلا بشكل سطحي بين المهاجر غير القانوني الذي جاء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، واللاجئ الذي جاء لأسباب سياسية، بحيث أن كليهما يوضع في خانة المهاجر غير القانوني عند وصوله إلى أوروبا، هذه القوانين ومعها شرائح واسعة من مجتمعات بلدان الاستقبال تعتبر أن اللاجئ السياسي هو فقط ذلك المعارض السياسي الذي يتمتع بوعي سياسي، وعلى آراء غير مقبولة في بلده الأصلي، وليس كذلك الأشخاص البسطاء الذين فرّوا من ويلات الحرب والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي ومن ضمنهم عائلات بأكملها، وعجزة، ونساء حوامل، وأطفال قاصرين غير مصحوبين من قبل ذويهم، لذا يتم تصنيف كل هؤلاء لاجئين لأسباب إنسانية، رغم أن السبب الرئيسي لنزوحهم هو سياسي بالأساس ولا يتوافق هذا التصنيف مع اتفاقية1951 اللاجئين المعتمدة من قبل الأمم المتحدة والتي لا تميّز بين لاجئ سياسي ولاجئ لأسباب إنسانية، بحيث إن كليهما واحد؛ فاللاجئ هو كل شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو ترك بلده أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد.

بلغ عدد طالبي اللجوء ذروته بـ 1.26 مليون في عام 2015. وفي العام نفسه، فقد أكثر من 3000 عبر شخص حياته على طريق الهجرة البحر الأبيض المتوسط. ازداد هذا العدد في عام 2016 حيث بل حوالي 5000 شخص.

[1] ڤيرونيك پلانس–بواساك ، ماتيو أندري ، سارا گيي ، نجلاء سمكية، **المرجع السابق**، ص57.

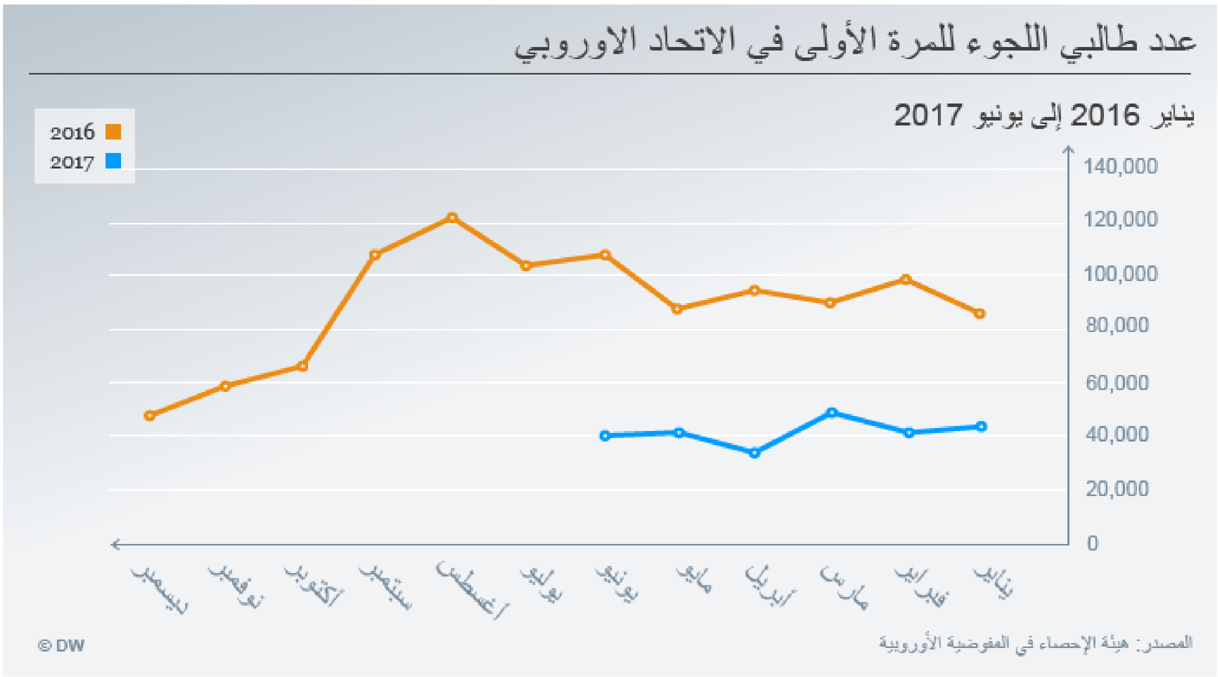

عدد طالبي اللجوء إلى أوروبا في الفترة الممتدة 2016-2017.

حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة سنة 2019، فإن عدد اللاجئين بلغ 123920 ألف لاجئ من مختلف الجنسيات، وبحلول نهاية عام 2018 بلغ مجموع عدد اللاجئين في العالم 9.25 مليون لاجئ منهم 4.20 مليون لاجئ مشمولين بولاية مفوضية اللاجئين و5.5 ملايين لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ووصل مجموع عدد اللاجئين إلى أعلى نسبة على الإطلاق، على الرغم من تباطؤ معدل النمو السنوي منذ عام 2012، وكان هناك أيضا حوالي 5.3 ملايين شخص من ملتمسي الحماية الدولية ينتظرون إقرار صفتهم كلاجئين، ويشار إليهم باسم ملتمسي اللجوء.

وفي عام 2018 قدم حوالي 1.2 مليون طلب لجوء إلى الدول أو إلى مفوضية اللاجئين وكانت الولايات المتحدة أول بلد متلق لطلبات اللجوء في عام 2018، إذ قدم إليها 300.254 طلب لجوء جديد من أصل حوالي 7.1 مليون طلب لجوء في المرحلة الابتدائية، مما يشكل انخفاضا بنسبة 23 %مقارنة بعام 2017 (331700) على عكس الاتجاه السابق الذي كان يتسم بتزايد عدد طلبات اللجوء إلى الولايات المتحدة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2016، وكانت بيرو ثاني أكبر بلد متلق، إذ سجلت زيادة حادة في عدد طلبات اللجوء الذي انتقل من 37. 800 طلب لجوء جديد في عام 2017 إلى 192.500 في عام 2018، قدم الفنزويليون معظمها (190.500) وتلت بيرو ألمانيا

حيث استمر انخفاض طلبات اللجوء في عام 2016 (722.400)، وفي 2017 (198.300) ليستمر الإنخفاض حتى سنة 2018 ليبلغ عددهم (161.900)، وتقدر مفوضية اللاجئين أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة شكلوا في نهاية عام 2018 حوالي 52 % من مجموع اللاجئين في العالم فبين عامي 2003 و2018 كانت نسبة الأطفال من بين مجموع أعداد اللاجئين مرتفعة جداً، وفقا للبيانات المصنفة المتاحة، إذ تراوحت بين 41 % و 52% في المائة. وظلت نسبة النساء مستقرة نسبيا إذ تراوحت بين 47% و 49% خلال الفترة نفسها.

فمن مجموع اللاجئين المشمولين بولاية مفوضية اللاجئين في نهاية عام 2019 ، بلغ عدد اللاجئين المنحدرين من البلدان الأصلية العشرة الرئيسية – وهي الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا وبوروندي - حوالي 6.16 مليون لاجئ، أو 82 % من مجموع اللاجئين. وظل العديد من هذه البلدان من بين المصادر الرئيسية للاجئين لمدة خمس سنوات على الأقل. وأدى النزاع المتواصل في الجمهورية العربية السورية إلى وصول عدد اللاجئين من هذا البلد إلى حوالي 7.6 ملايين لاجئ. واستمرت حالة عدم الاستقرار والعنف التي جعلت أفغانستان مصدراً رئيسيا للاجئين لأكثر من 30 عاما، ذلك أن هذا البلد هو ثاني أكبر بلد أصلي في العالم، إذ يبلغ عدد اللاجئين المنحدرين منه 7.2 مليو ن لاجئ، ويمثل هذا العدد انخفاضاً طفيفا مقارنة بأرقام عام 2017 (6.2 مليون)، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى الولادات المسجلة في ذلك العام. وظل جنوب السودان ثالث أكبر بلد أصلي للاجئين منذ اندلاع أعمال العنف الواسع النطاق في منتصف عام 2016 ،إذ بلغ عدد اللاجئين منه 3.2 مليون لاجئ في نهاية عام 2018.[1]

ركزت غالبية اقتراحات اللجنة على تدابير للحد من الوصول، وتقوية السيطرة على الحدود والإسراع في عودة الأشخاص الذين لم يُمنحوا الحق في البقاء داخل الاتحاد. اتخذ الاتحاد بعض الخطوات الإيجابية منها تعهدات بزيادة المساعدة للدول المُضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين[2]، وإلى منظمات المساعدات الإنسانية. إلا أن تكثيف جهود التعاون في مجال الهجرة مع دول المنشأ والمعبر أثارت مخاوف بشأن تمكين وقوع انتهاكات حقوقية، وحرمان الأشخاص من الحماية. ظلت مكافحة شبكات التهريب هدفا مركزيا لنهج

[1] تقرير الهجرة في العالم لسنة 2020، **المنظمة الدولية للهجرة**، www.mena.iom.int تاريخ التصفح 2021/05/25 على الساعة 15:12.

[2] مصطفى بخوش، **المرجع السابق**، ص89.

الاتحاد، مع إطلاق مهمة بحرية في المتوسط، بدأت في أكتوبر للصعود إلى متن القوارب التي يستخدمها المُهربون، والسيطرة عليها، وتغيير مسارها .دخلت الحزمة الكاملة لإعادة صياغة التوجيهات المُشكِلة لـ "النظام الأوروبي العام لحق اللجوء" حيز التنفيذ في يوليو2016 ، وفرضت تعديلات على القواعد والمعايير الخاصة بإجراءات وأوضاع الاستقبال.[1]

استمر اعتماد طالبي اللجوء على الحظ في الحصول على الحماية، جراء التفاوت الشاسع بين الدول الأعضاء في الاتحاد في مُستويات الاهتمام، والسكن، وتدابير الدمج. وصعدت المفوضية الأوروبية إجراءات الإنفاذ الخاصة بها، وفتحت تحقيقا في 74 انتهاك لإجراءاتها من جانب 23 من الدول الأعضاء جراء إخفاقها في الالتزام بقوانين الاتحاد طلب اللجوء.[2]

الفرع الأول: معوِّقات اللجوء

وبغض النظر عن الصفة التي يوصف بها لاجئ سياسيا ولاجئ لأسباب إنسانية، يجب أن يقدم كل من يود الحصول على حق اللجوء في بلد أوروبي، طلبه بشكل فردي، مع أن النزوح هو أحياناً جماعي ويستفيد طالب اللجوء من مساعدات تقدم له من قبل البلدان المستقبلة أو من قبل المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة قبل أن يحسم في قرار طلبه، ورغم أن هناك قانوناً أوروبياً موحّداً حول اللجوء صادق عليه البرلمان الأوروبي في عام2013 فإن هناك سياسة مشتركة للجوء تتحدث عن الاتفاقية الوظيفية للاتحاد الأوروبي أن اختلافاً في التعامل مع اللاجئين ودرجة قبولهم من بلد إلى آخر من بلدان الاتحاد، وهو ما يدفع طالبي اللجوء إلى تغيير البلدان التي يحلّون فيها باستمرار يعيد صاحبه إلى الوضعية نفسها التي وصل بها إلى الضفة الشمالية للمتوسط، أي مهاجر غير قانوني وتعارض بعض بلدان الاتحاد تخصيص دعم مالي استثنائي لقضية اللجوء، كما أنها ترفض قبول اللاجئين الذين قد ينتقلون إليها من بلدان أوروبية أخرى منتمية إلى الاتحاد، وتعتبر أن اللجوء يجب أن يطلب فقط في أول بلد من بلدان الاتحاد وصل إليه الشخص المعني، وهذا ما يتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية حول اللجوء، والتي تمنح اللاجئ الحق في التنقل بين البلدان، وكذلك يتعارض مع مقررات اتفاقية شينغن، التي تلغي الحدود بين البلدان المنتمية إلى اتفاقية أمستردام وقعت سنة 1997 ، دخلت حيّز التنفيذ في عام1995، والتي تتحدث عن شروط تنقل

[1] طاخر أمينة، بونيف سامي محمد، **ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركيات والتداعيات – دراسة في تأثير التحولات السياسية بعد 2011**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 7، ع 2، 2020، ص94.

[2] مركز هودو للتعبير الرقمي، **الهجرة السرية الحق في حياة كريمة**،القاهرة، 2016، ص ص 19-20.

الأفراد داخل فضاء الاتحاد الأوروبي، وعن الأمن المشترك لبلدان القارة، وتبين لنا أعداد اللاجئين السوريين الذين تم قبولهم بعد الربيع العربي من قبل بلدان الاتحاد الأوروبي، الفرق الواضح في سياسة اللجوء بين هذه البلدان، ففي الوقت الذي تجاوز فيه عدد الفارين من ويلات الحرب في سورية مليوني نازح، لم تقبل إلا عشرة بلدان من الاتحاد الأوروبي استقبال لاجئين سوريين بشكل رسمي، وكان المجموع الذي تقرر استقباله هو اثني عشر ألف لاجئ، من بينهم حوالى عشرة آلاف استقبلتهم ألمانيا، في حين لم تستقبل فرنسا إلا 500 لاجئ، وإسبانيا إلا 30 لاجئاً، أما بريطانيا فقد رفضت استقبال لاجئين سوريين، بدعوى ارتفاع عدد طالبي اللجوء على أراضيها.[1]

الفرع الثاني: معوِّقات الطرد

تتحدث جلّ القوانين الأوروبية المتعلقة بالهجرة عن طرد المهاجرين غير القانونيين كخيار أساسيوتعتبر ذلك وسيلة للتخلّص من الثقل الذي يمثله المهاجر غير القانوني، وللحد من مجيء مهاجرين آخرين .غير أن تطبيق بنود القوانين المتعلقة بالطرد يعتبر أمراً صعباً، لذا تحاول بلدان الاستقبال أن تجد آلية مشتركة تسمح لها بتفعيل عملية الطرد، وتستند في ذلك إلى الاتفاقيات التي وقّعت أو المؤتمرات التي عقدت داخل الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها السياسة الخارجية والأمن المشترك «وقّعت سنة1992 التي تتحدث عن ماستريخت اتفاقية وقمة إشبيلية عقدت في عام2002 التي دعت إلى إدماج سياسة الهجرة في السياسة، دول الجنوب، بنداً خاصا حول إجبارية قبول هذه الدول للمهاجرين غير القانونيين، سواء كانوا لأوروبا الخارجية للاتحاد، وطالبت بأن تتضمن كل اتفاقيات التعاون والشراكة التي يوقّعها الاتحاد مع من مواطنيها أو من مواطني دول أخرى، وثبت أن دخولهم إلى أوروبا كان عن طريق حدودها.

وقع الاتحاد الأوروبي سنة 2008 على الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء ، حيث أقر عدم الإمكانات ليستقبل بشكل لائق كل المهاجرين الذين يحلمون أن يجدوا فيه حياة وقد مَنع هذا الميثاق قيام أية تسوية جماعية للمهاجرين، كما كان يحدث من قبل في أفضل مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن التسوية الجماعية لا تحل المشكل، وإنما تعقّده، لأنها تشجع على توافد المزيد من المهاجرين غير القانونيين وسطّر الميثاق الخطوط العريضة للطرد، وهي تتوافق مع القانون الذي صادق عليه البرلمان الأوروبي في 2009 ، دخل حيِّز التطبيق سنة2010 ومع تقرير اللجنة الأوروبية صدر في ماي 2010.

---

[1] ساعد رشيد، **المرجع السابق**، ص38.

غير أن التوقف عند بنود القوانين والتشريعات المتعلقة بالطرد، يبيّن أنها تفتقر إلى الآليات التي تسمح بتنفيذها؛ ذلك لأن طرد المهاجرين لا يعدّ قضية سياسة داخلية، بل وليس قضية سياسية أوروبية ، بل هناك طرف آخر له دور محوري فيها، هو البلدان الأصلية للمهاجرين، أو البلدان التي مروا بها قبل وصولهم إلى أوروبا، لذا فصدور قوانين بالطرد، بل وحتى أحكام من محاكم الاستئناف، لايعني أن الحكم سينفّذ، وهكذا ففي فرنسا مثلاً يتم توقيف حوالى60 ألف مهاجر غير قانوني سنوياً، وبعد جلسة سريعة في مفوضية الشرطة، وأحياناً في المحكمة يستلم المهاجر غير القانوني إنذاراً خطياً ويُخلى سبيله.

أما إيطاليا فوجدت نفسها مجبرة على اتخاذها بعد مأساة لمبيدوزا السالفة الذكر الذي تتمثل مهمته الأساسية إطلاق ما سمّي ببرنامج بإنقاذ المهاجرين غير القانونيين الذين يتعرّضون لخطر الغرق قبل وصولهم إلى سواحل شمال المتوسط، ويكلف البرنامج الخزينة الإيطالية حوالى100 ألف يورو يومياً، لأنه يتطلب سفن خفر سواحل، وتجهيزات ومساعدات طبية، وإيواء المهاجرين الذين يصلون السواحل الإيطالية في ظروف حرجة .غير أن البرنامج يواجه بانتقادات حادة من قبل الأحزاب اليمينية، خصوصاً تلك التوجهات القومية والعنصرية وقد استعمله حزب كورقة سياسية للدعوة إلى تظاهرة في جوان 2014 شارك فيها الآلاف، الذين طالبوا بإلغاء البرنامج، بحكم أنه يشجع على الهجرة أكثر.[1]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان

جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الآتي:

"لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم".

[1]عبد الواحد إكمير، **المرجع السابق**، ص ص34-38.

وهو ما يطرح أن ما اجتمعت عليه دول العالم عند تأسيسها للأمم المتحدة ووضع قوانين ومواثيق وتأسيس هيئات دولية تحافظ على السلام العالمي وتضع حد لويلات الحروب والصراعات التي لاتعود إلا بالأذى للبشرية بأكملها، هو أن أساس تحقيق السلام والاستقرار العالمي قائم على الاعتراف بالكرامة الإنسانية والمساواة لكل أبناء البشر الذين جاء وصفهم في الديباجة ب"الأسرة البشرية"، تلك الكرامة والمساواة لن يتم تحقيقهم إلا من خلال تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى العالمي خاصة في المناطق الأكثر فقرا والأقل استقرارا، ولا تأتي تبعات تجاهل تلك الحقوق إلا بأعمال همجية وزيادة لمستويات العنف العالمي وحركات التمرد على الأوضاع غير إنسانية والتي سنجدها أغلب الوقت مبررة ومسببة لأوضاع غير إنسانية ومؤذية للضمير الإنساني أكثر بشاعة، ومن هنا سنجد ساحة لتصارع مجموعات البشر حول حقهم في حياة كريمة تضمن الكرامة الإنسانية وبالنظر إلى مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص في مواده على مايلي:

المادة 03: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة 05: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة 13: 1- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة .

2- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة 14-1: لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد[1].

بروتوكول حقوق الإنسان المهاجر: اعتمدت منظمة الأمم المتحدة في الجلسة الثانية والعشرين لعام 2008 ميثاقا يختص بحقوق الإنسان المهاجر. وقد احتوى هذا الميثاق على الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشدد هذا البروتوكول على مظاهر وأعمال العنصرية والتمييز العنصري، ويحث الدول على تطبيق القوانين القائمة عند حدوث أفعال أو مظاهر أو استخدام عبارات ضد المهاجرين تدل

[1] رؤوف قميني، **أليات مكافحة الهجرة غير الشرعية ، دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي**(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016)ص195.

على كره الأجانب أو التعصب ضد المهاجرين، ويؤكد على الطلب من الدول إن تقوم على نحو فعال بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، ولا سيما حقوق النساء والأطفال[1].

وبمراجعة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، وللحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية نجد أن هناك مسؤولية دولية في الاعتراف والإقرار بحق الإنسان في حياة كريمة وعيش آمن وكامل الحق بالهروب من أي وضع ظالم أو منتهك لحقوقه الأساسية ولأفراد أسرته واللجوء لمساحات أكثر أمانا، ويقع على المجتمع الدولي بأكمله مسئولية ضمان تلك الحقوق والالتزام بتفعيلها.

وفي هذا الإطار لا يمكننا أن نصنف الهاربين من الظلم والفقر والاستبداد وتهديد أمنهم وكرامتهم وحقهم في العيش بخارجين عن القانون أو نصفهم بصفة عدم الشرعية أو نسد في أوجههم سبل العيش أو المعاملة الكريمة على أسوار الحدود وفي أماكن الاحتجاز للترحيلات بعد رحلات مريرة ومهلكة لم ينج منها إلا القليل، ليس تفضلا على الإنسانية ولكن كاعتراف مسبق بأن هذا التجاهل لن يأتي إلا بأعمال أكثر إيذاء للضمير الإنساني.

لا يمكن للدول الأكثر تقدما وازدهارا واستقرار على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمتلك السلطة أكثر من غيرها أن تلوم إلا نفسها فيما وصلت إليه أزمة الهجرة بشكليها غير رسمي والرسمي، فتجاهل تردي الأوضاع حول العالم والوقوف صمتا أمام أشكال الاستبداد وانتهاك الكرامة الإنسانية والجوع والفقر لم تكن لتقود إلا إلى هنا، حيث لا يمكن لتلك الدول أن تدير ظهورها الآن كما لا يحق لها تمييز هؤلاء الناجين بعد مشقة أملا في حياة أفضل لهم ولأسرهم أو ترحيلهم إلى مناطق النزاع والبقاع التي فروا منها مرة أخرى حيث يجب لضمير العالم أن يصرخ أمام كل تلك الأعداد من البشر الذين يعانون الفقر والمرض وعدم القدرة على العيش بكرامة وتحقيق الأمن الشخصي.

في الوقت ذاته علينا أن نلقي نظرة إلى شعوب الدول المضيفة أو المستقبلة وحقهم في الحفاظ على هويتهم وثقافاتهم وأصولهم التي قد تذوب أمام كل تلك الأعداد من الوافدين متعددي الجنسية، كما يمكننا النظر أيضا إلى حقهم في السلامة الشخصية والعيش الآمن مقابل الفزع الذي تسرب إلى أوروبا خاصة بعد عدد من الهجمات الإرهابية التي صاحبت تدفق اللاجئين، لا أحبذ النظر إلى الموارد الاقتصادية لتلك الدول

---

[1] محمد امحمد محمد أبو زيد، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي(2011-2017)**، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة عمان: كلية الأداب والعلوم، 2019) ص44.

التي قد تتأثر بأعداد اللاجئين حيث تنفق أوروبا مبالغ غير قليلة سنويا من أجل التنمية في الشرق الأوسط والدول النامية والتي تحظى بنزاعات ومناطق الفقر، وتتسم نسبة كبيرة من تلك الموارد بالهدر أو عدم التوجيه الجيد وهو ما عكسته نتائج جلية للأعين لما عليه واقع تلك المناطق الآن كما أن الدول التي أمتنعت عن التدخل الآمن لوقف أشكال الفقر والجوع والاستبداد مقابل مبالغ من المال تضيفها إلى تقاريرها السنوية حول التنمية العالمية[1]، لا يمكننا أن ننظر بأسف إلى احتمالية تضررها الاقتصادي من تدفق اللاجئين أبدى عدد من رموز الدول الأوروبية ومسئوليها خلال التعامل مع أزمة اللاجئين في آخر عامين مخاوفهم الدائمة من أمرين: الأول هو تغير هوية الدول الأوروبية من دول مسيحية إلى دول إسلامية والثاني هو الخوف الدائم من تسرب عناصر أو أفكار إرهابية مع دخول اللاجئين إلى أوروبا وهو ما حدث بالفعل. ويتحمل مسؤولو وأنظمة تلك الدول ضمان حق شعوبهم في الحفاظ على اعراقهم وهويتهم الثقافية والدينية بالشكل الذي أقرت به المواثيق الدولية كافة. هنا يأتي النزاع ما بين ضمانة حقوق الإنسان لأي من أطراف الأزمة والتي لا يجوز بأي حال أن نقارن فيها أولوية حق على الآخر، وهو ما يطالب دول العالم باتخاذ مواقف تعاونية اكثر جدية وحسما نحو إنهاء النزاعات في العالم ومواجهة الفقر والصراعات ومعوقات التنمية وهو إن كان مجهودا ليس بيسير إلا إنه ومع تعاون واتفاق جماعي دولي يعكس مفهوم الأسرة البشرية ويتم توجيهه بالشكل الأمثل وليس من باب إلقاء اللوم بعيدا، سيكون أكثر يسرا ونفعا على المجتمع العالمي.[2]

كما تم وضع نقاط ورسم السياسة العامة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتوجهات الخارجية للسياسة الأوروبية للاتحاد الأوروبي خاصة مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك السعي من خلالها لتحقيق الأسمى للهوية الأوروبية للأمن والدفاع ويتمثل هذا في الباب الخامس المادة 7 فقرة01 أهم النقاط التي جاءت بينهم هذه الاتفاقية[3]:

الإلحاح على ضرورة احترام حقوق الأساسية للمواطنين من خلال مراجعة الركيزة الثالثة لاتفاق الاتحاد الأوروبي وجاءت كاستجابة للمستجدات الحاصلة على المستوى الأوروبي من أهمها:

توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى والشرقية والمشكل الذي يواجه الاتحاد الأوروبي هو صعوبة التوفيق بين ضرورة فتح الحدود وتكريس مبدأ حرية التنقل وتوفير الظروف اللازمة

---

[1] وليوتريفيس ، **إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار**، جامعة ميلانو ، إيطاليا سنة2011، ص1

[2] مركز هودو للدعم الرقمي، **المرجع السابق**، ص ص20-22.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

لتأمين وحماية الأقاليم الأوروبية من التهديدات الأمنية الجديدة مثل الجريمة المنظمة، الهجرة، التجارة بالمخدرات ...الخ مسببة في عجز أمني فبات من الضروري من الاتحاد الأوروبي إطار أكثر تنظيما مما كان عليه في السابق عن طريق دمج كل الإجراءات القانونية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والمتمثلة في نظام التأثيرات، اللجوء، الهجرة والتعاون بين أجهزة العدالة والشرطة والجمارك واخضاعها لسياسة جماعية في إطار الاتحاد الأوروبي.[1]

تشهد الفترة الراهنة" تعبئة سياسية وأمنية "على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي، وذلك في صيغ لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للدول الأوروبية الخمسة الكبرى التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة غير الشرعية، وهيا اسبانيا، ايطاليا، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال إفريقيا على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى أوروبا سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز ،أو من خلال ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، كما تمثلت هذه الجهود بتوقيع اتفاقيات أمنية مشتركة، ثنائية أوجماعية، بين الدول الواقعة على ضفة المتوسط بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال إفريقيا والى تشديد الرقابة على الحدود والى زيادة قدرات الحراسة، والى تعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم بالإضافة إلى إنشاء بنك معلومات أوروبي للإنذار المبكر حول وجود مهاجرين غير شرعيين في أوروبا وهو ما سنتناوله فيما يلي:

الفرع الثالث: إنشاء معسكرات احتجاز أو مراكز اعتقال

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذي يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذه المراكز تفتقر إلى أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال أو الاحتجاز، لقد سمح القانون الجديد الصادر عن الاتحاد الأوروبي في العام 2008 احتجاز المهاجرين غير الشرعيين وملتمسي اللجوء الذين ردت طلباتهم ، ومنهم الأطفال غير المصحوبين براشدين لمدة أقصاها 18 شهرا، مع الحق في منعهم من دخول الاتحاد طيلة05 سنوات من تاريخ ترحيلهم، وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تشرين الأول من عام2008. فترات الاحتجاز هذه إذ رآها مفرطة وتمس حق المهاجرين بالحرية كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية لاسيما فيما يتعلق بالمعاملة غير الإنسانية التي

[1] نبية الأصقهاني، **الرئاسة الإسبانية للإتحاد الأوروبي كشف حساب –01 يناير– 30يونيو2002**، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 38، ع149، يوليو 2002، ص ص 182-183.

يتلقاها المحتجزون، وذلك بشهادة كل من الصليب الأحمر الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح لنقل معسكرات الاحتجاز من الدول الأوروبية إلى بلدان الشمال الإفريقي، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين التدقيق في طلبات ملتمسي اللجوء وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أملا، وهي الفكرة التي طرحت أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبي في حزيران من العام 2003 حيث تمت الدعوة إلى قيام المفوضية الأوروبية خلال عام، بإعداد نظام أكثر يسرا وسهولة لتنظيم دخول الأفراد إلى التحاد الأوروبي، ممن هم بحاجة للحماية الدولية إلا أن المفوضية ذاتها رفضت القيام بأية إجراءات في هذا الخصوص مروجة في الوقت عينه لفكرة إعادة" توطين" اللاجئين في الاتحاد الأوروبي .وتعليقا على اقتراحي وزيري الداخلية الألماني والبريطاني بإقامة معسكرات لاستقبال المهاجرين في خمس من دول شمال إفريقيا، وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم على مغامرة الهجرة غير الشرعية، لكن هذا المشروع حتى الآن لم يحظى بأغلبية كافية في الاتحاد الأوروبي[1]، ومن وجهة نظري طالما لا يوجد نظام قانوني محايد يمكن الاعتماد عليه في تلك الدول ومادامت حقوق الإنسان لا تحظى بالاحترام فان هذا الاقتراح يبقى غير صالح للنقاش، إضافة إلى أن اقتراحا كهذا لن يحل مشكلة الهجرة غير الشرعية كما يتوقع أصحابه ولكن سوف يزيحها فقط إلى دول أخرى خارج حدود الاتحاد الأوروبي ."وتجدر الإشارة إلى أن آراء وزراء الداخلية الأوروبيين قد انقسمت حيال هذا الاقتراح وذلك لدى اجتماعهم في هولندا في تشرين الأول من العام 2004 ، وفي المقابل لم تعرض أي من حكومات شمال إفريقيا تقديم الأرض اللازمة لإقامة مراكز استقبال المقترح إنشاؤه او بحلول شهر شباط من العام 2005 اقر وزراء الداخلية في الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم المنعقد في لوكسمبورغ بان" الفكرة قد ماتت."

الفرع الثاني: أسلوب الترحيل

قام الاتحاد الأوروبي في شهر تشرين الأول من العام 2008 بتبني" الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة حجر الغلق "في سياسة الهجرة أثناء تولي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي وذلك في النصف الثاني من العام 2008 ويفرض الاتفاق الملزم رقابة اشد على المهاجرين وآسرهم، ويدعو دول الاتحاد من جهة أولى إلى اعتماد سياسة" طرد "مهاجرين ودفع المال لهم حتى يعودوا إلى بلدانهم ، ومن جهة ثانية إلى توقيعات اتفاقيات مع دول المنشأ بهدف إبعاد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

---

[1] لعامري عصام ، **الأحكام التوفيقية لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982**، اطروحة دكتوراه في القانون (تيزي وزو : جامعة مولود معمري،2014)، ص10.

وفي العام 2008 تبنى البرلمان الأوروبي قرارا أثار الجدل حول المعايير والإجراءات الخاصة بإعادة المهاجرين المقيمين بصورة غير شرعية إلى أوطانهم والمعروف باسم" قرار الإعادات."

المطلب الثالث: السياسات الوطنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن انتهاج الاتحاد الأوروبي سياسات فتح الحدود بين أعضائه لزم على الدول الأعضاء فيما بينها التنسيق في مجال إدارة تدفقات الهجرة ووضع شروط مشتركة فيما بينها للدخول إلى كيانها المشترك.

اتفاق معاهدة روما سنة 1957 التي تعد الخطوة في تشكيل ما يعرف حاليا بالاتحاد الأوروبي كان لموضوع الهجرة أهمية كبيرة على جداول أعمال سياسات الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 1992 جعلت معاهدة ماسترخيت" المادة 08 حرية الحركة والإقامة والعمل احد السمات الأساسية للمواطنة الأوروبية[1]، مع التمييز بين الأوروبيين من داخل دول الاتحاد الأوروبي وخارجه"، وفي سنة 1997 أدرجت معاهدة أمستردام إكساب تأشيرة شنغن في معاهدة الاتحاد الأوروبي ونصت على تقديم اللجوء والهجرة من الركن الثالث الحكومي إلى الركن الأول المشترك، وقام زعماء الاتحاد الأوروبي في سنة 1999 بفنلندا بتحديد المبادئ الأساسية للتشارك السياسي الجماعي بشان الهجرة لإثبات العزم الجماعي على ضمان عمل إدارة أفضل لتدفقات الهجرة لتؤسس بذلك سياسة شاملة تأخذ في الاعتبار كلا من دول الاستقبال والدول المصدرة للهجرة على ثلاثة مبادئ ترتكز أكثر فأكثر على إيجاد تعاون بين الشركاء من أجل:

- تطوير الهجرة غير الشرعية من خلال إدماج رعايا الدول الأخرى في دول الاستقبال.
- مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- الربط بين الهجرة والتنمية.

الفرع الأول: السياسة الوطنية الإيطالية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

تعد ايطاليا من أول الدول الأوروبية وأكثرها تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في

[1] أحمد عزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، مقال في كتاب مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ط 1 ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص 13.

مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول الإقليمي الايطالي وتجديد إقامات الأجانب وتجسيد هذا القانون في أربع نقاط رئيسية:

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- النظر في شروط الأجانب الايطالي وسبل الإقامة بها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.[1]

بالمزيد إلى هذا تم تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، حيث حدد القانون حسب هؤلاء المهاجرين بثلاثين يوما كمدة قانونية يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق، إما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الايطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطاليا وكنتيجة لعدم فعالية هذه الإجراءات القانونية السالفة الذكر في الحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتوافدة إلى ايطاليا، خاصة بعد تزايدها الكبير مع مرور الوقت، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الايطالي وتحديد اقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربعة نقاط رئيسية:

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- انتظار في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين

إضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، وقد حدد القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء المهاجرين ب 30 يوما، يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق إما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الإيطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطاليا.

---

[1] EU,'' **Top Court Throws out Italian Law Making Illegal Immigration a Crime**". Agency AKI Italian website,Date of access 03 March2016 www1.adnkronos.com/IGN/Aki/English/Security/EU-Top-court-throws-out-Italian-law-making-illegal_immigration-a-crime_311952970935..

ورغم هذه الإجراءات التي تعتبر سابقة جديدة في إيطاليا لمواجهة الهجرة غير القانونية، إلا أنها لم تكن كافية لردع هذه الأخيرة، وهو ما مهد إلى ظهور قانون **بوسيفيني** 189 في 2002 جاء هذا القانون صارما في وجه المهاجرين غير الشرعيين من خلال تفعيل إجراءات الحبس والطرد حيث نصت المادة 13 من القانون بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجودا على أراضي الدولة وهذا بعد القبض عليه وعرضه للمحاكمة في قضية عاجلة ، أين فصلت المادة 14 من نفس القانون إجراءات الطرد والحبس والنقل والترحيل، ونظم القانون إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين طبقا لنص المادة 14 من قانون المعدل رقم 189 عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى عن شخصيته أو جنسيته، ولابد من الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر، وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة التي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصل للمهاجر فإنه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت، وعند انتهاء هذه المدة التي حددها قانون بوسيفيني من 30 يوم إلى 60 يوم حسب نص المادة 14 منه.[1]

وعند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجر غير الشرعي بترك الأراضي الايطالية خلال خمسة أيام ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج الجنائية في مخالفة القانون، إضافة إلى ذلك جاء القانون بعقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في ايطاليا دون تأشيرة إقامة حتى وإن كان دخولهم لإيطاليا قانونيا، ويعتبرهم القانون وضعغير قانوني وينطبق عليهم حكم الطرد طبقا لنص المادة 15 من قانون بوسيفيني أو قانون رقم 189 وقد استثنت المادة 19 من القانون السابق ذكره حالات من الطرد والتي من خلالها يمكن عدم إتباع أمر رئيس الشرطة وهي حالة المرأة الحامل حتى 6 أشهر بعد وضع الطفل.[2]

وفي حالة وجود القصر بدون عائل وفي حالة الأشخاص الذين يعيشون في خطر لأسباب سياسية أو الانتماء لأي مجموعة عرضية أو دينية أو اجتماعية وأخيرا الأشخاص الذين يعيشون مع زوج أو قريب لمهاجر حاصل على الجنسية الايطالية وتبقى الاستثناءات قائمة إلى غاية صدور حكم القضاء والذي يقرر مصير هؤلاء المهاجرين أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن قانون بوسيفيني ضاعف الصعوبات والتعقيدات

1 ANDRADE (paula Ggarcia) , **la gestion de l'immigration rréguliére entre l'ESpgne et l'Afrique : d'une« Approche sécuritaire » à une « approche Globale »** ; ChABITA (Rachid) Migration clandestine AFricaene Vers l'Europe , un Espoir pour les uns , un probléme pour les autres , paris, Editions L'Harmattan , 2010.p203.

[2] الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net .**معاهدة شنغن**، تم الإطلاع عليه يوم 18 فيفري2020، على الساعة08:10

حيث أصبح المهاجر يعاني من أوقات انتظار طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى شهور قليلة، ويكون مرتبطا بعقد العمل، أصدرت السلطات الايطالية سنة 2002 قانون" بوسي فيني "الذي يحمل رقم 189 ويحتوي هذا القانون إجراءات أكثر صرامة اتجاه المهاجرين غير الشرعيين من خلال تفعيل إجراءات للطرد والحبس حيث نصت حيث أشارت المادة 1 من الفقرة 5 من قانون الإقامة الجديد إلى إمكانية واحدة بتحديد تصريح الإقامة مع ضرورة الاستمرارية في العمل، وهذا ما يعرف بالانضباط القانوني الذي جاء به بوسيفيني[1].

الفرع الثاني: السياسة الفرنسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن تاريخ سياسة الهجرة الفرنسية مرتبط مباشرة بالتاريخ الفرنسي نفسه، وهذا راجع إلى الملايين من الشعوب والأعراق التي انصهرت في الجغرافيا الفرنسية عبر العصور المختلفة، فالجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة تعود إلى الإعلان عن حقوق الإنسان في سنة 1789 التي انبثقت عن قيام الثورة الفرنسية وأيضا بالتوازي مع المفاهيم الجديدة التي أفرزتها الثورة الفرنسية مثل الجمهورية العلمانية والمواطنة والتي أدت إلى فتح الأبواب أمام الهجرة بشكل كبير ، كما أن قانون الهجرة لسنة 1889 كان أول خطوة عملية في فرنسا والذي تمثل في تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا، كما أن هذا القانون يعطي الحق لأبناء المهاجرين في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق والثقافة، وقد اقتصرت الدول المصدرة للهجرة في تلك الفترة على الدول المجاورة لفرنسا والناطقة باللغة الفرنسية فقط لكن فيما بعد عملت فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى على إصدار بطاقة التعريف الوطنية والتي كانت عبارة عن آلية بيروقراطية لمراقبة حركة الهجرة، ومع الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى والتي أثرت على قوة الاقتصاد الفرنسي مما أدى بالسلطات الفرنسية لإنشاء عدة منظمات لتنظيم جلب اليد العاملة المهاجرة بهدف إدماجها في الاقتصاد الفرنسي والاستفادة منها في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي أي ما عرف باقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى.[2]

في سنة 1927 عرفت السياسة الخاصة بالهجرة في فرنسا تطورا آخر تمثل في قانون التجنيس الذي عملت الحكومة الفرنسية على تحريره بما يسهل عملية تجنيس المهاجرين الفارين من النازية والفاشية في كل

---

[1] محمد رضا التميمي،" **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، ع 04، جانفي 2011، ص ص.260-261.

2 patrik simon , elsa Steichen, **slow motion the labor market integration of new immigrants in France,** Migration policy institute,May 2014,

من ألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي عرفت أنظمة استبدادية، لكن مع سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية على يد ألمانيا النازية، عرفت فرنسا في تلك الفترة مرحلة سوداء بالنسبة للمهاجرين خاصة اليهود، وهذا من خلال ما قامت به حكومة فيشي المتحالفة مع الألمان من خلال سحب الجنسية من اليهود، لكن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عادت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ السياسة الخاصة بالمهاجرين إلى سابق عهدها كذلك نجد الفترة بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت قد دمرت تقريبا جيلا من الشعب الفرنسي وألحقت به خسائر اقتصادية وبشرية كارثية، مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى انتهاج سياسة تهدف إلى إعادة البناء مما حتم عليها اللجوء إلى اليد العاملة المهاجرة لسد النقص في هذ المجال.[1]

في منتصف الستينات قررت السلطات الفرنسية وقف الهجرة وأخذت القوانين المتعلقة بالأجانب تتجه نحو إصدار قواعد زجرية ضد المقيمين بصفة غير شرعية فوق ترابها وأخرى تنظيمية تتعلق بالمقيمين الشرعيين، بدأت تظهر العديد من التناقضات لتحتل الهجرة مكانا بارزا في النقاش السياسي في فرنسا.[2]

حيث عرفت أسوء قانون للهجرة في تاريخها بتولي نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية حيث توصل هذا الأخير إلى قناعة مفادها أن الهجرة في سياقها القديم تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا على فرنسا تشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم واحتواء بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في البلد ويعانون من أوضاع بائسة في الأساس هذه القناعة لساركوزي دفعت به إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي 2006/03/15.[3]

عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة وهو قانون رقم911-2006 يستند قانون الهجرة على فكرة الهجرة المختارة حيث يسمح بالهجرة لفرنسا إلى حقل محدد من قطاعات العمل، وبعد تولي نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية سنة 2007 أسس وزارة الهجرة والاندماج والفرنسية، وبناءا على هذا ارتكزت سياسة ساركوزي للهجرة على تنظيم تدفقات الهجرة إلى فرنسا وتسهيل الاندماج للمهاجرين وتعزيز الهوية الفرنسية وكذلك تعزيز التضامن داخل السكان المهاجرين" مبدأ التنمية المشتركة "وقام ساركوزي بتعديل بعض النقاط

---

[1] خديجة بتقة، **المرجع السابق**، ص ص70-71.

أنظر أيضا

EMMANUAL MA MUNG**, FRENCH IMMIGRATION POLICY DURING THE LAST TWENTY YEAR**, DAVID TURTON, JULIA GONZALEZ**, IMMIGRATION IN EUROPE ISSUE, POLICIES CASE STUDIES**, UNIVERSITY OF POITIERS, ECOLOGICAL PAPER, 2003, P.1132.

[2] خديجة بتقة، **المرجع سابق**، ص73.

[3] Patrik well**, La Politique Française D'immegration,www.revue-pouvoirs.fr**.consulte le 15.02.2020.a 15:30.

في قانون " 911 " من أهمها شرط اكتساب اللغة الفرنسية وتحديده كشرط مسبق للمهاجرين القادمين الى فرنسا وفي هذا يقول السيد" كريستوف ربيرتوسي " الخبير في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية هناك اتجاه سائد في السياسة الفرنسية لوقف الهجرة العائلية لا سيما بعد تكثيف قانون 2006 عن طريق الحد الأدنى من اللغة الفرنسية واختيارها بالإضافة إلى هذا قانون ساركوزي الجديد للهجرة قد ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الإقليم الفرنسي منذ أكثر من 10 سنوات، وعقد إجراءات لم الشمل العائلي دعما بالقوانين السابقة ، بالإضافة إلى معرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها لإقامته في سكن ملائم في حالة إحضار الأسرة وكذلك اشتراط إيجاد اللغة الفرنسية كما تطرق القانون لإجراءات الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين الذي صدر أمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل السلطات الأمنية المختصة من دون ايوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا في حالة ثبوت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي طبقا لنص المادة 104 من قانون911 -2006 .[1]

وقرر البرلمان الفرنسي يوم 11 ماي 2011 بعد أشهر من النقاش وتعاقب ثلاث وزراء على وزارة الخارجية الفرنسية مشروع القانون المتعلق بالهجرة والذي يشدد إجراءات ترحيل الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية وفيما يتعلق بإصلاح نظام احتجاز المهاجرين غير الشرعيين كتمهيد لترحيله قد تم في النهاية إصدار القانون بالصيغة التي توافق عليها الحكومة والجمعية الوطنية" مجلس النواب "التي تنص على أن قاضي الحريات والاحتجاز لا يتدخل في قضية ما إذا كان يجب تمديد فترة الاحتجاز أو تسريح المقيم غير الشرعي إلا بعد مرور 05 أيام على اعتقاله وهذا الإجراء الذي يعتبر جوهر الإصلاح المتعلق بالهجرة ويسعى إلى تحسين فعاليات إجراءات ترحيل المقيمين غير الشرعيين إذ أنه في الوقت الراهن فقد % 30 من المهاجرين المحتجزين يتم ترحيلهم في نهاية الأمر إلى الخارج.

وقد اصدرت فرنسا عدة قوانين رادعة للهجرة غير الشرعية، منها معاقبة المهاجر غير الشرعي بسنة سجن نافذة، وغرامة مالية تقدر ب 3750 أورو، وأي شخص يقوم بمساعدة المهاجر غير الشرعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سيحصل على عقوبة تصل إلى 05 سنوات نافذة وغرامة مالية تصل إلى 30000 أورو.[2]

---

[1]EMN. **Mesures Pratiques Pour Reduire L'immegration Irreguliere**.Etude Elabore Par Le point De Contact Français Du Reseau europeen des megrations(REM), octobre 2011,www.immegration.interieur.gov.fr consulte le 15.02.2020.a 19:56

[2]PACTE REPUBLICAIN **, les défis de l'immigration**, ump,juillet 2011. P33.

الفرع الثالث: السياسة الوطنية الإسبانية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

خلال النصف الأخير من القرن 19 والنصف الأول من القرن العشرين هاجر نحو خمسة ملايين من الإسبان إلى أمريكا الجنوبية، وخلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي هاجر ما بين مليونين وثلاثة ملايين من الإسبان إلى بلدان أوروبية أخرى خاصة فرنسا وألمانيا وسويسرا وقد شهدت إسبانيا منذ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية التي أصبحت لاحقا الاتحاد الأوروبي، في عام 1986 نموا اقتصاديا كبيرا أدى إلى إعادة بناء البنية التحتية للبلاد الأمر الذي تطلب عددا كبيرا من العمال الأجانب. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت إسبانيا على نحو متزايد دولة استقبال أكثر منها دولة منشأ أو دولة عبور للمهاجرين، خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ارتفع عدد المهاجرين وفي منتصف التسعينات كان يعيش في إسبانيا نحو نصف مليون أجنبي وفي عام 2001 ارتفع عددهم بنسبة 23.8% ليتجاوز المليون شخص. وقد تضاعف عددهم عامي 2000 و 2004 من 900 ألف شخص إلى 2.8 مليون، علاوة على ذلك ونتيجة لتدفق المهاجرين الجدد الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية في اسبانيا إلا أنه في نفس الوقت ظهرت فئة من المهاجرين في وضع غير نظامي يشتغلون في قطاعات الاقتصاد السري، لتبقى بذلك اسبانيا الوجهة الأولى للهجرة غير النظامية في جنوب أوروبا.

الإطار التنظيمي

إن تنظيم الهجرة في اسبانيا يظل حديث العهد فحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي لم يكن لإسبانيا سياسة خاصة بالهجرة أو قانون الهجرة، ويعد القانون التنظيمي بحقوق وحريات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي، الذي أعتمد في أول يوليو 1985 أول قانون شامل للهجرة وبداية لسياسة الهجرة الحديثة في اسبانيا، القاضي بطرد من لا يحملون الهوية الإسبانية والذين يقيمون بطريقة غير قانونية في الأراضي الإسبانية بقصد مواطن سبتة ومليلة والجيوب التي احتفظت به إسبانيا[1] بعد استقلال المغرب وذلك بالتخلي عن رغبتهم بالاحتفاظ بهويتهم الإسلامية والعربية أو عليهم مواجهة مصير الطرد، وقد تزامن صدور هذا القانون مع انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية ومنذ ذلك الوقت أصبحت قوانين الهجرة في اسبانيا تسير جنب إلى جنب مع عملية الاندماج الأوروبي، ويهدف ذلك القانون إلى غاية مزدوجة ضمان حقوق الأجانب من جهة ومراقبة الهجرة غير النظامية من جهة ثانية.

[1] Conseil de UE ,**Fiche d'information élargissement de l'espace Schengen** , MeVI ,Bruxelles le 8 novembre 2007

شهدت سياسة الهجرة في إسبانيا منذ نشأتها عام 1985 ، تغيرات كثيرة للتناغم مع الظروف السياسية الداخلية الشديدة التغير وسياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للهجرة، وفي سنة 1996 أقرت إسبانيا قانونا جديد للأجانب اعترف بمزيد الحقوق للمهاجرين، وأنشأ وضع المقيمين الدائمين، كما أقر حصة سنوية لاستقدام العملاء الأجانب، وإحدى أهم النقاط المضيئة في هذا القانون أنه أعطى مزيدا من الحقوق الاجتماعية بصرف النظر عن الوضعية القانونية للمهاجر .

في سنة 2000 صدر القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في اسبانيا واندماجهم الاجتماعي الذي اعتبره بعض المختصين القانون الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب المعروف بقانون أوروبا، بإقراره أحكاما تعزز حقوق المهاجرين وتوسع فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية أين وسع هذا القانون من الاستفادة من خدمات الصحة العامة، والتعليم ليشمل المهاجرين غير النظاميين لذلك لا يعد معيار استفادة المهاجرين من الحقوق في ظل هذا القانون وضعيته القانونية، ونظرا لطابعه المتميز أصبح هذا القانون محل جدل سياسي

فبعدها تم تقديم مشروع القانون جديد أثار جدلا انتقاديا من قبل العديد من المنظمات المدافعة عن حقوق المهاجرين وجمعية المهاجرين المقيمين بإسبانيا وأقرت هذه الجمعيات عن عدم قبولها النهائي لبعض البنود التي نظمها مشروع القانون الجديد، الذي سيحال على مجلس الشيوخ لمناقشته والمصادقة عليه قبل إدخاله حيز التنفيذ مشروع القانون الجديد حول الهجرة الذي صادقت عليه الحكومة الاسبانية برئاسة" خوسي لويس رودريغيث ثاباتيرو "يتضمن بنودا في حق المهاجرين وبالنسبة لجمعيات المهاجرين[1].

البنود التي انتقدت بشدة تلك المتعلقة بالمنع وتحريم المساعدات المقدمة للمهاجرين غير الشرعيين وتمديد فترة توقيف المهاجرين في وضعية غير قانونية بمراكز احتجاز من أربعين إلى ستين يوما قبل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية فور التأكد من جنسيتهم.[2]

وحسب الحكومة الاسبانية فان الرفع من هذا الاحتجاز للمهاجرين قابل للتجديد مدة 10 أيام وهذا ما أملته الصعوبات التي تواجهها السلطات في التحقق من جنسية هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، عوضا عن

[1] زايري بلقاسم، **استراتجية تيجية إ الإتحاد الأروبي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الملتقى الدوي حول التكامل الأوروبي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأروبية**، جامعة سطيف يومي 8و9 ماي 2004، مخبر سام فارم، 2005، ص471.

[2] EDUARDO J RUIZ VIERTEZ, **SPANISH IMMIGRATION POLICIED A CRITICAL APPROACH FROM A HUMAN RIGHTS PRESPECTIVE**, DAVID TARTON, , JULIA GONZALEZ, IMMIGRATION IN EUROPE ISSUE, POLICIES CASE STUDIES, UNIVERSITY OF DEUSTO, P P 177-178.

الإجراءات المعقدة لترحيلهم وجاء هذا التعديل في الفترة التي تضطر فيها السلطات الاسبانية تصريح عدد كبير من المهاجرين السريين الذين تجاوزت مدة توقيفهم 40 يوما كما ينص على ذلك القانون الجاري به العمل حاليا، ويحتوي هذا المشروع كذلك الذي جاء كتعويض لقانون الأجانب الذي تم وضعه سنة 2001 بحسب مشروع قانون الهجرة الاسباني الجديد كذلك فان الآلاف من المهاجرين المغاربة المتواجدون في اسبانيا في السنوات الأخيرة سواء كان تواجدهم بطريقة قانونية أو غير قانونية يجب عليهم المغادرة طوعا أو قسرا وإذا ما يتضمنه من فصول وبنود صارمة فيما يتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية وينص المشروع كذلك على إجراءات تعجيزية في مجال توظيف العمالة الأجنبية في اسبانيا، حيث ينص على طرد المهاجرين والمقيمين بصفة غير شرعية.[1]

الإجراءات الأمنية:

تتجلى معالم هذا الإجراء ببناء إسبانيا سياج في محيط المدينتين سبتة ومليلة، في شمال المغرب كجزء من سياسة شاملة لمحاربة الهجرة غير النظامية، لقد جعلت إسبانيا محاربة الهجرة غير النظامية الهدف الأساسي لهذه السياسة الرامية إلى عسكرة حدودها الجنوبية باستثناء الحدود الترابية القصيرة لمدينتي سبتة ومليلة، مع الأقاليم المغربية المجاورة في الشمال، فإن الحدود الإسبانية والمغربية تبقى في عمومها بحرية سواء على البحر الأبيض المتوسط ، أو على المحيط الأطلسي بين الأقاليم المغربية الجنوبية وجزر الكناري الإسبانية، ونظرا إلى أن مراقبة الحدود البحرية التي تتطلب دراسة تتخذ شكل منطقة تختلف جذريا عن مراقبة الحدود البحرية التي تستدعي حراسة على شكل خط وفي إطار مضيق جبل طارق قامت إسبانيا بمشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهر برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء، وفي الوقت نفسه قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الالكترونية مجهزة بوسائل أشعار ليلي ورادارات ودعمت ذه المراكز بجهاز **"سيف"** وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، بالإضافة مشروع إصلاح قمر صناعي أطلق عليه اسم شبكة **"الحصان البحري "**لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية ببوغاز جبل طارق بين أفريقيا وأوروبا بتكلفة تقدر بأكثر من 3.5 مليون يورو، من شأن هذا الإنجاز تقديم مساعدات للدوريات العسكرية البحرية خاصة المغربية والاسبانية اللتين تشتعلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في

---

[1] عمر إسماعيل عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص24

إطار التعاون الأمني الأورو متوسطي كمحاربة الشبكات المختصة بتهريب البشر، التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجستية جد متطورة .

سياسة التعاون:

يعتبر المؤتمر الأورو متوسطي الذي انعقد بالرئاسة الإسبانية للمجلس الأوروبي ببرشلونة في نوفمبر 1995، والذي أفتتح مرحلة جديدة في العلاقات مع دول شرق وجنوب المتوسط، والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر في المتوسط في سنة 2010 ، وكهدف نهائي تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية الجهوية من بين أهم عناصر الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياسة الإسبانية.

وفي إطار لتعاون الثنائي قامت إسبانيا بمأسسة سياساتها وتكثيف علاقاتها الاقتصادية والسياسية والمالية مع دول المغرب العربي، بحيث تم توقيع اتفاقية صداقة وحسن الجوار والتعاون مع المغرب الأقصى عام 1991 ، والتوقيع على اتفاقية حول تنقل الأشخاص وعبورهم وإرجاع الأجانب الذين دخلوا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية انطلاقا من المغرب الأقصى عام 1992 وفي عام 1996 قامت إسبانيا بطرد 428 حالة إلا أن التجاوب المغربي كان محتشما بالاستجابة مع 45 حالة فقط[1].

ومن نفس العام 1996 اجتمعت الوزارتان الداخليتان لكل من إسبانيا والمغرب الأقصى من أجل الوصول إلى تنسيق جهودهم للحد من الهجرة غير الشرعية بما في ذلك تلك القادمة من إفريقيا السوداء والتي تعبر دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وبهذا أصبحت الهجرة من بين المسائل التي تحكم العلاقات الإسبانية المغربية.[2]

المبحث الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

نظرا لكون قضية الهجرة غير الشرعية قضية غاية من الأهمية والخطورة، هذا ما يستوجب جهود دولية للحد من هذه ظاهرة، وأن تولد لها اهتماما كبيرا فتسن مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهتم بهذه الظاهرة المتشابكة والمعقدة، وسنحاول تبيان الوضع القانوني لها في المواثيق الدولية والقوانين الإقليمية من خلال التطرق إلى المعاهدات والمواثيق الدولية، والتطرق إلى الاتفاقيات الثنائية بين دول الضفتين من

[1] سارم سمير ، **الشراكة الأورو متوسطية من الحوار إلى الشراكة**(بيروت ، دار الفكر المعاصر ، 2000) ص320.

[2] خديجة بتقة ، **المرجع السابق**، ص ص 61-66.

أجل الحد من هذه الظاهرة، وبعدها سيتم تناول دور المنظمات واللجان الدولية في محاربة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: المعاهدات والمواثيق الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

كانت أوروبا ترغب في الهجرة المنظمة لتلبية مختلف حاجياتها لاسيما الاقتصادية والاجتماعية ولكن ظهرت الهجرة غير الشرعية التي أثرت سلبا على الخيارات الأوروبية باعتبارها ظاهرة حركة مخالفة للقوانين إقامة غير مرغوبة، لأنها ليست جزء من التخطيط أو التنظيم، إلا أن الهجرة فرضت نفسها على أوروبا ما أدى بأوروبا في التفكير لإيجاد حلول المكافحة الظاهرة، فقامت بتطوير آليات لإدارة شؤون المهاجرين غير الشرعيين المرتقب وصولهم وفي إطار الآلية التنظيمية هناك : **نظام شنغن، نظام الرقابة على الحدود الخارجية في إطار نظام شنغن.**

نظام شنغن:

يندرج اتفاق شنغن ضمن التعاون بين حكومات الدول الأوروبية، تم إبرام اتفاق شنغن الأولى في 14جوان 1985 من قبل دول البنيلكوس(هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ وألمانيا وفرنسا)

22 منها أعضاء في الاتّحاد الأوروبي إضافة إلى أيسلندا، والنروج، وسويسرا، وليشتنشتاين من خارج الاتّحاد. الدول الأعضاء في الاتّحاد التي ليست جزءًا من الاتّفاقيّة هي بريطانيا وإيرلندا اللّتان لم توقّعا الاتّفاقيّة، إضافة إلى الدول الّتي انضمّت حديثًا إلى الاتّحاد وهي رومانيا، وبلغاريا وقبرص، وكرواتيا.

كانت اتفاقية شنغن بمثابة المرتكز الثاني في المشروع الأوروبي الحالم بتحقيق الوحدة الكاملة حيث تم فيها الاتفاق على سياسات أمنية مشتركة وازالة الحدود بينها بشكل تدريجي والهدف الأساسي من الاتفاقية في تسهيل هذه الدول للرعايا حرية التنقل للبضائع والخدمات داخل رقعة الحدود الداخلية لفضاء شنغن.

ومع التعقيدات التي طرحتها نهاية الحرب الباردة كتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور تهديدات أمنية جديدة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كلها معطيات أمنية جديدة دفعت الاتحاد الأوروبي لاعتماد اتفاق مكمل لإتفاق شنغن يدعى بالاتفاق الإضافي لشنغن في 19جوان 1990 تضم 26 بلدا، وعليه نصت الاتفاقية على عدد من التدابير منها:

- إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية.
- تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات مع تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الأحكام الجنائية، بالإضافة إلى إنشاء نظام معلومات شنغن وتطويره[1].

تناول اتفاق الحدود شنغن الحدود الأمنية للاتحاد الأوروبي بما فيها الحدود الداخلية والحدود الخارجية ذلك للتعرف برعايا الدول المنتمية وغير المنتمية لفضاء شنغن كما أقر اتفاق شنغن بمجموعة من الإجراءات الإضافية التعويضية وذلك بهدف إلغاء الحدود بين الدول المنتمية للقضاء وعدم فرض أي نظام رقابة معين وبالتالي إعفاء رعايا هذه الدول من كل الشروط المتعلقة بحيازة تأشيرة سفر أو غيرها من الوثائق... إلا أنه تكون الرقابة صارمة عندما يتعلق الأمر بالحدود الخارجية الذي لا ينتمي لدولة من دول فضاء شنغن.

فرضت اتفاقية شنغن شروط العبور القانوني للحدود الخارجية لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي كما قامت بوضع تدابير متمثلة في العقوبات في حالة العبور غير القانوني للحدود الخارجية للدول الاتحاد وهذا تبعا للمادة 3من الفقرة الأولى من المعاهدة :« **لا يمكن عبور الحدود الخارجية إلاّ في نقاط عبور معينة في ساعات محددة** » ويبقى العبور للحدود الخارجية للدول المتعاقدة في إطار شنغن خاضعا لمراقبة شديدة قائمة على المبادئ المشتركة بين الدول الأوروبية وتقوم السلطات الأمنية الوطنية بتحديد هوية كل الأجانب الذين يدخلون أو يغادرون إقليم هذه الدول.

كما تناول اتفاق شنغن حرية التنقل ومفهوم الأمن فهدفه الأساسي هو محاربة الظواهر التي تخل باستقرار الدول الأوروبية ومن أبرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعليه اتخذ اتفاق شنغن إجراءات عديدة في هذا المجال منها فتح نقاط عبور حدودية في مواقيت محددة كحالة عدم احترام هذه التعليمات يعرض الأشخاص
إلى عقوبات.

يسمح بعض الأشخاص الذين يودون السفر إلى دولة من دول فضاء شنغن الأخذ في الحساب الظروف الإنسانية لهؤلاء الأشخاص من أجل تسهيل حرية التنقل لرعيا الدول الأجنبية والتي تنتمي إلى

[1] أحمد الطاهر، **سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوربية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46 ،ع 185،،ص106.

فضاء شنغن بالإقامة في دولة من الدول المتعاقدة وفي إطار اتفاقية شنغن يستلزم أن تمنح له الدولة المستقبلة تسريحا يدعى بوثيقة السفر لعبور باقي الأقاليم لفترة أقصاها 3أشهر.

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أقرت المادة السابعة من نص الاتفاقية الأولى 1985 **يجب على الأطراف أن تسعى لتقريب سياسات التأشيرات في أقرب وقت ممكن من أجل تجنب الآثار السلبية في مجال الهجرة والأمن التي قد تنجم عن تخفيف الضوابط على الحدود المشتركة، ولا يجوز لهم أن تتخذ، إذ كان ذلك ممكنا قبل 1يناير 1986 ما يلزم من خطوات من أجل تطبيق إجراءاتها لمسألة التأشيرات والقبول في هذه الأراضي مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان حماية كامل أراضي الدول الخمس ضد الهجرة غير الشرعية والأنشطة التي يمكن أن تعرض الأمن للخطر[1].»**

الفرع الأول: نظام الرقابة على الحدود الخارجية في إطار نظام شنغن

حددت اتفاقية شنغن شروط العبور القانونية للحدود الخارجية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما وضعت تدابير أخرى متمثلة في العقوبات في حالة العبور غير الشرعي للحدود الخارجية لدول الاتحاد بالعودة إلى نص المادة 03 من الفقرة 01 من المعاهدة: "لا يمكن عبور الحدود الخارجية إلا في نقاط عبور معينة في ساعات محددة". حيث أن المرور العبوري للحدود الخارجية للدول المتعاقدة في إطار شنغن يبقى خاضعا لمراقبة قائمة على مبادئ مشتركة بين الدول الأوربية هذه المراقبة تخص كل شخص مهما كانت جنسيته، أين تقوم السلطات الأمنية الوطنية المتخصصة وعلى أساس تشريعاتها بتحديد هوية كل الأجانب الذين يدخلون أو يغادرون إقليم هذه الدول وتتم المراقبة بناء على التعرف على هوية الأشخاص عن طريق وثائق كجوازات السفر، أما بالنسبة لعبور الحدود الجوية فتكلف مصالح المراقبة بالمطارات بمهمة مراقبة تنقل الأشخاص، وهنا وضعت الاتفاقية شروط لقبول الدخول إلى أقاليم الدول المسموح بها:

- امتلاك وثيقة شرعية أو رخصة تسمح بعبور الحدود .
- تقديم أدلة لإثبات سبب أو ظروف الإقامة ووثائق لتحديد مدة الإقامة.
- غياب تهديدات على النظام العام والأمن الوطني أو العلاقات بين الدول أو حتى بين الدول المتعاقدة

[1] Charles Elsen, **The Schengen acquis integrated into the European Union**, Luxembourg, Office for Official Publications of the European Communities, 2001,p10

الأمن ومبدأ التنقل في فضاء شنغن: يهدف اتفاق شنغن بين مبدأ حرية التنقل ومفهوم الأمن خاصة حينما يتعلق الأمر بمحاربة الظواهر التي تخل باستقرار الدول الأوروبية ومن أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر ما يلي :

- فتح نقاط عبور حدودية محددة وفي مواقيت محددة في حالة عدم احترام هذه التعليمات يعرض الأشخاص إلى عقوبات فرض رقابة صارمة على الحدود الداخلية والخارجية خاصة على مستوى المطارات ويتم تحديد نوعية الرحلات الجوية القادمة من الخارج والرحلات التي تغادر هذه المطارات ويطلق على الرحلات التي تتم داخل نطاق شنغن "بالرحلات الداخلية"، أما الرحلات التي تتجه إلى خارج هذا الفضاء فيطلق عليها تسمية "الرحلات الخارجية"
- يشترط في الشخص الذي يود السفر إلى دولة من الدول المنتمية لفضاء شنغن عدم الإبلاغ عنه وعدم تعيينه كشخص مخل بالنظام العام.
- يشترط على الأجنبي الإبلاغ عن نفسه حين وصوله إلى الدولة التي يود الاتجاه إليها وهذا وفقا للشروط المحددة من قبل الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية شنغن .
- يسمح لبعض الأشخاص الذين يودون السفر إلى دولة من دول فضاء شنغن الأخذ في الحسبان الظروف الإنسانية لهؤلاء الأشخاص وهذا استنادا للمسؤوليات الدولية الواقعة على عاتق الدولة المستقبلية للمهاجرين وهذا حفاظا على مصالحها ومكانتها في الساحة الدولية، لكن ينحصر التنقل لهؤلاء الأشخاص على إقليم هذه الدولة التي تقدم المعلومات الكافية عليهم لباقي الدول المتعاقدة في الاتفاقية .
- إن إجراء عدم القبول بعد الطرد يطبق على كافة الدول المنتمية لفضاء شنغن بحيث تقوم أي دولة من هذه الدول بأداء مسؤولياتها اتجاه دخول أي أجنبي إلى داخل إقليمها بطريقة غير قانونية أن تسترجعه بعد طرده من أي دولة أوربية أخرى متعاقدة في إطار اتفاقية شنغن .
- من أجل تسهيل حرية التنقل لرعايا الدول الأجنبية والتي لا تنتمي إلى فضاء شنغن بالإقامة في دولة من الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية شنغن يشترط أن تمنح له الدولة المستقبلة تسريحا يدعى بوثيقة السفر لعبور باقي الأقاليم الأوربية لفترة أقصاها 03 أشهر [1] .

تميز الاتفاقية بين نوعين من تأشيرات الدخول قصيرة المدى وطويلة المدى، الأولى يستوجب فيها الأجانب حيازتهم على تأشيرة موحدة والثاني فهي تأشيرات وطنية تقدم من قبل الدول المستقبلة للأجانب. وفي

[1] زهود مناد، **المرجع السابق**، ص ص52_ 55.

مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أقرت المادة السابعة من نص الاتفاقية الأولى 1985 " يجب على الأطراف أن تسعى لتقريب سياسات التأشيرات في أقرب وقت ممكن من أجل تجنب الآثار السلبية في مجال الهجرة والأمن التي قد تنجم عن تخفيف الضوابط على الحدود المشتركة.

ولا يجوز لهم أن تتخذ، إذا كان ذلك ممكنا قبل يناير 1986 ،ما يلزم من خطوات من أجل تطبيق إجراءاتها ل مسألة التأشيرات والقبول في هذه الأراضي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان حماية كامل أراضي الدول الخمس ضد الهجرة غير الشرعية والأنشطة التي يمكن أن تعرض الأمن للخطر " ميثاق الهجرة الأوروبي2008 صادق الزعماء الأوروبيون دون تردد على القواعد المنطقة للهجرة. بهدف القضاء على الهجرة غير الشرعية للبلدان الأوروبية :"لقد بنينا بالإجماع ميثاق الهجرة ، وكما تعلمون هذه القضية على رأس أولويات الرئاسة الفرنسية" يقول الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" خلال مؤتمر القمة الأوروبي الذي انعقد في بروكسل مضيفا"إن أوروبا لديها سياسة حقيقية للهجرة"

.ويتضمن الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى "البطاقة الزرقاء" وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية، والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوروبي لأجل العمل، حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الاتحاد الأوروبي .إلا أن ميثاق الهجرة الأوروبي تضمن نقاطا مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على أن المهاجرين السريين، الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة طويلة تصل إلى 18 شهرا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات لاحقة .وتستهدف المبادئ التوجيهية القاضية بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم. الحد من ظاهرة الإقامة الشرعية بعد انتهاء الفترة القانونية الممنوحة وفقا لتأشيرة الدخول إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ يقدر هؤلاء بنحو 12 مليون شخص يعملون بلا تصاريح عمل وبطريقة غير قانونية ويمارسون مهنا من قبيل التنظيف في المطاعم والفلاحة، ويكون هؤلاء في الغالب على درجة من الاندماج في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها مما يجعل من النادر اكتشاف مخالفتهم للقوانين لكنهم يمثلون الجزء الأكبر من المهاجرين السريين.

ويسعى ميثاق الهجرة الجديد لتشديد المراقبة على الحدود مع انتهاج صيغ أفضل في مجال سياسة اللجوء، ومع الميل الإلزامي طالبي اللجوء السياسي بتقديم طلباتهم من خارج الاتحاد الأوروبي ويحث الميثاق

أيضا على أن تأخذ الدول في عين الاعتبار مصالح الدول المجاورة في صياغة سياسات الهجرة والإدماج واللجوء السياسي تجنبا لتصاريح إقامة جماعية للأجانب في دولة ما، كما حدث في السنوات الماضية وأيضا في سنة2011 عندما أثارت كل من اسبانيا وايطاليا غضب باقي دول الاتحاد الأوروبي عندما أقدمت الحكومتان على منح تصاريح الإقامة إلى نحو700 ألف مهاجر سري دفعة واحدة .وكان المجلس الأوروبي لشؤون الهجرة واللجوء قد رحب بالميثاق الأوروبي بشأن الهجرة لكن أعلن تحفظه سيما ما تعلق بالمبادئ التوجيهية حول احتجاز المهاجرين المرحلين إلى بلدانهم الأصلية بقضايا الهجرة إلى أوروبا التي تقدم أية حلول جذرية لها، وأيضا أن تكون السياسات الجديدة للهجرة حاجزا دون وصول الناس الذين يطلبون الحماية من الدول الأوروبية وهم بحاجة إليها[1].

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر (المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة):

اعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والعشرون بتاريخ 2000/11/15،وتشير أحكام البروتوكول في المادة 02لأغراض هذا البروتوكول وهي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين دول الأطراف تحقيقاً لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين، وقد أوضحت المادة 03من البروتوكول ما يقصد بتعبير "تهريب المهاجرين"

ويطبق هذا البروتوكول "باستثناء ما نص عليه خلافاً لذلك على منع الأفعال المحرمة وفقا للمادة 04هذا البروتوكول والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها، حيث عموما ما تكون تلك الجرائم ذات طابع غير وطني وتكون مكونة فيها "جماعة إجرامية منظمة"، وكذلك على حماية حقوق الأشخاص الذين يكونون هدفاً لتلك الجرائم.

[1] زهود مناد ، **المرجع نفسه**، ص56.

وقد أشارت المادة 07 من البروتوكول إلى أنه" **يجب أن تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً، ومن اجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[1]»**

- تهريب المهاجرين.
- القيام بفرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة، وتدبير.
- الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها109.
- تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة ب" وفي المادة 17أكد البروتوكول ضرورة إعادة المهاجرين المهربين والتي تنص على:

«توافق كل دولة طرف على أن تيسر وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول، إعادة الشخص الذي يكون هدفاً للسلوك المبين في المادة7 من هذا البروتوكول والتي هي من رعاياها أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادته[2]»

وكتحليل لبنود البروتوكول نجد أن أول ما حرص هذا البروتوكول على إقراره في ديباجته هو دراسة جريمة تهريب المهاجرين بطبيعتها، إذ لا تتم داخل الوطن الواحد، وانما تتم من دولة إلى أخرى، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافحها، مما يتطلب نهجاً دولياً شاملاً لمواجهة هذه الجريمة.

و دعامة هذا المنهج، يشترط التعاون بين ثلاثة دول لها مراكز قانونية مختلفة نص عليها البروتوكول: مركز دولة المنشأ ومركز دولة العبور ومركز دولة المقصد.

فدولة المنشأ هي الدولة التي يتم منها خروج المهاجرين تمهيداً لنقلهم إلى دولة أخرى، ودولة العبور هي الدولة التي يعبر المهرب أراضيها بالضحايا وصولاً إلى دولة ثالثة، أما دولة المقصد أو المهجر، فهي الحلقة الأخيرة في رحلة التهريب التي يتم فيها تسلل هؤلاء المهاجرين داخل حدود دولة المهجر، وهو ما يتطلب التعاون بين هذه الدولة لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين الوطنية، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية

---

[1] منار صبرينة، منار فاطمة الزهراء، إشوي عماد، **الأليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، ع6، ديسمبر 2021، ص 85.

[2] سيد محمد ولد قاسم، **المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية في ظل القاون الدولي للبحارو التشريع الموريتاني**، رسالة ماجيستير غير منشورة (الجزائر: كلية الحقوق، 2004) ص 87.

والاجتماعية، وعلى ذلك تكون أغراض البروتوكول تنص صراحةً على أهداف يسعى لتحقيقها وهذه الأهداف هي:

- منع و مكافحة تهريب المهاجرين.
- حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية.
- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف ومن ثم فإن أحكام هذا البروتوكول حول ثلاثة محاور رئيسية: تعريف جريمة تهريب المهاجرين، حماية الضحايا، التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة .

أيضا يستنتج من البروتوكول أن جريمة تهريب الهاجرين دائما جريمة ذات طابع وطني ترتكبها دائماً جماعة إجرامية منظمة ومحترفة ودولية عابرة للحدود وهذا أمر طبيعي كون هذا البروتوكول من أحد البروتوكولات المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فلا يجوز تفسير أحكامه بعيداً عن تلك الاتفاقية.[1]

الفرع الثاني: بيان الرباط 2007

في 2007/07/14طلبت نحو 70دولة إفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية تسبب القلق للمفوضية، حيث غالباً ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرين في رحلاتهم مختلفة، وقد أصدر بيان صدق عليه 58 وزيراً (30 من الدول الأوروبية و 28من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية الرباط اتفق فيه على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة وعملية مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، كما أقر بيان الرباط بحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية– بما فيها المفوضية- للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها، وأعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم لحظة العمل المؤلفة من 10نقاط التي وضعها المفوض السامي للشؤون اللاجئين أنطونيو غوت يرس. وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة المختلطة وغير الشرعية، وفي نفس الوقت حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة التي تعمل في مارات الهجرة غير الشرعية، وسيلتقي الموقعون على بيان الرباط بعد

---

[1] جورج فريدمان وبيار ناجل، ترجمة إيرلند امنويل، **رسالة في سوسيولوجية العمل** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،،1996) ص90.

04سنوات لمراجعة التقدم المحرز في الخطة. هذا وقد صرح فرانكو فراتيني مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون العدل أن على المؤتمرين محاولة الاتفاق على نقطة عمل جماعية تضم أيضاً الدول الإفريقية التي ينتمي إليها المهاجرون، أو يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمرا لا غنى عنه في أية نقطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكد ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة لهم.[1]

المطلب الثاني: الاتفاقيات الثنائية بين الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية

أولا: الإتفاقيات الثنائية

وتتم هذه الاتفاقيات بين الدول التي تظهر فيها وتتعاظم مشاكل المهاجرين غير الشرعيين وتهدف هذه الاتفاقيات إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم وهي ما تسمى بعملية إعادة التوطين وغالباً ما يصعب عملية الإعادة هذه بعض المزايا للدولة المصدرة لهؤلاء المهاجرين أو للمهاجرين أنفسهم ومن أمثلة هذه المزايا:

- إنشاء مراكز للتدريب لإعادة تأهيل المهاجرين العائدين.
- إعانات اقتصادية سواء للدولة لتشغيل هؤلاء العائدين أو إعانات للعائدين أنفسهم.
- تخصيص عدد من فرص العمل للهجرة النظامية للعمالة في هذه الدول[2] .

وقد طرحت ألمانيا وفرنسا أواخر عام 2007 في اللقاء الذي عقد في مدينة ستراتفورد البريطانية وشارك فيه وزراء داخلية اكبر ست دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي اقتراحاً يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية، وقد تضمن الاقتراح إعادة إحياء العامل الضيف إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محدودة ومنح الدول التي ينزح منها طالبوا الهجرة نسب عالية من فرص العمل المتاحة، والمحددة زمنيا فيما لو أبدت استعدادها للتعاون حيال إيطاليا استرجاع المهاجرين غير الشرعيين، ولكن هذه الخطط التي تؤديها كل من بريطانيا وألمانيا وبولندا، مازالت تنطلق من حق كل دولة من دول الاتحاد في ممارسة سياسة الهجرة والعمل، نابعة من السيادة الوطنية لكل من هذه الدول هذا وقد قامت دول من الاتحاد الأوروبي بإجراء اتفاقيات ثنائية مع دول الشرق الأوسط في مجال تنظيم عملية الهجرة وانتقال المواطنين فيما بينها وأيضا في

---

[1] سيد محمد ولد القاسم، **المرجع السابق**، ص99.

[2] عمار بن خوخة، **إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وتطبيقها على نهر الفرات**، رسالة ماجستير غير منشورة(الجزائر: كلية الحقوق، 2005) ص100.

مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاج الآثار المترتبة عنها هذا وقد تم توضيح العديد من الاتفاقيات الثنائية بين الدول نذكر منها ما يلي:

إتفاقية بين إيطاليا ومصر:

وتنص هذه الاتفاقية على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين، وبموجب هذه الاتفاقية قام الجانب الإيطالي بتوفيق أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في إيطاليا عام 2007 وأمنت هذه الاتفاقية حصة سنوية في سوق العمل تبلغ 7000م تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية، وفي حالة الحاجة إلى تأهيل وتدريب العمالة يقوم الجانب الإيطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية عن طريق معهد دون بوسكو[1].

اتفاقية بين إيطاليا والجزائر:

وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين "الحراقة" بعد التحقيق من جنسياتهم، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وقد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2007ومثلها عام 2009[2].

اتفاقية بين إسبانيا والمغرب

وتعد نموذجا من الاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبموجب هذه الاتفاقية يسمح لعدد 3000عامل موسمي من المغرب ولا تزيد مدة العمل عن 09أشهر ويفصل الملتزمون من الذين سبق لهم الفصل في إسبانيا.

اتفاقية بين إسبانيا وموريتانيا:

تم إجراء اتفاقية بين الدولتين لمواجهة مشكلة سفينة عالقة تقل عدد من المهاجر غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى إسبانيا وبموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء

[1] رمضان محمد، "**الهجرة السرية في المجتمع الجزائري**"، **أبعادها وعلاقتها بالإغتراب الإجتماعي- دراسة ميدانية** –، مجلة العلوم الإنسانية، ع43 ،2009، ص26.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة**، مركز الدراسات والأبحاث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.2008، ص155.

المهاجرين إلى دولهم والتزمت اسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم.[1]

الفرع الثاني: التدابير المتبعة على مستوى الدولي

1- التدابير المتبعة على المستوى الأوروبي الجزائري:

سلم الإتحاد الأوروبي مساعدة مقدرة ب 4 ملايين يورو من أجل رفع مستوى الاحتراف لدى العاملين في الأمن الوطني وذلك من خلال الحث على:

- إنشاء مصلحة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تنظيم لقاءات بين الشرطة الجزائرية وشرطة الحدود العاملة في البلدان المجاورة.
- إعادة صياغة النصوص القانونية التي تتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر والإقامة وهذا كله في سبيل الحد من الزحف الإفريقي الذي يتخذ من الجزائر معبرا للمرور إلى الدول الأوروبية.

2- التدابير المتبعة على المستوى الجزائري مع كل فرنسا وإسبانيا:

تتجسد بوادر التعاون بين الجزائر وفرنسا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال:

- توقيع إتفاق أمني بين البلدين دخل حيز التنفيذ يوم 2008.04.23 ينص على التنسيق المستمر بين البلدين في سائر القضايا المشتركة كالإرهاب والمخدرات ولا سيما مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- توقيع اتفاقية ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين بصورة غير قانونية في سنة 1994.
- إفادة الجزائر من مجموعة التجهيزات والعتاد وتبادل المعلومات بين أجهزة استخبارات البلدين بالإضافة إلى إجراء تدريبات بحرية مشتركة من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- إتباع سياسة الهجرة المنتقاة منذ 2001.

بوادر التعاون بين الجزائر وإسبانيا وباقي الدول الأوروبية المعنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

قامت الجزائر في هذا السياق بإبرام اتفاقية ثنائية مع إسبانيا عام 2008 في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين حيث بلغ 7285 مهاجر في سنة 2009، بعدما كان 13425 في عام 2008، حسب تصريح وزير خارجية إسبانيا والذي أرجع ذلك إلى الإجراءات الأمنية المشددة والإسراع في عمليات إرجاع المهاجرين السريين إلى بلدانهم بفضل الاتفاقية المبرمة مع مدريد في هذا حيث بلغ عدد الاتفاقيات المتعلقة بإعادة ترحيل الجزائريين ب 6 اتفاقيات حسب ما جاء على لسان مدير وزارة الشؤون الخارجية في الفترة الممتدة بين 1994-2007 أولهما كان مع فرنسا سنة

---

[1] عزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 18.

1994، باعتبارها المكان المفضل للمهاجرين وكذا مع ألمانيا وإيطاليا ومؤخرا مع بريطانيا وسويسرا علما أن هذه الإتفاقيات تؤكد على ضمان عودة المهاجر المرحل في كرامة.[1]

المطلب الثالث: دور المنظمات واللجان الدولية في محاربة الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: اللجنة العالمية للهجرة العالمية:

أنشئت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة أواخر عام 2003من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة وتضم هذه اللجنة 19 خبيراً في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم، وقد بدأت أعمالها عام 2004 وكلفت بعدة مهام منها:

- السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والأطراف الأخرى المهتمة بشؤون الهجرة.
- تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة العالمية والروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.
- تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تقرير الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية وتعظيم فوائد الهجرة والتقليل من سلبياتها المحتملة.

قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوعات الهجرة، كما قامت بعمل تحليلات وبرامج بحثية، وأوضحت نشاطاتها بتقديم تقرير في أكتوبر 2005 إلى سكرتير عام الأمم المتحدة .جاء في هذا التقرير أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانات الكاملة للهجرة الدولية ولم يرتفع إلى مستوى الفرص والتحديات العديدة التي تمثلها وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من اجل إدارة أكثر فعالية للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ويشمل التقرير أيضاً استنتاجات اللجنة وتوصيات ونتائج المناورات الإقليمية التي أجرتها خلال الواحد والعشرين شهراً وهي التفويض الممنوح لها، واشتمل التقرير على تحليل للقضايا الرئيسية للهجرة . واقترح إطارا شاملا للعمل الدولي يؤسس على ستة مبادئ للعمل وعدد من التوصيات ذات العلاقة حول دور المهاجرين في سوق العمل الدولي

---

[1] عباس دربال صورية، تحرير محمد غربي ، سفيان فوكة، مشري مرسي، **المرجع السابق**، ص ص 88-89.

التي تتجه نحو العولمة والهجرة والتنمية والهجرة غير الشرعية والمهاجرين في المجتمع وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وتنظيم الهجرة.

وبالتعمق أكثر نجد أن اللجنة العالمية لها مبادئ معينة كالاعتراف بدور المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وخفض مستوى الفقر وتقدير هذا الدور، كما يجب أن تصبح الهجرة جزءاً من استراتيجيات التنمية الدولية، ويحق للدول بأخذ القرار بالسماح أو عدمه بدخول أراضيها، فإنه يجب عليها التعاون فيما بينها في محاولة للحد من الهجرة غير الشرعية وعليها في الوقت نفسه أن تحترم حقوق المهاجرين واللاجئين احتراما كاملا والسماح بدخول المهاجرين[1] الذين يعودون إلى وطنهم، وكذا يجب العمل على دمج المهاجرين القانونيين الذين أمضوا فترة طويلة دمجاً فعالا في المجتمعات التي استوطنوا فيها وتقوية التنوع والتماسك الاجتماعي، كما يحق للمهاجرين معرفة حقوقهم واحترام التزاماتهم القانونية وجب تنفيذ إطار حقوق الإنسان الذي يغطي المهاجرين الدوليين بصورة أكثر فاعلية لتحسين مستوى الحماية والمعايير العمالية المتاحة للمهاجرين، وأخيرا يجب تعزيز سياسات الهجرة مما يجعلها أكثر اتساعاً. وكذلك تعزيز الإمكانات على المستوى الوطني من خلال توثيق التعاون على المستوى الإقليمي وتنظيم حوار ومشاورات أكثر فاعلية بين الحكومات والمنظمات الدولية[2] .

منظمة العمل الدولية:

سعت المنظمة من خلال هذه الاتفاقية رقم 79 لعام 1949 لحماية حق العمال المهاجرين وضمان المساواة بينهم وبين مواطني الدولة المضيفة سواء في الأجور بما فيها الإعانة ومساعدات العمل والبطالة ومراعاة الحد الأدنى لسن العمل كما سعت المنظمة أيضاً خلال الاتفاقية رقم 143لعام 1975 و المكملة للاتفاقيات السابقة لمكافحة دخول العمالة المهاجرة بصورة غير شرعية، وتجريم الشبكات أو الأشخاص الذين يتورطون في إدخال العمالة بصورة غير شرعية، مع العمل على إلزام الدول المصدقة على الاتفاقية بتوخي المساواة بين الحقوق بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة بصورة شرعية كما تناولت الاتفاقيات الأخرى لمنظمة العمل الدولية قضية العمل بالسخرة وهي الاتفاقية رقم 115 لعام 1975والخاصة بالقضاء على العمل الجبري، حيث تنص على التزام الدول التي قامت بالتصديق على الاتفاقية بالعمل على القضاء الفوري

---

[1] نص إعلان برشلونة، **للشراكة الأورو_متوسطية، المنبثق عن المؤتمر الأوروومتوسطي،** في برشلونة يوم 27_ 28نوفمبر 1995.

[2] Niessen,Jan, and hunddleston, **Legal Fegal Works For the integration of third –Country National Immigration.and Asysun Law and Policy in Europe**,1999, P18.

على جميع أشكال العمل بالسخرة سواء كان ذلك في شكل عفوية للتعبير عن آراء سياسية أو كنوع من العقوبة للمشاركة في الإضراب عن العمل أو كنوع من التمييز بناء على العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية وقد تمت هذه الاتفاقية بدعم دولي تجلى في العدد الكبير من الدول المصدقة عليها الذي وصل إلى 175دولة.

الفرع الثالث: منظمة العمل العربية

أصدرت جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في هذا الصدد العديد من اتفاقيات العمل العربية التي يذكر منها خاصة الاتفاقية الصادرة في شأن حرية تنقل وتناقل الأيدي العاملة بين الأقطار العربية وتطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال مؤتمرات العمل العربي من أن تكون الأولوية للعمالة الوطنية تليها العمالة العربية، ثم العمالة الأجنبية أضيق الحدود، وفي المهن والتخصصات التي لا يمكن توافرها من العمالة العربية.

إنشاء المرصد العربي للهجرة عام 2007:

بهدف إنشاء قاعدة بيانات تغطي البلدان العربي وتيارات الهجرة العربية وتشمل البيانات الإحصائية للهجرة وتوزيعاتها والتشريعات التي تحكم الهجرة والإجراءات التي تنظمها في بلدان الإرسال والاستقبال والتواصل بين المعنيين بالهجرة والتشاور مع جمعيات المهاجرين في بلدان الاستقبال.

ويرى البعض أنه بعد ثورة تونس كانت هناك محاولة لاكتساح البحر المتوسط بفوضى الزوارق والهجرة غير الشرعية لنشر الفوضى على أعتاب أوروبا لإرسال رسالة سياسية للغرب مفادها بأن البديل عن النظام السابق، الذي كان يحكم. قبضته على الأوضاع، هو الفوضى في المتوسط وطوفان القوارب.[1]

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتطلب دراسة مستقبل هذه الظاهرة وكيفية الحد منها في ظل المتغيرات الجديدة، وقد عالجت الدراسة ثلاثة سيناريوهات لهذه الظاهرة (السيناريو الخطي، السيناريو الإصلاحي، والسيناريو التشاؤمي).

[1] بدير محمد، أمامة سامي، "**الهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب**"، سلسلة حقوق اقتصادية اجتماعية،ع 77 ، القاهرة، 2009. ص20.

المطلب الأول: سناريو الخطي.

باتت الهجرة تؤرق العديد من الدول الأوروبية، فبعد أن استفادت أوروبا المهاجرين على أقصى حد ممكن في إعادة بناء نفسها من جديد، يتحول بعد ذلك الهجرة والمهاجرين خطر على الهوية الأوروبية وعلى استقلاليتها، بسبب الاختلاف الحضاري، والثقافي والديني التي لا يمكن تجاوزها بين الطرفين الشمال والجنوب.

وبات البعض ينظر للهجرة خاصة هجرة المغاربة عبءا على الدول الأوروبية خاصة بعد فشل أوروبا من نهجها واتباعها لسياسات مختلفة لتدريب المهاجرين في مجتمعاتها وقيمها ، فبالرغم من كل الاستراتيجيات التي تبنتها إلاّ أنها لم تتمكن من القضاء على ظاهرة الهجرة وأّنما بقيت الأمور على أحوالها فتسلسل الأحداث الخطيرة التي شهدتها فرنسا مثل حادثة إيبدو وقصف شوارع باريس ستزداد بين قوة تصاعد اليمين المتطرف، خاصة وأن سبب هذه الأحداث هم المهاجرين والإسلام، فحسب الأصوات التي تحرزها في الانتخابات يمكن أن تتولى منصب رئيس الجمهورية الفرنسية، إذن وانطلاقا من فكرة توقع نجاح اليمين المتطرف الفرنسي المناهض بحزب الجبهة الوطنية، فإن الأوضاع ستتغير وستكون فرنسا أول دولة أوروبية تتمكن من القضاء على ظاهرة غير الشرعية ويتوقع استفادة أوروبا من التجربة الفرنسية، فتوقع تولي "مارين لوبان" منصب رئاسة فرنسا يعني غياب واختفاء المهاجر والأمة الإسلامية بشكل نهائي على الأراضي الفرنسية.[1]

بالإضافة إلى ذلك ستبقى فكرة الشمال المتقدم مركز جذب والجنوب مركز طرد عاملا هاما في زيادة تدفقات الهجرات غير الشرعية خصوصا في ظل سياسة غلق الحدود المنتجة من قبل الدول الأوروبية وسياسة الإصلاحات المتأنية التي تتبعها دول المنشأ، أما بالنسبة للسياسة الموحدة هي فقط بالنسبة للجانب الأمني، الآن هناك بعض المحاولات لإيجاد حل للمشكل الديمغرافي الذي يؤرق أوروبا فالملاحظ لحد الآن ليس هناك سياسة موحدة وحتى ولو وجدت تشريعات سيتم تطبيقها ليس كاتحاد أوروبي ولكن كحكومات الدول المعنية بالأمر، فمثلا قضايا الإدماج، قضايا التجنيس ستبقى كلها راجعة

[1] سليم معمر، **البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية، فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة(تلمسان: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2012)ص70

لكل حكومة، أما الجوانب الأخرى التي تهم المراقبة وتهم المسائل الأمنية سيبقى الإتفاق عليها كمجموعة أوروبية مشتركة.[1]

كما أن الربيع العربي زاد من تفاقم الوضع، وضاعف أعداد المهاجرين، ما جعل عملية القضاء على الهجرة غير الشرعية معقدة، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف وكالة فرونتكس التي شهدت زيادة موازنتها التشغيلية من 6.3 مليون يورو عام2005 إلى حوالي 42 مليون يورو في 2007 حتى صعدت إلى 87 مليون يورو عام 2010 ، وفي سنة 2020 بلغت 244 مليون يورو. ويتجلى التعاون في تنسيق أمني واستخباراتي عال بين أجهزة 18 دولة أوروبية، حيث سيغطي السواحل الممتدة من اليونان الى البرتغال، أي مراقبة السواحل الممتدة من مصر الى غاية السواحل المغربية على الأطلسي بحكم أن جزر الكناري المقابلة للسواحل الجنوبية المغربية بدورها تعرف ظاهرة قوارب الهجرة التي تنطلق من المغرب وموريتانيا والسنغال، ويتجلى البرنامج في تبادل سريع وآني للمعلومات حول الهجرة من خلال رصد قوارب الهجرة في مياه المتوسط عبر الأقمار الاصطناعية وتتبع عصابات تهريب البشر.[2]

المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي

يقوم هذا السيناريو على هامش من التنمية والإصلاح الذي يمس الدول المصدرة للهجرة بفضل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول الأوروبية اتجاه دول الجنوب على غرار مشروع الشراكة الأورو متوسطية، وسياسة الجوار الأوروبية بالغة ، فقد قدم الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات الفاعلة لحل مسألة إحداث قنوات "فرونتاكس" و"الأوروفورس" عمل الشرطة الأوروبية "يوروبول" في تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى إقليم الاتحاد الأوروبي، ودعم فرق البحث المشتركة، وتنظيم المعلومات عن طريق نظام شنغن والمراد منه إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل الإتحاد الأوروبي في نفس الوقت يمكن دول الاتحاد الأوروبي من ربط كل سفارات دولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل على سفارة من دولة أخرى. كما ساهمت الشرطة الأوروبية المحلية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتأمين حدودها[3] .

---

[1] الجزيرة نت، "التوجه الأوروبي لفتح باب الهجرة الإقتصادية "، www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 15.04.2017 على الساعة 15:30

[2] خديجة بتقة، **المرجع السابق**، ص 141.

[3] شعبان حمدي، **الهجرة غير المشروعة– الضرورة والحاجة**(مركز الإعلام الأمني للنشر والتوزيع، بدون سنةالنشر)، ص 14.

كما ظلت التيارات اليمنية المتطرفة المعادية للهجرة دائما في كفاح ضد الظاهرة خاصة من خلال خطاباتها السياسية – الأمنية ، في مكن القول أن أوروبا ستتمكن من القضاء على ظاهرة الهجرة إذا ما تولت الأحزاب اليمنية المتطرفة رئاسة الجمهورية خاصة فرنسا ، حزب الجمعية الوطنية ويمكن توقع فوزها خاصة مع إحرازها لأصوات شعبوية هائلة.

وبناء على ذلك فإن نجاح أوروبا في القضاء على ظاهرة الهجرة يتوقف على عمل السياسة الأوروبية بحيث، إذا ما قامت أوروبا بإعلان بشراكة فعالة لا تتبعها نوايا خفية ولا تخدم مصلحتها وانتهاجها لسياسة أكثر نزاهة في مختلف المشاريع خاصة التنموية، فإنه ستباشر أوروبا بمحو المهاجرين على أراضيها أيضا إذا ما إنتجت الشعوب الأوروبية لاسيما الفرنسية لصالح اليمين المتطرف سيختفي اسم الهجرة في أوروبا.

وكانت ايطاليا أول بلد متضرر بسبب قربها من السواحل التونسية، وتفيد الأرقام تناقص الظاهرة نسبيا من تونس التي كانت فيها مشكلة هجرة حقيقية وأحبطت فيها مئات العمليات بسبب وجود حوار جاد بين الأطراف السياسية، فالحدود التونسية المتوسطية صارت شبه آمنة بعد أن وصلتها معدات من الاتحاد الأوروبي لمراقبة هجرة أهل الضفة الجنوبية نحو الضفة الأخرى.

في كل الأحوال صار مصطلح اللاجئ يسيطر على خطاب المسؤولين الأوروبيين أكثر من مصطلح المهاجر، تجاوبا مع واقع مأساوي بسبب حجم الاضطرابات والحروب في المنطقة وخاصة ليبيا. وصار قبول الأوروبيين بالتعامل مع قوارب الهجرة غير الشرعية ، على أنها قوارب لاجئين فارين من حروب مميتة.

حاليا، يوجد بين يدي بلدان الاتحاد الأوروبي ما يقارب 260 ألف طلب لجوء للإقامة، وتفكر المجموعة الأوروبية في ضم 20 ألف آخرين يوجدون بمناطق خارج الاتحاد، لكن فقط المصنفين من قبل الأمم المتحدة على أنهم لاجئين هم الذين سيستفيدون من حق اللجوء فقط.

ولكن بعد العمليات الإرهابية الخطيرة التي عاشتها بعض الدول الأوروبية وأمام الظروف التي عاشتها بعض الدول الأوروبية وأمام أهم قرارات الاتحاد الأوروبي التي كانت خلال شهر ماي 2015 حين

اجتمع المختصون في مجال الهجرة لوضع خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل آلاف المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا، فيما أعرب الحلف الأطلسي " الناتو" عن استعداده التام للمساعدة[1].

فالتطورات الأخيرة وموجات المهاجرين فرضت على الحكومات الأوروبية إعادة التفكير في سياسة مشتركة من شأنها المساعدة على التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ووقف تدفق المهاجرين من الدول الفقيرة، ويأتي في هذا السياق طرح مسألة المساعدة في تنمية الدول المصدرة للمهاجرين والدول التي تشكل منطقة عبور في مقدمة الحلول المقترحة من خلال:

- مراجعة السياسات التنموية و الاجتماعية و الاقتصادية المعتمدة للتأكد من إدماج الهجرة و المهاجرين فيها واقتراح سياسات جديدة تأخذ هذا البعد في اعتبارها.
- وضع برامج تنفيذ الخطط ورصد الموازنات المطلوبة لذلك للتأكد من ترجمة السياسات على أرض الواقع، عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء.
- رفع الوعي حول موضوع علاقة الهجرة بالتنمية لكسر الصور النمطية السلبية عن الهجرة وتفعيل دور المهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة.
- الاستناد إلى الأسس العلمية في صياغة السياسات التي تعتمد على تطوير البيانات وتجميعها وتحليلها.
- المشاركة بفعالية في اللقاءات الثنائية والمنتديات الإقليمية والعالمية وذلك لإظهار أولويات الدولة والتحديات التي تواجهها والعمل على إيجاد الحلول[2].

ويعتقد الخبراء بان الدول الغربية تتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية تجاه الدول الفقيرة عموما والقارة الأفريقية بوجه خاص فيما يتعلق بالمساعدة في تنمية هذه البلدان ودعم الأمن والاستقرار فيها .إلاّ أن البعض الآخر من الدارسين يرى أنه مهما زاد حجم المساعدات الخارجية للدول المصدرة للمهاجرين فإنه لن يكفي لوقف هجرتهم إمّا لضخامة عدد المحتاجين وتدهور وضعف اقتصاديات بلادهم، وربما لانعدام البنية الأساسية اللازمة للتنمية، مما يحول دون إيجاد فرص عمل لهم وتوفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للمعيشة، أو لأن قدراً كبيرا من تلك المساعدات يضعها الفاسدون في جيوبهم تاركين القليل لعامة الناس.

---

[1] MEBTOUL Abderrahmane. **"L'accord d'association entre l'Algérie et l'Europe, une por-te historique pour le renforcement de l'iteration Maghrébin dans le cadre Euro-Mediterranéen"**, Journal Elwatan, no 4498, 2005, p 10.

[2] الأمانة العامة القطاع الإجتماعي إدارة شؤرن اللاجئيين والمغتربين والهجرة، ورقة معلومات حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، من موقع www.migrationnetwork.un.org ، تاريخ التصفح 15.04.2023 على الساعة 22:36.

أما عن مستقبل اتفاقية شنغن ، فقد ألغت اتّفاقيّة "شينغن" الحدود الدّاخلية بين الدول الأعضاء إنّما في المقابل شدّدت من إجراءات مراقبة الحدود الخارجيّة، فأنشأت منظّمة (Frontex) لهذه الغاية وفعّلت عمليّات التّعاون القضائي بين الدول وأنشأت نظامًا لتبادل المعلومات الأمنيّة (Schengen Information System) فقد تمّ، على سبيل المثال، توقيف أحد منفّذي الهجمات في لندن العام 2005 من قبل السّلطات الإيطاليّة في روما بالاستعانة بهذا النّظام. وتمّ تعديل الاتّفاقيّة في 6 تشرين الثّاني 2013، وأصبح بإمكان الدول الأعضاء إعادة إجراءات التّدقيق على الحدود الدّاخليّة عند وجود أي خطر أمني وذلك بصورة مؤقّتة لمدّة ثلاثين يومًا أو حتّى يزول الخطر، على ألّا تتعدّى المدّة ستّة أشهر، وبعد مراجعة المفوّضيّة الأوروبّيّة. أما بعد الربيع العربي فهي تتعرّض حاليًّا لضغوط عديدة ناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة، وقد عبّر عن هذا الوضع رئيس المجلس الأوروبّي دونالد تاسك إذ حذّر بتاريخ 19 كانون الثّاني 2016، بأنّه ما لم يتمّ إيجاد حلّ لظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة خلال شهرين فإنّ اتّفاقيّة "شينغن" في خطر. أعادت ستّ دول أعضاء في اتّفاقيّة "شينغن" إجراءات التّدقيق على حدودها الدّاخلية. ألمانيا، والسّويد، والنّمسا، والنّروج والدّانمارك قامت بهذا الإجراء للحدّ من تدفّق المهاجرين إليها لعدم قدرتها على استيعابهم، ولتوجيه رسالة إلى دول الاتّحاد الأوروبي بضرورة التّعاون لحلّ أزمة المهاجرين. أمّا فرنسا، فأعادت إجراءات التّدقيق لأسباب أمنيّة على أثر أحداث تشرين الثّاني في باريس.[1]

إنّ وصول الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة إلى السّلطة قد يؤدّي حتمًا إلى إلغاء الاتفاقية. لكنّ الاتّحاد الأوروبي حاليا، وعلى الرّغم من الانتقادات العديدة التي تتعرّض لها الاتفاقية، فإنّه لن يتخلّى عنها بسهولة إذ إنّها تعتبر من أهمّ إنجازاته، فهي تسهم باختصار وقت نقل البضائع إلى الأسواق الأوروبية وبتخفيض كلفة نقلها، وبزيادة عدد السّياح، وتُوَفِّر على الدُّوَل الأعضاء كلفة مراقبة حدودها الدّاخليّة[2].

يتوقّع تعديل الاتّفاقيّة مرّة ثانية أو تعليق العمل بها لفترة محدودة تحت ضغط الدول الأعضاء لإعطاء هذه الأخيرة صلاحيّة أكبر في إعادة التّدقيق بالجوازات على الحدود. كما ومن المتوقّع أيضًا أن تدفع دول أوروبا الشّماليّة باتّجاه تعليق عضويّة، أو حتّى طرد، الدول الواقعة على الحدود الخارجيّة الّتي لا تستطيع ضبط حدودها، إضافة إلى أنّ دخول دُوَل جديدة إلى هذه الاتّفاقيّة كرومانيا وبلغاريا وقبرص وكرواتيا سيصبح أمرا صعبًا.

---

[1] رولان مرعب، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

[2] Accord euro-mediterranéen Etablissant une association entre les Communautés europé-ennes et leurs états membres, d'une part, et la république Tunisienne d'autre part.

في المقابل، سيتمّ تحسين مراقبة الشّرطة في القطارات والباصات، وستزداد عمليّات التّفتيش المفاجئة المتفرّقة. كما وأنّ بعض الدول ستقوم، تحت ضغط الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، بتعديل قوانين حصول المهاجرين على التّقديمات الاجتماعيّة للحدّ من تنقّل المهاجرين بين هذه الدول.

خلافًا لما يعتقده البعض، تفوق المساهمة الماليّة للمهاجرين النّاتجة عن دفع الضّرائب، في معظم الأحيان، قيمة ما يحصلون عليه من خدمات صحّيّة واجتماعيّة، كما تفوق المساهمة الماليّة للمواطنين الأصليّين. أمّا في الحالات المعاكسة فإنَّ السّبب يعود إلى حصولهم على معاشات أدنى من المواطنين الأصليّين، وإلى ضعف إسهام المرأة في سوق العمل. فالهجرة إلى أوروبا ما بين العامين 2001 و2011 أَدخلت 20 مليار يورو إلى الخزينة الأوروبّيّة، حيث أنَّ المهاجرين دفعوا 64 % ضرائب أكثر ممّا حصلوا عليه من خدمات، ووفّروا خبرات كانت لتكلّف الخزينة 6.8 مليار يورو إضافيّة على ميزانيّ التّعليم.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديّين أنّ تدفّق هذا العدد من المهاجرين، الذين يشكّل الشّباب النّسبة الأعظم منهم، إلى دول صناعيّة كبرى مثل ألمانيا سوف ينعش اقتصاد هذه الدول وليس العكس إذ إنّه يمكن استدراك الأعباء على المدى القصير للحصول على المنافع على المدى البعيد. وبالتّالي وبحسب بعض الخبراء أيضًا، هؤلاء المهاجرون هم نعمة سوق العمل، لكن هل هؤلاء هم أيضًا نعمة ديموغرافيّة أم أنَّهم من وجهة النّظر هذه يتحوّلون إلى نقمة؟[1]

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي.

لقد اتبعت أوروبا مخططات عديدة في مسألة الهجرة، حيث اعتمدت على مختلف الأساليب وتفعيل آلية التعاون للخلاص من تدفق المهاجرين على أراضيها، فعملت أوروبا على وضع تشريعات وحواجز لتوقيف وتنظيم الهجرة من الضفة الجنوبية باتجاه ضفتها الشمالية وكذا تنامي عمليات الرقابة على حدودها إلاّ أن هذا لم يوقف زحف المهاجرين نحو الشمال المتقدم، بل العكس، عرف توافد المهاجرين بنسب كبيرة خاصة المهاجرين المغاربية على أوروبا، فقد كان العدد سنة 1987يقارب 2 مليون مهاجر متواجد بأوروبا يمثلون نسبة 14% من الأجانب ونسبة 0.62% من إجمالي عدد سكان أوروبا وحسب إحصائيات تقديرية 2مليون مغربي، 1.7 مليون جزائري، 800 ألف تونسي ما يفسر تدفق المهاجرين على أوروبا وفشل السياسة الأوروبية في الضغط والسيطرة على الهجرة غير الشرعية وهذا نتيجة لارتباط غالبية المهاجرين غير

[1] رولان مرعب ، **المرجع السابق**، المكان نفسه

الشرعيين بمحلات صداقة أو قرابة في الدول المستقبلة فعامل الصداقة والقرابة أثر على السياسة الأوروبية اتجاه مسألة الهجرةبالإضافة هناك عامل آخر المتمثل اعتماد بلدان أوروبا الجنوبية على الاقتصاد غير الرسمي الذي يساهم فقط على نسبة 25%من الناتج الداخلي الإجمالي على الهجرات غير الشرعية في سوق العمل مما يؤدي إلى صعوبة الرقابة الداخلية[1].

بالإضافة إلى ذلك هناك أدت إلى فشل أوروبا في القضاء على الهجرة، من بين هذه الأسباب: عدم تحسين شروط التبادل التجاري مع دول الجنوب، وتحقيق الديون، واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات السياسية .

ومثال آخر يوضح ويبين فشل أوروبا وبصفة خاصة فرنسا في القضاء على ظاهرة الهجرة ففكرة إنشاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط المركزي مر بمرحلتين قبل طرحه الأولى تتمثل في أن اتحاد متوسطي محدود من حيث العضوية، والثانية اتحاد متوسطي يضم دول الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية المطلة على المتوسط.

فعدم وضع الاتحاد الأوروبي مشاريع تنموية تخدم مصلحة دول الجنوب، وعدم إحداث الشراكة لمصلحة الطرفين، وعدم تخفيف الضرائب على الدول الجنوبية سيؤدي إلى استمرار وارتفاع نسبة الهجرة في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، وبالتالي فشل الاتحاد الأوروبي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أمر لا مفر منه.

وللحد من الهجرة غير الشرعية التي تطفو على الساحة بين الفينة والأخرى بمناسبة غرق قارب جديد يحمل في كل مرّة بضعة مئات من الأشخاص في البحر المتوسط، معظمهم من دول إفريقية ، قرّر قادة الاتحاد الأوروبي مضاعفة الأموال المخصصة للبحث والإنقاذ بما يناهز ثلاث مرات، وزيادة عدد السفن والطائرات التي تراقب مياه البحر ودراسة سبل الاستيلاء على قوارب المهرّبين وتدميرها قبل أن يستقلها المهاجرون، لكن يبدو أنّ تلك الإجراءات لن تكفى مالم يتم مساعدة الدول المصدرة للمهاجرين على توفير فرص العمل للعاطلين وتحسين أحوال المعيشة بتوفير الكهرباء والمياه والعلاج للمزيد من مواطنيها والضغط على حكوماتها لاحترام حقوق الإنسان والإقلاع عن اضطهاد المعارضين وملاحقتهم وسجنهم وتعذيبهم

[1] قويدر شاكري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية ،2001- 2011**رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2015)ص85.

ودفعه إلى انتهاج أسلوب ديمقراطي في الحكم والحد من الفساد الذي يكلف الشعوب الإفريقية 60مليار دولار سنوياً وفقاً لتقرير للأمم المتحدة، يضاف إلى ذلك بذل جهود أكبر لوقف الحروب الأهلية التي تعصف بمصير كثير منها، لعل ذلك يساعدعلى بعث الأمل في نفوس الشباب للبقاء داخل بلادهم وعدم المغامرة بحياتهم. وبما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي في معظمها ظاهرة شبابية بامتياز، لذلك فعلى المسؤولين إعادة النظر في أحوال هذه الفئة، وتحسين أوضاعهم مع الأخذ بعين الاعتبار مطالبهم، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير من بينها مايلي :

- التركيز على التربية على المواطنة في البرامج المدرسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم وعدم التفريط فيه.
- الاهتمام بتنمية القدرات الشبابية في الاندماج في منظومات الاقتصاد الرقمي من خلال المساعدة على توفير بعض الامتيازات كوسائل الدفع عن بعد والمعدات الأساسية وتأمين الإطار القانوني الأمثل الذي يساعد على هذا النوع من الاستثمار حتى لا يكون هناك إغراء بالذهاب إلى البلدان الأخرى.
- توفير فضاءات ملائمة للدراسة والتكوين وتحفيز الشباب على الاختراع والبحث العلمي وذلك من خلال تقديم بعض الجوائز والمنح.
- القضاء على المحسوبية والرشوة، وإدماج مبدأ المساواة والعدل.
- توفير فرص للشغل مع ضمان العدالة في الأجور.
- تحفيز الشباب على المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بوجه أخص.

فحسب التقرير السنوي العالمي للاتحاد الأوروبي 2016، عبر أكثر من 850000 شخص البحر إلى أوروبا خلال هذا العام . الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص وتُقدر بنحو72 % عبروا بحر إيجه من تركيا إلى اليونان، و17 % فقط عبروا المتوسط من شمال أفريقيا إلى إيطاليا.

تحملت اليونان التدفق الأساسي للاجئين حيث استقبلت أكثر من 844 ألف شخص، تلتها إيطاليا152ألف، ووصل إسبانيا 3592 شخصا ثم مالطا ب 102 لاجئ.[1]

---

[1] الهجرة غير الشرعية الحق في حياة كريمة، **المرجع السابق**، ص8.

أما عن الاتفاقيات الأمنية فقد تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول شمال إفريقيا، عبر اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية، من اجل مكافحة الهجرة غير الشرعية ومثال ذلك الاتفاقيات الأمنية بين ليبيا وايطاليا، وبين ايطاليا وتونس، وبين بقية دول شمال إفريقيا كالجزائر ومصر والمغرب من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي لاسيما فرنسا وايطاليا وألمانيا واسبانيا من جهة أخرى، وتنص هذه الاتفاقيات بشكل رئيسي على تنظيم دوريات مشتركة، وعلى عقد دورات لتدريب أفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلى وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بتلك الهجرة، وعلى تزويد دول شمال إفريقيا بالمعدات الفنية والأجهزة التقنية والزوارق السريعة وبعدد من المروحيات لتتمكن من رصد حركة الهجرة غير الشرعية لا سيما في المواقع التي تنطلق منها أو تعبرها قوارب نقل المهاجرين، وعموما يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين في شأن الاتفاقيات الأمنية:

أولا : يلاحظ أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول الواقعة على ضفتي المتوسط دون أن تأخذ طابعا موسعا يشمل جميع دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا اللتان انتقدتا لعدم تحملهما عبء هذه الهجرة وتداعياتها مقارنة بباقي الدول الأوروبية فمالطا على سبيل المثال ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر .

ثانيا: أن الدعم اللوجيستي الذي تقدمه هذه الاتفاقيات يقتصر على توفير معدات ووسائل تقنية ومادية كعدد من الطائرات المروحية وأجهزة الرادار الساحلية والزوارق السريعة ومناظير الرؤية الليلية التي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية و قمع تيارات الهجرة، في مقابل ذلك دول الضفة الجنوبية لا تملك التجهيزات الحديثة والكافية وتنقصها القدرات البشرية المدربة على حماية الحدود خصوصا عندما تمتد على آلاف الكيلومترات المشتركة مع البلدان الإفريقية كما أن بعضها قد يرفض تأدية دور" الشرطي "لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

أما عن إضعاف اتّفاقيّة "شينغن" أو إلغاؤها سيؤدي إلى تقييد حرّيّة حركة الأشخاص، وسيكون مقدّمة للحدّ من حركة البضائع وبالتّالي سيؤدّي إلى إنهاء الاتّحاد الأوروبي. التّوجّه الحالي هو لإعادة النّظر في الاتّفاقيّة، والعمل على تحسينها، للتّمكّن من الموازنة بين الأمن وبين حرّيّة الحركة، ريثما يتمّ إيجاد حلّ لظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة.[1]

---

[1] رولان مرعب، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

خلاصة الفصل:

وبهذا نجد أن آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأرومغاربية، فقد تنوعت وتعددت من أجل الحد من هذه الظاهرة، فقد سعت كل من دول الضفة الشمالية والجنوبية إلى التعاون فيما بينها سواء من خلال التعاون شمال – شمال أو التعاون في إطار جنوب – جنوب أو التعاون شمال – جنوب أو من خلال التوقيع على عديد الاتفاقيات والمواثيق الثنائية ، وكذا الإجراءات الوطنية التي اتخذتها الدول والتي تمثلت في قوانين ردعية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

إلا أن مستقبل هذه الظاهرة لم يتضح بعد، فهناك من يرى أن هذه الظاهرة تتخذ الاتجاه التصاعدي وذلك من خلال تزايد عدد المهاجرين يوميا، وهناك من اتخذ الاتجاه التنازلي وذلك بأن أعداد المهاجرين سوف تتناقص وذلك من خلال الإجراءات الردعية التي تتخذها الدول سواء من خلال السياسات الوطنية أو الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي توقعها الدول فيما بينها، بينما الاتجاه الثالث فيرى أن البقاء على الوضع الحالي هو الذي سيميز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال نجاح اتفاقية شنغن في حماية الحدود الداخلية لأوروبا على حساب الدول الأخرى.

خاتمة

الخاتــمة

عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتشارا واسعا في الضفة الجنوبية للمتوسط، وخصوصا الجزائر تونس والمغرب، أين تعرف هذه الدول نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالواقع الذي تعرفه هذه الدول من عدم استقرار سياسي، وانهيار للعملة الوطنية، وانتشار للبطالة، وعدم تكافؤ الفرص في جميع المجالات، جعلت العديد من الأفراد يفكرون في تغيير حالتهم المعيشية إلى ظروف أحسن بالإضافة إلى هذه العوامل يوجد عامل انعدام الأمن في الدول المجاورة على غرار ليبيا التي أصبحت غير قادرة على حماية حدودها، التي أصبحت منذ سقوط نظام القذافي عام 2011 دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.

فتأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية في أعقاب أحداث 2011 التي شهدتها المنطقة، لم ننجح في أن تضع حدا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مجتمعاتها، بل على النقيض من ذلك، زادت الفجوة بين الطبقات المجتمعية المختلفة في بعض المجتمعات العربية وتصاعدت معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي انعكس على زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء للدول العربية المجاورة أو الأوروبية، بهدف الحصول على حياة ومعيشة أفضل، فقد كانت الأوضاع المتدهورة اجتماعيا بابا مفتوحا للكثير من الأزمات المتتابعة في هذه الدول، وهو ما ارتبط غالبا بالتدمير الاقتصادي وانعدام الشغل وللوظائف للبطالين الشباب، ما جعلهم ينتفضون ويسارعون للبحث عن حلول في رأيهم تسعف حظوظهم المتعثرة، فكانت الهجرة غير الشرعية في ظل انسداد منافذ العبور القانونية وشروطها سبيلهم للخلاص من أوضاعهم المزرية.

فكلا الضفتين يعانيان من تداعيات الهجرة غير الشرعية خصوصا ما تعلق بالأمن لدى دول الشمال من خلال اعتبارها تهديداً له فدول الشمال أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب فلايزال هذا الموضوع يدرج كل مرة ضمن السياسة العليا لكل دولة من دول الشمال والتي تسعى من خلالها لمكافحة التهديدات التي تواجهها بوضع العديد من الاستراتيجيات والآليات الأمنية، والسياسية والاقتصادية، التي سعت من خلالها إلى المحافظة على أمنها وذلك مقارنة بعجز دول الجنوب عن إيجاد الحلول التي تكون لها فاعلية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. التي تحملها مسؤولية الإرتفاع المطرد للمهاجرين غير الشرعيين مقابل تشديد القوانين وصعوبة الحصول على منافذ قانونية للهجرة الشرعية.

فتمحورت جهود الدول الجنوبية للمتوسط (الجزائر، تونس، المغرب) في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال فرض وسن قوانين أو فرض غرامات مالية لتجريم هذه الظاهرة، حيث عملت كل دولة على إنتهاج سياسة خاصة بها لمجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للمتوسط دون تبني مقاربة إقليمية جادة وفعالة مشتركة بين هذه الدول تضمن إستقرارا وحياة أفضل لمواطنيها.

ما جعل العديد من الدول سواء المصدرة أو المستضيفة تتجه نحو التعاون والتقارب أكثر من خلال الدخول في اتفاقيات ومعاهدات دولية من أجل الحد أو التقليل من تدفق هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين سواء اتفاقيات ثنائية أو جماعية.

ورغم تكاثف كل هذه المجهودات إلا أنه لم تستطع هذه الدول القضاء على هذه الظاهرة التي أصبحت في تطور مستمر، حتى أصبحت الفئة المثقفة والمرتاحة ماليا وماديا تفكر في الهجرة لمجرد فكرة الخروج فقط، وهنا تغير السبب التقليدي للهجرة ألا وهو الفقر أو البطالة، حتى أصبحت تشمل الشخص الواعي والمثقف والمرتاح ماديا، إذ أصبحت تشمل العاملين والموظفين ووصل الأمر حتى إلى الإطارات بحكم أن طبيعة العمل لا تتلاءم مع قيمة الأجر المدفوع في الجزائر مثلا بالموازاة مع قيمة الأجور المقدمة من طرف الدول الأخرى قيمة العملة الصعبة مقارنة بالدينار الجزائري.

فبالرغم من تعدد الوسائل والإجراءات لمكافحة الهجرة غير الشرعية، غير أن هذه الوسائل لم تمنع وصول ألاف المهاجرين إلى بلدان المقصد، متحدين بذلك كل العقبات والصعوبات التي تعترض سبيلهم والعقوبات الجزائية التي تهدد حياتهم في حال تم القبض عليهم وهذا يثير العديد من الإشكاليات التي يجدر بنا التوقف مطولا عندها، إذ كيف يمكن لمجموعة من المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يملكون من العدة سوى حقيبة صغيرة أن يتجاوزوا هذه العقبات التكنولوجية التي تكلف مليارات الدولارات، وهل يعقل أن يتم تسخير كل هذه الإمكانيات التي تضاهي تكلفة حروب ، فقط على ثلة من المهاجرين، الذي كان من الممكن أن يستفيدوا من هذه الأموال لو تم تسخيرها لاستئصال أسباب الهجرة من جذورها وخلق الإمكانيات اللازمة لتثبيت الأشخاص في مناطق إقامتهم وبالتالي القضاء على الرغبة في الهجرة، وذلك من خلال جملة من الإجراءات تتخذها كل من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، والدول المستقبلة لها.

الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية:

- إحلال الديمقراطية ، العدالة والتنمية، التداول السلمي على السلطة ، تجعل مواطن يستقر في بلده.
- ضمان الاستقرار السياسي وتوفير الأمن في المنطقة، يؤدي إلى تقليص عدد المهاجرين.
- التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر وتهريبهم وملاحقتها قضائياً عند الاقتضاء، مع ضمان احترام حقوق الإنسان للمتهمين فضلاً عن الأشخاص الذين يتم تهريبهم والاتجار بهم.
- تجسين الوضع الاقتصادي والمعيشي لهذه الدول، حيث سيطر المذهب البرغماتي النفعي على التعاملات الفردية، ولا سيما فئة الشباب، حيث أصبح همهم الوحيد هو كسب المال الوفير والسريع مهما كانت الطريقة أو الوسيلة ولو كان في ذلك هلاكه.

الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية:

- إن اعتماد الحلول الأمنية(خاصة العنيفة) التي تعتمد عليها الدول المستقبلة لم تجد نفعا، بل بالعكس زادت في تدني الأوضاع اللاإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين من خلال طبيعة المعاملة القاسية بسبب الحجز والتوقيف في المعتقلات والسجون، وبالتالي ظهرت أنماط جديدة للعنف والتطرف داخل هذه البلدان والتي أدت إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية داخلها(مثلا في أوروبا خاصة فرنسا) وبالتالي على هذه الدول إعادة النظر في سياستها المنتهجة ضد المهاجرين غير الشرعيين.
- ضمان إلغاء تجريم الهجرة غير النظامية وضمان تمكن المهاجرين من الوصول إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال، وأن بإمكانهم الإبلاغ بفعالية عن الانتهاكات التي يتعرضون لها على أيدي المهربين والمساهمة في الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
- توسيع قنوات الدخول الآمنة والمنتظمة للاجئين وغيرهم من المهاجرين. ويشمل ذلك زيادة إتاحة حلول دائمة مثل فرص إعادة التوطين بما في ذلك من خلال كفالة خاصة وخطط القبول لأسباب إنسانية وجمع شمل الأسرة.
- منح تأشيرات الدخول لأغراض التعليم؛ وتنقل العمالة في جميع مستويات المهارة؛ ومنح تأشيرات الدخول للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية؛ وضمان إمكانية حصول كل شخص على تقييم لحالته بشكل منفرد وعلى نحو فعال، بما في ذلك إمكانية الشمول بإجراءات اللجوء عند الحدود.

- مواصلة دعم أنشطة المنظمة الدولية للهجرة التي تهدف إلى ضمان إعادة المهاجرين الطوعية والإنسانية والمستدامة إلى أوطانهم.
- مواصلة دعم الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والرامية إلى تحديد طالبي اللجوء واللاجئين وتوفير الحماية لهم.
- ضمان إحالة المهاجرين من ضحايا الإيذاء البدني والنفسي والاستغلال وكذلك التجارب المؤلمة الأخرى إلى الخدمات المناسبة على سبيل الأولوية، بما في ذلك الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية.

وختاما فإن الهجرة غير الشرعية، أو السريّة، أو مهما تعددت أسماؤها دليل على وجود خلل ما كبير في تركيبة النظام العالمي، قديماً وحديثاً، وذلك بسبب تفاوت مستوى الحياة بين «الشمال والجنوب» بين دول متقدمة ودول متخلفة أو نامية، والمسؤولية في ذلك تقع على الدول المتقدمة كونها تمنع الهجرة العادية وتفرض قيوداً وقوانين صارمة لتحمي مصالحها واقتصادها، أو أمنها، كما أن الدول «الطاردة» مسؤولة لأن أنظمتها السياسية والسلطات الحاكمة فيها لا تقدّم من المشاريع وفرص العمل وتأمين الحد الأدنى للبقاء، ما يدفع أبناء مجتمعات كثيرة، ورغبة في تحسين أحوال معاشهم وبقائهم، إلى ركوب مجازفات خطيرة وغير قانونية لتحقيق حلم يحق لكل إنسان أن يفكر به ويعمل له وما بين من ينادي بحقوق الإنسان ويتشدّق بحمايته، ومن يدّعي أنه يحكم لتطوير شعبه وتقدّمه وحريته، ستبقى مياه البحر المتوسط، أو المحيط الهندي، أو صحراء أريزونا، أو غابات كندا مقبرة للإنسان الذي يحلم بمستقبل أفضل.

قائمة المصادر

و المراجع

أ- قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 47، القانون البحري الصادر بالأمر 76-80 رقم 98-05 المؤرخ في 1998/06/27.
2. القانون رقم 2004-084 الصادر بتاريخ 2004.05.18.
3. الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5160، القانون رقم03/02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب وبالهجرة غير الشرعية، السنة الثانية والتسعون، 13 نوفمبر 2003 .

ثانيا: الكتب

1. إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ،1972).
2. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1930-1945**، ط4 (بيروت: منشورات دار العرب الإسلامي، 1992)
3. أحمد عبد العزيز الاصقر، **الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة** ،ط 1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
4. أحمد عزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مقال في كتاب مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط 1 (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010)
5. أمين البار، منير سكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، ط1(القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
6. جورج فريدمان وبيار ناجل، ترايرلند امنويل، **رسالة في سوسيولوجية العمل** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1996)
7. حمد رشيد الفيل . **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا** (عمان . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2000)
8. حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجات)**، ب ط (القاهرة: مركز الإعلام الأمني، ب س)
9. خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007) .

10. **رحيل الأجانب دراسة تحليلية في ضوء القانون والاجتهاد اللبناني الدولي** ط 1(بيروت، د ن 2004).

رزيق المخادمي عبد القادر، **هجرة الكفاءات العربية: دوافعها** (الجزائر: وزارة الإيصال والثقافة،2002).

11. رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي** (الجزائر: دار هومة للطابعة والنشر والتوزيع،2016).

12. رياض عواد، **هجرة العقول** (سوريا. دار الملتقى للطباعة والنشر، 1992) .

13. سارم سمير ، **الشراكة الأورو متوسطية من الحوار إلى الشراكة**(بيروت، دار الفكر المعاصر،2000).

14. سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر54: التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال** (الجزائر: مطبعة هومة،1998).

15. سليمان الرياشي، صالح فيلالي وأخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط02(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

16. سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة في إعادة تعريف الأمن** (الأردن المركز العلمي للدراسات السياسية،2014).

17. طارق الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)

18. الطاهر أحمد الزاوي، **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، ط 3، ج 4، (دمشق: دار الفكر، 1970) .

19. عباس دربال صورية، تحرير محمد غربي ، سفيان فوكة، مشري مرسي، **الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي**، ط1(الجزائر: ابن النديم للنشر، 2014) .

20. عباسة دربال صورية، **الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة**، تحرير محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي ط1(الجزائر: دار الروافد الثقافية، 2014) .

21. عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1839-1914** (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ،2007).

22. عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ب ط (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).

23. عبد الكريم عطوف باحث من جامعة إبن الزهر باكدير، صاحب **كتاب الأصول التاريخية للهجرة المغربية نحو فرنسا(1910-1963)**

24. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر) أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2005).

25. عبد الواحد إكمير، **الجالية العربية في إسبانيا**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 2013)

26. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 07(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994).

27. عثمان الحسن محمد نور وياسين عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** (الرياض مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008) .

28. عصام توفيق عمر، عبير عبد المنعم فيصل، **سر فتح سيروك المشكلات الاجتماعية المعاصرة**،ط1 (عمان: دار الفكر، 2008).

29. علي سالم حميدان ومحمود الجسيس، **جغرافيا السكان مدخل إلى علم السكان** ط 1(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2001) .

30. عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**(الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974).

31. فاضل عبد الزهرة الغراوي، **المهجرون والقانون الدولي الإنساني**(بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

32. فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، ط1(دار توبقال للنشر، 1997)

33. فيصل دليو وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية** (الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال، 2003) .

34. مارتن غريفرش أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث).

35. مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ب ط (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008) .

36. محمد غزالي، **الهجرة السرية**، ط1 (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع ، 2015)

37. محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر الأبيض التوسط** (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع)

38. مدحت عياش خلومي، **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي**، ط1 (الرياض مركز الدراسات والبحوث، 2003)

39. مدني بن شهرة : **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية** ، ط1 (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع ،2009)

40. مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

41. نادية طرفوش، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي** (الجزائر: دار هومة ، 2007)

42. هاشم نعمة فياض، العراق: **دراسات في الهجرة السكانية الخارجية** (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2006).

43. هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011).

44. وجود غربي، سفيان فوتة، مشري مسري، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة**، ط1(الجزائر: دار الروافد الثقافية)

45. ونيسة الحمروني الورفلي، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015).

ثالثا: الملتقيات و التقارير

1. الأخضر عمر الدهيمي . **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السّرية في الجزائر "** المملكة العربية السعودية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

2. تقرير الأمم المتحدة حول **العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية**، الجمعية العامة.

3. تقرير الأمم المتحدة للهجرة لسنة 2019.

4. تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا، محتجزون ومجردون من إنسانيتهم، 13 دبسمبر 2016، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

5. **تقرير حول نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي**، مؤتمر العمل الدولي، ط1، جنيف، 2014.

6. زايري بلقاسم، **استراتيجية الاتحاد الأوربي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الملتقى الدوي حول التكامل الأوروبي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأروبية**، جامعة سطيف يومي 8و9 ماي 2004، نشر مخبر سام فارم، 2005.

7. عبد الستار السحباني، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس، دراسة ميدانية**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2016.

8. عياد محمد سمير ، **"الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30\04/2008.

9. ڤيرونيك پلانس– بواساك ، ماتيو أندري ، سارا ڭيي ، نجلاء سمكية، ، تر منار وفاء، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء** (كوبنهاغن: لشبكة الأورو–متوسطية لحقوق الإنسان، 2010).

10. محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر المتوسط بين الجنوب والشمال**، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة، الرياض، فبراير 2010.

11. المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، أكتوبر- 2017

12. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2015، unhcr.org

13. مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة، **إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في الشمال**، المغرب، 2014.

14. ملخص دراسة الهجرة غير الشرعية، **المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية (ITES)**، أكتوبر 2017.

15. منظمة العفو الدولية، **نداء إستغاثة موجه إلى أوروبا حقوق الإنسان ومكافحة الهجرة**، 2012.

16. نص إعلان برشلونة، **للشراكة الأورو_متوسطية، المنبثق عن المؤتمر الأروروموتوسطي**، في برشلونة يوم 27_28نوفمبر 1995.

17. الهجرة غير الرسمية الحق في الحياة الكريمة، **شجاعة المهاجرين أمام جرائم الأنظمة السياسية** مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة 2016.

رابعا: الجرائد والمجلات

31- 08، ع01، 2019.

1. أحمد إدريس، **تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية**، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016.

2. أحمد الطاهر، **سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوربية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46 ،ع 185.

3. أحمد خليل، **الهجرة الدولية للعمالة الآثار و المستقبل**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ع 123، أكتوبر 1996.

4. أحمد علو، **الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثورة**، مجلة الجيش اللبناني، ع 289، 2009.

5. الأخضر عمر الدهيمي ، **التجارب العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة حول ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010

6. إدريس باخويا،" سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، ع 1، 2015.

7. أسيا بن بوعزيز،"**:سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**" المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،ع 25، ديسمبر 2015

8. أمبارك ادريس طاهر الدغاري، **مخاطر الهجرة غير شرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها**، ع8، المجلة الليبية العالمية، يوليو 2016.

9. أمل حمدي دكاك، **الأثار الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد24، ع 1+2، 2008.

10. الأمين الكلاعي ، **الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار**، مجلة دراسات دولية، تونس، ع 101، 2006.

11. باخوي ادريس، **سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد11، ع 01، 2015.

12. بخوش صبيحة،"**التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية**"، مجلة القانون ،المجتمع والسلطة، العدد 3، 2014.

13. بدير محمد، أمامة سامي، "**الهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب**"، سلسلة حقوق اقتصادية، اجتماعية، ع، 77منشورات مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، .2009 .

14. بشارة خضر، **الإتحاد الأوروبي والربيع العربي**، سياسات عربية، ع3، ماي 2013.

15. بلال صياد، **التكتل الإقليمي المغاربي و تداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة**، مجلة الروافد، ع1، جوان 2019.

16. بلقي فطوم، الإتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، مجلة المجتمع والرياضة، ع1، جانفي 2022.

32- بن عمار نوال، **أليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 3، ع1، 2020.

17. بيار فرنسيس، **"الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"**، بيروت، 5/4 جويلية 2011،

18. تقرير الهجرة في العالم لسنة 2020، **المنظمة الدولية للهجرة**، 2019.

19. **التنسيق الأوروبي العربي اتجاه الشراكة المتوسطية (دراسة تحليلية)**، مجلة السياسة الدولية، ع 148.

20. جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة الدول العربية 2006**، القاهرة: إدارة السياسات السكانية والهجرة/ القطاع الاجتماعي، 2006.

21. خالد أوعسلو، الهجرة المغربية إلى فرنسا 1912–1973 أي موقع للشباب، مجلة عمران الدراسات، ع 06/22، 2017 .

22. خديجة بتقة، **الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسها على سياسات دول شمال إفريقيا المغرب والجزائر نموذجا**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، ع02، جوان 2018.

23. خديجة مسعود زياني، ايهاب رزاق العصيب، الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة، مجلة العلوم السياسية والحقوق، ع9، جوان 2018.

24. خليف مصطفى غرايبة، **هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط**، ع11، مجلة جامعة ابن رشد ، مارس 2014.

25. دخالة مسعود، **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات و آليات مكافحتها**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع5، أكتوبر 2014.

26. دريان أحمد، **مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسيناريوهات المحتملة**، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 9 سبتمير 2018.

27. ذكرى عبد المنعم إبراهيم، **الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي،** مجلة الآداب، ع 106، 2013.

28. رابح زغنوني، **الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا – مقاربة سوسيو ثقافية**، مجلة المستقبل العربي، ع421، مارس 2014.

29. رمضان محمد، "**الهجرة السرية في المجتمع الجزائري**"، **أبعادها وعلاقتها بالإغتراب الإجتماعي- دراسة ميدانية** – مجلة علوم إنسانية،ع43 ،2009.

30. رولان مرعب، **تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا**، مجلة الجيش اللبناني، ع 98، أكتوبر 2016.

33- ريمة مرزوق، الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهحرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، ع3، سبتمبر 2020.

34- زين العابدين أحمد،" تحديات **الهجرة غير الشرعية إلى إفريقيا**، الأهرام المسائي ، ع81522، أوت 2013.

31. سامي محمود وأخرون، **أوروبا والهجرة المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب**، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية والاجتماعية ، ع 68، القاهرة ، 2009.

35- سحر مصطفى حافظ، **الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، المجلد 02، ع 02، هرمس، 2013.

36- سدي علي، سني حميد، **ظاهرة الهجرة الدولية، محاولة نمذجة حالة الجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مارس 2017.

37- سرير عبد الله، أبعاد الهجرة السرية نحو شمال حوض المتوسط واجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، ع 1.

38- سعيد عبدلي، **الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية**، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، موريتانيا، 2014 .

39- سماح عبد الفتاح أبو الليل، **ظاهرة التنميط، دراسة الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة**، مجلة الاقتصاد والسياسة، ع10، أفريل 2021.

40- سمير بن عياش، **التداعيات المحتملة لصعود الىمىن المتطرف والشعبوي بالدول الغربىة على ضحاىا الهجرة القسرىة من الدول العربىة واندماجهم في المجتمعات المضىفة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، ع 3 ، ديسمبر 2020.

41- سمير رضوان. **هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين**. مجلة السياسة الدولية. ع 112. يوليو 2006.

42- سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، ع5، 2010.

43- شاذلي العياري، **العرب والنظام العالمي الجديد،: من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد** مجلة شؤون عربية، ع 74، 1993.

44- شام بشير، **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوربا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهته** ، مجلة السياسة الدولية، ع 179، جانفي 2010 .

45- شعبان حمدي، **الهجرة غير المشروعة– الضرورة والحاجة**(-مركز الإعلام الأمني للنشر والتوزيع بدون سنة النشر).

46- صبري الحو، **المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء** ، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016.

47- طاهر أمينة، بونيف سامي محمد، **ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية: الحركيات والتداعيات – دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 7، ع2، 2020.

32. عائشة بن النوى، ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية – الأسباب والإمكانيات التكفل والإستفادة منها –، مجلة الإبراهيمي للغلوم الإجنماعية والإنسانية، غ06، جوان 2010.

48- عبد الرزاق ضيفي، **الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب**، مجلة العلم والإيمان، مؤسسة العالي للنشر والإعلام، سطيف ، ع19، 2008.

49- عبد الستار السحباني، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الإجتماعية والممارسات والإنتظارات**، ديسمبر 2016.

50- عبد المالك صايش، **الأجهزة الأوروبية المكلفة بمكافحة الهجرة السرية**، المجلد 11، ع01.

51- عبد النور بن عنتر، **الربيع العربي والخيارات الإستراتيجية الأورو –أطلسية**، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2012.

52- عبد النور بن عنتر، **أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011.

53- عبد الواحد إكمير، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط**، المستقبل العربي،

54- عبد الله بلعباس، **ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع63 ، 2013.

55- عثمان الحسن محمد منور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2008.

56- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة**، مركز الدراسات والأبحاث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.2008.

57- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض مبارك الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

58- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض، مبارك الكريم مبارك، «**الهجرة السرية، الجزء الثاني** »الحوار المتمدن بتاريخ 2014/05/02.

33. عدالة بن مهدي، صالح زياني، التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر 2010- 2020 دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ع1، جوان 2022.

59- عربي بومدين، **الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو مغاربية بعد الحراك العربي**، ع 472، جوان 2018.

60- عربي بومدين، الحدبات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع 75، مارس 2016.

61- عز الدين فكرون وعلي الجد، **واقع الهجرة غير الشرعية**، ع1، مجلد 06، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، يونيو 2017.

62- عز الدين فكرون، علي الجد، **واقع الهجرة غير الشرعية** ، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، المجلد 6، ع1، يونيو 2017.

63- عز الدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد، **واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال**، المجلد 6، ع1، يونيو 2017.

-64 عزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

-65 عمر إسماعيل عبد الرحمان، **إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا**، الرباط، 2014.

-66 غادة حلمي، **أبعاد الهجرة غير الشرعية في البلدان العربية**، مجلة الأفاق العربية، ع1، مارس 2017.

-67 قدي بوحنية، عصام بن الشيخ، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية ، حالة الجزائر تحقيق الإتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة** ،شبكة رواد المعرفة ، ع3788 ،2012.

34. كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد علي الجودي، ظاهرة الفقر في الجزائر: الأسباب وطرق المعالجة، مجلة أفاق للعلوم، ع2.

-68 مارثي ايشاندوي آخرون :**الهجرة الكبرى صوب الشمال**، مجلة الأرجنتين، ع 04،2008.

-69 **متوسط** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009.

-70 محمد خير الدين، **مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن ويتهم الجزائر**، جريدة الخبر الأسبوعية، ع 346، 2005.

-71 محمد رضا التميمي،" **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية**"، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، ع 04، جانفي 2011.

-72 محمد محمود السيد، "**الهجرة غير الشرعية**"، مجلة الحوار المتمدن، ع3554، 2014/11/22.

-73 محمد مطاوع، **الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات**، مجلة المستقبل العربي، ع 431، جانفي 2015.

-74 محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي، الوقائع والتفسيرات**، المستقبل العربي، ع 426، أغسطس 2014.

-75 محمد معمر، "**أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية**"، الجزائر: **الأمة العربية**، 2009/10/19.

-76 مديرية الدراسات الإستراتيجية، **صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار**، ط 1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

77- مراد بن فيطة، محمد أمين بن جيلالي، **تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا**، دفاتر المتوسط.

78- مرسي مشري، **أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات**، سياسات عربية، ع15،جوان 2015.

79- مركز هودو للتعبير الرقمي، **الهجرة السرية الحق في حياة كريمة**،القاهرة، 2016

80- مصباح أبو خشيم، محمد رميز الغزالي، كمال الدين، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا: المقترحات والحلول، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، ع4، 2014.

81- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية، السياسة الدولية، ع 212، أفريل 2018

82- **ملخص دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2017.

83- نادية بن ورقلة ، حني حسين ، أبو قاسم سعد الله، **نداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الإقتصادية والديمغرافية**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، ع 4.

84- نبية الأصقهاني، **الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي كشف حساب -01 يناير- 30يونيو2002**، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 38، ع149، يوليو 2002.

85- نبيل زكاوي، **جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط**، مجلة سياسات عربية، ع 19، 2016.

86- هشام بولنوار،**موقع الهجرة المغربية الشرعية في أوروبا ضمن التحولات الدولية الراهنة قراءة في متغيرات ما بعد سنة 2011**، مجلة العلوم السياسية والقانون ، برلين، ع05، 2017.

87- وداد صالحي، **التحويلات المالية للمهاجرين دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجيستير (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2011)

88- يوسف كريم، **المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب**، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع03، 2017.

89- يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، **الأليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

خامسا: المذكرات

1. بطاهر عبد القادر، **حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الأورو متوسطي**، رسالة ماجيستير (وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)
2. بلميمون عبد النور، **تحديات الهجرة جنوب – شمال أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه، (تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية والتسيير: 2015).
3. بوزيد أسامة، **الحوار الأطلسي – المتوسطي : دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001–2015)** رسالة ماجيستير (تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)
4. بوصيلة محمد عبد الغفور، **الهجرة و اثيرها على العلاقات الاورومغاربية (1990–2011)**، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر 03، 2012).
5. ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995هـ2010**، رسالة ماجيستير (الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011) .

- رابح طيبي، **الهجرة غير الشرعية الحرڤـة في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"**، شهادة ماجيستير (الجزائر: كلية الإعلام والإتصال، 2009) .

6. رقية العاقل، «**إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط** »، مذكرة ماجستير غير منشورة ،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية ،2008)

- صايش عبد المالك، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، أطروحة دكتوراه(جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، 2014)

7. زهود مناد، **مسألة الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2004).
8. ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجيستير منشورة(بسكرة: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2012) .
9. سليم معمر، **البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية، فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، غير منشورة**(تلمسان: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2012).
10. سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل** (تيزي وزو : كلية العلوم السياسية، 2013).

11. سيد محمد ولد قاسم، **المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية في ظل القاون الدولي للبحاروالتشريع الموريتاني**، مذكرة ماجيستيرغير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق، 2004)

– عمار بن خوخة، **إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وتطبيقها على نهر الفرات**، مذكرة ماجستير غير منشورة (الجزائر: كلية الحقوق، 2005)

12. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية** –حالة دول المغرب العربي- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004) .

13. طالح نصيرة، «**اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة الى الخارج: دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج** » مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بتيزي وزو، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا.

14. عبد المالك صايش، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، (عنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007) .

15. عياد محمد سمير،"**سياسات الإتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)** ،أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية،2011).

16. غالية بن زيوش، **الهجرة و التعاون الأورو متوسطي منذ السبعينات** رسالة ماجيستير غير منشورة(جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005)

17. فريحة لدمية، **استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص علوم سياسية(باتنة: جامعة خيضر 2010).

18. فريزة عودية، **مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجوائر: كلية الحقوق، 2015) .

19. قويدر شاكري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001- 2011** رسالة ماجستير غيرمنشورة (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2015).

20. لعامري عصاء ، **الأحكام التوفيقية لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982**، اطروحة دكتوراه في القانون (تيزي وزو : جامعة مولود معمري،2014).

21. محمد امحمد محمد أبو زيد، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي(2011–2017)**، رسالة ماجيستير غير منشورة(جامعة عمان: كلية الآداب والعلوم، 2019).

22. منال طويل، **التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إفريقيا، أوروبا**، رسالة ماجيستر غير منشورة (وهران: كلية الحقوق ، 2012).

ب- المراجع باللغات الأجنبية

1. Yann Algan, Camille landais, Claudia senik, **cultural intégration in France**, juin 2010.
2. Alan Manning, The integration of immigrants and their children in Europe, centre peace,winter, 2010
3. Azzouz kerdoum, l'immigration irreguliere dans l'espace euro- medeteraneen et la protection des droits fondamontaux, Revue quebecoise de droits international,v31, n1,2018.
4. Bezen Balmi Coskan, **An evaluation of the EU migration policies after arab spring**, moment journal, hacettepe university, 2015.
5. CHOLE TAVAN, les immerges en France une situation qui évolue, institut national de la statistique et des etudes économiques, 2005.
6. European commission report, EU funding for migration and security: how it works, august 2015, available from: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/
7. Fishman, Joel**, Eurabia**: **A New Geopolitical Concept,** Jewish Political Studies Review, Vol. 19, No. 3/4 , 2007.
8. Genevieve Jaques, Migrations en Lybie, realites et defies, confluence medeterannene,n 87, Avril 2013.
9. Hassan Boubakri,Lles Migrations en Tunisie apres la Revolution , Confluences Mediterraneeb, N 87 , april 2013.
10. hilippe Fargues, EU Neighbourhood Migration Report 2013, European University، Institute,2013.
11. humain security journal,humai traffing,volume6, spring 2008
12. Jean pierre garçon et anais loizillon, **l'europe et les migration de 1950 a nos jour :migration et enjeux** , the european commission and the OECD, Brussels, 21-22 janvier .2003.
13. Khadija Elmadmad . **Les Migrants et Leurs droit au Maroc** . Cahier de l'UNISCO (migration et droit humains) . Université Hassan 2 Ain choc . Casablanca . Maroc . 2004 .
14. Laura kokko ,peoplefor solethree different approches for humain trafficking,in

15. Martin Baldwin-Edwared **, Migration in The Middle East and Mediterranean**, Gresse, 2005.
16. **M**ichelle**G**uillant , « La **M**osaique de **M**igrations**A**fricaines »,**P**aris **RevueEsprit N°**160,2005,
17. migration policy debate report**, How will the refugee surge affect the European economy, Organization for economic co-operation and development**, November 2015,
18. Musette mohamed saib, **les maghrébins dans la migration internationale,** volume 2, gread, alger,2006
19. P. topinos , l'économie de migration internationales,(paris :fondation des science politiques, harmand collin,1974)
20. PATRICK SIMON and ELSA STALEN, **the labor market integration, ofnew immigrant in France**, migration policy institute, 2014
21. Patrik simon, **French national identity and integration who belongs to the national community?**, institute national d'études demographiques, 2012,
22. SALAH MOUHOUBI , **LA POLITIQUE DE COOPERATIONù ALGER-FRANCAISEBILAN ET PRESPECTIVE** , OFFICE PUBLICATIONS , PARIS
23. Sara prestianni, Genevieve Jacque. Lybie en finir avec la traque des migrant lybie,Benghazi,lybie.
24. **S**arah **C**ollinson, **The Politics of Migration in Euro Maghreb Relation,**London: TheRoyal Instituteof International Affairs, 1996 .
25. Selected theories ,models and methodCF-FMR WORKING PAPER 4.2006, CENTRAL EUROPEAN FORM FOR MIGRATION RESEARCH, IN WAR SAW , AUGUST, 2006.s Jakub bijik, forcasting international migration
26. Sommaire Dossier de press, **immigres et descendants d'immigrés en France**, paris, octobre 2012.
27. Yann Algan, Christian dustman, albert glitz,alan manning. The economic situation of first and second generation immigrant in France, Germany and united kingdom;,the economic journal, February 2010. P.24.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. Accord euro-mediterranéen Etablissant une association entre les Communautés européennes et leurs états membres, d'une part, et la république Tunisienne d'autre part.
2. ANDRADE (paula Ggarcia) , **la gestion de l'immigration rréguliére entre l'ESpgne et l'Afrique : d'une« Approche sécuritaire » à une « approche Globale »** ; ChABITA (Rachid) Migration clandestine AFricaene Vers l'Europe ,

un Espoir pour les uns , un probléme pour les autres , paris, Editions le Harmattan , 2010.

patrik simon , elsa Steichen, **slow motion the labor market integration of new immigrants in France,** Migration policy institute,May 2014,

3. Charles Elsen, **The Schengen acquis integrated into the European Union**, .Luxembourg, Office for Official Publications of the European Communities, 2001

4. Conseil de UE « **Fiche d'information élargissement de l'espace Schengen** , Bruxelles le 8 novembre 2007 MeVI ,

5. EDUARDO J RUIZ VIERTEZ, **SPANISH IMMIGRATION POLICIED A CRITICAL APPROACH FROM A HUMAN RIGHTS PRESPECTIVE**, DAVID TARTON, , JULIA GONZALEZ, IMMIGRATION IN EUROPE ISSUE, .POLICIES CASE STUDIES, UNIVERSITY OF DEUSTO

6. EMMANUAL MA MUNG**, FRENCH IMMIGRATION POLICY DURING THE LAST TWENTY YEAR**, DAVID TURTON, JULIA GONZALEZ**, IMMIGRATION IN EUROPE ISSUE, POLICIES CASE STUDIES**, UNIVERSITY OF POITIERS, ECOLOGICAL PAPER, 2003, P.1132.

7. FRONTEX, RISK ANALYSIS, 2018, FRONTEX STATE WATCH, FRONTEX.EUROPE.RU الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2018، UNHCR.ORG

8. Frontex,migratory routes map,detections of illegal bordrer-crossing statistics,january.2018.

9. JAN MANNERS,NORMATIVE POWER EUROPE: A CONTRADICTION IN TERMS?,JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES, VOL 40,N02, 2002,. HTTP: //ONLINELIBRARY.WILEY.COM.

10. MEBTOUL Abderrahmane**. "L'accord d'association entre l'Algérie et l'Europe, une por-te historique pour le renforcement de l'iteration Maghrébin dans le cadre Euro-**0194M 2005, Journal Elwatan, no 4498, du **Mediterranéen**",

11. migration policy debates. 2014, www.oecd, org.

12. Niessen,Jan, and hunddleston, **Legal Fegal Works For the integration of third –Country National Immigration**.**and Asysun Law and Policy in Europe**,1999.

13. PACTE REPUBLICAIN **, les défis de l'immigration**, ump,juillet 2011.

14. WWW.INTERPOL.INT موقع الشرطة الدولية

15. أحمد عزيز، **تراجع عدد المهاجرين الجزائرين الفارين بحرا نحو أوروبا إلى أكثر من النصف**، من موقع www.aa.com.tr

16. بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء، **أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجزائريين**، دراسة ميدانية، جامعة تيزي وزو،2012، من موقع www.univ- ouargla.dz

17. راي عزيزي، **الهجرة إلى أوروبا بلأرقام**، من موقع www.info migrant.net

18. سارة فياض، تونس، **فصل جديد في حكاية الهجرة السرية**، 2018، من موقع www.bbc.com

19. عبد الخالق الشلحي، **الهجرة المغربية..مقاربة سوسيولوجية، من موقع www.hespress.com**

20. عبد الله سعودي السراقى، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، EU,'' **Top Court Throws out Italian Law Making Illegal Immigration a Crime**". Agency AKI Italian website,Date of access 03 March2016 www.adnkronos.com/IGN/Aki/English/Security/EU-Top-court-throws-out-Italian-law-making-illegal_immigration-a-crime_311952970935.html.

21. عمريحى أحمد،" **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر دراسة حالة "الجزائر**، متوفر على الرابط التالي: http//www.maspolitiques.com 2019/02/27.

22. لكريني محمد، **المغرب وأوروبا وتحدي الهجرة غير الشرعية**، منتدى السياسات العربية، المغرب.

23. محمد السلامي، دوافع الهجرة من منطقة الريف ووضع الجالية بهولندا، من موقع www.nawreseurop.com

24. محمد بلخيرة، **هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا: هل تشكل العمالة الشرقية بديلا؟ مجلة الديمقراطية**، إعداد قسم البحوث والدراسات، محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية. http:\\www.aljazera.net

25. المغرب يحبط 74 ألف محاولة للهجرة غير الشرعية إلى السواحل الأوروبية في 2019، France24 .com

26. المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر .

27. منير السويسي، **علامات استفهام حول هجرة آلاف الشباب من تونس الى ايطاليا**، من موقع www.dw.com

28. الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net **.معاهدة شنغن.**

29. ميشيل الكيك، **هجرة المغاربة إلى فرنسا بين الجيلين**، موقع www.aljazeera.net

30. نادية لتيم ، فتيحة لتيم ، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في في أوروبا"، على الموقع الإلكتروني www .digitial.aheram.org.eg/

31. ندى يافي، **هجرة غير شرعية وهجرة الأدمغة وجهان لعملة واحدة** ، موقع www.nawaat.org

32. هديل طالب، **أسباب الهجرة غير الشرعية**، mawdoo3.com .

فهرس المحتويات

مقدمة.. 06

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة

المبحث الأول: تعريف الهجرة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها.................. 19

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.................................. 19

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية........................ 26

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية................ 35

المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية.......... 36

المطلب الثاني: التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة غير الشرعية........... 37

المطلب الثالث: نظرية التبعية وهجرة دول المحيط نحو دول المركز.............. 41

المبحث الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية.......................... 42

المطلب الأول: الهجرة إلى أوروبا تاريخيا....................................... 42

المطلب الثاني: مرحلة الهجرة الشرعية.. 43

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية...................................... 45

خلاصة.. **54**

الفصل الثاني: واقع الهجرة المغاربية نحو أوروبا

المبحث الأول: عوامل الهجرة غير الشرعية....................................... 56

المطلب الأول: العوامل الطاردة للهجرة غير الشرعية............................. 56

المطلب الثاني: العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية.............................. 65

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر............................. 67

المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا.............. 68

المطلب الثاني: طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا........................ 94

المطلب الثالث: السياسة الوطنية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.............................. 97

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية بالمغرب... 105

المطلب الأول: دوافع الهجرة المغربية نحو أوروبا... 105

المطلب الثاني، طرق ومنافذ الهجرة المغربية إلى أوروبا.. 114

المطلب الثالث: السياسة الوطنية المغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية............................... 115

المبحث الرابع: واقع الهجرة غير الشرعية في تونس.. 120

المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية في تونس نحو أوروبا..................................... 120

المطلب الثاني: السياسة الوطنية التونسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية............................... 124

خلاصة 130

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية والعلاقات الأورومغاربيةّ بعد الحراك العربي

المبحث الأول: الهجرة والتطورات السياسية الجديدة في منطقة الربيع العربي........................ 132

المطلب الأول: الحراك العربي في المنطقة المغاربية.. 132

المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية المغاربية بعد الحراك العربي.................................... 134

المطلب الثالث: المسالك الحديثة للهجرة غير الشرعية.. 154

المبحث الثاني: محددات السياسة الأوروبية في المنطقة في سياق الحراك العربي.................... 165

المطلب الأول: الدور الإقليمي للإتحاد الأوروبي.. 165

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي في دوائر السياسة الأوروبية................... 166

المطلب الثالث: الدور الأوروبي في الحراك العربي بالمنطقة المغاربية................................ 170

المبحث الثالث: انعكاسات الحراك على العلاقات الأور مغاربية.. 172
المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية والديموغرافي للهجرة غير الشرعية 173
المطلب الثاني: التداعيات الأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية................................. 185
المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية....................................... 196
خلاصة 208

الفصل الرابع: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية

المبحث الأول: سياسة التعاون الأورو مغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية................... 210
المطلب الأول: التعاون شمال – شمال لمكافحة الهجرة غير الشرعية........................... 210
المطلب الثاني: جهود الدول الاوروبية لمكافحة الهجرة عبر الشرعية بعد 2011.............. 218
المطلب الثالث: التعاون جنوب– جنوب في مكافحة الهجرة غير الشرعية....................... 224
المطلب الرابع: التعاون شمال – جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية.......................... 228
المبحث الثاني: التعامل الأوروبي مع الهجرة السرية واللجوء في إطار حقوق الإنسان......... 239
المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي وقضية اللجوء السياسي.. 239
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان... 244
المطلب الثالث: السياسة الوطنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية...................... 250
المبحث الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية................................. 259
المطلب الأول: المعاهدات والمواثيق الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.................... 260
المطلب الثاني: الإتفاقيات الثنائية بين الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية................... 268
المطلب الثالث: دور المنظمات واللجان الدولية في محاربة الهجرة غير الشرعية 271
المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية........................ 273

المطلب الأول: السيناريو الخطي.. 274

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.. 275

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي.. 279

خلاصة.. 283

الخاتمة.. 285

قائمة المصادر و المراجع... 290